مبادئ

الاقتصاد

د. عزت قناوي
دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد
والعلوم السياسية

د. نيرة سليمان
أستاذ الاقتصاد المساعد
بالمركز القومي للبحوث

دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم

٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل ربى زدنى علماً"

صدق الله العظيم

مقدمة

تمثل دراسة الاقتصاد أهمية بالغة في محيط الدراسات الاجتماعية بأنواعها المختلفة . وقد يتصور البعض أن علم الاقتصاد يعالج الأمور بطريقة جافة ومعقدة ، وهذا أمر منطقى نتيجة عدم التعمق في دراسة هذا العلم بصورة سليمة تمكن القارئ من الاستيعاب الجيد والفهم السليم لمنطقية وتسلسل الأفكار الاقتصادية وضرورة الترابط الوثيق بينها . وعندما نستطيع الإلمام بالأفكار العلمية تدريجياً لهذا العلم وعرضها بأسلوب مبسط بعيداً عن الإسهاب الممل أو الاختصار المخل فإننا نكون في الاتجاه الصحيح للهدف المنشود .

ويهدف هذا الكتاب إلى إستعراض المفاهيم والمبادئ والمتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئيه، بجانب التركيز على أدوات وآليات التحليل الاقتصادي الكلى والجزئى وذلك لتفسير بعض الظواهر الاقتصادية الكلية والجزئيه . حيث يختص الاقتصاد الجزئى بدراسة إقتصاديات الوحدات الاقتصادية الجزئية والتي تشكل في مجموعها البنيان الاقتصادي للدولة . وكذلك دراسة الأسواق والعرض والطلب وسلوك المستهلك وتوازن السوق والعوامل المختلفة المؤثرة في هذا التوازن . بجانب دراسة إقتصاديات الإنتاج للوحدات الاقتصادية المختلفة وتكاليف الإنتاج لهذه الوحدات بالإضافة إلي الاهتمام بدراسة نظرية التوزيع وغير ذلك من الموضوعات التي تهم المنتج أو المستهلك الفردي .

كما تحظى دراسة الاقتصاد الكلى بدرجة كبيرة من الأهمية في إطار النظرية الاقتصادية وذلك لارتباطها بالقرارات المصيرية في المجتمع . وذلك من خلال تفسير بعض الظواهر الاقتصاديه مثل الدخل القومى ، النقود والتوظف والأسعار ،

الاستهلاك والاستثمار ، البطالة والتضخم وكذلك التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادى وكيفية تحقيق التوازن الكلى في الاقتصاد القومى .

وقد راعيت في هذا الكتاب البساطة والوضوح دون الإخلال بالمعنى المزمع توضيحه ، لذلك فإن على القارئ بذل قصارى جهده في الفهم والتحليل بعيداً عن الحفظ والتلقين .

وفى النهاية أرجو من الله تعالى أن أكون قد وفقت في عرض المادة العلمية بصورة واضحة وفى إطار من المزيد والتنقيح للدارسين لموضوعات هذا الكتاب .

والله ولى التوفيق ،،،

د/ عزت قناوي

د/ نيره سليمان

فهـــــــرس المحتويات

الباب الأول : الإطار العام للتحليل الاقتصادي

الفصل الأول : مفاهيم أساسية

المبحث الأول : طبيعة ومفهوم علم الاقتصاد

ينبثق علم الاقتصاد من مجموعة العلوم الاجتماعية Social Sciences المعنية بدراسة نوع معين من النشاط والسلوك الانسانى مثله فى ذلك كمثل العلوم الإنسانية الآخرى (القانون- الاجتماع- السياسة- علم النفس) ، وهو الأمر الذى يخالف العلوم الآخرى الطبيعية مثل الكيمياء والطبيعة التى تختص بدراسة الظواهر المختلفة دون الأخذ فى الاعتبار علاقتها بالإنسان .

هذا النوع من النشاط الانسانى الذى يختص بدراسته علم الاقتصاد يسمى بالنشاط الاقتصادي الذى يتصل بإنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات وهى أنشطة ليست منفصلة عن باقى النواحى الأخرى للسلوك الانسانى .

وقد يقصد بهذا النشاط التصرفات التى يقوم بها الإنسان من أجل إشباع رغباته وحاجاته المتعددة التى لم تقف عند حد معين لأنها سابقة لإمكانيات الإنسان المادية وما تصفه الطبيعة تحت تصرفه من موارد لإشباع حاجاته .حيث يجب على الإنسان أن يسعى للحصول على هذه الموارد والعمل على تشكيلها بالشكل الذى يتلائم مع حاجاته من اجل تحقيق التوازن بين حاجاته المتعددة وموارده المحدودة .

ولا يجب على رجل الاقتصاد الا ينظر للناحية الاقتصادية كأساس للمشكلة فقط دون الآخذ فى الاعتبار الجوانب الأخرى للمشكلة مثل الأبعاد السياسية

والاجتماعية والنفسية وغير ذلك من الفـروع ذات الارتبـاط الوثيـق بـالعلوم الاجتماعية .

وتشير الادبيات الاقتصادية إلى أن أصل كلمة " علم الاقتصاد " من الناحية اللفظية " Economics " مشتقة من اللغة اليونانية حيث يقصـد بهـا الادارة المنزليـة Household Management ومع زيادة استخدام هذا لمصطلح أصبح يعبـر عن الإنفاق المنزلى أى أنفاق الأفراد لدخولهم بعناية فائقة أو بمعنى أخر الاقتصاد فى الإنفاق.

ومع تطور استخدام هذا اللفظ أصبح بعد ذلك معبراً عن الإدارة بصفة عامة سواء كانت تتصل بالأمور المنزلية أو بشئون الحياة الأخرى ، ثم تطور بصورة شـاملة ليصبح معبراً عن إدارة الدولة لشئونها وهو التطور الذى تم من خلاله أستحداث ما يسمى بمصطلح " الاقتصاد السياسى" الذى أستخدم لأول مرة فى فرنسا عـام ١٦١٥ ، على يد الكاتب الفرنسـى انطـوان دى مونتكريسـتان Antonie de Montchristen الذى ألف كتاباً أستهدف فيه إسداء النصيحة إلى الأميـر فـى إدارة الأموال العامة فى المدينة ، ثم ظهر لاحقا الاقتصاد معبراً السياسية الواجبة الإتباع لزيادة رفاهية الدولة وحل المشكلات العملية التى تعترى الحكام .

وما لبث هذا العلم على مواجهة الانتقادات الموجهة إليه والهادفة إلى تحريـره من التبعية السياسية لاستيعاب ودراسة وتحليل الأنشطة الإنسانية ليس فقط فـى المجال السياسى ولكن في كافة المجالات الأخرى . والواقع أن علم الاقتصاد لـم يتبلور كعلم إلا علـى يـد الفيـزوقـراط
(الطبيعين) فى فرنسا ثم على يد التقليديين (الكلاسيك) فى انجلترا بعد ذلـك ، حيث رأى هؤلاء الاقتصاديون ضرورة استقلالية علم الاقتصاد من اجـل تفـادى

وتجنب الخلط بين مبادئ نمو الثروة والمبادئ التى يتطلبها إدارة نظم الحكم الصالح ، وهو الأمر الذى استمر شائكاً ولم يتم تفاديه إلا بعد أن كتب ادم اسميث كتابه المشهور (ثروة الأمم) عام ١٧٧٦ .

وفيما يتعلق بالأصل فى نشأة علم الاقتصاد من الناحية الموضوعية فقد كان لزاما وحتماً ضرورة التفرقة بين الفكر الاقتصادى من ناحية وعلم الاقتصاد من ناحية أخرى . حيث أن الفكر الاقتصادي يعتبر مديناً بنشأته الأولى للمحاولات الإنسانية التى استطاعت تذليل الصعوبات الناشئة عن عدم كفاءة وسائل الإشباع وتحديات الطبيعة التى أستطاع الإنسان استخدام عقلة فى تطويع موارده المحدودة لخدمة حاجاته المحدودة فى تلك الفترة التى قام فيها باكتشاف واختراع الوسائل المختلفة لمتطلباته مما يعد من أهم الأحداث وليدة الفكر الاقتصادي عبر الحضارة الإنسانية .

ومع تطور الحضارة وتعدد الحاجات أصبح من الصعوبة ضرورة التميز بين ما هو أساسى وما هو كمالى ، لذا كانت اهتمامات الفكر الاقتصادي فى تلك الفترة منصبة على محاولات التوفيق بين هذه الحاجات المتعددة والموارد المحدودة المتاحة .

أما بالنسبة لعلم الاقتصاد فقد نشأ نتيجة تجميع الفكر الاقتصادي وتبويبة وتدوينة فى صورة علمية فى إطار قوانين ونظريات اقتصادية حيث يعتبر حديث نسبياً وذات تداخل مع الفكر الاقتصادي لفترات طويلة قبل القرن السابع عشر الميلادى الذى شهد العديد من المحاولات للكتاب والفلاسفة والمفكرون اللذين أسدوا أراء وملاحظات عن العديد من المشكلات التى تدخل فى صميم علم الاقتصاد الذى ندرسه اليوم . ومن أمثال هؤلاء أرسطو ٤٠٤ .م) الذى فاضل بين الملكية

الخاصة والعامة ، وراؤه حول مزايا وعيوب إستخدم النقود . ثم جـاء الإسـلام بالعديد من الأحكام التى شكلت صميم علم الاقتصاد وبخاصة فيما يتعلق بالملكيـة والأثمان والعمل والفائدة وغير ذلك من الأحكام الفقهية التى تعرض لها الفقهاء بالشرح والتحليل والتأصيل والتبويب مما أدى إلى أستحداث نظرية خاصة فى هذا الاطار تسمى (نظرية الاقتصاد الاسلامى) .

ثم جاء العديد من علماء الإسلام ومنهم أبن خلدون وهو أكثر شهرة فـى العـالم العربى فى القرن الرابع عشر الميلادى ، والذى يعتبر أول من ساهم فـى وضـع الركائز الأساسية لعلم الاقتصاد ومؤسسة الحقيقى . ثم تبعه فى القرون الوسـطى علماء أخرون أمثال توماس الاكوينى وغيره من معلمى اللاهوت اللذين أشـاروا إلى مدى الشرعية فى الفائدة على القروض بالنسبة للديانة المسيحية .

ثم برزت كتابات التجاريين فى القرن السادس عشر الميلادى والتى ارتكزت على ضرورة البحث عن وسائل تحقيق زهو الدولة ومجدها من خلال الحصول علـى المعادن النفيسة ومدى تدفقها من أمريكا إلى أوروبا وهى الفترة التى تولدت عنها ما يسمى بالنظرية الكمية للنقود .

وفى هذا الإطار يمكن القول بأن التداخل بين علم الاقتصـاد والفكـر الاقتصـادي يرجع لفترة طويلة من الصعب تحديدها بدقة ، وما يعنينا فى هذا الأمـر لـيس التحديد التاريخى ولكن الأهمية النظرية والفائدة العمليـة لهـذا العلـم أو الفكـر وبخاصة بعد أن تعددت فروعة فى شتى المجالات ،وأصبح يحتل مكاناً بارزاً بين مختلف العلوم الإنسانية .

ومع بداية النصف الثانى من القرن التاسع وتحت تأثير الفكـر التجريبـى اتجـه العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى ضرورة الفصل بين الاقتصاد والسياسة الأمر الذى أدى إلى صعوبة الفصل بينهما نظراً لارتباط كل منهما بالآخر مؤثراً وتأثراً . وخلاصة القول أن مفهوم علم الاقتصاد قد تبلور من خلال مراحل ثـلاث يمكـن إيجازها على النحو التالى :-

أ- المفهوم التوفيقى

وهو الذى يصور علم الاقتصاد بأنه العلم الـذى يهـتم بدراسـة الظـواهر الإنسانية من خلال ضرورة التوفيق بين الحاجات المراد إشباعها والوسـائل المتاحة لعملية الإشباع . ويرى أنصار هذا المفهوم ضـرورة وضـع سـلم لأولويات إشباع الحاجات بين الموارد الإنتاجية والسـلع الموجهـة لتحقيـق الإشباع المرغوب .

ومع نهاية القرن الثامن عشر لم يستمر هذا المفهوم طويلاً حيـث تعـرض للعديد من الانتقادات على أيدي أنصار المدرسة التقليدية ، ومن أهمها .

- بساطة المفهوم حيث لا يأخذ فى إعتباره العوامل الاجتماعية والسياسـية متأثراً بالمفهوم الروبانسى نسبة إلى الاقتصادي روبنسن كوروزو .
- سلبية هذا المفهوم لتركيزة على أهداف معينة للنشاط الاقتصادي مستنداً فقط على المعرفة والفهم للظواهر الاقتصادية المرتبطة بسـلوك الحيـاة البدائية وبساطة أنماط المعيشة والاستهلاك .

ب- المفهوم التنظيمى

حيث يرى أنصار هذا المفهوم أن علم الاقتصاد هو العلم الذى يهتم بالمبادلات ذات القيمة الاقتصادية . بمعنى أخر تحديد النظام الذى يحكم العلاقات التبادلية بين الأفراد . وقد ساد هذا المفهوم الفضول الايدلوجى وفى إطار هذا المفهوم كان هناك اهتماماً بالجانب العقائدى أو المذهبى (المذهب الاشتراكى – الليبرالى) حيث تأثر الاقتصاديون فى تحليلاتهم بالعديد من العلوم الاجتماعية والأدوات التحليلة المشتقة من العلوم الطبيعية البحتة مثل الرياضة والإحصاء ، مثلما حدث بالنسبة لمدرسة التحليل الحدى التقليدية الجديدة .

جـ- المفهوم العلاجى

وهو المفهوم الذى أهتم بتحديد الأهداف الاقتصادية فى أطار محدد من القياس والتحكم ، بمعنى أخر أن هذا المفهوم يضفى على علم الاقتصاد الصفة الحيادية فى المجالات المتعددة والأدوات التحليلة التى تجعل من هذا العلم كياناً حيوياً وديناميكياً وبخاصة فى الآونة الأخيرة التى ينصب الاهتمام فيها على الاستخدام الامثل لموارد المجتمع النادرة للحصول على أفضل الوسائل اللازمة لإشباع الحاجات وزيادة الرفاهية الاقتصادية وكفاءة وفعالية عمل الأجهزة والمؤسسات .

وبالرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية فقد تعددت المفاهيم المختلفة لعلم الاقتصاد وتباينت حسب اختلاف الوسائل ومناهج البحث العلمى فيه ، وكذلك حسب اختلاف الزاوية التى ينظر منها لهذا العلم .

- فقد عرفه الاقتصاديون التقليديون الأوائل خلال عصر الرأسمالية الحرة بأنه علم الثروة وكان رائدهم الاقتصادي الانجليزى أدم أسميث Adam Smith ١٧٧٦ الذى كتب مؤلفا قيماً فى طبيعة وأسباب " ثروة الأمم " حيث يرى أن علم الاقتصاد هو علم الثروة الذى يهتم بدراسة الوسائل التى يمكن أن تزيد من ثروة الأمم . وقد أرتكز هذا التعريف على تجسيم المصلحة الفردية بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية أو الإنسانية لذلك لم يكن غريباً أن ينتقد هذا التعريف لأنه جعل من علم الاقتصاد علماً تشوبه الأنانية والقيم الفردية البحتة وكل ما يهم الإنسان فقط هو تجميع اكبر قدر من الثروات .
- فى حين يرى الفريد مارنسال Al Fred Marshall أن علم الاقتصاد هو العلم الذى يهتم بدراسة النشاط الانسانى فى المجتمع من أجل الحصول على الدخل اللازم لمتطلبات الحياة اليومية . وهذا ما ورد فى كتابه الشهير (المبادئ الاقتصادية عام ١٨٩٠) وهذا التعريف انتقل من مجال دراسة الثروة والإنتاج إلى دراسة الدخل والتوزيع . ويعاب عليه أغفالة بجانب الخدمات نظراً لأن قياس الرفاهية الإنسانية لا يمكن أن تقاس بمعايير مادية مثل الحب ، الكراهية ، الحقد ، الحد ولكنها أمور لا يمكن أن تدخل فى دراسة الاقتصاد على الرغم من أهميتها لمفهوم ورفاهية الفرد ومعيشته السعيدة .
- بينما يرى الاقتصادي الانجليزى روبنر Lord Robbins إن علم الاقتصاد هو العلم الذى يهتم بدراسة النشاط الانسانى فى سعيه لإشباع الحاجات المتعددة والمتزايدة بواسطة موارده المحدودة .

- بينما يرى نيفن Nevin إن علم الاقتصاد هو علم اجتماعي يهتم بالنشاط البشرى .
- فى حين يعرف سامولسون Samuelson علم الاقتصاد بأنه دراسة كيفية اختيار الأفراد والمجتمع لغايتهم وتحقيقها باستخدام النقود أو بدونها من أجل تشغيل الموارد الإنتاجية النادرة التى تتميز باستخدامات بديلة ولإنتاج سلع مختلفة وتوزيعها من أجل الاستهلاك فى الحاضر أو المستقبل على مختلف الأفراد فى المجتمع .
- كما يرى تروشى Truchy أن علم الاقتصاد هو العلم الذى يدرس نشاط الفرد فى المجتمع من اجل الحصول على الأموال والخدمات .
- فى حين يرى البعض أن علم الاقتصاد هو علم الاختيار العفوى المتعلق بتعظيم الدخل الحقيقى فى إطار من التوزيع القائم على خيارات معينة تتضمن تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع .

لذلك يمكنا تصنيف هذه المفاهيم السابقة إلى ثلاثة أقسام يختص الأول منها بالنظر إلى علم الاقتصاد من زاوية الغاية سواء كانت هذه الغاية خاصة بإشباع الحاجات أو تكوين الثروات . فى حين يختص القسم الثاني منها بالنظر إلى علم الاقتصاد من زاوية الوسيلة حيث يركز أنصار هذه الزاوية على المبادلات التى تتم بين الأفراد بقصد الربط بين إنتاج الثروات وإشباع الحاجات .

وهذا الاتجاه يعاب عليه إهماله لبعض جوانب النشاط الاقتصادي مثل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع فضلاً عن قصوره عن احتواء الأنشطة الاقتصادية فى ظل جميع النظم الاقتصادية المختلفة، وبخاصة نظام المبادلات حيث يتم الإنتاج والتوزيع بمعرفة الدولة وبعيداً عن المبادلات بين الأفراد .

وأخيراً فأن القسم الثالث من هذه المفاهيم ينظر إلى علم الاقتصاد من زاوية الغاية والوسيلة معاً ، حيث يهدف إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات باستخدام الموارد المحدودة وهو الأمر الذى يجعل هذا العلم يفتقر إلى الطابع الواقعى وقصوره عن احتواء كثير من الأنشطة الاقتصادية مثل أنشطة التنمية والتخطيط . ومن الواضح أن غالبية المفاهيم السابقة يشوبها القصور حيث يركز البعض منها على المفهوم الضيق أو الواسع المدى دون أن يبرز المضمون الأساسى لعلم الاقتصاد والمقصود به . كما إن غالبية هذه المفاهيم لم تفرق بين المقصود بالثروة هل هى الثروة المادية فقط أم الثروة المادية والغير مادية .

وكذلك الحال بالنسبة للنقد الموجه للحاجات هل هى الحاجات التى تشبع بالوسائل المادية مثل الطعام والشراب والمسكن والملبس ، أم الحاجات التى تشبع بالوسائل الغير مادية على مثل التذوق الموسيقى والقيم الدينية والخلقية .

ونظراً لآن غالبية المفاهيم السابقة قد تعرضت للنقد ، لذلك فإننا نفضل تعريفاً شاملاً يتجنب غالبية الانتقادات حيث نتفق مع كافة الآراء فى أن علم الاقتصاد " هو العلم الاجتماعي الذى يختص بدراسة النشاط الانسانى فى ضوء مجموعة من الحقائق والآراء والمذاهب والقوانين والنظريات التى يتم على أساسها إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية وتوزيعها وتداولها واستهلاكها بهدف إشباع القدر الأكبر من الحاجات المتعددة باستخدام الموارد المحدودة "

المبحث الثانى
الأهداف الرئيسية لعلم الاقتصاد

بدون شك أن سمات العصر الحديث واتجاه التفكير من جوانبه المختلفة لدراسة الاقتصاد وبخاصة من الزوايا الاقتصادية البحتة يرجع إلى سببين أساسين :-

السبب الأول : هو زيادة حدة الأزمات الاقتصادية المتلاحقة وبخاصة بعد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية الدولية فى إطار النظام العالمى الجديد والتى تعتبر امتداد موروثاً للفكر الاقتصادي التقليدى ، ولكن مع اختلاف توجهات النظم الاقتصادية من فترة إلى أخرى حسب المصالح المثلى التى ينظر إليها كل نظام .

السبب الثاني : فقد يعزى إلى ارتفاع درجة المستوى الثقافى بين شعوب العالم ، وهو الأمر الذى أدى إلى أهمية النظر فى التفكير الاقتصادي ومكانته الحقيقية بين العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم مستقل له قوا نينة ونظرياته ومبادئه التى تشكل الركيزة الأساسية لدراسة هذا العلم .

وتتعدد الإغراض الرئيسية لدراسة علم الاقتصاد وبخاصة بعد زيادة الحاجات البشرية من يوم إلى أخر ومحدودية الموارد المتاحة فى المجتمع وكذلك العلاقات التى تربط بين الإنتاج والاستهلاك والتوزيع للسلع والخدمات المختلفة والعمل على إمكانية إيجاد حلول لهذه المشاكل الناجمة عن تنامى هذه العلاقات ومدى اتصالها بالسلوك البشرى .

ويحاول على الاقتصاد أن يطرح مجموعة من الأهداف الرامية إلى إمكانيات تعظيم الدخل الحقيقى للجماعة سواء كانت إقليم أو دولة أو تكتل أقتصادى يشمل

مجموعة من الدول وما يترتب على ذلك من تعظيم كمية الإشباع التـى يحصـل عليها الأفراد . حيث يتم تعظيم الدخل من خلال العمل على تحقيق الكفـاءة فـى تخصيص الموارد الاقتصادية للوصول إلى الأهداف المحددة .

كما أن علم الاقتصاد يهدف إلى العمل على توزيع الدخل الحقيقى بين الأفراد فـى إطار مجموعة من المعايير الموضوعية مع الأخذ فى الاعتبـار ضـرورة تلبيـة الحاجات الضرورية ذات الطابع الانسانى والاجتماعي بجانب ذلك فان هذا العلـم يستهدف دراسة تحقيق الرفاهية لافراد المجتمع عن طريق تنظيم وتدبير مـوارد الثروة الإنسانية والطبيعية المحدودة لإشباع الرغبات والحاجات الإنسانية للسـلع والخدمات الاقتصادية المختلفة .

وفى هذا الإطار تتبلور الأهداف الرئيسية لعلم الاقتصاد فى النقاط التالية :

١- تنظيم العملية الإنتاجية

ويقصد بها اتخاذ قرارين رئيسيين الأول يتمثل فى منع الموارد من الانتقال مـن صناعات تنتج سلع تتسم بندرة الطلب عليها من جانب المستهلكين وتحويل هـذه الموارد إلى الصناعات التى تتسم بزيادة الطلب عليها

أما القرار الثاني فيتمثل فى تشغيل الوحدات الإنتاجية للموارد الاستخدام الأمثـل بما يحقق فى نهاية المطاف العمل على تحقيق أقصى ربحية مع تدنية التكـاليف وهو الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى زيـادة الإنتاجيـة طبقـاً لمبـدأ الجـدارة الاقتصادية الذى يرتكز على اختيار توليفة الموارد بالأسلوب الامثل الهادف لتعظيم الإرباح .

٢- زيادة الدخل القومى

حيث يقصد به قيم السلع والخدمات التى ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة تقدر فى العادة بسنه واحدة ومقومه بالأسعار الجارية . ويشير هدف زيادة الدخل القومى بصورة طبيعية إلى زيادة السلع والخدمات وليس الأسعار لأن العبرة بالناتج الحقيقى من الكميات الإضافية وليس بالأسعار .

فعندما تظل الأسعار ثابتة يكون التعبير عن الدخل القومى بمنظور التغير فى الكميات وليس السعر فهذا ما يسمى بالدخل الحقيقى . أما إذا كانت التغيرات فى الدخل شاملة التغير فى الكمية والأسعار ففى هذه الحالة نتحدث عن الدخل النقدى وليس الحقيقى لأن التغيير فى الأسعار يجعلنا لا نلمس مدى التغير فى الكميات . وتهدف كافة المجتمعات حسب النظام الاقتصادي السائد بها إلى العمل على رفع معدل نمو الدخل بها لأنه يعتبر أحد معايير رفاهية المجتمع الاقتصادية ، هذا بالإضافة إلى مدى الاستقرار الذى تتمتع به معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك حالة الأمن الاقتصادي المتمثلة فى استقرار النظام الاجتماعي وتحقيق التوظف الكامل للأيدى العاملة وتقدم نشاط المشروعات وتحقيق التوازن الاقليمى فى النمو والتنمية .

ويعتمد معدل نمو الدخل القومى على مجموعة من العوامل التى يصعب تحقيقها بدقة نظراً لتفاعل كافة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية فى تحديد هذا المعدل . أما العوامل ذات الأثر الفعال فى العمل على زيادة معدل نمو الدخل القومى فهى كما جرت العادة تتلخص فى الموارد البشرية- الموارد الطبيعية ، بجانب مستويات الطلب على السلع والخدمات .

٣- تعيين الاحتياجات وتقييم السلع والخدمات الاقتصادية

تختلف احتياجات الفرد عن احتياجات المجتمع حيث أن الأول تتمثل حاجاته فى البساطة وتزداد المشكلة تعقيداً فى حالة المجتمع نتيجة اختلاف القوى الإنتاجية وتعدد الاحتياجات الواجب أشباعها بالإضافة إلى المدى الذى يمكن فيه إشباع رغبات معينة على حسا ب رغبات أخرى وهو الأمر الذى يتطلب تحديد هذه الاحتياجات بدقة متناهية ووضعها فى أطار سلم الافضليات وذلك تفادياً للمشاكل التى قد تترتب على ذلك والعمل على ضرورة تحقيق مستوى معيشة أفضل للمجتمع ويتم ذلك من خلال قياس الميزان القيمى (الأسعار) .

٤- توزيع الناتج الكلى

من الطبيعى فى النظام الاقتصادي ان يتم تقسيم الناتج الكلى من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع اللذين ساهمو فى هذا الإنتاج . وتتعدد أشكال هذا التقسيم سواء فى شكل أرصدة نقدية موزعة مثل الأجور التى يتقاضاها العمال ، والفوائد التى يتقاضاها أصحاب رءوس الأموال ، الربح الذى يحققه المنظمون للوحدات الإنتاجية فى كل صناعة ، وكذلك الريع الذى يتقاضاه ملاك الاراضى.

أما تركيبه السلع والخدمات التى تدخل فى نصيب كل فرد فتعود الى التفضيلات المختلفة التى يحصل عليها الأفراد من الناتج الكلى فى صورة عوائد نقدية (أجر - ربح- فائدة) ،وهذا ما يشكل القوى الشرائية العامة التى يمكن توجيهها لشراء السلع والخدمات ، حيث أن هذا يكمن فى ما يسمى بالاقتصاد النقدى الذى عرفته المجتمعات الحديثة .

أما فى الاقتصاد الطبيعى الذى عرفته المجتمعات التقليدية والتى لا تستخدم فيها النقود كأداة لتحديد القيم النسبية للسلع والخدمات الإنتاجية فتوزع الأنصبة فى شكل كميات محددة من كل سلعة لكل فرد من أفراد المجتمع .

وفى هذا الإطار فأن التقدم الاجتماعي للشعوب يقاس بمدى التحسن الذى يطرأ على طريقة توزيع الدخل القومى وكذلك الناتج الكلى وكذلك الأسلوب الامثل الذى تستند علية هذه الطريقة

٥- زيادة توظيف العمالة

يهدف علم الاقتصاد إلى زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع وذلك بغرض إما اقتصادي يهدف إلى زيادة العمالة وتوفير فرص العمل بما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى وزيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع . وهذا الغرض فيما يتعلق بالعمالة ينظر إليه من منظور مادى بحت ومبرر ذلك أن العمل يعتبر أحد أدوات العملية الإنتاجية فمع زيادة الاستخدام فان ذلك يتبعه زيادة فى الإنتاج .

أما الغرض الثاني فقد يكون اجتماعيا يهدف إلى تحقيق الكيان الاجتماعي والشعور النفسى بتحقيق الذات من أجل تحقيق السلام الاجتماعي ، على عكس الشخص الذى لا يجد فرصة عمل وشعوره بأنه عنصر غير انتاجى أو يفيد المجتمع . وعندما يستمر هذا الوضع طويلاً يحدث ما يسمى بجيوش البطالة التى من شانها أن تهدد كيان المجتمع من الجوانب المختلفة .

وقد تتعارض سياسة التوظيف من الناحية الاقتصادية مع سياسة التوظيف من الناحية الاجتماعية ويظهر هذا التعارض حالياً ، فى أن الاتجاه الاقتصادي هدفه خفض التكاليف مع تقليل عدد العاملين وذلك من أجل تحقيق ربحية عالية . أما الهدف الاجتماعي فلا ينظر إلى الربحية كمعيار بقدر ما ينظر إلى المسئولية فى

تحقيق الأهداف الاجتماعية بغض النظر عن زيادة التكلفة وهو الأمر الذى يختلف من نظام اقتصادي إلى أخر .

وفى هذا الإطار فان مصطلح العمالة الكاملة فى الاقتصاد القومى يشير إلـى أن كل شخص لدية القدرة والرغبة والبحث عن وظيفة يجب أن يجد فرصـة العمـل المناسبة ، وفى حالة العكس فأن العمالة فى هذه الحالـة تكـون غيـر كاملـة . وارتباطاً بهذا المفهوم تتعدد أنواع البطالة وفقاً لهذا المنطلق ما بين بطالة هيكلية وبطالة موسمية وبطالة مقنعة وبطالة فنية وبطالة اختيارية وبطالة إجبارية وهو ما سنراه فى الأجزاء التالية .

٦- تنظيم الاستهلاك

أى الاستنفاذ فى المدى القصير (إشباع حاجات الإنسان كمنتج ومستهلك) بدون شك أن الوسيلة الوحيدة للثمن إشباع الرغبـات حيـث أن المهنـدس والطبيـب والعامل والمزارع يحصلون على دخول نتاج مساهمتهم فى العملية الإنتاجيـة أو الخدمية ، حيث يعتبر كل فرد منهم منتج ومستهلك فى نفس الوقت مثل الطبيـب الذى يقدم خدماته ويحصل على أجر ليشترى به مستلزماته الغذائية وغيرها .

حيث أن أجر العامل يمثل فى حقيقة الأمر ثمناً لعملة ، وكذلك فائدة راس المـال تمثل ثمن استغلاك هذا المال ، أى انه يمكنا القول بأن انخفاض أو ارتفاع أجـور العمال يلعب دوراً هاماً فى تحديد عملية الاستفادة ، فقد يؤدى انخفاض الأجـور إلى انخفاض حجم المنافع والخدمات التى كان من الممكن للأفراد الاستفادة بهـا وحرمانهم منها بهذا الشكل قد يكون سبب فى حدوث مشكلة اقتصادية نظراً لعدم توافر أثمان السلع والخدمات لديهم .

٧- استقرار مستوى الأسعار

تتجه رغبة كافة المجتمعات إلى العمل على ثبات مستوى الأسعار واستقرارها بما يحقق الأمان والطمأنينة للمستهلكين . ويرى البعض أن هذا الهدف لا يتسم بالواقعية وذلك لان الأذواق والدخول والفنون الإنتاجية تتغير بصورة مستمرة وكذلك أختفاء صناعات وظهور صناعات أخرى لا يمكن معه تثبيت مستويات الأسعار لأن هذا معناه القضاء على حوافز المنتجين فى العملية الإنتاجية .

حيث أن هدف المنتج الاساسى هو الربحية فى زيادة السعر وتحقيق المزيد من الإرباح فى ظل العمل على زيادة إنتاجه ، وكذلك فأن سياسة رفع أسعار العمل (الأجور) يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع مع زيادة الإنتاج . الأمر الذى يؤدى فى نهاية المطاف إلى موجه من التضخم قد يكون الضحية فيها المستهلك نظراً لما يترتب عليه من أثار سلبية على المجتمع كما سنرى فى الفصول القادمة . ويرى فريق أخر فى هذا الشأن أن مستويات الأسعار يجب أن تنخفض مع مرور الوقت ومبررات ذلك أن الأسعار تعكس التكلفة ومن المفروض أن التكلفة فى الأجل الطويل لا بد وان يصاحبها انخفاض نتيجة للتقدم الفنى الحديث . حيث أن انخفاض التكاليف يترتب عليه انخفاض الأسعار . وعلى الرغم من أن هذا الرأى مفيداً للمستهلك إلا انه لا يحفز معنويات المنتجين نتيجة تخوفهم لانخفاض الأسعار وبالتالى وانخفاض الأرباح التى ستترتب عليها .

٨- التنظيم الاقتصادي وتشجيع التنمية الاقتصادية

حيث ترتبط هذه الوظيفة ارتباطاً مباشراً بكل من وظائف توزيع الناتج الكلى وتنظيم العملية الإنتاجية وتقييم السلع والعمليات الإنتاجية ، كما تتصل بقياس

القيم وكذلك إلى أى مدى يمكن للمتقدم الاقتصادي أن يستمر على حساب الظروف الاقتصادية الجارية.

وهذا معناه أن النظام الاقتصادي لا بد أن يكون قابلاً للتغير وسعياً للنمو بما يتلائم مع حاجات المجتمع المتعددة ومثال ذلك مع تزايد السكان بمعدل سريع يجب أن يكون النظام الاقتصادي قادراً على إنتاج سلعاً جديدة وإتباع أساليب فنية جديدة وغزو للأسواق الجديدة ، وإيجاد موارد إنتاجية جديدة تتواكب مع النمو السريع فى السكان هذا بالإضافة إلى مرونة.النظام الاقتصادي حتى يستطيع التكيف مع كل ما يطرأ من تغيرات اقتصادية جديدة ومواجهة الظروف التى قد تطرأ فى حالات الكساد . كما أن هذا الهدف مرتبط بالتغيرات الايجابية والسلبية المؤثرة على التنمية الاقتصادية الشاملة .

٩- العدالة فى توزيع الدخل

تتسم فكرة العدالة بالنسبية وتختلف وجهات النظر بشأن هذه الفكرة حيث ينظر إليها البعض من منظورة الخاص ، وقد يتعارض هذا المنظور مع وجهة نظر الآخرين . ويتبلور المفهوم المادى للعدالة طبقاً للأداء والكفاءة والتميز أى أن كل فرد يحصل على الدخل الذى يتناسب مع امكاناته وقدراته . ولكن ماذا بشأن الأفراد اللذين لم تتوافر لهم هذه المقومات ؟ من الطبيعى أن نصيبهم فى الدخل يقل عن غيرهم ، ومن هنا يحدث التعاون الكبير فى توزيع الدخول بين الأفراد .

وقد أرتبط هذا المفهوم مؤخراً بشعار ربط الأجر بالإنتاجية وهو ما ينادى به الكثير من الاقتصاديين فى المجتمع الرأسمالي . أما المفهوم الثانى للعدالة فيرتبط بالبعد الاخلاقى والانسانى بين أفراد المجتمع من اجل تضييق الفجوة بين أصحاب

الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المنخفضة وذلك تحقيقاً للتكامل الاجتماعي والتعايش السلمى بين طبقات المجتمع .

وهذا المفهوم يسود فى النظم الاشتراكية ومن وجهة نظرنا فأن غالبية المجتمعات بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد بها تجمع بين كلا المفهومين ، الأمر الذى يؤدى إلى سيادة مفهوم على الأخر حسب الايدلوجية المتبعة فى المجتمع . فنجد الدول الرأسمالية تضع حد أدنى للأجور حتى تحافظ على البعد الاخلاقى لأصحاب الفئات محدودة الدخل كما تفرض ضرائب تصاعدية على ذوى الدخول المرتفعة .

١٠- تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات

يقصد بميزان المدفوعات السجل السنوى الذى توضح فيه التزامات وحقوق الدولة مع المتعاملين معها فى الدول الأخرى ، ويشتمل الميزان على الجانب الدائن والجانب المدين فإذا حقق الجانب الدائن زيادة عن المدين كان هناك فائضاً فى الميزان . وذلك على عكس الجانب الأخر فأن الجانب المدين عن الدائن كان هناك عجز فى الميزان .

ويسعى علم الاقتصاد من خلال نظرياته الفرعية المتخصصة (نظرية التجارة الخارجية وغيرها من النظريات السائدة) إلى العمل على تحقيق التوازن بين الجانبين من خلال أتباع حزمه من السياسات الاقتصادية و المالية الرامية لتحقيق هذا الغرض .

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه على بساط البحث هو :- هل يمكن تحقيق كل هذه الأهداف مجتمعة وفى آن واحد ؟ نجد الإجابة يكتنفها الغموض وعدم الواقعية وذلك لأن غالبية هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة حيث أن ذلك لا يجد

مبرراً فى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى ، هذا بالإضافة إلى التعارض الواضح بين محمل هذه الأهداف ، فقد يتحقق هدف على حساب هداف أخر . وهنا تبرز ضرورة وضع الأهداف فى قائمة أولويات حسب الحاجة الملحة وما يترتب عليها من نتائج فى ضوء معيار العائد والتكلفة .

ومن أوجه التعارض بين هذه الأهداف هدف زيادة التوظيف وزيادة الدخل ، وكذلك الحال بالنسبة لهدفى استقرار مستوى الأسعار وزيادة الإنتاج .

المبحث الثالث
المصطلحات الأولية فى علم الاقتصاد

من الضرورى والمهم أن يبدأ كتاب علم الاقتصاد بتوضيح بعض الاصطلاحات الأساسية التى يشيع استخدامها سواء بالنسبة للاقتصاديين او بين عامة الناس والتى قد تكون مفيدة لمن يرغب مواصلة التعمق فى هذا العلم، كما أن هذه الاصطلاحات تمثل أهميةكبيرة على تفهم الموضوعات التى سوف نقوم بعرضها فى هذا الكتاب. ويختلف مدلول هذه المعانى من شخص إلى أخر حسب ما يعنيه البعض عند استخدامها فهى تختلف من قارىء متخصص إلى قارىء عادى وكذلك بالنسبة للغة العادية بين عامة الناس . لذلك فمن المهم ألا يكون تعريف هذه المصطلحات بصورة مجردة قد يصعب فهمها على الشخص المبتدئ .

وفيما يلى عرضاً موجزاً لأهم هذه المصطلحات :-

١-الحاجة الاقتصادية

تعبر الحاجة فى اللغة الجارية عن الحرمان من شيء ضرورى ، فهى كل رغبة تساور النفس للحصول على سلعة أو خدمة، وهى الدافع لنشاط الفرد الأقتصادى وقد تتعدد رغبات الأفراد وحاجاتهم فكلما قام الفرد بإشباع حاجة من حاجاته بدأ فى البحث عن إشباع حاجة أخرى ، فهى تمثل الرغبة فى الحصول على وسيلة لإزالة ألم أومنع حدوثه .

وتتكون عناصر الحاجة من ثلاثة عناصر هى الأساس بالألم (الجوع) ، الوسيلة لإزالة هذا الألم (الطعام) ، ثم الرغبة فى استخدام هذه الوسيلة . ومن خصائص الحاجة قابليتها للتعدد ، قابليتها للإشباع ، قابليتها للإحلال دورية متكررة ، كما أنها تتأثر بالعادات والتقاليد الاجتماعية . وتنقسم الحاجات إلى حاجات مطلقة وحاجات نسبية .

٢-الندرة

تعبر الندرة فى لغة الاقتصاد عن عدم كفاية الموارد الموجودة فى العالم لإشباع جميع حاجات البشر . فهى ندرة نسبية حسبما يتردد هذا المصطلح فى الأدبيات الاقتصادية ،وهو ما يشير إلى عم التناسب بين المطلوب والموجود . وقد يكون مصدر هذه الندرة إما ظروف طبيعية أو إما لظروف مصطنعة نتيجة الظروف الاجتماعية ، وظروف الاحتكار .

وتتوقف قيمة الموارد النادرة الاقتصادية على مدى ندرتها ففى بعض الأحيان لا يتم إشباع الحاجات من خلال الاعتماد على مورد واحد فقط ، وإنما يتطلب الأمر اتحاد أكثر من مورد من العملية الإنتاجية ، أى مزج عناصر الإنتاج بعضها ببعض بنسب مختلفة .

٣-الإشباع

يعبر الإشباع عن الشعور الذى يحس به الفرد عندما يقوم بإشباع حاجة من حاجاته ، فالجائع الذى يأكل قد اشبع حاجته من الأكل ، وكذلك بالنسبة للمسكن والملبس وغيره . ويمثل الإشباع هدف النشاط الاقتصادي وهو عملية متكررة نتيجة تكرار الحاجة .

٤ - المنفعة

تمثل المنفعة قدرة السلعة على إشباع حاجة من حاجات الفرد ومن الطبيعي أن المنفعة تتناسب طردياً مع الحاجة ، فكلما كانت الحاجة شديدة وملحة كلما كانت منفعة السلعة التى تشبع هذه الحاجة كبيرة ، والعكس إن لم تكن الحاجة ضرورية فتكون منفعة السلعة قليلة ، ويتوقف ذلك على الشعور لدى الفرد نفسه.

ومع زيادة استهلاك الفرد من وحدات سلعة معينة فهذا يؤدى إلى زيادة المنافع، وكل وحدة إضافية يتم استهلاكها تعطى منفعة أقل منفعة من الوحدة السابقة لها. ومع إفراط المستهلك فى استهلاك كمية كبيرة من نفس السلعة فأن الوحدات الإضافية قد تفقد منفعتها فى وقت ما .

وتتميز المنفعة بأنها شخصية أو ذاتية فهى تختلف من شخص إلى أخر فما هو مفيد لبعض الناس قد لا يكون مفيد للبعض الأخر . كذلك أن يكون موضوع المنفعة نوع من المال تتوافر فيه شروط الثروة وتكون محدودة وقابلة للتملك ولها قيمة فى المبادلة حيث أن الأموال التى لا تكون قابلة للتملك قد تعتبر غير نافعة اقتصادية مثل الهواء أشعة الشمس .

وقد تتخذ المنفعة أشكال متعددة مثل المنفعة الشكلية ، والمنفعة المكانية ، والمنفعة الزمنية ، ومنفعة التملك .

٥-المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

تعبر المنفعة الكلية عن مجموع الفوائد التى يحصل عليها الفزد من استعمال وحدات متعدد من السلعة .أما المنفعة الحدية فهى تعبر عن مقدار التغير الذى يطرأ على المنفعة الكلية نتيجة إضافة وحدة جديدة من الوحدات المستهلكة .

أي أن المنفعة الحدية هى منفعة الوحدة الأخيرة التى يستهلكها الفرد . وفى هذا الإطار نرى أنه كلما زاد ت كمية الشئ زادت منفعته الكلية بنسبة متناقصة وقلت منفعته الحدية ، أى منفعة الوحدة الأخيرة . بمعنى أخر أن المنفعة الكلية تزيد بزيادة الاستهلاك. فى حين أن المنفعة الحدية تنخفض بزيادة الاستهلاك.

٦-الثروة

تدل كلمة الثروة على زيادة الأموال والنقود والأشياء وهذا هو المعنى فى اللغة العادية . أما فى المفهوم الاقتصادي فهى تعبر عن قيمة كل السلع والخدمات والأصول التى تشبع حاجة الإنسان سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ويجب ان تتوافر فيها عدة شروط مثل القابلية للتملك والمحدودية وأن تكون لها قيمة مبادلة وأن تكون الأموال ذات منفعة .

وتعتبر كمية النقود فى المجتمع أداة لتبادل الثروات بين أفراد المجتمع وليست الثروة فى حد ذاتها وهو الأمر الذى يفسر أن النقود لا تعتبر ثروة قومية ، ولو كان ذلك لأمكن طباعة المزيد فيها وزيادة ثروة المجتمع . ولكن هناك نوع من النقود يدخل فى تعداد الثروة مثل النقود الذهبية والعملات الأجنبية فمع زيادة

رصيد الدولة من الذهب والعملات الأجنبية تزيد ثروة المجتمع نتيجة لسـهولة تداولها فى العالم الخارجى .

٧-السلع والخدمات الاقتصادية

تعبر عن الأشياء التى تشبع رغبات الإنسان والتى تكون لها منفعة وموجـودة بكميات نادرة بالنسبة للحاجات المتعددة . لذلك يسعى الإنسان جاهداً فى سـبيل الحصول عليها لإشباع رغباته وتنقسم السلع إلى سلع اقتصادية وسـلع غيـر اقتصادية حيث تعبر الأولى عن جوهر المشكلة الاقتصادية سواء كانـت سـلع غذائية أو غيرها، فى حين أن الأخرى تعتبر متوافرة مـن تلقـاء الطبيعـة ولا تحتاج إلى جهد للحصول عليها مثل الهواء . وكذلك الحال بالنسبة للخدمات مثل خدمات الأطباء ، المدرسين ، المهندسين وغيرها. فهى تعتبر سلعة غير ماديـة نتيجة الشعور بأثارها فقط .

٨-الموارد

يمكن تعريف الموارد بأنها عناصر الإنتاج مثل الأرض ، العمـل ، رأس المـال والتنظيم التى تساهم فى الإنتاج بمعنى أحر أن الموارد هى كل ما يصلح لإشباع الرغبات والحاجات الإنسانية سواء بطريق مباشـر أو غيـر مباشـر وتتعـدد الموارد بأنواعها وأشكالها فهناك موارد اقتصادية وموارد غير اقتصادية ، حيث تمثل الأولى مشكلة الندرة نظراً للحاجة إلى جهد في الحصول عليها ، في حـين لا تحتاج الثانية إلى هذا الجهد الأنسانى فهي موجودة بوفرة بحكم الطبيعة مثل أشعة الشمس والأمطار والبحار والهواء الجوى وغيرها .

٩- القيمة والثمن

تعبر القيمة عن الأهمية الاقتصادية التي يعطيها الفرد أو المجتمع لمال معين وتسمى هذه الأهمية (الفرد) بقيمة الاستعمال، بينما تسمى الأهمية الثانية (المجتمع) بقيمة المبادلة . أي أن القيمة هى القدرة الموجودة فى السلعة لتتبادل بسلعة أخرى ، وهى عدد الوحدات التي يمكن استبدالها فى مقابل وحدة أو أكثر من شئ أخر ، مثل استبدال قنطار قطن بأردبين من القمح . أما الثمن فهو يعبر عن قيمة الشئ بالنقود فهو مقدار النقود التى يدفعها الفرد فى مقابل الحصول على وحدة من السلع مثل ثمن أردب القمح يساوى مائه جنية وهكذا . أى أن الثمن هو عبارة عن ترجمة القيمة بالنقد .

١٠- الإنتاج

يقصد بالإنتاج النشاط الأقتصادى الذي يهدف إلى خلق السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية التي تستخدم في إشباع الحاجات الإنسانية . لذلك يقال أن غاية النشاط الأنتاجى ومعياره هو إشباع الحاجات الإنسانية، فإذا استهدف النشاط غاية أو هدف أخر بخلاف ذلك ففي هذه الحالة لا يكون نشاطاً إنتاجيا.

وفى هذه الحالة لابد من ضرورة التفرقة بين السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية من ناحية وكذلك التفرقة بين السلع والخدمات من ناحية أخرى. بجانب ذلك لابد من ضرورة التعرف على طبيعة الأنشطة التجارية وهل تدخل ضمن نطاق الإنتاج من الناحية الاقتصادية أم تخرج عن نطاقه . وهنا لا بد من التعرف على طبيعة عمل التاجر ومدى مساهمته في أشياع الحاجات الإنسانية أم انه مجرد وسيط بين المنتج والمستهلك وفى النهاية يمكن القول بأن الإنتاج هو

خلق أو زيادة المنافع التي تجعل الشئ سواء كان سلعة أو خدمة صالحاً لإشباع الحاجات

١١- عناصر الإنتاج

هناك إتفاق عام بين الاقتصاديين على أن عناصر الإنتاج التي تستخدم في القيام بالعملية الإنتاجية تتمثل في الأرض (الطبيعية)، العمل ، رأس س المال ، التنظيم والمعرفة الفنية .

١٢- دالة الإنتاج

يشير تعريف الدالة على أنها أسلوب رياضي يوضح العلاقة بين التغير في عاملين أو أكثر . وفى ضوء ذلك فأن دالة الإنتاج تعرف على أنها علاقة رياضية بين كمية الإنتاج من سلعة أو خدمة معينة كمتغير تابع وكمية عناصر الإنتاج المستخدمة فى الحصول على ا لسلعة أو الخدمة كمتغيرات مستقلة . ويمكن صياغتها على النحو التالى : كّ = د (س١، س٢، س٣، من س ن) ويتوقف شكل دالة الإنتاج بصفة محددة على طبيعة نشاط المنشأة .

١٣-الاستهلاك

هو استخدام السلع والخدمات بواسطة أفراد المجتمع بقصد إشباع الرغبات الإنسانية إلى أقصى درجة من الانتفاع بالسلع المنتجة . والاستهلاك يعتبر الهدف النهائى من النشاط الاقتصادي فالسلع يتم إنتاجها ثم يتم توزيعها بغرض الاستهلاك أو يمكن استخدامها فى أنتاج سلع أخرى .

١٤- التوزيع

هو تقسيم الدخل الناتج من عملية الإنتاج على العناصر التى أشتركت فيه ، الأمر الذى يترتب على هذه المشاركة ضرورة التخصص وتقسيم العمل وتوزيع الناتج الاجتماعي على العناصر المشاركة فى النشاط الاقتصادي . ويسمى النصيب الذى يحصل عليه العامل أجراً . والنصيب الذى تستحقه الأرض إيجار ، ورأس المال يكون نصيبه الفائدة ، ويكون الربح فى هذه الحالة القدر الفائض بعد دفع استحقاقات جميع عناصر الإنتاج . فهو المقدار الذى يعود إلى القائم بتحمل مسئولية المشروع .

١٥- إعادة الإنتاج

يقصد به استخدام الفائض الاقتصادي المتحقق لاستمرارية الإنتاج على مر الزمن وما يترتب عليه من مشاكل النمو والتقدم والتنمية والتخلف .

١٦- التداول والمبادلة

ويقصد به انتقال السلع والخدمات الاقتصادية بين أفراد المجتمع ويشتمل هذا المفهوم على دراسة القيمة والنقد والائتمان . والمبادلة مفهوم قديم (المقايضة) حيث لا يلجأ الناس فى الوقت الحالى لمبادلة سلعة بأخرى كما كان سائداً من قبل ، ولكن المفهوم السائد حالياً هو البيع (مبادلة- سلعة بالنقود) والشراء (مبادلة نقود بالسلع) .

١٧ - الاستثمار

يقصد به إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة فى المجتمع ، وحيث أن حجم الإنتاج وبالتالى الدخل الذى يحصل عليه المجتمع يعتمد على الطاقات

الإنتاجية الموجودة فيه وكفاءة تشغيلها ، فيكون الاستثمار من العوامل الأساسية المحددة لمستوى الإنتاج والدخل . أى أن الاستثمار هو خلق أصول رأسمالية جديدة تزيد من قدرة الاقتصاد القومى على إنتاج السلع الاستهلاكية .

ويلعب الإنفاق الاستثماري دوراً بارزاً فى تحديد مستوى النشاط الاقتصادي وسرعة نموه . ويعتبر الادخار من أهم مصادر الاستثمار . وتتوقف فرص الاستثمار على الابتكار ومدى التوسع فى حجم الأسواق الموجودة وعدد المستهلكين وزيادة الدخول وزيادة الاستهلاك . بالإضافة لذلك فقد يتأثر الاستثمار بعوامل غير اقتصادية مثل الظروف السياسية وكذلك التشريعات والقوانين فى الدولة .

١٨- الادخار

ويقصد به الامتناع عن الاستهلاك من السلع المنتجة ، أى أنه جزء من الدخل الذى لا ينفقه الأفراد على الأغراض الاستهلاكية ، لذلك فان الادخار يرتبط ارتباطا مباشراً بالاستهلاك حيث أن الدخل يساوى الاستهلاك + الادخار . ومن الملاحظ أن الأصل فى الادخار هو ادخار عوامل الإنتاج لإنتاج سلع استثمارية وليس لإنتاج سلع استهلاكية ، لذلك يكون الادخار أمر ضرورى ولازم لحدوث الاستثمار .

١٩- الرفاهية الاقتصادية

هى مجموع ما يحصل عليه الفرد من إشباع من سلع وخدمات وما يستهدفه الفرد وما تستهدفه الجماعة فى الحصول على أكبر قدر من الموارد الإنتاجية

المتاحة . ونظراً لأن إشباع الحاجات يختلف من فرد لأخر لذلك فـإن مصـطلح الرفاهية الاقتصادية يختلف بأختلاف الأفراد واختلاف البيئة وكذلك الزمن .

ومن هنا فإن المصطلح المشار اليه مرتبط بالإشباع من السلع والخدمات التـى يمكن قياس قيمتها مادياً أو بثمن معين ، وبالتالى لا يدخل فى الاعتبار الرفاهية الاجتماعية التى يحصل عليها الأفراد دون أن يكون لهـا معيـار نقـدى مثـل الرفاهية الروحية أو المعنوية أو مشاهدة المناظر الطبيعية أو الراحة أو الهدوء.

٢٠ – مستوى المعيشة

قد يخلط البعض بين مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية بأعتبارهما مترادفان ، الا أن الفرق بين المصطلحين واضح ، حيث أن مستوى المعيشة يستخدم للدلالة على وضع قائم فعلاً أى تعبير عن نصيب الفرد فى فترة زمنية معينة من السـلع والخدمات التى يحصل منها على الإشباع . فالبعض يعيش فى مستوى مـنخفض أى أن مقدار ما يحصلون عليه من إشباع يعتبر قليل بالمقارنـة بغيـرهم ممـن يعتبرون فى مستوى معيشة مرتفع .

وفى العادة يقاس مستوى المعيشة فى المجتمع بقسمة مجموع الثروة المنتجـة فى فترة معينة على عدد السكان وهو ما يسمى بمتوسط نصيب الفرد من الثروة المنتجة . وهذا المتوسط الحسابى لا يعبر عـن حقيقـة الأوضـاع الأجتماعيـة وبخاصة في المجتمعات التى يوجد فيها تباين بين طبقة الأغنياء والفقراء .

كما أن متوسط دخل الفرد لا يعبر عن حقيقة مستواه المعيشى وذلك لأن مستواه المعيشى لا يمكن معرفته إلا فى ضوء أسعار السلع والخدمات التى يشتريها بهذا الدخل النقدى . فقد يبلغ متوسط الدخل النقدى للفرد فى بلد ما ألف جنيه فى العام

وتكون أسعار الحاجات الضرورية مرتفعة عن هذا الدخل وهو الأمر الذى لا يؤدى للإنفاق على الضروريات فقط .

٢١ - التصرف الاقتصادي

يقصد به تفضيل لأحد أستعمالات الموارد على الاستعمالات الأخرى فى سبيل الحصول على منفعة اقتصادية ، ويقوم هذا التفضيل على الموازنة بين منافع هذه الموارد فى الاستعمالات المختلفة ، أى أن كل تصرف أقتصادى يهدف إلى تحقيق منفعة ولكنه يسبب ضرراً للفرد .

ولتحقيق أكبر منفعة ممكنة يجب الموازنة بين المنفعة الحدية والضرر الحدى للتصرف وعندما تتساوى المنفعة الحدية مع الضرر الحدى يحقق الفرد الاقتصادي أكبر منفعة ممكنة ولا يكون فى صالحه تغيير هذا التصرف .

٢٢ - الأرقام القياسية للأسعار

ويقصد بها التغير فى المستوى العام للأسعار الخاصة بالسلع والخدمات التى يستهلك أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة (الرقم القياسى لأسعار المستهلكين) ، كما يوجد أيضاً (الرقم القياسى للأسعار الجملة ، الرقم القياسى لأسعار التجزئة) وكلها تهدف إلى رصد التغيرات فى أسعار السلع المختلفة وتقدير تلك التغيرات فى المتوسط خلال فترة زمنية معينة . ويوجد من هذه الأرقام ، الرقم القياسى البسيط وكذلك الرقم القياسى المرجح .

وتستخدم الأرقام القياسية للأسعار للحصول على القيمة الحقيقية للناتج المحلى، وهنا تستخدم رقم قياسى يسمى مخفض الناتج المحلى (**CDP delflator**)

وهو يختلف عن الرقم القياسى لأسعار المستهلكين حيث يأخذ فى حسابه جميع السلع النهائية والخدمات التى تدخل فى الناتج المحلى

٢٣- القيمة المضافة

يقصد بها الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج فيما عدا الأجور . ومجموع القيم المضافة للمشروعات تمثل قيمة أنتاج السلع والخدمات النهائية أى تساوى الناتج القومى الاجمالى وتستخدم طريقة القيمة المضافة من أجل تفادى الازدواجية فى حساب السلع الوسيطة .

٢٤- الازدواج الحسابى

ويقصد به تكرار قيمة بعض السلع والخدمات عند تقدير الناتج القومى الاجمالى والذى يتضمن فقط قيم السلع والخدمات النهائية ، ويقصد بالسلع النهائية التى تتجه إلى المستهلك النهائى ولا يعاد بيعها مرة أخرى ، وهذا ما يميزها عن السلع الوسيطة أو المستلزمات الإنتاجية التى تستخدم كمدخلات فى أنتاج سلع أخرى .

٢٥- الوفورات المالية .

ويقصد بها ما يتحقق من وفر فى نفقة الإنتاج نتيجة تمتع المشروعات الكبيرة بمزايا مالية مثل القدرة على الاقتراض من البنوك بسهولة وبأسعار فائدة منخفضة نسبياً على عكس المشروعات الصغيرة التى تعانى من مشاكل فى سبيل الحصول على القروض .

٢٦- الوفورات التجارية

وهى التى تؤدى إلى تحقيق وفر أقتصادى فى نفقـات الإنتـاج بسـبب حصـول المشروعات الكبيرة على مزايا تجاريه من قبل المتعاملين معها سواء مؤسسـات أو أفراد مثال (تخفيضات أجور النقل والشحن وأسعار المواد الخام) .

٢٧- الوفورات الفنية

ويقصد بها الوفر فى نفقات الإنتاج الذى يحققه المشـروع نتيجـة تقدمـه فـى النواحى الفنية ، وما تحققه هذه المزايا للإنتاج الكبير من وفرة فى النفقات .

٢٨- التدفق والرصيد

التدفق يمثل تغيراً خلال فترة معينة ، فى حين يمثل الرصيد كمية ثابتـة فـى وقت معين . والتمييز بينهما ليس عملية صعبة ولكن الصعوبة تنشأ مـن سـوء الفهم أو سوء الاستخدام فكلاهما متغيرات كمية ، قد ترتفع أو تنخفض على مدار الزمن .

مثال :- عندما يقال أن الدخل القومى يساوى ١٠٠٠ وحدة نقدية فهذا القـول لا معنى له إلا إذا أرتبط بفترة زمنية معينة ، أى تحديد الفترة خلال شهر أو ثلاثـة شهور أو سنة . كما أن التفرقة بين المدخرات المجمعة وما يدخره الفـرد مـن راتبه الشهرى يظهر الفرق بين الرصيد والتدفق . فالرصيد من المدخرات يسمى رصيد فى فترة زمنية معينة ، بينما ما يتم إدخاره شهرياً يسمى تدفق .

٢٩- البطالة

هي البحث عن فرصة عمل وتتخذ عدة أنواع من أهمها :-

أ- البطالة الموسمية : ويقصد بها أن العمال لا يعملون إلا فى مواسم معينة وباقي العام لا يعملون ويرجع ذلك إلى التقلبات الموسمية فى الطلب على العمال وينتشر هذا الطلب من البطالة في البلاد الزراعية .

ب- البطالة المقنعة : ويقصد بها تضخم الجهاز الإداري للدولة بما يسبب تبديد جزء من مجهود الأيدى العاملة دون زيادة في القيمة الإنتاجية . ويزداد هذا النوع من البطالة في الدول التي يزداد فيها معدل النمو السكاني .

ج- البطالة البنيانية : وهى البطالة التي تتولد عن اختلال التوازن بين العلاقات السائدة بين مختلف عناصر العملية الإنتاجية وبخاصة عنصر العمل . ويرجع انتشار هذا النوع من البطالة إلى ظاهرة توافر الأيدي العاملة الغير مدربة بالقياس إلى عوامل الإنتاج الأخرى (الموارد الطبيعية ورأس المال والتنظيم) .

٣٠- التضخم

يقصد به الارتفاع المستمر في الأسعار وكذلك الزيادة فى عرض النقود بالإضافة إلى الزيادة فى الطلب الكلى عن العرض الكلى . ويوجد عدة أنواع من التضخم تختلف باختلاف الدرجة فهناك التضخم البطيء ، والتضخم الجامح. أما من حيث الظهور فهناك التضخم الصريح والمكبوت . وأما من حيث السبب فهناك تضخم

بسبب الطلب ، وتضخم بسبب التكاليف . أما من حيث التوقـــع فهنـــاك التضـــخم المتوقع والتضخم الغير متوقع .

٣١-السياسة الاقتصادية

تتمثل السياسة الاقتصادية فى قيام الدولة بخطوات وإجراءات تؤدى إلى تحقيـــق أهداف اقتصادية محدده . وفى هذه الحالة يتعين على المســـئولين عنـــد اتخـــاذ قرارات بشأن السياسة الاقتصادية التأكد من توافق الأهداف بعضها مـــع بعـــض بجانب ضرورة التأكد من توافر الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف . كما ينبغى تحديد كافة الأهداف والوسائل بدقة مة حتى لا يكون هناك خلط بينها مـــن اجـــل تناسق السياسة الاقتصادية المراد إتباعها

٣٢- السياسة النقدية

يقصد بها مجموعة الممارسات التي يقوم بها البنك المركزي لإدارة كمية النقـــود وأسعار الفائدة فى الاقتصاد لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية . وتساهم السياسة النقدية فى تحقيق أهداف التوظف الكامل واســـتقرار المســـتوى العـــام للأسعار وذلك من خلال تأثيرها على الطلب الكلى فى الاقتصاد ، وكـــذلك التـــأثير على مستوى الدخل النقدي . وتقع مسئولية هذه السياسة على البنـــك المركـــزي الذي يستخدم أدوات مختلفة بشأن السياسة النقدية للتأثير على عـــرض النقـــود واسعار الفائدة لتحقيق هذه الأهداف .

٣٣- السياسة المالية

يقصد بها استخدام الحكومة للضرائب والأنفاق الحكومي والدين العـــام لمحاربـــة التضخم والانكماش . فعندما يواجه الاقتصاد فترات تضخم فإن الحكومـــة تقـــوم

بزيادة الضرائب وتخفيض إنفاقها على شراء السلع والخدمات ، أي تحقيق فائض في الموازنة العامة مما يترتب على ذلك انخفاض دالة الإنفاق الكلى في المجتمع. أي أن أفضل طريقة لمواجهة الفجوة التضخمية هو اتباع الحكومة لسياسة مالية انكماشية ، آي تخفيض الأنفاق الحكومي وزيادة صافى الضرائب . والعكس في حالة مواجهة الكساد أو الانكماش فان سلوك الحكومة سوف يتغير في الاتجـاه العكسي ،أي أتباع سياسة مالية توسعية . بمعنى زيادة أنفاق الحكومة والأفـراد علي شراء السلع والخدمات وتخفيض الضرائب.

٣٤- التمويل بالعجز

حيث يطلق هذا التعبير عندما تلجأ الحكومة إلى طبع أوراق نقدية جديدة لتمويـل العجز فى الميزانية دون زيادة حقيقية فى الإنتاج .وتعتبر هذه الوسيلة من أخطر الوسائل التي تلجأ إليها الحكومة لمعالجة العجز فى الميزانية مما يؤدى إلى أثـار تضخمية ضارة بالاقتصاد .

حيث أن زيادة كمية النقود دون حدوث زيادة مقابلة فى السلع والخدمات تـؤدى إلى التضخم وارتفاع الأسعار وتصبح الطبقات الفقيرة ضحايا هذه السياسة . هذا بجانب ضعف الحافز على الادخار الاختياري وضـعف القـدرة علـى التصـدير وانخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي نتيجة ضعف الثقة فى سلامة اقتصاد الدولة.

٣٥- الدخل القومى

يعرف الدخل القومي بأنه أجمالي قيمة ما ينتج من سلع وخدمات خـلال فتـرة زمنية معينة عادة ما تقدر بسنه بالأسعار الجارية .وعندما يـتم اسـتبعاد قيمـة الإهلاك لطاقة الأصول الرأسمالية فأننا نحصل على صافى الدخل القومي .

٣٦- مضاعف الاستثمار

يعبر عن الزيادة النهائية في الدخل الناشئة عن زيادة مبدئية في الاستثمار .

فعندما نرمز للزيادة في الدخل بالرمز (Δ د) والزيادة في الاستثمار بالرمز (Δر) وإلى مضاعف

الاستثمار بالرمز (م) فإن قيمته مضاعف الاستثمار م = Δ د / Δر

كما أن قيمة مضاعف الاستثمار تتوقف على قيمة الميل الحدى للاستهلاك لذلك فإن

التعبير عن قيمة المضاعف = ١ / (١- الميل الحدى للاستهلاك)

٣٧- متغيرات الاقتصاد الكلى

هى المتغيرات الكلية مثل الناتج القومى ، الدخل القومى ، الإنفاق القومى ، المستوى العام للأجور ، المستوى العام للأسعار ، معدل النمو الاقتصادى ، سعر الفائدة .

٣٨- الأجور

يستخدم هذا التعبير عن الدخول الصافية التى يحصل عليها الأفراد أو التى تستحق لأصحاب قوة العمل مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية ويتكون الأجر لأصحاب خدمات العمل مما يلى :

- الأجور النقدية للعاملين لدى الغير وأصحاب المشروعات .

- الأجور التكميلية النقدية مثل حوافز الإنتاج .
- الأجور العينية مثل الرعاية الصحية للعاملين والسلع والخدمات التى تقدمها المشروعات للعاملين .

٣٩- الصدمات الخارجية

ويقصد بها التغير في عوامل خارج النظام الاقتصادى مثل الحروب والأحداث السياسية أو أكتشاف موارد جديدة . وقد تؤدى إلى تقلبات دورية في مستوى النشاط الاقتصادى إما رواجاً أو كساداً وقد يعزز من هذا الاتجاه الأثار التراكمية للعوامل الداخلية في النشاط الاقتصادى .

٤٠- فجوة الناتج القومى الإجمالى

هى عبارة عن الفرق بين الناتج الاجمالى الممكن والناتج الاجمالى الفعلى . حيث أن الناتج الممكن هو ذلك المستوى من الناتج القومى الاجمالى الذى يتم تقـديره على أساس ان كل عوامل الإنتاج في الاقتصاد تعمل عند مستوى التوظف الكامل.

المبحث الرابع

مناهج البحث في علم الاقتصاد

بدون شك أن أي علم من العلوم لابد وان يستخدم طريقة البحث العلمي للوصول إلى النتائج العلمية المختلفة ، وتفسير الظواهر المتعلقة بهذا العلم . حيث تهدف الدراسات الاقتصادية إلى معرفة القوانين التي تحكم العلاقات بين الظواهر الاقتصادية المختلفة . ومن اجل الوصول لهذه القوانين لابد من استخدام طرق بحثية ومنهجية علمية لتفسير هذه الظواهر وغيرها . ويستخدم علم الاقتصاد مجموعة من هذه الطرق من أهمها .

أ- الطريقة الاستقرائية

تقوم هذه الطريقة على أساس ملاحظة الواقع بالنسبة للعديد من الحالات التي تشكل الظاهرة موضوع البحث . وتتم هذه الملاحظة بقصد استخلاص الخصائص العامة للوصول الى القانون العام الذي يحكم هذه الحالات .

وتعتمد هذه الطريقة في التحليل من خلال الوصول إلى النتائج أنطلاقاً من الخاصة إلى العامة ، حيث أن الباحث في هذه الطريقة يقوم بالدراسة انطلاقا من الدقيقة لجميع الحقائق الاقتصادية وربطها بعضها ببعض للوصول منها إلى القواعد العامة التي تحكم النشاط الاقتصادي . ويعاب على هذه الطريقة صعوبة تطبيقها في العلوم الاجتماعية وبالتالى علم الاقتصاد باعتباره احد فروعها . وذلك نتيجة التباين بين الظروف والظواهر الاقتصادية التي تحيط بكل جزئية من مفردات النظام الاقتصادي .

ب- الطريقة الاستنباطية

تقوم هذه الطريقة على أساس البداية بفروض أو مقدمات معينة ليس في حاجة إلى أقامة الدليل على صحتها لأنها تقوم على حقائق مسلم بها .وقد تكون مشتقة من علوم أخرى ، حيث أن التبرير عليها يدخل في إطار هذه العلوم الأخرى . وتسمى هذه الطريقة في بعض الأحيان بالطريقة التجريدية أو التحليلية وهي عكس الطريقة الاستقرائية ، لأنها تعتمد على الانطلاق من العام إلى الخاص في الوصول إلى النتائج . كما تهتم هذه الطريقة بدراسة الظاهرة الاقتصادية من خلال العوامل المحيطة والمؤثرة عليها .

وتتضمن هذه الطريقة قدرا من الاستقراء كما أسلفنا، فهي تقوم على أساس فروض معينة وهو الأمر الذي يتطلب ملاحظة الواقع للوصول إلى هذه الفروض والمقدمات . هذا بالإضافة إلى أن القوانين الاقتصادية التي يمكن الوصول إليها من خلال هذه الطريقة تحتاج إلى اختبار واضح لمعرفة مدى اتفاقها مع الواقع ، وهو الأمر الذي يتطلب ملاحظة الواقع مرة أخرى .

وترتبط هذه الطريقة ارتباطا وثيقا بالطريقة الاستقرائية وقد يتم الاعتماد عليها في وقت واحد في غالب الأحيان للوصول إلى نتائج منطقية ولكن جوهر الاختلاف بين الطريقتين يتمثل في الأهمية النسبية لكل منها . وقد استخدمت الطريقة الاستنباطية على يد الاقتصاديون الكلاسيكسون مثل ريكاردوا ومالتس وجون سيتوارت ميل عندما قاموا بوضع نظريتهم الاقتصادية ذات الأهمية المعروفة مثل قوانين الطلب والعرض وتناقص الغلة . واهم ما يؤخذ على هذه الطريقة إنها تعتمد على وضع فروض تغيرها حقائق الأمر الذي يؤدي إلى الشك في صحتها

وعدم مصداقية نتائجها . ورغم ذلك فان هذه الطريقة تعتبر من أكثر الطرق شيوعا في مجال الدراسات الاقتصادية .

جـ- الطريقة التاريخية

تقوم هذه الطريقة على دراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة من خلال دراسة التاريخ والبحث منه عن قوانين تفسر هذه الظواهر وتحكمها . وقد كان من أنصار هذه الطريقة ليست list ، روشر Roscher في ألمانيا وليسلي Lislie في انجلترا .

ومن أهم مميزات هذه الطريقة إنها لا تعتمد على حقائق ثابتة لكل الأفراد وكل المجتمعات وكل الأزمنة مما يجعل تفسيراتها متطورة ومتناسقة مع الظروف السائدة في كل مجتمع وكل عصر . وفي ضوء هذه الطريقة ظهر مجال جديد من فروع علم الاقتصاد يسمى الاقتصاد السياسى وبدون شك فان هذه الطريقة تعتبر دقيقه في توضيحها للظواهر الاقتصادية بالمقارنة بغيرها من الطرق الأخرى .

د- الطريقة الإحصائية

نظرا لتطور علم الاقتصاد الحديث واستخدامه للأساليب العديه فكان لابد من استخدام الطرق الاحصائية لاحتساب وتقدير الظواهر الاقتصادية المختلفة ومحاولة ربط هذه الظواهر ببعضها للاستفادة بها في التنبوء المستقبلي من تفاعلات اقتصادية .

وقد تم استخدام هذه الطريقة في العلوم الاجتماعية وبخاصة في دراسة الحركة السكانية وبعد ذلك شاع استخدامها في الدراسات الاقتصادية ، ودراسة الاتجاهات

والتغيرات المرتبطة بالنواحي الإنتاجية والاستهلاكية والسعرية ، ومحاولة ربط هذه الاتجاهات من خلال الأسباب والنتائج .

ومع اتساع دائرة البحث في المجال الاقتصادي انتشرت هذه الطريقة في الاونه الأخيرة وأصبحت من أهم الأدوات التي تبنى عليها غالبية الدراسات الاقتصادية .

ونحن نرى أن هذه الطريقة يشوبها في بعض الأحيان بعض القصور المتمثل في:-

١- عدم دقة البيانات الاحصائية فقد لاتعبر عن الواقع احيانا وذلك لانها تعتمد على مجموعة من الافراد لا تمثل المجموع (البيانات) . كما انها تتعلق بدرجة وعى الشخص جامع البيانات وكذلك الشخص الذي يدلى بها . بالاضافة الى ذلك فقد تكون البيانات غير متوفرة ومتحيزة ومتناقضة .

٢- لا تعتبر الاداه الإحصائية دليل قاطع على أن احد المتغيرات الاقتصادية يعتبر سبب او نتيجة لمتغير أخر من عدمه .

هـ- الطريقة التجريبية

تستخدم هذه الطريقة بصفة أساسية في الدراسات الخاصة بالعلوم الطبيعية مثل الكمياء والطبيعة . فهي تقوم على وضع تجارب معملية أو حقلية أو ميدانية لتعرف على الظواهر الاقتصادية او غيرها من العلوم الأخرى .

ومن الصعب استخدام هذه الطريقة في دراسة الاقتصاد وذلك لان الاقتصادي يدرس الظواهر الاقتصادية وما يتبعها من متغيرات من خلال قيامه بتسجيلها كما هي دون أن يغير فيها . وكل ما يمكن أن يقوم به هو التغير أو التعديل على الفروض من اجل الوصول إلى الهدف الاقتصادي المراد البحث عنه . ولهذا السبب تعتبر هذه الطريقة متعذرة في دراسة المشاكل الاقتصادية.

وهناك الطريقة المقارنة التجريبية غير المباشرة فهي تعتبر أكثر اتفاقا مع طبيعة العناصر الاقتصادية وهي عبارة عن تكرار ملاحظة تأثير العناصر الاقتصادية في بيئات متنوعة ويلاحظ في النهاية خواص كل حالة من هذه الحالات . ومع مقارنة نتائجها بعها ببعض يمكن الاستدلال على أهمية الأساليب التي كان لها اثر كبير في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية . ومع فحص النتائج التي تم التوصل إليها يمكن صياغة القوانين والتشريعات التي تتناسب مع ظروف وإمكانيات كل مجتمع.

و- الطريقة الرياضية أو القياسية

يلجأ الاقتصاديون إلى استخدام هذه الطريقة عندما تتداخل وتتعقد الظواهر الاقتصادية بحيث يصعب التميز فيما بينها من خلال عدم بيان أي من هذه الظواهر يعد سبب و أي منها يعد نتيجة باستخدام التفكير المجرد وحده .

ويرى بعض الاقتصاديون أن جميع العلاقات الاقتصادية تتجه نحو التوازن بين القوى الاقتصادية كما يحدث في العلوم الطبيعية الأخرى وذلك من خلال وضع هذه العلاقة في صورة معادلات جبرية . وقد ظهر من خلال استخدام هذه الطريقة احد فروع العلوم الاقتصادية وهو الاقتصاد القياسي .

ومن أهم الأساليب المتبعة في هذه الطريقة تطبيق القواعد والأسس المستخدمة في العلوم الرياضية على الظواهر الاقتصادية وإيجاد نظريات اقتصادية تستخدم الأرقام الحسابية فيها مثل نظرية القيمة والأسعار والتوزيع . ويعاب على هذه الطريقة صعوبة تطبيقها بشكل سليم وعلى مدار واسع نظرا لما تضمنه هذه الطريقة من عوامل محددة من أهمها تثبيت كثير من العوامل المؤثرة في الظاهرة الاقتصادية وصعوبة قياسها بطريقة رياضية سليمة .

المبحث الخامس

النظرية الاقتصادية – الفروض والمكونات

٥-١ :مفهوم النظرية الاقتصادية

تختص النظرية الاقتصادية بشرح وتفسير الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بسلوكها في المستقبل ، وذلك من خلال مجموعة من القواعد والأسس العلمية . فهي تعمل على المساعدة في حل المشاكل المختلفة . وهذا لا يعنى صلاحيتها للتطبيق الحرفي على المواقف الواقعية وذلك لا يرجع إلى قصور في بناء النظرية ولكن نظرا لأنها تتسم بالتجريد المتمثل في الاستعانة بالافتراض الهام بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

والظاهرة الاقتصادية هي في مضمونها ظاهرة اجتماعية تتناول حياة الإنسان وعلاقته مع الطبيعة ، وكذلك مع الأخرين . فهي لا تهتم بالعادات والتقاليد ولا تهتم بالقيم والمعارف ، كما في الظاهرة الثقافية . ولكن الظاهرة الاقتصادية تختص بالجانب المادى في حياة الإنسان ، أي ما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والتداول نتيجة العلاقات التي تنشأ بين الأفراد ، من خلال عملية الإنتاج الاجتماعي وما يرتبط به من أنشطة .

ورغم عمومية التجريد في كل النظريات العلمية إلا أن الحاجة إليه في العلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد أكثر منها في العلوم الطبيعية . والنظرية العلمية تعتبر إطارا فكريا يفسر مجموعة من الحقائق العلمية بشكل مترابط أو هي

مجموعة متناسقة ومترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا التي تكون رؤية منظمة للظواهر الاقتصادية عن طريق تحديد العلاقات المتشابكة بين المتغيرات بهدف تفسير هذه الظواهر والتنبوء بها .

ويساهم تفسير هذه المتغيرات الاقتصادية وكذلك العلاقات فيما بينها في وضع السياسات الاقتصادية لتوجيه الاقتصاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية .وحتى تكون النظرية سليمة من الناحية العلمية فلابد وأن تشتمل على مجموعة من العناصر المتمثلة في المشاهدة والفرضية والاستقراء والاستنباط ثم الاختبار .

٥-٢ : أساليب صياغة النظرية الاقتصادية

يتم صياغة النظرية الاقتصادية والتعبير عنها بأسلوب أو أكثر من الأساليب الثلاثة الآتية :-

أ- الأسلوب الوصفي

ويتم من خلاله شرح الظّاهرة الاقتصادية بسهولة على سبيل المثال إظهار العلاقة بين التغير في السعر وتأثيره على التغير في الكمية المطلوبة من سلعة ما ، من خلال أسلوب الملاحظة وقد تم استخدام هذا الأسلوب عند الاقتصاديين الكلاسيك . ويؤخذ عليه طول الوقت الذي يتطلبه .

ب-الأسلوب البياني

وفيه تستخدم الرسوم البيانية لشرح وتفسير النظرية باستخدام الفروض واستخلاص النتائج على سبيل المثال استخدام جدول الطلب لتوضيح العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها وتمثيل ذلك بمنحنى الطلب على السلعة بيانياً. وقد استخدم هذا الأسلوب لدى الاقتصاديون النيوكلاسيك بجانب الأسلوب الأول .

جـ- الأسلوب الرياضي

ويتم من خلاله استخدام المقاييس الكمية للمتغيرات النوعية والبيانات الإحصائية. وهو أسلوب حديث نسبيا يتم استخدامه لتلافي عيوب الأسلوب البياني كما يعبر عن الجانب الحركي في النظرية الحديثة .

كما يهتم بدراسة الطلب والسعر على أساس متغيرات أصلية وتابعة ، مثل الدخل دالة في الاستهلاك . ويمتاز هذا الأسلوب بدقة التعبير ولكنه يعاب عليه قصورة في إيجاد قياس كمي للمتغيرات النوعية وما يتطلبه من بيانات إحصائية يصعب توافرها .

٥-٣ : الفروض الاقتصادية

تشتمل النظرية الاقتصادية على مجموعة من الفروض التي تختص بظواهر الحياة الاقتصادية بالإضافة إلى الفروض الحكمية المتعلقة بسلوك هذه الظواهر . وحتى تحقق النظرية الاقتصادية إطارا عاما يكون مقبولا من الناحية العلمية فلابد وان تبنى على أربعة أسس أو عناصر أساسية وهي :

أولا: مجموعة من التعريفات التي توضع بدقة المقصود بالتعبيرات المختلفة والتي يتم استخدامها في إطار النظرية الاقتصادية وذلك حتى لا يحدث غموض في معناها .

ثانيا : مجموعة من الفروض المبسطة والتي تعتبر بمثابة شروط محدده لابد من توافرها لكى تنطبق النظرية . حيث تحتوى كل نظرية على عدد من الفروض الأساسية أو البديهية والمتعلقة بالسلوك الإنساني والمؤسسات التي تعمل في نطاق النشاط الاقتصادي.

حيث تمثل هذه الفروض تبسيطا عاما لواقع الأشياء و السلوك الاقتصادي مع استبعاد أية تصورات أخلاقية أو فلسفية أو موضوعية حتى لا يتم الوقوع في إطار الأحكام التقديرية .

ونظرا لارتباط النظرية العلمية بواقع الحياة وتفسير المشاكل التي تواجه الإنسان في حياته اليومية ، فقد يؤدي ذلك إلى حصر النظرية في إطار الواقع وعدم القدرة أو التمكن على تغيير المسار في المستقبل . لذلك تبدو الحاجة إلى مفهوم مثالي للنظرية يسمح بصياغة الفروض وفقا لما يجب أن يكون وليس ما هو كائن بالفعل .

وهذا يتطلب تغييرا هيكليا من خلال العمل على وضع تصورات عن السلوك الانساني في ضوء وضع فروض واقعية عن المقدرة الإنسانية على التغيير ، حتى تصبح النظرية العلمية قادرة على إحداث التغيير إلى الأفضل.

ثالثا : الفرض المفسر ويختصر بشرح الطريقة التي تتعلق بالظاهرة موضوع البحث . وقد تكون الافتراض المفسر رأيا للباحث قائما بذاته أو استنباطات منطقية مستخلصة من فروض النظرية .ويرتبط المفسر بالواقع من خلال الفروض الأساسية للنظرية .

رابعا : اختبار صحة النظرية وذلك من خلال اختبار الفرض المفسر حتى يمكن التأكد من قدرته على تفسير الواقع لان الفرض ما هو إلا مجرد توقعات نظرية أو تنبؤات علمية . وبعد عملية الاختبار قد تتفق التنبؤات مع البيانات الواقعية فتكون النظرية صحيحة ، ويجب الاعتماد عليها في وضع السياسات الاقتصادية .

أما في حالة اختلاف التنبؤات عن الواقع العملى للبيانات فهنا ترفض النظرية لعدم صحتها ويكون الرفض بشكل كلى أو تعديل الفروض ثم إعادة اختبارها مرة أخرى . ورفض النظرية لا يعنى اختفاء أثارها تماما ولكن قد ينتج عنها فكرة جديدة أو بداية نظرية جديدة تتلافى العيوب وتستفيد من الأخطاء السابقة في النظرية المرفوضة .

لذلك يجب على الباحث أن يكون فى موقف حيادى وعلى استعداد تام للتعديل أو الرفض للنظرية في حالة الاختبار . ونظرا لعدم توافر الإمكانيات أو نقص البيانات أو عدم دقتها قد لا يمكن إتمام عملية الاختبار فهنا يمكن إجراء تعديلات في النظرية وطرق الاختبار ، وان لم يمكن ذلك فتكون النظرية معلقة بين الرفض والقبول .

وفي ضوء ما سبق فان النظرية تتسم بصفة التحديد والعمومية ، حيث تعنى الصفة الأولى أن مجال انطباق النظرية محدد بتوفير الشروط التي تحتوى عليها والتي يتم على أساسها استخلاص النتائج . حيث أن قوة النظرية تتأسس بمقدار ما تفسره وما تتنبأ به ، كذلك فإنها ترتبط ارتباط طرديا مع درجة تبسيط الفروض التي تنبنى عليها .

في حين تعنى صفة العمومية للنظرية انه قد توفرت تلك الشروط فان نتائجها تصبح صالحة في كل زمان ومكان .وفي هذا الإطار فان النظرية الاقتصادية تفترض فروضا معينة عن ظروف الاقتصاد المراد تحليله وهذه الفروض قد تكون ذات طبيعية عامة تتمثل في سلوك الإنسان وبيئته الطبيعية ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية .

حيث تمثل **الفرضية الأولى** والمتعلقة بسلوك الإنسان محور اهتمامات الاقتصاديون ، فعندما يحلل الاقتصاديون تصرف وأفعال المستهلكين فهم يفترضون إن المستهلك يتصرف بعقلانية ، على سبيل المثال يفترضون إن المستهلك الذي يذهب لشراء الملابس لا يريد في حقيقة الأمر الذهاب إلى إحدى دار العرض السينمائي .

كما يفترض الاقتصاديون إن أذواق المستهلكين ثابتة تقريبا ، على سبيل المثال عدم تحول المستهلك من إنسان محب لأكل اللحوم إلى إنسان نباتي . كما يفترض الاقتصاديون بالنسبة لرجال الأعمال إن كل صاحب منشأة هدفه الحصول على اكبر قدر من المال أو الربح المادى ، أي أن هدف المستهلك الحصول على اكبر قدر من الإشباع ، في حين أن هدف أصحاب الأعمال الحصول على اكبر ربح مادي وهو ما يسمى بمبدأ الرشادة الاقتصادية .

أما **الفرضية الثانية** ، والتي تتعلق بالبيئة الطبيعية للإنسان فهى التي تتصل بالجغرافيا والمناخ الذي يعيش فيه وهى فرضية ضمنية .أي أن النظرية الاقتصادية لا تبحث في شيء غير ممكن طبيعيا على سبيل المثال فان الاقتصاد التحليلي يقبل الحقيقة القائلة بان عمال الصناعة بحاجة إلى فترة معينة من الراحة يوميا . وكذلك يعترف الاقتصاد التحليلي بان الأسباب الفنية هي التي تمنع أو تعوق الانفتاح الصناعي من أن يكون غير محدود الكمية .

أما **الفرضية الثالثة** والتي تقوم عليها النظرية الاقتصادية فهي التي تتعلق بالمؤسسات الاجتماعية .حيث يفترض التحليل إن هناك دولة ذات نظام سياسي مستقر نسبيا وان المستهلكين والمنتجين يتعاملون في السوق من أجل كسب

حياة أفضل للمعيشة وذلك من خلال المعاملات التجارية والعمل بأجر معين في حدود القانون واستبعاد الاحتمالات التي تفترض الخطف والسرقات والملاذ بالفرار.كما أن مفهوم السوق يستخدم كمؤسسة من المؤسسات الاقتصادية ، حيث يعنى الاقتصاديون بهذا المفهوم وجود منظمة يكون فيها البائع والمشترى لسلعة معينة على درجة اتصال مباشر بعضهم بالبعض ولديهم القدرة على تحديد ثمن هذه السلعة .

وفي هذه الحالة فان تحديد سعر السلعة في السوق يشير إلى أن ثمن السلعة سوف يكون موحد في السوق كله ، على سبيل المثال إذا كان ثمن سلعة معينة مرتفعا في بعض الأماكن. وفي السوق بالمقارنة بالأماكن الأخرى ، ففي هذه الحالة فان المستهلكين يتصرفون بعقلانية (الرشد الاقتصادى) فيشترون السلع الرخيصة فقط ، مما يؤدى إلى أضرار لبائعى السلع المرتفعة الأثمان .

وفى هذه الحالة يلجأ أصحاب السلع المرتفعة الثمن إلى خفض الثمن للتخلص من المخزون . وبنفس الطريقة فان صاحب المنشأة يكون حريص على معرفة أسعار عوامل الإنتاج التي يستخدمها لإنتاج السلع المختلفة ، وكذلك أسعار منتجاته ما إذا كانت مرتفعة أو منخفضة .

٤-٥ أقسام النظرية الاقتصادية

تنقسم النظرية الاقتصادية إلى فرعين أساسيين وهما النظرية الاقتصادية الجزئية و النظرية الاقتصادية الكلية .

وتندرج تحت هاتين النظريتين الجزئية والكلية تقسيمات فرعية متعددة .

أ- حيث تهتم النظرية الجزئية بالطريقة التي تعمل بموجب المنشاة في كيفية التنسيق بين عوامل الإنتاج . فهي تهتم أساسا بقضايا العرض والطلب والإنتاج والاستهلاك والتسعير وعمالة الموارد على مستوى الوحدات الاقتصادية والأفراد .

كما تدرس على سبيل المثال إنتاج قطاع معين أو إنتاج صناعة معينة . كما تهتم بالكيفية التي تحدد المنشاة من خلالها الثمن الذي يحقق لها ربحا وفيرا. بالإضافة لذلك تهتم النظرية الجزئية بإنفاق العائلة وكيف توزع العائلة دخلها في الإنفاق على السلع المختلفة .

وتهدف هذه النظرية إلى كيفية تقسيم الموارد بين النواتج الفردية المختلفة وكيف يتم اتخاذ القرار بشان استخدام الفنون الإنتاجية المختلفة بجانب ذلك فهى تركز على كيفية تقسيم عوائد النشاط الاقتصادي على المساهمين في العمليات الإنتاجية . أي بمعنى أخر إن هدفها النهائي هو تحسين مستوى الرفاهية عن طريق الاستخدام أو الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

وجدير بالذكر أن غالبية الدراسات المتعلقة بالنظرية الاقتصادية كانت منذ حوالى نصف قرن تهتم أساسا بالاقتصاد الجزئي . فقد كانت نظرية الأسعار والقيمة ونظرية المنشاة الصناعية ومعظم نظريات الإنتاج والرفاهية تدرس في إطار الاقتصاد الجزئي .

ولكن واقع الأمر إن هناك بعض النظريات مثل النظرية النقدية ونظرية دورة الأعمال بمالها من تاريخ طويل يمكن اعتبارها من نظريات الاقتصاد الكلي . والتحليل الجزئي يتشابه مع التحليل الكلي في أن كلاهما يستمد من فكرة

الطلب والعرض والتوازن الذي قد ينشأ بينهما ويعتبر أساسا للتحليل حيث يعتبر السعر أساس التوازن بين الطلب والعرض من سلعة معينة .

ب-بينما تهتم النظرية الكلية بدراسة الإنتاج الكلي مع عدم الاهتمام في بعض الأحيان بمكونات هذا الإنتاج . كما ينصب التحليل الكلي على معرفة كيفية عمل الاقتصاد القومي ككل من خلال استخدام المقاييس المختلفة للعوامل المؤثرة في مستويات الإنتاج الكلي والتوظف الكلي والأسعار بصفة عامة ومحولات تغيرها على مر الوقت .

حيث تقاس قوة الاقتصاد لدولة معينة من خلال قدرتها على الحفاظ على مستويات عالية من الإنتاج بدون الدخول في موجات من الكساد أو التضخم . كما تقاس بقدرتها على إحداث معدلات نمو في الإنتاج الكلي يفوق معدلات النمو في السكان . أي إن الاقتصاد الكلي يهتم بالمجاميع الكبيرة والمتوسطات في النظام الاقتصادي للدولة ككل بدلا من التركيز على عناصر محددة في النظام الاقتصادي . وعلى سبيل المثال فهو لا يهتم بسعر سلعة معينة بل بسعر جميع السلع والخدمات أو بالمستوى العام للأسعار .

كما يسعى الاقتصاد الكلي إلى تعظيم الرفاهية المادية من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة النمو الاقتصادي . بمعنى أخر إن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة الحجم الكلي للبنيان الاقتصادى من خلال البحث في علاقة المتغيرات بعضها ببعض مثل العلاقة بين الحجم الكلي لناتج اقتصادي معين وأسلوب توظيف الموارد المستخدمة في هذا الناتج ، وكذلك علاقته بحجم الدخل القومي .

كما يهتم بدراسة تقسيم الناتج الكلي على الصناعات والقطاعات المختلفة بالمجتمع ، كما يهتم بمشاكل توزيع الدخل بالإضافة إلى اهتمامه بالعمالة والبطالة والاستهلاك القومي والاستثمار والادخار القومي .

وعلى الرغم من إن التحليل الكلي قد تم استخدامه قديما إلا إن مصطلح الاقتصاد الكلي لم يستخدم في الأدبيات الاقتصادية بعد ظهور الاقتصادي الشهير كينز (النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود) . ولكن بعد كينز فقد تطور التحليل الكلي بشكل ملحوظ واتسعت دائرته مع ظهور المدرسة الكينزية الحديثة .

وفي حقيقة الأمر فانه من الصعب وضع خطاً فاصلا بين النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية ، حيث أن هناك موضوعات مشتركة بينهما . ولكن الخلاف بين النظريتين يظهر في موقف كل منهما تجاه بعض الظواهر .

فعندما تنظر النظرية الجزئية إلى الناتج القومي باعتباره حجم أو فرضية مسلم بها ، ترى النظرية الكلية انه حجم قابل للتغير ويجب تحديده في فترة زمنية معينة. أما فيما يتعلق بالأسعار فترى النظرية الجزئية أن المستوى العام للأسعار فرضية ، في الوقت الذي تنظر إليه النظرية الكلية بأنه حجم متغير .

ونتيجة هذا الاختلاف نجد انه في الوقت الذي تحتل فيه نظرية الأثمان النسبية ، ونظرية القيمة ، الربح الفردي والتكلفة ، والعائد مكان رئيسة في الفكر الكلاسيكي (النظرية الجزئية) نجد ان دراسة تحديد حجم الاستخدام والبطالة والنمو والدورات الاقتصادية والنظرية النقدية والتضخم تحتل مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي الحديث (النظرية الكلية) .

وتبرز أهمية التحليل الاقتصادي الكلي في دراسة المشاكل والسياسات الاقتصادية القومية والدولية وكذلك تخطيط السياسة الاقتصادية ، أي التأثير الحكومي على

النظام الاقتصادي من خلال القوانين التي تصدرها الحكومة لابد وان تنطبق على المجموع الكلي للسكان وليس على فرد واحد . وهو الأمر الذي يوضح أهمية الاقتصاد القومي كأداة للسياسة الاقتصادية القومية .

ومن الطبيعي ان تحليل التوازن الكلي في الاقتصاد الكلي يتلافى العيوب التي نجدها في تحليل التوازن الجزئي . حيث انه في التحليل الكلي يعمل السوق الكلي من خلال العلاقة بين العرض الكلي والدخل الكلي والطلب الكلي .

وفي هذه الحالة لا تقوم التغيرات في المستوى العام للأسعار وصدها بمهمة تحقيق التوازن حيث ان الارتفاع في المستوى العام الأسعار لن يؤدي بالضرورة إلى الحد من الطلب الكلي. أي ان هذا التحليل الكلي ينطوي على نوع من الصعوبات بسبب كثرة المتغيرات التي تدخل على النماذج الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة في الوصول إلى حلول لمشكلة معينة

المبحث السادس

المتغيرات والنماذج الاقتصادية وطبيعة التشابك بينها

أولاً : المتغيرات الاقتصادية –المفهوم – الأقسام

المتغير الاقتصادي هو مقدار أو حجم اقتصادي قابل للقياس ويتسم بالتغير والحركة حيث يكون لتغيره نتيجة مباشرة أو لأن تغيره يترك أثاراً أو نتائج على متغيرات أخرى . فحجم الاستثمارات متغير اقتصادي وأن أى تغير يؤثر على حجم هذه الاستثمارات لا بد وان يترك اثر على متغير أخر وهو حجم الدخل القومى .

وكثيراً ما يرد فى علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلى) بعض المفاهيم الاقتصادية مثل متغير ثابت أو جامد Stock Variable ومتغير متدفق Flow Variable .

حيث يشير النوع الأول إلى كمية قابلة للقياس فى لحظة معينة من الزمن أى ليس له مدى زمنى معين .

بينما النوع الثانى من هذه المتغيرات له مدى زمنى معين فهو يعبر عن كمية أيضاً ولكن لا يمكن قياسها إلا فى مدة زمنية معينة .

ولإيضاح التمييز بين هذين المتغيرين نسوق المثال التالى : عندما يقال أن حمولة السيارة هى عشرة أطنان فهذا يعنى أن الحجم ثابت ولا يتغير خلال فترة زمنية معينة ، ولكن الحمولة التى تنقلها السيارة خلال أسبوع أو شهر فهى تمثل متغير متدفق Flow.

وكذلك الحال عندما تكون حمولة السيارة سبعة أشخاص فهذا العدد ثابت ويمكن حسابه فى أى لحظة ومنية ، ولكن عدد الأشخاص الممكن أن تـنقلهم السـيارة خلال اليوم أو الأسبوع أو الشهر يمثل تغير متدفق .

وعلى الرغم من وضوح هذا التمييز بين هاتين المتغيرين إلا أن التطبيـق علـى النظرية الاقتصادية لا يكون بنفس الدرجة من الوضوح . حيث أن النقود تعتبـر من المتغيرات الثابتة (الموجودات) ولكن إنفاق النقود يعتبر من المتدفقات وهكذا الحال بالنسبة للثروة فأنها تعتبر موجودات ، فى حـين إن الـدخل يعتبـر مـن التدفقات . كما أن المدخرات تغير من الموجودات فى حين أن الادخار يعتبر مـن التدفقات .

والسؤال المطروح الآن : هل السعر يعتبر من التـدفقات أم مـن الموجـودات ؟ وللإجابة على ذلك نجد إن السعر ليس له بعد زمنـى لـذلك فهـو لـيس مـن الموجودات ولكنه يعتبر تدفقات . وبجانب ذلك فأن هناك متغيرات نسبية أخـرى يمكن أن توضح العلاقة بين الموجودات أو التدفقات أو بينهما معاً . على سـبيل المثال مفهوم السيولة فهو يقاس عن طريق النسبة المئوية للموجودات السـائلة إلى اجمالى الموجودات لشخص معين أو مؤسسة معينة .

وكذلك الحال بالنسبة للدخل والادخار حيث يعتبرا متغيرين بالنسـبة للمتـدفقات . ولضرورة تحديد اى متغير فلا بد من معرفة مـا إذا كـان هـذا المتغيـر يمثـل موجودات أو تدفقات أو نسبة معينة بينهما . وتثير العلاقة بين المتغيرات الثابتة والمتغيرات المتدفقة فى النظرية الاقتصادية عدة مشاكل .

حيث أن هناك العديد من المتغيرات الثابتة لا يمكن أن تتغير إلا عن طريق المتغيرات المتدفقة على سبيل المثال زيادة الرصيد من السلع الرأسمالية عن طريق زيادة وإنشاء عدد من المصانع خلال فترة معينة ، كما أن المدخرات تتراكم وتتزايد من خلال زيادة الادخار.

وتنقسم المتغيرات الاقتصادية إلى :

أ- المتغيرات المستقلة

ويقصد بها المتغيرات التى تؤثر على المتغيرات الثابتة والتى يمكن من خلالها توجيه النشاط الاقتصادي وتحديد الآثار الناجمة من هذا النشاط على غيرها من الأنشطة الأخرى .

وتنقسم هذه المتغيرات إلى نوعين :- متغيرات مستقلة شخصية ذات طبيعة نفسية وهى التى تكون نتاج ميول طبيعية عند الأفراد مما تدفعهم للقيام باختيار سلوكى معين ومحدد . كما أنها تعبر عن السلوك العام للمجتمع وهى بعيدة عن التأثير المباشر للسلطات العامة وتتمثل هذه المتغيرات فى الميل للاستهلاك ، الكفاية الحدية لرأس المال ، حيث تتوقف على حجم رءوس الأموال الإنتاجية فى الدولة وعلى توقعات القائمين بتنظيم العملية الإنتاجية المتوقعة من راس المال مستقبلا" .

أما النوع الثانى من هذه المتغيرات المستقلة فهى المتغيرات الموضوعية والتى تشتمل على الكميات النقدية والتى لا تخضع للتفضيلات الشخصية ولكن تحدد من قبل السلطات النقدية (البنك المركزى) . وكذلك الحال بالنسبة للأجور .

ب - المتغيرات الثابتة

وهى تلك المتغيرات التى تتأثر بغيرها من المتغيرات المستقلة علـــى ســبيل المثال التأثير على الاستهلاك حيث يتأثر من خلال المتغيرات المســتقلة مثــل الدخول والأسعار .

ج- المتغيرات الداخلية

وهى تلك المتغيرات التى تأخذها النظرية الاقتصادية فى الاعتبار والتى تتمثل فى أطار علاقات نموذج أقتصادى معين . بمعنى أخر هى المتغيــرات التـــى تتحدد تغيراتها بعد التوصل لمعرفة قيم معــالم النمــوذج الاقتصـــادي وقـــيم المتغيرات الأخرى فى النموذج .

على سبيل المثال يتحدد الإنتاج الزراعى بكميات ونوع عناصر الإنتاج مــن عمل وأرض ورأس مال وهذه تعتبر متغيرات داخلية . كما أن التغيرات فـــى الاستهلاك تتوقف على معرفة قيم الدخل القومى فى المجتمع .

د- المتغيرات الخارجية

وتتحدد هذه المتغيرات بعوامل خارج إطار النظرية الاقتصـــادية أو عوامـــل مستقلة عن علاقات النموذج الاقتصادي ، وتؤثر هذه المتغيـــرات الخارجيـــة على المتغيرات الداخلية . على سبيل المثال حدوث فيضان قد يؤدى إلى تدمير الإنتاج الزراعى خلال فترة معينة من الزمن ، كـــذلك الظـــروف الخارجيـــة الأخرى مثل الزلازل وغيرها من الأحداث السياسية .

كما أن هناك متغيرات خارجية قد تؤثر على المتغيرات الداخلية ولكنها لا تتأثر بها مثل عرض النقود والضرائب فى النظرية الكينزية . وفى ضوء التحليل السابق فأن البعض من هذه المتغيرات قد يكتنفها الغموض نظراً للتدخل فيما بينها وبخاصة فى صعوبة التميز بين ما إذا كان المتغير يعتبر فى صورة موجودات أو تدفقات أو نسبة بين كل منهما أو نسبة من واحدة منهما .

ثانياً: العلاقات الدالية

فى ضوء استعراض المتغيرات الاقتصادية السابقة يمكنا تكوين فكرة واضحة عن كيفية عمل هذه المتغيرات ، فكما سبق وأن أوضحنا أن المتغيرات المستقلة تتفاعل فيما بينها للعمل على تحديد المتغيرات التابعة باعتبارها العناصر التى تملك القوة أو التأثير المباشر على المتغيرات الثابعة . وتشير العلاقات الدالية بين متغيرين أو أكثر إلى ارتباط قيم هذه المتغيرات بعضها ببعض ارتباطاً معين . على سبيل المثال ، العلاقات (الدالية بين الكمية المطلوبة والسعر فى الاقتصاد الجزئى ومدى وجود ارتباط عكسى بين هذين المتغيرين . ويمكن تصوير هذه العلاقة فى صورة ثنائية كما يلى .

ك ط = د (س) . كما يمكن تصوير هذه العلاقة فى صورة متعددة من المتغيرات على سبيل المثال .

ك١ط = د (س١ ،س٢ ،س٣ ،.......س ن).

وتشمل العلاقات الدالية على أربعة أنواع أهمها :-

١ - العلاقات السلوكية

وهى علاقات دالية مثل العلاقة بين الاستهلاك القومى والدخل القومى ، وكذلك العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة .

٢- العلاقات التعريفية

وهى توضح مكونات متغير معين وهى لا تعكس العلاقات الدالية على سبيل المثال الدخل يمثل الاستهلاك مضاف إليه الادخار .

٣- العلاقات الفنية :

وتشتمل على الدوال الاجتماعية .

٤- القيود التنظيمية

وهى تشمل القوانين والقواعد المنظمة لسلوك المجتمع مثل الضرائب وسياسات التسعير الجبرية

ثالثاً : النماذج الاقتصادية

يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعة متكاملة من المعادلات الرياضية التى تشرح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بحيث تتضمن كل علاقة من هذه العلاقات متغير واحد على الأقل يظهر أيضاً فى علاقة أخرى على الأقل وتكون هذه العلاقة جزءاً من النموذج . وذلك بغرض الحصول على تقدير لمعالم المعادلات من أجل تفسير سلوك الظاهرة الاقتصادية.

ويحتاج الاقتصادي عند التعرض لحل أى مشكلة من المشكلات الاقتصادية إلى استخدام بعض النماذج الاقتصادية التى تمثل تصويراً مبسطاً لمشكلة اقتصادية معينة فى أطار رياضى ، يشتمل على عدد من العلاقات الدالية .

ومهما تعددت العلاقات داخل النموذج فلا بد وأن تحتوى على متغير واحد أو أكثر لتحقيق وحدة النموذج وتماسكه المنطقى . وبدون ذلك فأن النموذج يصبح غير محدد ولا يمكن حله . وتستخدم النماذج الاقتصادية بكثرة فى

البحوث والدراسات الاقتصادية الحديثة حيث تظهر علاقة الأسباب بالنتائج ، وتتوقع الشروط الاقتصادية المطلوبة لحل مشكلة معينة .

ومن النماذج البسيطة علاقات العرض والطلب من سلعة معينة لتحديد السعر وكمية تبادل السلعة ، حيث أن مثل هذا النموذج يتكون من ط = ط (س) (١) ، ٤ = ٤ (س) (٢) ، ط = ع حيث يمكن من خلال هذا النموذج التنبؤ بأن أى إجراء يؤدى إلى خفض السعر ، سوف يؤدى إلى ارتفاع الأسعار وأنخفاض الكميات المتبادلة للمشتريين بمقدار الضريبة مما يؤدى إلى انخفاض أيراد البائعين . كما أن النموذج لا بد وأن يكون كاملاً بمعنى أن عدد المعادلات يساوى عدد المجاهيل ، حيث لا يكن التنبؤ بالسعر والكمية باستخدام المعادلتين (١) ، (٢).

وتنقسم معادلات النموذج الاقتصادي إلى معادلات سلوكية ، وهى التى تعبر عن العلاقة الدالية بين المتغيرات الاقتصادية مثل الاستهلاك دالة فى الدخل القومى . بالإضافة إلى المعادلات التعريفية وهى التى يعبر عنها بالمتطابقات أى العلاقة غير المشروطة وهذا النوع من هذه المعادلات متفق على عليها فى النظرية الاقتصادية مثل الإيراد الكلى الذى يساوى سعر البيع فى الكمية المباعة .

وتختلف أنواع النماذج الاقتصادية فى الحياة الاقتصادية حسب طريقة أستخدام النموذج . فهناك النماذج الاحتمالية ، وغير الاحتمالية . والتى يختص بها الاقتصاد الرياضى . وهناك النماذج الاستاتيكية ، والنماذج الديناميكية . حيث تشير الأولى إلى التغير الذى يظهر بالنسبة لنشاط فى لحظة معينة دون الآخذ

فى الاعتبار عنصر الزمن . أما النوع الثانى يشير إلى تأثير الزمن بصـــورة واضحة ولا يكتفى بظهور الأثر النهائى للتغير .

وبصفة عامة فإن غالبية هذه النماذج الاقتصادية تستخدم فى تقدير التوقعات المستقبلية ، ونظراً لأن التنبؤ محاف بالمخاطر وعدم التأكد ، لذا يجب النظر إلى نتائج النماذج بحذر شديد فالنموذج لا يعبر أساساً كافياً للتنبؤ الحقيقى .

ويمكن التعبير عن النموذج الاقتصادي فى شكل بيانى أو علاقات رياضـــية أو وصف نظرى . وحتى يمكن اختبار صلاحية النماذج فـــلا بـــد مـــن اختبـــار الفروض التى تم البناء عليها ومدى منطقية تلك الفـــروض بجانـــب اختبـــار واقعية النموذج واستقرانه للواقع .

المبحث السابع : التوازن الاقتصادي

على الرغم من اختلاف الأنظمة الاقتصادية من مجتمع إلى أخر إلا أن هناك قوى اقتصادية تعمل على توجيه مسيرة الأمور الاقتصادية والتى تختلف من نظام إقتصادى إلى أخر حسب الطريقة التى تعمل من خلالها على توجيه تلك القوى . حيث نجد أن الدول الرأسمالية يتم فيها ضبط حالات التوازن الاقتصادي من خلال التفاعل بين قوى السوق دون تدخل من الحكومة . أما فى النظم الاشتراكية فيتم ذلك من خلال تدخل الدولة أو أليات التخطيط القومى الشامل .

وجدير بالذكر إن حالة التوازن تعتبر ضرورية سواء بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية أو بالنسبة للحكومات وذلك ضماناً للاستمرارية . والتوازن يعبر فى حقيقته عن وضع استقرار تام يتحقق عندما لا تظهر متغيرات اقتصادية تؤدى إلى تغير اتجاهه .

وتختلف المفاهيم المتعلقة بالتوازن فى الأدبيات الاقتصادية ، فالبعض يعرفه على أنه مجموعة من المتغيرات المترابطة المختارة والتى يتم مواءمتها بحيث لا تظهر أى ميل للتغير فى النموذج الاقتصادي الذى يشتمل على هذه المتغيرات . كما يعرفه الاقتصادي الشهير جان تنبرجن بأنه المركز الاقتصادي الذى يظل بدون تغير إلا إذا تحقق فيه تدخل من الخارج . كما يرى البعض أن التوازن هو حالة سكون ولا يوجد فيه أى باعث أو فرصة على الحركة . بالإضافة لذلك فإن البعض يرى أن هناك تعريفاً أو مفهوماً أكثر شمولاً للتوازن الاقتصادي ، حيث يعرف بأنه الحالة الاقتصادية والمالية التى تتعادل

فيها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما إذا ما توافرت ظروف أو شروط محددة حيث أن عدم استمرار أحداهما أو نقصه أو زيادته مع عدم ثبات غيرة يمكن أن يؤدى من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة من خلال الوحدات الاقتصادية فى الاقتصاد القومى إلى اختلال قد يستمر لفترة قصيرة أو طويلة إلى أن تحدث عوامل مضادة تعمل فى عكس الاتجاه المختل إلى أن يعود التوازن مرة أخرى مع افتراض وجود وضع توازنى يساهم فى تحديد أفضل الأوضاع نسبياً وأكثرها استقراراً . وقد تعمل السياسة الاقتصادية إلى ضبط حالة الاختلال خلال الفترات الزمنية المتتابعة من خلال تبنى حزمة من الإجراءات المالية والنقدية.

وهناك عدة أنواع من التوازن لها أهميتها فى الدراسات الاقتصادية سواء على مستوى الاقتصاد الكلى أو الجزئي . ومنها التوازن التام وفيه تكون كل المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالموجودات والتدفقات فى حالة استقرار . أى أن التدفقات الصافية المضافة إلى الموجودات مساوية للصفر ، ووهنا لن يتحقق التوازن التام إلا ذا كانت جميع المتغيرات مستقرة . كما إن هناك نوع أخر من التوازن وهو توازن الأجل القصير أو توازن التدفقات وفيه تكون التدفقات وليس الموجودات فى حالة استقرار وليس هناك اتجاه لتغير أخر بها، بمعنى أخر أن المتغيرات من التدفقات فى حالة استقرار . وهناك نوع ثالث من التوازن يسمى بالتوازن المتحرك أو المتنقل وفيه تزيد الموجودات ولكن بنفس نسبة زيادة التدفقات ، حيث إن جميع نسب الموجودات إلى التدفقات تعتبر ثابتة ولن يكون لزيادة الموجودات تأثير معين على نسبة التدفقات وهو ما يسمى فى بعض الأحيان بالنمو التناسبى تمييزاً له عن وضع

النمو الغير التناسبى .ويهتم التحليل الاقتصادي بدراسة وضع معين من أوضاع التوازن وهو التحليل الاستاتيكى (التوازن الساكن) . وهناك تحليل أستاتيكى مقارن وهو الذى يركز فقط على وضع التوازن من خلال مقارنة وضعين أو أكثر من أوضاع التوازن الساكنة . كما يوضح ما يحدث للقيم التوازنية للمتغيرات الداخلية من أثار عندما يحدث تغير معين فى المتغيرات الخارجية أو فى العلاقات الدالية .

ولا يختص التحليل الساكن بمشكلة الزمن على الإطلاق ، كما لا يهتم بتحديد المدى الزمنى اللازم لتحقيق حالة التوازن أو بتحديد المسار الذى تسلكه هذه المتغيرات للوصول لحالة التوازن.

وعلى العكس التحليل الساكن نجد التحليل الديناميكى يهتم بتحديد كل من المدى الزمنى والمسار الذى تتخذه المتغيرات المختلفة للوصول إلى حالة التوازن ، بالإضافة إلى حركة المتغيرات المختلفة التى قد لا تصل إلى وضع التوازن ،إما نتيجة لأن حالة التوازن غير قائمة ، أو لآن حركة المتغيرات لا تسير في إتجاه تحقيق التوازن أو نتيجة للتغيرات فى الظروف الخارجية .

ومن الطبيعى أن الظروف الخارجية التى تحدد التوازن قد تتغير دائماً ، لذلك فإنه لا يمكن الوصول إلى حالة التوازن ومع ذلك فإنه من الضرورى معرفة اتجاهات هذه المتغيرات فى زمن معين ، وعما اذا كان من المنتظر ان يكون هذا الاتجاه فى طريقة للتوازن أو عكس ذلك .

بمعنى أخر أن التحليل الديناميكى يهتم أساساً بحالات عدم التوازن وحالات التغير . وهناك مجموعة من الظواهر تحتم علينا استخدام التحليل الديناميكى مثل الاستجابة المتأخرة لتأثير متغير معين ، حيث أن استثمار اليوم يتوقف

على سعر الفائدة فى اليوم السابق ، وكذلك مدخرات اليوم ما هى إلا مجموع الادخار فى الأيام السابقة .

وفى هذه الحالة يقال أن النظام مستقر ديناميكياً إذا ما أخذت متغيراته اتجاها نحو قيم التوازن والعكس صحيح . وبالإشارة لمـــا ســـبق نجـــد أن النظـــام الاقتصادي يمكن أن يمر بحالة سكون عندما يستقر مستوى الإنتاج والتوظف على حالة خلال فترة زمنية معينة أو قد يتجه مستوى الإنتاج والتوظف إلـــى النمو خلال تلك الفترة .

المبحث الثامن

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى

حقيقة الأمر ان علم الاقتصاد يشكل احد فروع العلوم الاجتماعية ، وفي هذا الإطار لا يمكن فصل هذا العلم عن غيره من العلوم الاخرى مثل التاريخ والسياسة والقانون والاجتماع وعلم النفس وذلك نظرا للتداخل والترابط الوثيق بينهما ، فهو العلم الذي يعمل في اطار مجموعة من الابعاد المركبة للموضوعات المختلفة محل البحث والدراسة .

وتتوقف علاقة هذا العلم بالعلوم الاخرى على المنهجية العلمية التي يتبعها الباحث. فمن الضروري وفقا لهذه المنهجية تقسيم العلوم الى علوم اجتماعية وعلوم طبيعية وعلوم بحتة وعلوم تطبيقية او علوم شكلية وواقعية . حيث يراد بالعلوم الواقعية تلك التي تمدنا بالمعرفة عن الواقع البيئي المحيط بنا مثل التاريخ والاجتماع والطبيعة اما العلوم الشكلية فهى التي تزودنا بمناهج وطرق البحث والتفكير مثل الرياضيات والاحصاء وعلوم المنطق .

ونخلص مما سبق ان الاقتصادى يعتبر الشخص المؤهل بتحليل الابعاد والجوانب الاقتصادية البحتة للمشكلة ، ولكن ليس معنى ذلك تجاهله وعدم احاطته بالجوانب الاخرى التي قد تتضمن أمورا تقع في نطاق المشكلة المراد تحليلها ودراستها مثل الابعاد السياسية والاجتماعية والقانون وغيرها . وفيما يلي توضيحا لعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى :

اولا:- علاقة علم الاقتصاد بالجغرافيا

يرتبط الاقتصاد بعلم الجغرافيا ، فالجغرافيا تبين العوامل الطبيعية للاقتصادى الذي يدرس العلاقة بين النشاط الانساني وهذه العوامـــل . ومـــن الطبيعـــي ان يهـــتم الاقتصادى بمصادر المواد الاولية والمواصلات وتنقل عناصر الانتـــاج وتركيـــز الصناعة والتجارة في اماكن معينة الى غير ذلك من الموضوعات التي تدخل فـــي علم الجغرافيا .فمثلا عند وضع خطة اقتصادية للتنمية في دولة من الـــدول لابـــد أولا من معرفة مصادر المواد الاولية واماكنها وطرق نقلها وتصنيعها اى مسح هذه المنطقة جيولوجيا حتى يمكن وضع خطة اقتصادية ملائمة للظروف المحليـــة لهذه البلد أي ان العلاقة وثيقة بين الاقتصاد والجغرافيا .

وهناك علم يعرف بعلم الجغرافيا الاقتصادية يدرس الموارد الطبيعية الاقتصـــادية على مستوى الدول والقارات . أي ان هناك تكامل وارتبـــاط وثيـــق بـــين علـــم الاقتصاد وعلوم الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية البشرية .

ثانيا :- العلاقات بين علم الاقتصاد والتاريخ

يعتبر الاقتصاد وثيق الصلة بعلم التاريخ حيث يرى البعض ان التاريخ هو الخبرة التي تكتسبها الانسانية من نفسها . فاذا كان علـــم الاقتصـــاد يـــدرس المشـــكلة الاقتصادية محاولا حلها من خلال دراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة ودراســـة الموارد والرغبات .فان علم التاريخ يقدم الاساس الذي يمكن عن طريقة معرفـــة الكثير عن هذه الاشياء من خلال ما يقدمه من دراسة تاريخية لكثيـــر مـــن هـــذه الامور.

فعن طريق التاريخ يمكن معرفت تاكيد صحة ورفض النظريات القديمة ثم التعرف على نظريات جديدة ، كما ان ظهور الاكتشافات مثل الذهب ساهم في وضع اساس نظرية النقود ، واندلاع الحرب ادى الى معرفة اسبابها والخروج منها بنتائج اقتصادية . كما ان دراسة التاريخ ساهمت ايضا مساهمة فعالة في دراسة الدورات الاقتصادية . كما ان الوقائع الحالية التي يمكن دراستها تعتبر محدودة ، ويجب على الانسان ان يتجه الى الماضى ليزيد من معلوماته عن الخبرات السابقة التي تهمه . وعلى هذا فان الاقتصاد يجب ان يكون مؤرخا ، يبحث في الوقائع التاريخية ويحاول ان يستخلص منها الروابط التي تحدد تطور النشاط الاقتصادي.

ثالثا :- علاقة علم الاقتصاد بالسياسة

السياسة هي الاسلوب او الطريقة المتبعة لحل المشاكل الاقتصادية في ظل الموارد الاقتصادية المحدودة ، وبالتالي فان العلوم السياسية تدرس الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظواهر الانسانية المختلفة للوصول الى قواعد ومبادئ يمكن تطبيقها لحل المشكلات الاقتصادية .وهناك العديد من القرارات السياسية التي تؤثر على حياة الافراد والشعوب غالبا ما يكون جوهرها اقتصادي مثل : حرية التجارة الدولية، وبرامج التكيف الهيكلي، وبرامج الاصلاح الاقتصادي وغيرها .

وتختلف التوجهات السياسية حسب النظام الاقتصادي السائد في كل دولة فالسياسة الرأسمالية تؤمن بالحرية الفردية باعتبارها دعامة النمو الاقتصادي . بينما يؤمن اصحاب الفكر الاشتراكي بانه اذا ما ترك الفرد يعمل على هواه فان ذلك سيؤدي في النهاية الى الاحتكار والذي يضر بمجموعات كبيرة من المنتجين والمستهلكين . الامر الذي يستلزم تدخل الدولة في توجية الموارد وتنظيم استخداماتها والاستفادة بعائدها عن طريق الاشراف المباشر او الغير مباشر

حسب درجة النظام .هذا ولقد بدا التدخل واضحا بين السياسة والاقتصاد في السنوات الاخيرة بحيث اصبح هدف السياسيين الاساسي هو العمل على ادخال تغييرات اساسية في النظام الاقتصادي لاكتساب مزيد من المؤيدين لهم من فئات الشعب المختلفة .

وحول العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة يتساءل البعض دائما : هل الاقتصاد يتبع السياسة ام ان السياسة تتبع الاقتصاد ؟وللاجابة على هذا التساؤل نرى ان السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة ولايمكن لاحداهما العمل بدون الاخر فكلاهما يؤثر ويتاثر بالطرف الاخر ، ولكن في الدول النامية يجب ان تخضع توجهات السياسة الداخلية والخارجية لمتطلبات التنمية الاقتصادية .

رابعا :- العلاقة بين علم الاقتصاد والقانون

يرجع ارتباط الاقتصاد بالقانون الى ان الانسان يتصرف تصرفاته الاقتصادية في دائرة القانون ويجب عليه الا يتجاوزها . فالتصرفات المتعلقة بالملكية والميراث والعقود المدنية والتجارية تحكمها قواعد قانونية ويترتب عليها تعهدات يجب احترامها . وبصفة عامة فان الانسان يجب ان يحصل على الأموال التي ينفقها في شراء مستلزمات المعيشة بالطرق المشروعة والا ارتكب امر ينهى عنه القانون أي ان القانون هو يحدد الاطار للتصرفات الاقتصادية .

ومن ناحية اخرى فان المشروع يراعى عند سن القوانين الظروف الاقتصادية وقد يؤثر القانون في الاوضاع الاقتصادية ، فالقانون المنظم للميراث يؤثر في كيفية توزيع الثروة فيؤدي الى تجزئة الثروات اذا كان يقضى بتوريث جميع الابناء ، ويؤدي الى الحفاظ على الثروات الكبيرة دون تجزئة اذا كان يقضى بتوريث الابن الاكبر مثلا ، كقانون الميراث في انجلترا .

وكما يؤثر القانون في الاوضاع الاقتصادية .فان الاوضاع الاقتصــادية تــؤثر بدورها في القواعد القانونية . والمثال البارز لــذلك مــا ادت اليــه الثــورة الصناعية في اوروبا وما صحبها من تطورات في نظم الانتاج والتشغيل ، من ظهور القوانين المنظمة لهذه التطورات من جوانبها المختلفة .وقــد تزايــدت الصلة بين القانون والاقتصاد ، اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين، نتيجة لزيادة تدخل الدوله في الحياة الاقتصادية واستخدام القانون كاداة لهــذا التدخل .

وحيث ان علم الاقتصاد يهتم بدراسة الموارد واستخدماتها فان علم التشريع هو الذي يقدم القواعد التي تحكم هذه الاستخدامات من ناحية الانتاج والتوزيع والاستهلاك . وازدادت اهمية التشريع مع تقدم النظم الاقتصادية وازدياد المشكلة الاقتصادية وظهور المجتمع الاشتراكي والذي تسيطر الدولة من خلاله على توجيه الموارد الاقتصادية بصورة منتظمة .

خامسا : العلاقة بين علم الاقتصاد والإحصاء والرياضيات

اصبح علم الاحصاء من العلوم وثيقة الصلة بعلم الاقتصــاد وذلــك لان دراســة الظواهر والمشكلات الاقتصادية تعتمد على بيانات وتحليلات احصائية تساعد فــي الوصول الى النتائج ومعرفة التوقعات والتاكد من صحة النظريات .

ونظرا لان علم الاحصاء يستند في جوهره على نظرية الاحتمالات فانه يمثل اداة فعالة لجمع وتحليل البيانات ومعالجتها باسلوب علمــى لاختبــار مــدى صــحة النظريات الاقتصادية وهو الامر الذي يشكل عنصرا هاما لاكتساب المعرفــة فــي العلوم الاقتصادية .

هذا بجانب ذلك فان انجاز الدراسات والبحوث الاقتصادية بالاستعانة بـــالتحليلات والطرق الاحصائية يعتبر شرطا هاما لتفسير النظريات الاقتصادية الحديثة . كمـــا ان وضع الخطط الاقتصادية لابد وان يعتمد بشكل اساســـي علـــى الاحصـــائيات الخاصة بمكونات الخطة في المجالات المختلفة .

وهكذا الحال بالنسبة لعلم الرياضيات فانه يساعد علم الاقتصاد على شرح وتوضيح النظريات العلمية الحديثة وتطورها ومدى اتفاقها مع المنطق الرياضي، لذلك يعتبر هذا العلم ذو اهمية كبيرة للباحث الاقتصادي في مجالات متعددة .

سادسا : علاقات علم الاقتصاد بالمالية العامة

تعتبر المالية العامة احد فروع علـــم الاقتصـــاد (اقتصـــاديات الماليـــة العامـــة) فالاقتصاد يتناول كيفية استغلال الموارد المحدودة لاشباع الحاجـــات الانســـانية ، ولما كانت من وظائف الدولة اشباع حاجات المواطنين فان ما تتضمنه الضـــرائب من مشكلات تعتبر جزءاً اصيلا من المشكلة الاقتصادية ويستند الباحث في علـــم المالية العامة الى كثير من النظريات الاقتصادية ومثال ذلـــك ان مبـــدأ الضـــريبة التصاعدية تستند الى نظرية المنفعة الحدية .

كما انه يلاحظ في الوقت الحاضر وبعد الوصول الى مرحلة الدولة المتدخلة ثـــم الدولة الاشتراكية ان معظم (الوسائل المالية الايرادات العامة – النفقات العامة – السياسات المالية) تقع كلها في ميدان الدراسات الاقتصادية .

حيث تعتبر الضرائب والقروض العامة والإنفـــاق العـــام وســـائل ماليـــة وأدوات اقتصادية لتحقيق التوجيه الاقتصادى الحديث والتأثير على مستوى الدخل القومى ومجريات النشاط الاقتصادى بشكل عام .

سابعا : علاقات علم الاقتصاد بعلم الاجتماع وعلم النفس

ان لدراسة علم النفس وعلم الاجتماع اهمية كبيرة في تحديد السلوك الاقتصادي للافراد . فالفرد له تكوينه النفسي والذي يتاثر بالعوامل المحيطة به بالدرجة التي تحرك قراراته الاقتصادية في اتجاه معين حسب درجة تاثير وتداخل هذه العوامل . ويهتم علم الاجتماع بدراسة الظواهر الاجتماعية الانسانية وتطورها عن طريق المبادئ والقوانين التي تنظمها . فموضوع علم الاجتماع يتعلق اذن بالظواهر الاجتماعية ، والفروع الاخرى من العلوم الاجتماعية تدرس جوانب اخرى من الظواهر الاجتماعية .

فهناك ظواهر اقتصادية كما في حالة علم الاقتصاد السياسي ، وبطبيعة الحال فان علم الاجتماع يساعد الاقتصاد على تفهم العلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع الواحد والتي قد يكون لها اثر كبير على تصرفات الفرد والمجتمع الاقتصادي حيث تؤخذ الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار عند دراسة الاحداث الاقتصادي وايضا عند وضع خطط التنمية الاقتصادية في المستقبل . وتتداخل مجالات علم الاقتصاد وعلم الاجتماع بحيث تشكل مجالا علميا مختلطا بينهما يعرف بعلم الاقتصاد الاجتماعي .

كما ان علم الاقتصاد يستعين بعلم النفس في تحليل الاظواهر الاقتصادية تحليلا دقيقا ينسجم مع واقعها العملي فكثير من تصرفات الافراد في ميدان المعاملات الاقتصادية يصعب تفسيرها دون الاستعانة بعلم النفس .

فتفسير زيادة الطلب على بعض السلع مع ارتفاع ثمنها عكس ما يقضي به قانومن العرض والطلب ولا يمكن ان يتم دون النظر الى الباعث لدى الافراد من رغبة في التمييز او الميل الى التفاخر والمباهاه او غير ذلك من البواعث

النفسية.كما ان انخفاض الطلب على بعض السلع رغم انخفاض ثمنها لا يمكن ان يتم الا في ضوء الباعث النفسي ، من ترقب لانخفاض اكبر في الثمن يحدث مستقبلا او تردد في الشراء نتيجة للتشكك في نوعية السلع .
ولذا يحرص الاقتصاديون عند وضع السياسات الاقتصادية في الدول المختلفة على الاهتمام بالاتجاهات النفسية للشعوب .

ثامنا : علاقة علم الاقتصاد بعلم الديموجرافيا

يعتبر علم الديموجرافيا فرع من فروع العلوم الاجتماعية ويهتم بدراسة حالة السكان وحركتها عبر الزمن حيث يستخدم الباحث الديموجرافي في الطرق التي يتبعها العقل في استخلاص المعرفة بالأضافة الى الطرق الإحصائية ومؤشراتها لتفسير الظواهر السكانية المختلفة .
والانسان هو محور علم الديموجرافيا وبالتالي فان العوامل الديموجرافية تؤثر وتتفاعل مع النشاط الاقتصادي للمجتمع اذ انها تحدد القوى العاملة كماً وكيفاً وايضاً مدى ضرورة الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي .
ومن ناحية اخرى تؤثر العوامل الاقتصادية تاثيرا كبيرا على توزيع السكان توزيعاً جغرافيا وكذلك على الكثافة السكانية وعلى اشكال التجمع الانساني ، كما تؤثر العوامل الاقتصادية على نواحي الحياة مثل المواليد والوفيات ومتوسط العمر والزواج وغيرها .

تاسعا : العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاخلاق

لا توجد صلة وثيقة او مباشرة بين الاقتصاد والاخلاق وذلك لان الاقتصاد يبحث فيما هو كائن فعلا على عكس الاخلاق فانها تبحث في الفضائل والمثل العليا فيما يجب ان يكون . فمثلا عن النظر الى تعاطى المخدرات وغيرها من المسكرات نجد انها تتنافى تماما مع الاخلاق .

اما من حيث وجهة نظر الاقتصاد فان الاقتصادي لا يميز في التحليل الاقتصادي بين مال ومال اخر فالمواد الغذائية تعتبر من حيث التحليل الاقتصادي مال وكذلك المخدرات تعتبر ايضا مال من حيث التحليل الاقتصادي لصلاحيتها لاشباع حاجة انسانية معينة وبالتالي نفع نعين يشعر به من يستهلكها ولا يغير من الامر شيئا ان تكون الحاجة التي يصلح المال الاول لاشباعها اخلاقية وتلك التي يشبعها المال الثاني غير اخلاقية .

ولكن المهم في علم الاقتصاد هو دراسة تحديد اثمان هذه السلع وتطورها ومدى امكانية فرض ضرائب او رسوم جمركية عليها ومدى تاثيرها على العملية الانتاجية مثلها في ذلك مثل السلع الاخرى . أي ان علم الاقتصاد لاعلاقة له بالاخلاق والفضائل .

خلاصة القول : ان كل صاحب فكر في مجال علمي معين لا يستطيع ان يعيش بمعزل عن العلوم الاخرى ذات الارتباط الوثيق بتخصصه الدقيق . واذا كان علم الاقتصاد يتمتع بالاستقلالية تجاه العلوم الاجتماعية الاخرى من حيث تركيز كل فرع منها على زاوية معينة من النشاط الانساني ، الا ان هذا الاستقلال لا يعني المقاطعة للعلوم الاخرى .

الفصل الثانى : المشكلة الاقتصادية
Economic Problem

أولاً : طبيعة وعناصر المشكلة الاقتصادية

يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقاً بالوجود الانسانى ومدى تفاعلـه مـع البيئـة والظروف المحيطة به ، وتزداد الحاجة لهذا العلم بصفة مستمرة نظراً لحتميـة مواجهة الإنسان للمشكلة الاقتصادية التى قد تعتريه فى حياته اليومية . ويمكن تحليل هذه المشكلة من واقع عنصرين أساسين هما : تعـدد الحاجـات ونـدرة الموارد .

أ- تعدد الحاجات الإنسانية unlimited needs التى لا يمكن حصرها بدقة لأنها متزايدة ومتنوعة ومتجددة ، حيث أن الفرد عندما يشـبع مجموعـة مـن الحاجات التى كان يرغب فى إشباعها فى الماضى يجد نفسه متطلعاً مرة أخـرى لإشباع حاجات أخرى وعندما يصل إلى إشباعها تظهر أمامه حاجـات أخـرى ، وذلك نظراً لتطور المجتمعات الإنسانية وزيادة وسائل الاتصال وتطورها ، وممن أمثله هذه الحاجات الغذاء والشراب والكساء والإسكان والنقل والترفيه والخدمات التعليمية والصحية والفنية وغير ذلك من السلع والخدمات .

والحاجة هى الشعور بالحرمان الذى يلح على الفرد مما يدفعه إلـى القيـام بمـا يتطلب إشباعها وهى الدافع لنشاط الفرد الاقتصادي . وليس مـن الضـرورى أن تكون الحاجات فردية فقط يقتصر إشباعها على فرد واحد فهناك حاجات عامة أو

اجتماعية تفيد المجتمع بالكامل مثل الحاجة إلى الآمن والعدالة لجميع أفراد المجتمع وللحاجات عدة خصائص أهمها

١-قابليتها للتعدد : فحاجات الإنسان متعددة وغير محدودة وكلما أشبع الإنسان حاجته كلما نشأت الرغبة فى إشباع حاجة أخرى وهذا التزايد يتناسب مع درجة التقدم الحضارى .

٢- قابليتها للإشباع : فالإنسان متى أستهلك كمية من سلعة فأنه يشبع حاجته وتتناقص حاجته الى وحدات أضافية أخرى منها كلما تلقى قدرا من الإشباع . وكل الرغبات قابلة للإشباع عدا رغبة الإنسان للنقود فإن قابلية الإنسان للتشبع بها لاحدود له .

٣- قابليتها للإحلال : تخضع الحاجات لقانون الاستعاضة أو الاستبدال **Law of substitution**

أى أن الإنسان يمكنه أن يستعيض عن سلعة بسلعة أخرى بديلة تؤدى نفس الخدمة كالاستعاضة عن المنسوجات القطنية بالحرير الصناعى عند ارتفاع ثمن الأولى وهذه الخاصية تعتبر سلاحا يوقف أطماع المحتكرين ويقلل من استبدادهم بالجمهور . إلا أن عملية الاحلال قد تسفر عن تضحيات للانسان بسبب استخدامه للسلع البديلة والامتناع عن استخدام السلع الاصلية ، إلا أنه يوازن بين المنافع التى تعود عليه من جراء إحلال سلعة منخفضة الثمن قد لا تفى بجميع أغراضه بدلا من استخدامه سلعة مرتفعة الثمن ثبت لديه أمكان وفائها بأغراضه كاملة .

٤- الحاجات تكمل بعضها البعض فحاجة الشخص إلى سيارة يكملها حاجته إلى سائق ووقود وزيت وجراج .

٥- تأثرها بالعادات والوسط الأجتماعى : كل طبقة اجتماعية لها رغبات اقتصادية تختلف عن غيرها .

٦- قد تكون الحاجات دورية أو (متكررة) ، كالحاجة إلى الغذاء المنتظم ، والحاجة إلى الموارد اللازمة للقيام بالالتزامات تجاه الأسرة من زوجة وأطفال وغيرهم من الأفراد العاملين وتنقسم الحاجات إلى .

ب- ندرة الموارد : Limited Resources

ويقصد بها عدم كفاية الموارد الموجودة لإشباع كل الحاجات الإنسانية فى وقت واحد ، وتعتبر هذه الندرة نسبية وذلك لعدم تناسب الموارد المتاحة بالحاجات التى يسعى الإنسان لإشباعها . كما أن هذه الندرة قد يكون مصدرها ناشئاً نتيجة ظروف طبيعية لا يستطيع الإنسان التحكم فيها .

على سبيل المثال الخامات الموجودة فى باطن الأرض ، وقد تكون هذه الندرة نتيجة ظروف مصطنعة مثل الاحتكار أو الظروف الاجتماعية . وبذلك أصبحت المشكلة الاقتصادية الأساسية تتمثل فى مشكلة الندرة للسلع والخدمات التى تشبع رغبات الأفراد .

ثانياً : الموارد الاقتصادية

وهناك نوعين من الموارد هما موارد اقتصادية وموارد غير اقتصادية . والموارد الاقتصادية هى الموارد التى لا تتوفر فى الطبيعة بالقدر الكافى لإشباع الحاجات البشرية وهو ما يطلق عليه الموارد النادرة أو " المشكلة الندرة " والمقصود هنا بالندرة هو الندرة النسبية أى أن المورد يوجد بكميات أقل مما يشبع كل الحاجات . والموارد الاقتصادية أو الموارد النادرة هى الموارد التى يبذل الإنسان مجهوداً فى الحصول عليها مثل جميع السلع والخدمات التى

يحتاجها الإنسان .والموارد غير الاقتصادية أو (الموارد الحرة) فهى الموارد التى يحصل عليها الإنسان بدون بذل أى مجهود ، فهى موجودة فى الطبيعة بوفرة ولذلك فهى تخرج من مجال علم الاقتصاد ومثال ذلك : الهواء الجوى ، أشعة الشمس ، ومياه الأمطار ، البحار والمحيطات ، رمال الصحراء وغيرها .

تتوقف قيمة الموارد النادرة الاقتصادية على مدى توفرها أو مدى ندرتها وعادة لا يتم إشباع الحاجات عن طريق استعمال مورد واحد فقط وإنما يتطلب الأمر اتحاد العديد من الموارد أو العناصر الإنتاجية لعملية الإنتاج وظهور المنتج عن طريق مزج تلك العناصر بنسب مختلفة فضلاً عن إمكانية الإنتاج بأكثر من أسلوب إنتاجي واحد .

وبالتالى فإن فكرة الاختيار أمر وارد حيث أن الموارد الاقتصادية تصلح عادة لاستعمالات عديدة لإشباع حاجات الإنسان ، فالأرض الزراعية يمكن زراعتها بمحاصيل مختلفة والأرض الغير الزراعية قد يقام عليها مصنع أو منزل أو نادى وغيرها . وبالتالى فإن الموارد الاقتصادية تتسم بصلاحيتها للاستعمالات البديلة.

وفى هذا الأطار يجب يجب على المجتمع أن يقرر الاجابة على التسأولين التاليين

١- ماهى الحاجات الأولى بالتقديم فى الإشباع .

٢- كيف يمكن للمجتمع أن ينظم موارده المحدودة بحيث يحصل منهما على أكبر قدر ممكن من الإشباع .

وعلى ضوء هذه الحقائق (تعدد الحاجات- ندرة الموارد) ظهرت المشكلة الاقتصادية ، وفى حالة أختفاء أحدى الحقيقتين تختفى المشكلة الاقتصادية ، لذلك يصبح من غير المعقول أن نتصور أن الانسان يقوم بالإقدام دون تدبير أو تفكير لإستخدام موارده لكى يحقق رغبة من رغباته .

ولكن من الواجب عليه أن يفكر ويقارن قبل أتخاذ قرار معين فى هذا الشـــأن ، أى المفاضلة ثم أتخاذ القرار . ونعنى بالمفاضلة بين المطالب المتعددة من حيث درجة الأهمية والالحاح بهدف أتخاذ قرار بتفضيل بعضها على بعض ثم بعد ذلك يأتى دور البحث عن كيفية أستغلال الموارد والطاقـــات المتاحـــة . أى تفضـــيل طريقة معينة على طريقة أخرى ويكون هذا القرار الأخير هو حلقة الوصل بـــين الحاجة والموارد .

فمثلاً عندما يكون دخل الفرد محدود وحاجاته متعددة فعليه أن يختار الحاجـــات الاولى بالتقديم فى الإشباع كما عليه أن يوزع دخله المحدود على درجات الانفاق المختلفة للحصول على اكبر منفعة .

وبذلك يتضح لنا ان المشكلة الاقتصادية هى فى الحقيقة مشكلة اختيار وتختلـــف اساليب معالجتها من نظام اقتصادى الى اخر سواء كان راسمالى أو أشتراكى .

ثالثاً : السلع والخدمات الاقتصادية :

وكما ذكرنا فإن من وسائل إشباع الحاجات اما السلع أو الخدمات وتعتبر السلعة أقتصادية أو غير أقتصادية حسب تغير الزمان أو المكان فمثلاً الماء يعتبر سلعة أقتصادية إذا ما كان يتسم بالندرة كما هو فى البلاد الصحراوية .

ويشترط لإعتبار شئ ما سلعة من الناحية الاقتصادية العناصر التالية

١- وجود حاجة يرغب الإنسان فى إشباعها ، وليس المهم أن تكون هذه الحاجة مفيدة أو ضارة ، مشروعة أو غير مشروعه فمهما كان الشئ ضارا فـــى ذاتـــه كالخمر مثلا فإنه يعتبر سلعة ما دام يشبع حاجة عند بعض الناس .

٢- إمكانية تملك هذه السلعة ، فإذا كان ذلك متعذرا فإنه لا يمكن إطلاق لفظ سلعة عليها ، مثل أشعة الشمس فعلى الرغم من فائدتها العظمى إلا أنها لا تعتبر سلعة اقتصادية .

٣- وجود السلعة بكميات محدودة ، وأهمية هذا الشرط أن الأشياء التى توجد بكميات غير محدودة لا تكون لها قيمة ولا يبذل الإنسان جهدا فى الحصول عليها وبالتالى لا تعتبر سلعة اقتصادية مثال ذلك الرمال فى الصحراء فإنها موجودة بكميات غير محدودة أى أن عنصر الندرة غير موجود ولذلك لا تعتبر سلعة اقتصادية .

الأنواع المختلفة للسلع :

يمكن تقسيم السلع إلى عدة أقسام :

أ- سلع إنتاجية وسلع استهلاكية

حيث يقصد بالسلع الإنتاجية الوسائل الغير مباشرة لإشباع حاجات الإنسان ، أى السلع التي تساعد في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع الاستهلاكية المباشرة الصالحة لإشباع حاجات الإنسان ، أى السلع التى يستخدمها الإنسان للحصول على الإشباع أو المنفعة مثل السلع الغذائية والملابس والمسكن . والعبرة فى هذا التقسيم بالعرض الذى تستخدم من أجله السلع .

ب- سلع طويلة الاجل وسلع قصيرة الاجل

ويقصد بالسلع طويلة الاجل السلع التي يمكن استخدامها لمرات عديدة ولفترات طويلة مثل السيارات والثلاجات والماكينات أى التى لا تستهلك باستعمالها مرة واحدة . أما السلع قصيرة الاجل فهى التى تستهلك باستخدامها مرة واحدة مثل المأكل والمشرب .

جـ- السلع المتكاملة

وهى السلع التى تستخدم أما بشكل أفقى أو بشكل رأسى لإشباع حاجة معينة مثل الشاى والسكر (تكامل أفقى) وكذلك صناعة الغزل والنسيج (تكامل رأسى)

- السلع البديلة

ويقصد بها السلعة التى يمكن إحلالها محل سلعة أخرى لإشباع نفس الحاجة مثل (سكر القصب ، سكر البنجر) وكذلك الأرز والمكرونة .

هـ- السلع المتلازمة

وهى عبارة عن السلع التى تنتج سويا مثل القمح والتبن والبنزين والكيروسين ، أى بشكل عام كل ما يتعلق بالإنتاج ومخلفاته .

و- السلع المتنافسة

وهي تلك السلع التى يمكن الاستعانة عن احداهما بالأخرى مثل البن والشاى.

وكما أشارنا فإن الهدف من استخدام السلع هو الحصول على منفعة لإشباع حاجة من حاجات الإنسان .

ومن الطبيعى أن المنفعة تتناسب طردياً مع الحاجة ، فكلما كانت الحاجة ملحة كلما كانت منفعة السلعة التى تشبعها كبيرة وإذا لم تكن الحاجة ضرورية فمن المنتظر أن تكون السلعة التى تشبعها قليلة المنفعة . وهذا بطبيعة الحال يتوقف علي شعور الفرد نفسه .

فيقصد بالمنفعة صلاحية الشئ لاشباع حاجة أو رغبة متجمعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة وبصرف النظر عما اذا كانت الحاجة متفقة مع القواعد الاخلاقية أو الصحية فالخمر ولحم الخنزير والتدخين والمخدرات تعتبر سلعة

ذات منفعة فى لغة الاقتصاد على الرغم من أن بعضها يحرمه الـدين والـبعض مضر صحيا ، والبعض قد يكون محرم قانونيا .

خصائص المنفعة

١- أنها شخصية أو ذاتية بمعنى أنها تختلف بأختلاف الأشخاص فبعض الاشياء قد يكون نافعا لبعض الأفراد دون البعض الاخر .

٢- أن يكون موضوع المنفعة مالا تتوافر فيه شـروط الثـروة بالنسبـة للفـرد ويجب أن تكون كميتها محدودة وأن تكون قابلة للتملك وأن تكون لها قيمة مبادلة ، فالآموال التى لا تقبل التملك لا تعتبر نافعة أقتصاديا كالهواء وضوء الشمس .

أنواع المنفعة

أ- المنفعة الشكلية Form Utility وهى عبارة عن المنفعة التى تنـتج عـن تغيير فى الشكل الطبيعى أو التركيب الكيماوى للسلعة والـذى يجعلهـا صـالحة لإشباع حاجة الانسان سواء مباشرة (تحويل القطن الى ملابس) أو بطريق غير مباشر (تحويل الصلب الى آلة) .

ب- المنفعة الزمنية Time Utility وهى عبارة عن توفير السلع فـى الوقـت الذى تطلب فيه لاشباع رغبات الانسان فتخزين السلع يخلق منفعة لهـا حيـث يعمل على حفظها الى الوقت المناسب الذى يمكن من زيادة الاستفادة منها .

ج- المنفعة المكانية Place Utility وهى عبارة عن نقل السلع مـن أمـاكن انتاجها الى أماكن استهلاكها حيث يزداد الطلب عليها، فعملية النقل أذن تعمـل على زيادة منفعة السلعة

د- المنفعة التمليكية Possession Utility وهى عبارة عن انتقال ملكية السلع ممن يرغبون فى التخلص منها الى من هم فى اشد الحاجة اليها . فالوسيط فى بيع العقار يخلق منفعة للمشترى فى تسهيل الحصول على العقار كما يخلق منفعة للبائع بحصولة على الثمن .

رابعاً : مشكلة الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة

سبق وأن ذكرنا أن المشكلة الاقتصادية تكمن فى مشكلة الاختيار ، حيث ان حاجات المجتمع المتعددة وموارده المحدوده تحتم على الفرد والمجتمع تخصيص موارده لإشباع حاجاته . والاختيار يتضمن التضحية. فعندما يختار الفرد بعض حاجاته بهدف إشباعها فهو يضحى بالبعض الاخر .

وحيث إن محدودية الموارد وتزايد الحاجات وتنوعها يضع حدوداً على ما يمكن أن نحصل عليه من السلع والخدمات مما يجعل عملية الاختيار ضرورية ، طالما لا نستطيع الحصول على كل ما نريد . وعملية الاختيار مهمة فى إطار تحليل السلوك الاقتصادي للفرد والقرارات الاقتصادية .

وعملية الأختيار بين الإمكانيات المختلفة تقع في صلب المشكلة الأقتصادية فحقيقة وجود حدود على الموارد القادرة على إنتاج السلع والخدمات المختلفة تحتم الاختيار بين سلع وخدمات نادرة نسبياً . والمجتمع يواجه مشكلة الاختيار بين العديد من السلع والخدمات . لذلك فإن أختيار إحدى السلع والخدمات يعنى عدم اختيار سلعة أو خدمة اخرى .

أى أن هناك تكلفة للاختيار تتمثل فيما تم التضحية به أو عدم اختياره وتسمى تكلفة الاختيار أو بتكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost وهى فى غاية

الاهمية لدراسى الاقتصاد . إذ بسبب الندرة لابد أن تبرز مشكلة الاختيار ، وبالتالى تكلفة الفرصة المترتبة على ذلك .

ويمكن ملاحظة تكلفة على مستوى اقتصاد الدولة وعلى مستوى الفرد والعائلة أو على مستوى قطاع الآعمال . إذ أن تكلفة فرصة التسلح بالنسبة للاقتصاد تتمثل بالسلع والخدمات التى يتم التخلى عنها نتيجة تحويل الموارد للإنتاج الحربى .

كما أن تكلفة فرص الإنفاق على التعليم تتمثل فى مجالات الإنفاق الأخرى التى تم التخلى عنها مقابل الإنفاق على التعليم ، كما أن تكلفة فرصة الإنفاق على السلع الرأسمالية تتمثل بالتضحية المترتبة على تخفيض الإنفاق على السلع الاستهلاكلية .

أما على المستوى الفردى فتبرز فكرة تكلفة الفرصة فى نواحى عديدة . فالطلب الذى يقرأ كتاب مبادئ الاقتصاد الأن لابد أن يكون قد ضحى بإمكانات عديدة متوفرة لديه كقراءة الصحف أو مشاهدة التليفزيون . أما على مستوى قطاع الأعمال فإن تكلفة فرصة السلعة التى تنتج تتمثل فى السلعة التى كان يمكن إنتاجها ولكنها لم تنتج .

خامساً : تساؤلات فى إطار المشكلة الاقتصادية

مما تقدم يمكن القول بأن المشكلة الاقتصادية لا يمكن حلها بشكل نهائى سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ، على الرغم من المحاولات الجادة لمواجهتها بصفة مستمرة وبغض النظر عن نوع النظام الاقتصادى السائد (رأسمالى- اشتراكى) فإن أى نظام سيواجه ثلاثة تساؤلات أساسية متصلة بالخيارات الاقتصادية المتوافرة لديه وهى ماذا ينتج المجتمع ؟ وكيف يقوم بالانتاج ؟ ولمن

يذهب ذلك الانتاج ؟ هذه هى التساؤلات الثلاثة التى تواجه أى إقتصاد فى العـالم وذلك فى محاولة للبحث عن إجابات لها لمجابهة المشكلة الاقتصادية

وحيث أن الإجابة على التساؤل الأول (ماذا ينتج ؟) تعتمد إلى حد كبيـر علـى تحديد ما هو الأفضل أو الآمثل بالنسبة للمجتمع . وهذا التحيد يختلف مـن نظـام أقتصادى لاخر كما أنمن يقوك بالإجابة على هـذا التسـاؤل يختلـف بـاختلاف المجتمعات فقد يجيب عليه الآفراد ، مستهلكون ومنتجون فى سـعيهم لتحقيـق مصالحهم الذاتية (النظام الرأسمالى) . أو يمكن أن تجيب عليه سـلطة تخطـيط مركزية (النظام الاشتراكى) . ويتصل بالتساؤل ماذا ينتج ، تحديد نوعية وكميات السلع التى يمكن أن إنتاجها من الخيارات التى تواجه المجتمع.

هل ننتج طعاماً أو ملابس ؟ إنتاجاً زراعياً أو إنتاجاً صناعياً ، فإذا أردنـا إنتـاج سلعة واحدة أو مجموعة سلع أو مزيج من سلعتين (إنتاج زراعى وإنتاج صناعى مثلاً) فإن تحديد الكميات المنتجة من كل منها تتصل بصلب التساؤل ماذا ينتج ؟

أما التساؤل الثانى الذى يواجه المنتج (كيف ينتج ؟) فهو يتعلق بمـن يقـوم بالإنتاج ، وبأى الموارد ، وبأى الطرق الإنتاجية . هل نقوم بالإنتـاج الزراعـى بأستخدام عدد كبير من الألات ، وعدد قليل من العمال أم العكـس ؟ هـل ننـتج الكهرباء بأستخدام الغاز الطبيعى ، أم البترول الخام ، أم الطاقة الشمسية . وهكذا. والتساؤل كيف ينتج ، ليس ذا طبيعة فنية بحتة كما قد يبدو ، غير أنه يعتمد أيضاً على تحديد ماهو الأمثل بالنسبة للمجتمع وقد تختلف الإجابة عن ذلـك التسـاؤل باختلاف موقع الشخص وخلفيته ، ويرتبط أيضاً بكيفية الإجابة على التساؤل الأول الذى يشتمل على تحديد نوعية السلع المنتجة وكميتها .

أما التساؤل الأخير (لمن ينتج ؟) ، فيتعلق بتوزيع الناتج بين أفراد المجتمع . هل يتم توزيع الإنتاج بالتساوى ، أم على أساس إسهام كل فرد فى ذلك الإنتاج ؟ هل يتم التوزيع على أساس ملكية الموارد ، أم على أساس الإنتاجية ؟ ماهو دور العادات والتقاليد فى تقرير عملية التوزيع ؟ وهذه . التساؤلات تختلف بأختلاف المجتمعات والأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة .

تلك هى الاسئلة الثلاثة التى تحدد الابعاد الاساسية للمشكلة الاقتصادية . وفى غالبية الاحوال يسترشد الاقتصادى باختبارات الاداء الاقتصادى لتسهيل هذه المهمة مستخدماً فى ذلك مجموعة من المعايير أهمها :-

أ- الكفاءة Efficiency

يقال أن الانتاج غير كفء إذا ما كان من الممكن أن نعيد تخصيص الموارد وننتج كمية أكثر من احدى السلع على الأقل بدون أن ننتج كمية أقل من أى سلعة أخرى فى نفس الوقت .

فإذا كانت هناك بعض الموارد العاطلة فإن ذلك يعنى أن الاقتصاد يعانى من مشكلة البطالة ويكون إنتاجه داخل منحنى امكانيات الانتاج ، واذا أستخدمت السياسات الاقتصادية الكفيلة بإرجاع الاقتصاد مرة أخرى على منحنى امكانيات الانتاج ، ومن ثم تتحقق الكفاءة فى الانتاج .

ب- كفاءة التوزيع (العدالة) Equity

يكون التوزيع غير كفء إذا كان من الممكن ان نعيد توزيع الانتاج القائم بين الافراد الذين يكونون المجتمع ، وان نجعل شخص واحد على الاقل احسن حالاً بدون ان نجعل أى شخص أخر اسوأ حالاً.

ج- الاستقرار Stability

إذا كان عدم الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية شبيه بمسألة عدم الكفاية في أستعمالها ، ذلك أن كلاهما يعبر عنه بنقطة داخل منحنى امكانيات الانتاج . ولكن المشكلة ليست واحدة وأن وسائل علاجها مختلفة ، فدراسة هذه المشكلات تخص نظرية الدخل القومى ونظرية الازمات ، خاصة بعد كتابات " كينز " التى اضافت الجديد حول الموارد الاقتصادية غير المستغلة من ناحية أو الطرق الممكن اتباعها لمواجهة مثل هذه المشكلات .

والاستقرار إما أن يكون داخلى ويتمثل فى استقرار المستوى العام للأسعار ، وقد يكون خارجى ويتمثل فى مدى التوازن فى ميزان المدفوعات ، وعند الأجابة على التساؤلات الأساسية الثلاثة يراعى مدى تحقيق كل من الاستقرار الداخلى والاستقرار الخارجى .

د- النمو الاقتصادى Economic Growth

من المشاكل الحيوية التى تشغل بال الاقتصاديين وتمثل مجالاً مهماً لصانعى السياسة الاقتصادية اليوم مسألة نمو الطاقة الإنتاجية بسرعة فى بعض الاقتصاديات ، وببطء فى اقتصاديات اخرى ، ولا تنمو على الاطلاق فى اقتصاديات ثالثة . ويختص بدراسة هذا النوع من المشاكل " نظرية النمو الاقتصادى " .

سادسا : الامكانيات الانتاجية ومنحنى إمكانية الانتاج

ProductionPossibilitiesGurve .

كما اشرنا أنفا بأن المشكلة الاقتصادية تتمثل فى الندرة النسبية للموارد فى مقابل الحاجات المتعددة . فمن الطبيعى أن نتعرف على قدرة المجتمع على إنتاج هذه السلع والخدمات فى ظل ندرة الموارد التى تواجه الفرد والمجتمع وهذا يقودنا

إلى أن المشكلة الاقتصادية هى مشكلة كل المجتمعات سواء كانت نامية أو متقدمة.

وبغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادى السائد فى هذه المجتمعات . ولكن الاختلاف يتمثل فى درجات حدة هذه المشكلة وقدرة كل مجتمع على مجابهتها ، حيث أنها تكون أكثر حدة فى الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة .

وفى ضوء ذلك فإن السؤال الذى يطرح نفسه . هل يستطيع المجتمع إنتاج كل ما يريد من السلع والخدمات فى كل وقت وبكل كمية والاجابة فى هذه الحالة تكون بالنفى .

لذا كان على المجتمع ضرورة الاختيار بين السلع والخدمات الواجب إنتاجها حسب أولويات معينة ، وهذا يعنى التضحية بإنتاج سلع كان من الممكن إنتاجها . وهذه التضحية نتيجة الاختيار بين النتائج تمثل تكلفة الاختيار أو الفرصة البديلة ، والتى يقصد بها التكلفة التى يتحملها المجتمع نتيجة إختيار قرار معين وتنفيذه ، والتضحية بعدم تنفيذ قرار أخر أى أن هذه التكلفة تنشأ بسبب توجيه الموارد الاقتصادية لإنتاج سلع وخدمات على حساب سلع أخرى

وقد يستطيع المجتمع الذى يمتلك موارد إنتاجيه معينة أن يقوم بتوليف هذه الموارد لإنتاج مجموعة مختلفة من السلع والخدمات . وتكون المشكلة التى يواجها المجتمع فى هذه الحالة هى تحديد ماذا ينتج وبأى كمية ، وبالتالى توزيع الموارد بين الاستخدامات البديلة بحيث تحقق أفضل إشباع ممكن فى حدود هذه الامكانيات المتاحة من الموارد . ويستخدم منحنى إمكانيات الإنتاج لتوضيح مفاهيم الندرة والاختيار والاحلال وتكلفة الفرصة البديلة وذلك من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة .

أولاً : مفهوم منحنى إمكانيات الانتاج

يعتبر منحنى إمكانية الانتاج وسيلة إيضاحية لتصوير الامكانيات المتاحة أمام المجتمع عندما تستغل الموارد الاقتصادية المتوافرة به أستغلال كامل . فهو يبين كل التوليفات الإنتاجية الممكن تحقيقها أو بعبارة أخرى يبين أكبر كمية ممكن إنتاجها من سلعتين بإستخدام كمية ثابتة من الموارد .

ومن الفروض الاساسية التى يقوم عليها هذا المنحنى ما يلى :-

١- أستخدام كمية ثابتة من الموارد الانتاجية .

٢- أن المجتمع يستغل الموارد المتاحة لديه أستغلالاً أمثل أى أنه يعمل عند مستوى التوظيف الآمثل.

٣- ثبات مستوى التقنية الفنية .

٤- ينتج المجتمع سلعتين فقط أو مجموعتين من السلع ، احداهما أستهلاكية والاخرى راسمالية .

وفى ضوء هذه الفروض يتضح أن المشكلة تتمثل فى الاختيار ، حيث أن إنتاج المزيد من سلعة (الاستهلاكية) سوف يؤدى إلى أنخفاض الإنتاج من السلع الاخرى (الرأسمالية) . فإذا قام المجتمع بتخصيص كل موارده لإنتاج السلعة الاستهلاكية فإنه يحصل على أكبر قدر من الإشباع من هذه السلع . في نفس الوقت لا يحصل على أى منفعة من السلعة الرأسمالية ، والعكس صحيح فى حالة توجيه هذه الموارد لإنتاج السلعة الرأسمالية .

والسؤال المطروح الأن ماهى البدائل المتاحة أمام هذا المجتمع للإختيار بينها وتحديد البديل الامثل ؟ وللأجابة على هذا السؤال لا بد من توضيح الاحتمالات الإنتاجية الممكنة من السلعتين في ضوء الأفتراضات التى يقوم عليها المنحنى وذلك من خلال جدول الامكانيات الانتاجية التالى.

جدول إمكانيات الانتاج

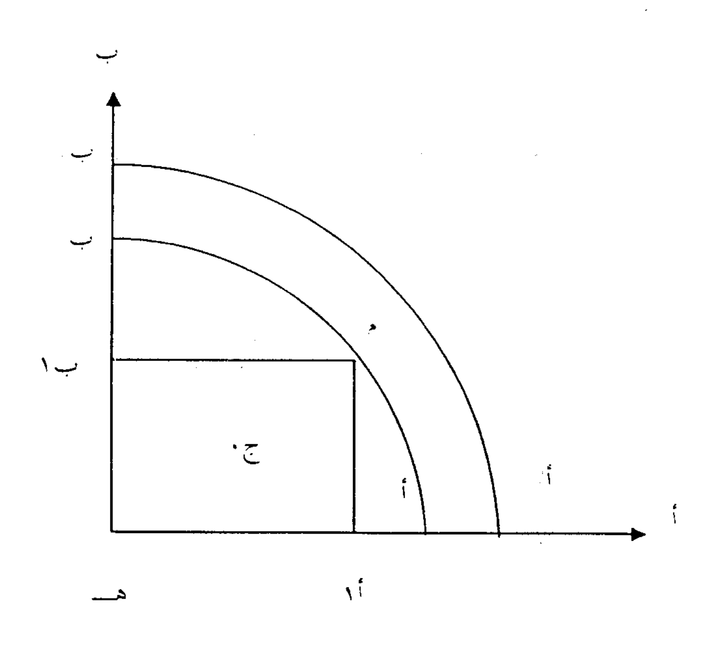
البدائل	السلعة الأستهلاكية (أ)	السلعة الراسمالية (ب)
١	٤	صفر
٢	٣	٢
٣	٢	٤
٤	١	٦
٥	صفر	٨

حيث يوضح البديل الاول أن المجتمع قرر توجيه كل مواردة لأنتاج السلع الاستهلاكية (أ) على حساب السلع الراسمالية (ب) وبالتالى قام بأنتاج أربعة وحدات من السلع الاستهلاكية (أ) وهو الحد الاقصى الذى يمكن الحصول عليه فى ضوء الموارد المتاحة .

وعلى العكس تماماً من هذا البديل هو البديل الخامس حيث يقوم المجتمع بتوجية كل مواردة لإنتاج ثمانى وحدات من السلع الرأسمالية (ب) ولا ينتج شئ من السلع الاستهلاكية (أ) .

ويبين هذين البديلين توجد بدائل أخرى تتضمن توجيه قدر من الموارد لإنتاج السلعة (أ) وكذلك السلعة (ب) ، وهى البديل الثانى ، الثالث ، الرابع ، كما هو موضحه بالجدول .

والجدير بالذكر أن هذا التحليل يفترض أن تحويل قدر من الموارد لإنتاج السلعة (أ) يعنى تحمل المجتمع تكلفة هذا التحويل المتمثلة فى كمية السلعة (ب) التى كان يمكن الحصول عليها فى حالة عدم تحويل الموارد منها إلى السلعة الأخرى . ويوضح الرسم البيانى التالى صورة لمنحنى إمكانيات الانتاج فى ضوء التحليل السابق (شكل رقم ١) .



حيث يشير المنحنى (أ ب) الى كافة التوليفات الانتاجية الممكنة من السلعة الإستهلاكية (أ) والسلعة الرأسمالية (ب) الممكن إنتاجها حسب التفضيلات النسبية

لأفراد المجتمع بين السلعتين وذلك عندما تكون كافة الموارد المتاحة فى المجتمع فى حالة التشغيل الكامل وليس هناك أى كمية معطلة .

وبعبارة أخرى نضع كافة هذه التوليفات الإنتاجية على منحنى إمكانية الانتاج مثل النقطة (م) . حيث تبين هذه النقطة قيام المجتمع بإنتاج الكمية (هـ أ ١) من السلعة (أ) ، (هـ ب١) من السلعة (ب) . وبناء على ذلك فإن أى توليفة إنتاجية للسلعتين تقع أسفل هذا المنحنى لا تتمتع بالكفاءة من الناحية الفنية مثل النقطة (جـ) لأنها تعبر عن عدم التوظف الكامل لموارد الانتاج .أو عدم أستغلال هذه الموارد الاستغلال الامثل .

كما أن أى توليفة إنتاجية للسلعتين تقع خارج هذا المنحنى لا يمكن تحقيقها فنياً لأنها تتعدى إمكانيات المجتمع من الموارد . وفى حالة حدوث تقدم تكنولوجى أو زيادة الموارد الانتاجية من خلال تبنى صانع السياسة الاقتصادية أو أستراتيجيات جديدة مثل زيادة الاستثمارات أو أستنباط أصناف جديدة فى الانتاج أو غيرها . فإن القدرة الانتاجية فى المجتمع تزداد وفى هذه الحالة يمكن للمجتمع أن ينتج كميات أكبر من السلعتين (أ ، ب) ، حيث ينتقل منحنى إمكانيات الأنتاج الى أعلى المنحنى الأصلى ويعبر عنه بالمنحنى (أ ب) كما هو موضح بالرسم.

ويتضح من الشكل البيانى السابق أن منحنى إمكانية الأنتاج ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليسار أى أنه مقعر تجاه الأصل . وهذا يعنى أن تكلفة السلعة (أ) الاستهلاكية معبر عنها بالكمية المضحى بها من السلعة (ب) الرأسمالية تزداد تدريجياً كلما كانت هناك رغبة فى زيادة الكمية المنتجة من السلعة (أ) والعكس صحيح .

كما يظهر هذا المنحنى ميل منحنى إمكانية الأنتاج عند أى نقطة عليه ، متث النقطة (م) والتى تشير الى معدل الاحلال الحدى بين السلعتين . حيث يشير هذا المعدل إلى الكمية المضحى بها من إحدى السلعتين فى سبيل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى.

ويشترط لثبات هذا المعدل للتحويل بين السلعتين ما يلى :

- سهولة تحويل الموارد من أنتاج سلعة إلى سلعة أخرى .
- صلاحية الموارد لأنتاج السلعتين (أ ، ب) بنفس الكفاءة .

كما أن ميل منحنى إمكانية الأنتاج عند أى نقطة عليه يمثل عدد وحدات السلعة . ويستخدم منحنى إمكانية الأنتاج كأداة من أدوات التحليل الاقتصادى فى شرح وتفسير التساؤلات التالية .

- أختيار المستهلك لأفضل مجموعات سلعية تحقق له الإشباع الممكن فى حدود الإمكانيات المتاحة والتى تتمثل فى دخله النقدى .
- ضرورة الاختيار بين الاستهلاك والاستثمار من أجل تحقيق التوظيف الكامل .

سابعاً : كيفية مواجهة المشكلة الاقتصادية فى بعض النظم الاقتصادية

ذكرنا أن المشكلة الاقتصادية تنحصر فى وجود حاجات بشرية متعددة متطورة تختلف بأختلاف الزمان والمكان يقابلها موارد محدودة ذات استعمالات مختلفة

أى عدم التعادل بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة وبعبارة أخرى ظاهرة الندرة للموارد.

ويمكن القول أن النظام الرأسمالى يختلف عن النظام الاشتراكى فى معالجة المشكلة الاقتصادية وإيجاد حل لها وذلك في ضوء ما يلى

فالنظام الرأسمالى :- على أساس الملكية الفردية اى ملكية الأفراد للموارد الاقتصادية من أرض ومبانى وآلات ويحمى القانون هذه الملكية ويترتب عليها حقوق معينة أهمها إمكانية المالك استغلال ملكه والتصرف فيه على النحو الذى يريده . كذلك يتميز النظام الرأسمالى بأن الإنتاج يتم من أجل الربح وبعبارة أخرى أن الحافز فى النظام الرأسمالى هو الحصول على أكبر قدر من الإرباح مع الحرص على سيادة المستهلك فى أنه حر فى أن يستهلك ما يشاء وكذلك حرية المنتج فى إنتاج ما يلائم المستهلك لتحقيق أكبر قدر من الأرباح .

لذلك أعتمد النظام الرأسمالي على مواجهة المشكلة الاقتصادية على ضوء الخصائص السابقة على جهاز الثمن أو نظام السوق فالثمن أو نظام السوق هو الذى يحقق الموارد المختلفة والقدرة المطلقة على التنقل بين فروع الإنتاج المختلفة ليحقق أكبر ربح ممكن ولتحقيق رغبات المستهلكين .

وبطبيعة الحال ثارت كثير من المشاكل فى مواجهة هذا الأسلوب منها صعوبة تنقل عناصر الإنتاج من فرع إلى أخر من فروع الإنتاج وعدم تحقق المصلحة العامة للمجتمع سعيا وراء أكبر ربح ممكن ، كما أن نظام السوق لا يحقق العدالة بين الأفراد وفقاً لجهاز الأسعارحيث لن تكون السلعة إلا لمن يقدر على دفع الثمن ومن يعجز عنه سيحرم منها .

لكل هذه الأسباب كان التفكير فى إيجاد حل أخر لمواجهة المشكلة الاقتصادية وما يترتب عليها من نتائج فكان أسلوب التخطيط الذى تبناه النظام الاشتراكي للتخلص من المساوئ التى اقترنت بجهاز الثمن فى ظل النظام الرأسمالى الحر .

أما النظام الاشتراكي : فهو يتميز بعدة خصائص أساسية منها الملكية الاجتماعية للموارد وجعل العمل هو المعيار الاساسى لتحديد نصيب الفرد من الدخل القومى، وتأخذ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج عدة صور منها ملكية الدولة باعتبارها ممثلة الجماعة وهى أكثر الصور تطبيقا فى الدول الاشتراكية أو الملكية التعاونية وهناك ملكية العاملين فى الوحدة الإنتاجية لوسائل الإنتاج المستخدمة منها .

كذلك مع الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج يوجد التخطيط والتخطيط يتمثل فى وجود هيئة أو سلطة عامة تقوم بحصر الموارد المختلفة المتاحة داخل المجتمع مع حصر الحاجات المتعددة وترتيبها وفق مصلحة المجتمع مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وبعد أن يتم حصر الموارد والحاجات وترتيبها حسب أهميتها تقوم السلطة المختصة بأتخاذ قرارات الإنتاج والتوزيع هادفة إلى تحقيق الاستخدام الأكفأ للموارد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للإفراد .والتخطيط هو أسلوب النظام الاشتراكى فى مواجهة المشكلة الاقتصادية وما يترتب عليها من مشاكل فإن سلطة التخطيط بما تملكه من سيطرة على وسائل الإنتاج وبما تقوم به من دراسات حول حاجات الأفراد والمجتمع يمكنها أن تتخذ كافة القرارات التى تترتب على وجود المشكلة الاقتصادية .

فهى تتخذ القرارات الخاصة بالإنتاج وكميته والتشغيل الكامل واستخدام أكبر قدر من الكفاءة . ويلاحظ أنه فى بداية الأخذ بأسلوب التخطيط كانت الصورة الغالبة هى التخطيط المادى أو العينى حيث تحل القرارات الإدارية محل جهاز الثمن في

توجيه النشاط الاقتصادى وليس معنى ذلك عدم وجود الأثمان فى الدول الاشتراكية ولكن الأثمان باقية كوسيلة من وسائل التخطيط فى هذه المجتمعات .

ويلاحظ أن لأسلوب التخطيط بعض العيوب منها عدم الاهتمام بنوعية المنتج بقدر الاهتمام بكميته كذلك عدم المحافظة على الألات وإهلاكها قبل موعدها لعدم وجود حافز الربح مع عدم الاهتمام برغبات المستهلكين بقدر الاهتمام برغبة القلة القائمة على التخطيط .

خلاصة القول أذن ، أن ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي فى نموذج التخطيط المركزى القيادى يتوقف على ما تحدده الخطة . وبالتالى فأن مدى ما يصل إليه الفرد من مستوى للمعيشة ، ومدى ما تحققه الدولة من نمو أقتصادى ، يتوقفان فى النهاية على أهداف الخطة وفلسفتها .

والحقيقة وسط بين النظامين فالاستعانة بجهاز الأثمان وحدة لا يحقق التوازن المطلوب كما أن التخطيط وحدة لا يحقق التوازن المطلوب أيضاً ، لذا عمدت الدول الرأسمالية وإن كانت لا تزال تعتمد على جهاز الثمن كأسلوب لحل المشكلة الاقتصادية إلى الأخذ بالتخطيط بصورة أو بأخرى لحل المشكلة الاقتصادية كفرنسا وهولندا ولإزالة ما يعوق كفاءة عمل جهاز الثمن من عقبات ولتصحيح ما قد يترتب عليه من تبديد للموارد .

ومن ناحية أخرى نجد أن هناك محاولات عديدة فى النظم الاشتراكية للاستعانة بجهاز الثمن وما يتضمنه من دافع الربح كموجه لما يجب أن يتخذه جهاز التخطيط من قرارات متعلقة بالمشكلة الاقتصادية .

ويتضح هذا فى الأونة الأخيرة فى الاتحاد السوفيتى وبعض دول شـــرق أوربـــا وغنى عن البيان ، أن واقع الحياة الذى نلمسه يضع أمامنا صورا عديدة للنظم الاقتصادية ، ليس من بينها ما يمثله أى النموذجين النظريين .

فالنظم الاقتصادية الواقعية هى " مزيج " من عناصر مأخوذة مـــن النقيضـــين ، والفرق الاساسى بين نظام وأخر يرجع فى الواقع إلى سيادة احد هذين العنصرين فى مزج المعايير والمبادئ الاقتصادية التى تشكل فـــى النهايـــة نـــوع النظـــام الاقتصادي .

الفصل الثالث
عناصر الإنتاج
Factors of Production

مقــــــــدمة

تباينت الآراء الاقتصادية بشأن تقسيم عناصر الإنتاج التـى يسـتخدمها الإنسـان لإنتاج السلع والخدمات ، فمن هذه الأراء ما يرى تقسيم هذه العناصر إلى الطبيعة والعمل أو العمل وحده (النظرية الكلاسيكية) ، حيث يعاب علـى هـذا التقسـيم تجاهله لعنصر رأس المال وبالتالى عدم القدرة على تفهم كيفية تحقيـق التنميـة الاقتصادية فى المجتمعات المختلفة .

وهناك فريق ثانى يرى ضرورة تقسيم عناصر الإنتاج إلى أرض وعمل ورأس مال (أدم سميث) ، حيث أن أى سلعة يتم إنتاجها لابد وأن تتضافر فيها هذه الأنـواع الثلاثة من العناصر أو على الأقل تضافر عنصرين فيها أحـدهما غالبـاً العنصـر البشرى (العمل) . بينما يرى فريق ثالث إضافة عنصر التنظيم لهذه العوامـل (شومبيتر ومارشال) وذلك لتسهيل المقارنة بين الأجـور والأربـاح بأعتباهمـا مصدرين مختلفين من مصادر الدخل .

وفى هذا الفصل سوف يتم تقسيم عناصر الإنتاج إلى الأقسام الأربعة التالية :-

أولاً : عنصر الطبيعة (الأرض)

تعتبر الأرض أول عناصر الإنتاج التى نالت اهتمام الاقتصـاديين منـذ المراحـل الأولى لتطور الفكر الاقتصادي ، على أساس أنها المحدد الأساس لإمكانية إنتـاج

السلع والخدمات . ولا يقصد بالأرض مجرد التربة أو سطح الأرض كما يفهم فى اللغة العادية . ولكن المفهوم الاقتصادي أوسع من ذلك بكثير .

وتشمل الأرض بالمفهوم الاقتصادي جميع الموارد الطبيعية المستخدمة فى عملية الإنتاج ، وهى تتضمن جميع عوامل الخصوبة الموجودة فى التربة المستخدمة فى الزراعة ، الثروات المعدنية ، القوى المائية ومياه البحار والأنهار المستخدمة فى الملاحة . وعلى ذلك فإن الأرض تشمل جميع الموارد غير البشرية الموجودة فى الطبيعة بما فيها موارد الطاقة . ومن الشروط الواجب توافرها حتى تعتبر الأشياء من قبيل الأرض بالمعنى الاقتصادي ما يلى : أن يكون هبة الطبيعة . أن يكون له ثمن أن يساهم فى الإنتاج . والشرط الأول هو الذى يميز الأرض عن غيرها من الموارد .

والأرض تعتبر عنصر إنتاجي يتميز بالصفات الرئيسية التالية وهى :

أ- عرضها ثابت تماماً فى المدى القصير .

ب- لا يمكن نقلها من مكان لآخر .

ج- لا يمكن إحلالها

د- تختلف تماماً فى درجة خصوبتها ، حيث أن وحدتين من الأرض ليست متماثلتين .

هـ- لا تتأثر بالتخصص .

و- عدم وجود نفقة إنتاج للأرض .

ى- عدم قابليتها للاستهلاك .

ونظراً لأن الأرض من أهم العناصر فى العملية الإنتاجية والتى تتضافر مع العناصر الأخرى فمن الصعب تصور القيام بعملية إنتاجية بدون الأرض .

وفيما يلى توضيحاً لهذه الصفات السابقة .

أ- الثبات النسبي لكمية الأرض

حيث أن مساحة الأرض لا يمكن أن تزداد ، فالأرض ليس لها ثمن عرض . كما أن سعر الأرض السائد فى السوق لا يمكن أن تؤثر على عرضها فارتفاع السعر لا يمكن أن يجذب المزيد من الأرض والعكس فإن أنخفاض السعر لا يمكن أن يؤدى إلى انسحابها ولكنها تتسم بالندرة مع زيادة عدد السكان .

فهى العنصر الذى لا يمكن إنتاجه أو زيادته مثل رأس المال ، وقد حاولت العديد من الدول زيادة مساحة أراضيها عن طريق تجفيف البحيرات والأنهار ولكن هذه المساحات تعتبر ضئيلة للغاية ومكلفة وتحتاج إلى تقنية فنية عالية .

ويرى بعض الكتاب أن من أسباب اختلاف درجات النمو الاقتصادي بين الدول هو سوء توزيع الموارد الاقتصادية فيما بينها وعدم استغلالها من ناحية أخرى . ويرجع هذا الاختلاف فى النمو لاختلاف المناخ ومساحة الإقليم والمواد الآولية والطاقة .

ب- الأرض لا يمكن أن تتأثر بالتخصص

حيث أن الأرض لا تتأثر كثيراً بالتخصص كما هو الحال بالنسبة للعمل أو رأس المال . حيث أن المعدات والآلات التى تعمل فى صناعة معينة لا تصلح للعمل فى صناعة أخرى فهى ليست قابلة للتحويل وكذلك العامل فى حرفة أو لدية مهارة معينة قد لا يستطيع أداء نفس العمل فى صناعة أخرى . ولكن الأرض لا ينطبق عليها هذا المفهوم حيث يمكن زراعتها بعدة محاصيل كل سنه ويمكن بناء

المساكن والمصانع عليها وحفر الترع بها .فهى لا تتأثر بالتخصص مثـل بـاقى عناصر الإنتاج .

ج- عدم وجود نفقة إنتاج للأرض

نظراً لأن عنصر الأرض هبة الطبيعة وطالما أن الإنسان لم يبذل جهداً ولا يستخدم رأس مال فى سبيل الحصول عليها فهى تعتبر لا نفقة لها وبالتالى فهـى تختلـف عن عنصر العمل ورأس المال اللذان بحاجة إلى جهد ووقت للحصول عليها .

د- عدم قابليتها للاستهلاك

تختلف الأرض عن القوى الإنتاجية الأخرى من عمل ورأس مال من حيـث عـدم القابلية للاستهلاك ، فالألات والمعدات لها عمر إفتراضى تعمل فـى خلالـه ثـم تتعرض للفناء والإهلاك وكذلك عنصر العمل الذى لا يستطيع القيام بأى عمل عند سن معين . أما الأرض فهى مستمرة فى الإنتاج إلى مالا نهاية .

هـ- عدم تجانس الأرض

تتسم الأرض باختلاف درجة خصوبتها ، حيث أن وحدتين من الأرض ليست بنفس التجانس نظراً للتباين الواضح بين كل قطعة أرض وأخرى من حيـث الخصـوبة والموقع . حيث تختلف الاراضى الموجودة فى دلتا الأنهار عن الأراضى الموجودة أعلى سفوح الجبال أو بالقرب من الصحراء من حيث درجة الخصوبة .

وكذلك الحال فى مدى قربها من المناطق العمرانية والمدن السكانية حيث تـزداد قيمتها أهمية . وفى هذا الإطار قد قسمت الآرض طبقاً لخصائصها الطبيعية إلـى أراضى الدرجة الأولى ، الثانية ، الثالثة ، الرابعة ، كما قسـمت طبقـاً لقـدرتها الإنتاجية الى مراتب إنتاجية أولى وثانية ... ألخ.

وقد ذكر الاقتصادي Timmons فى هذا المضمون مدى التعارض الذى ينشأ فى توزيع وأستخدام الآرض . فقد ثبت علمياً أن أهداف الفرد قد تتعارض مع أهداف المجتمع . فقد يرغب الفرد فى توزيع وحداته الأرضية على أستخدامات تحقق له مكاسب معينة ، ولكن الدولة تضع قيوداً على هذه الاستخدامات . كما أن نظرة الفرد تختلف عن المجتمع من حيث صيانة المورد الارضى . كل هذه المتناقضات لابد من أخذها بعين الاعتبار فى التخطيط الاقتصادي.

وخلاصة ما سبق فإن كفاءة الأرض الإنتاجية تتوقف على عاملين أساسين هما صفاتها الطبيعية بالإضافة إلى طريقة أستغلالها . وتتحقق الكفاءة فى استخدام الأرض عندما تتساوى قيمة عوائدها الحدية بين كل الاستخدامات . وبجانب الأرض توجد موارد طبيعية أخرى مثل المسطحات المائية وما تحويه طبقات الجو المحيطة بالأرض من هواء يساعد الإنسان على الحياة بجانب استخدامه فى النقل الجوى وكذلك الرياح والأمطار وغيرها من العوامل الطبيعية التى لا غنى عنها فى الحياة الاقتصادية للنشاط الإنساني .

ثانياً : عنصر العمل

يعتبر العمل فى المفهوم الاقتصادي ليس مجرد أداة من أدوات النشاط الاقتصادي ، فهو يتميز على غيره من عناصر الإنتاج بأن وجوده ذاته هو الذى يخلق المبرر لهذا النشاط . حيث يتضمن العمل جميع الجهود الإنسانية العقلية أو العضلية المستخدمة فى عملية الإنتاج .

ويهدف العمل عن طريق التفاعل مع الطبيعة إلى إشباع الحاجات الإنسانية ويؤدى إلى منفعة جماعية . ونظراً لأن دراسة السكان هى المصدر الطبيعى لعنصر العمل

وبالتالى لا يمكن الفصل بينهما .حيث أن زيادة السكان تؤدى فى غالب الأحيان إلى زيادة العمل والعكس صحيح .

لذلك فمن الضرورى التعرف على العوامل الأساسية المحددة لحجم القوى العاملة ومستوى مقدرتها الإنتاجية ودورها فى دفع عجلة التقدم الاقتصادي .

وتنقسم القوى العاملة إلى تقسيمات عديدة من حيث العدد والنوع . فهناك ذكور وإناث وهناك عمال مهرة وعمال غير ماهرة وطبقا للوظيفة فهناك عامل يعمل جزء من اليوم أو الشهر أو حتى السنة ، وعامل يعمل على مدى سبعة ساعات يوميا ، أو طوال الشهر . ويرتبط تماما بالعمالة نقيضها وهى البطالة وكذلك التضخم Inflation فلحجم التوظيف الكلى فى المجتمع أثره على مستوى الأسعار ، والدخل القومى الحقيقى . ولقد حظى العمل بجزء ليس بالقليل من الدراسات . وهناك الآن فرع متخصص من على الاقتصاد لدراسة العمل يسمى Labor Economics ولقد بهر العمل كثير من المفكرين الاقتصاديين والاشتراكيين ، فقد طال الجدل فى قضايا كثيرة منها فائض العمل لمن ؟ وفى عصرنا الحديث ونتيجة لشغل المرأة مكانه بارزة فى القوى العاملة أصبح السؤال ينصب على معدلات أستبدال المرأة بالرجل فى العمليات الإنتاجية .

وترتبط العمالة بصفة عامة بعدد السكان الكلى فى مجتمع ما وكذلك فأجر العامل الحقيقى يعتبر أساس المفاضلة بين الفراغ والعمل . وكذلك فهذا أساس توزيع العمل على الاستخدامات البديلة .فمثلا بزيادة الأجر الحقيقى يفضل العامل العمل على وقت الفراغ حتى حد معين ، ثم بعدها ترتفع قيمة الفراغ . وعندما تزيد قيمة الأجر الحقيقى فى مجال معين فهذا يؤدى إلى إنتقال العمل من

الاستخدامات ذات الأجر الحقيقى المنخفض إلى الأجر الحقيقـى المرتفـع وهكـذا تستمر عملية الأنتقال حتى يتساوى الأجر الحقيقى بين كل الاستخدامات.

ويشترط لإمكان أعتبار العمل عملا إقتصاديا ما يلى

١- أن تكون الجهود إيراديه :

بمعنى يجب أن يصدر العمل بناء على إرادة الفرد ووعيه وهذا مـا يميـز هـذا الشرط بالنسبة للعمل عن غيره من الأعمال اللاإرادية التى يقوم بها جسم الإنسان من تنفس وتذوق وغيره .

٢- أن يكون الغرض من العمل الحصول على منفعة .

فعندما يكون العمل مجرد هواية بغرض اللهو والتسلية ولا يقابله أجراً فـلا يعـد عملاً إقتصاديا مثل عازف العود وهواة الرياضة . والعكس إذا كان العمـل بـدافع الحصول على أجر أصبح عملا إقتصاديا . وقد أثارت قضية العمل المنـتج وغيـر المنتج جدلاً كثيراً فى الماضى فقد كان الفيزوقراط (الطبيعيين) يرون أنه الزراعة فقط هى العمل المنتج وبعد ذلك أصبح العمل الصناعى عملاً منتجاً وحتـى طبقـاً لأدم سميث فإن العمل الذى لا ينتج عنه قيمة مادية يعتبر غير منتج . ولكن طبقاً للمفهوم الحديث فإن كل عمل يؤدى للحصول على دخل معين يعتبر عملاً منتجاً .

وتتعدد خصائص العمل التى تميزه عن غيره من عوامل الإنتاج وهى :

١- فناء العمل بدرجة كبيرة بالمقارنة بالموارد الأخرى .

٢- محدودية القدرة على التنقل بالمقارنة بالعناصر الأخرى .

٣- عدم إنفصال العمل عن العامل ذاته .

٤- العمل له قوة مساومة ضعيفة جداً وهو الأمر الذى أدى إلى تكوين الاتحـادات العمالية والمساومات الجماعية .

٥- صعوبة تحديد نفقة إنتاج العمل .

٦- عدم التناسب بين العروض من القوى العاملة والمطلوب منها . فبالنسبة للعمال غير المهرة نجد أن عددهم كبير وغالباً يزيد العرض منهم عن لطلب عليهم . وبذلك لا توجد أى مشكلة أمام الحصول عليهم فى أى زمان ومكان . أما بالنسبة للعمال المهرة فإن الوضع يختلف فقد يكون عدد العمال متخصصين فى نوع معين من العمل محدود إذ أن إعدادهم يحتاج إلى فترة قد تطول أو تقصر حسب نوع العمل . وتزداد مرونة العرض كلما قلت المدة اللازمة لإعداد العامل للقيام بالعمل المطلوب منه .

٧- يتأثر عرض العمل بالتغيرات التى تطرأ على سعر العمل . فمن العروض أن العرض يتناسب طردياً مع السعر فى حالة السلع العادية ، أى كلما أرتفع السعر يكون العرض كبير من السلع والعكس صحيح .

ولكن فى حالة العمل فإن انخفاض السعر (الآجر) تحت حد معين قد تؤدى إلى زيادة العرض نتيجة إنضمام بعض من الأفراد غير العاملين فى الأسرة لكسب دخلاً كافياً للحفاظ على الحد الأدنى لمستوى المعيشة . والعكس فى حالة زيادة الأجر عن نقطة معينة فقد ينخفض العرض من العمالة ، نتيجة متطلبات تتعلق بالكفاءة وغيرها .

كفاءة العنصر البشرى

تعتبر كفاءة العنصر البشرى (العمل) من الأدوات القوية للتجدد الاقتصادي ، فهناك الكثير من المجتمعات التى تعيش فى رخاء ورفاهية اقتصادية بفضل كفاءة عنصر العمل مثل اليابان حيث أن العامل لا يضيع وقته أو يبدد موارده بل يتعامل

بكل حرص من أجل زيادة الإنتاج باقل تكلفه ممكنة وهو الآمر الذى يؤدى لزيــادة القوة التنافسية للدول فى مجالات مختلفة .

فبدون شكل أن الخصائص التى يتصف بها شعب معين يمكن أن تحــدد مقدرتــه الإنتاجية ومستوى دخله باستخدام قدر معين من الموارد . والأشخاص يختلفــون فى خصائصهم الذهنية والجسمانية . فهناك تباين فى قدراتهم على العمل العضلى الشاق ، وفى المقدرة على اكتساب المهــارة واســتيعاب الخطــوات والعلاقــات الإنتاجية وكذلك فى المقدرة على القيادة وبالإضافة إلى هذه الخصائص الطبيعية، فإن المميزات الشخصية تتباين أيضاً نتيجة لتأثير الظروف المحيطــة بالإنســان ، والتى قد تشكل عاملا مساعداً أو معوقاً لمقدرته وإمكانياته . فهذه لا شــك تتــأثر مثلا تأثرا سيئا بانتشار الأمراض أو الجهل أو الفقر ، أو بسبب قســوة الظــروف المناخية .

والمقدرة الإنسانية يمكن تحسينها وتطويرها عن طريق اكتساب الخبرات وتنميــة المعرفة . فقد لا يختلف الإنسان البدائى عن الإنســان المتحضــر فــى قوتهمــا الجسمانية والعقلية والفطرية ، ولكن الفرق بينهما يبدو شاسعاً حقا إذا مــا نحــن قارنا مقدرتهما على السيطرة على طرق الإنتاج ، وما التقدم الاقتصادي إلا تقليــل لهذا الفارق .وانتشار التعليم يعتبر من أهم متطلبات التقدم الإقتصادى الضــرورية لشعب ما ، لكى يكون ذا كفاءة عالية . وليس المقصود هنا التعليم بمعناه الواسع والعام فقط ، ولكن أيضاً بمعنى التدريب على فن الإنتاج الحديث .

والدول المتخلفة أو النامية ليس بحاجة إلى أن تتخذ مكانا قياديا فى تعلــم كيــف يمكن الإنتاج بكفاءة عالية . حيث يمكنها فى ذلك الاعتماد علــى تجــارب الــدول

المتقدمة . ومع الإعداد والتأهيل والتدريب المستمر يمكن تكوين قاعدة كبيرة على كل المستويات ذات خبرة عالية وكفاءة فى الأداء .

وهذا لن يحدث إلا فى ظل تكاتف قوى المجتمع وتهيئة الظروف المناسبة والعمل بروح الفريق ، الأمر الذى يتطلب تغيرات جذرية تحتاج لفترة طويلة من الزمن .

وتتأثر كفاءة العمل بعدة عوامل من أهمها العوامل الطبيعية والمناخية ،ساعات العمل ،العادات والتقاليد فى العمل ،هيكل السكان ،تنظيم العمل ،الصفات الشخصية للعامل ،البيئة الداخلية التى يعمل فى نطاقها العامل ،بالأضافة إلى العوامل الاجتماعية والسياسية السائدة فى المجتمع.

التخصص وتقسيم العمل

Division of labour and specialization of production

ويقصد بتقسيم العمل والتخصص فى الإنتاج تجزئة العمل إلى عدة عمليات بحيث لا يقوم فرد واحد بأداء أكثر من عملية واحدة . ويؤدى تقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج وتحسينه وتجانس السلع المنتجة وأنخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالى انخفاض ثمن الوحدة من الناتج مما يعود بالفائدة على كل من المنتج والمستهلك.

ويرجع سبب زيادة الإنتاج إلى مزايا تقسيم العمل والتى تنحصر فى ازدياد خبرة ومهارة العامل ، وسهولة أداء العمل وتوفير الوقت والجهد وزيادة الكفاءة الإنتاجية للألات وتوجيه أستخدام العمال وفقاً لمواهبهم ، وزيادة مجال الاختراع وسهولة مراقبة العمل.

وبخلاف ما سبق من مزايا وفوائد يرى البعض أنه يترتب على تقسيم العمل بعض المساوئ والتى أهمها ضعف قوى العامل الفكرية والصحية إذ أن تكرار العمليات البسيطة بصفة مستمرة تضعف ملكة التفكير عند العامل وروح الابتكار لديه ،

وقصر صلاحية العامل على العمل الذى يتخصص فيه دون سواه الأمر الذى يصعب عليه الحصول على عمل أخر في ظل الأزمات الاقتصادية مما يوقعه تحت سيطرة صاحب العمل .

هذا بالإضافة إلى تدخل التشريعات المختلفة لحماية العمال بتنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل وتحديد ساعات العمل وتحديد الأجور وضرورة توفر شروط صحية معينة بالمصنع ومنع تشغيل الأطفال قبل سن معينة .

نظريات السكان

يرتبط عنصر العمل ارتباطا وثيقاً بنظرية السكان ، لذلك فمن الضرورى التعرض لبعض العناصر التى تثيرها دراسة السكان ومن أهمها :

أ- حجم السكان

يتوقف حجم السكان على معدلات الزيادة والنقص فى السكان ، كما يتوقف على هجرة السكان من وإلى مكان أخر . أى أن القوى العاملة فى المجتمع تتوقف على عدد سكان المجتمع وعلى التركيب العمرى والنوعى للسكان .

ومن خلال التحليل السكانى للمجتمع نجد أن نمو حجم السكان يتوقف على عاملين أساسيين هما (العلاقة بين معدل المواليد والوفيات – الهجرة من أو الى الدولة)

أولاً : العلاقة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات

ويقصد بمعدل المواليد أو الوفيات نسبة عدد المواليد أو الوفيات فى سنه معينة إلى عدد سكان دولة ما. ويزداد هذا المعدل فى الدول الآخذة فى النمو . والفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات يسمى بمعدل التزايد فى السكان . فمثلاً فى

مصر يبلغ عدد السكان عام ٢٠٠٤ حوالى ٧٠ مليون نسمة وعدد المواليد يصل إلى حوالى ٢ مليون نسمة ، فهنا يصبح معدل المواليد ٥ر٣% فى السنة .

وتختلف معدلات الزيادة فى السكان بين الدول النامية والمتقدمة ، حيث فى الأولى يرتفع عدد السكان بشكل كبير فى حين أن الدول المتقدمة ينخفض بها عدد السكان على الرغم من تشجيع هذه الدول سكانها على زيادة النسل .

وتتوقف زيادة السكان فى الدول الأخذة فى النمو على عدة عوامل منها :-

أ- العامل الاقتصادي

حيث تلعب الاعتبارات الاقتصادية وخاصة مستوى الدخل دوراً هاماً فى التأثير على معدل المواليد والوفيات . ففى الدول التى تعتمد على القطاع الزراعى بشكل أساسى وهى الدول المتخلفة ينخفض الدخل الفردى الحقيقى وينتشر الفقر والمرض والأميه . بالإضافة إلى الاعتقادات بان زيادة الآسرة سوف يدعم قوة العمل فى الاراضى الزراعية وبالتالى يكون مصدر دخل للأسرة .

وذلك على العكس من الدول المتقدمة التى يرتفع دخل الفرد بها . أى أن هناك علاقة عكسية بين التغير فى مستوى الدخل والتغير فى معدل الوفيات فكلما زاد الدخل إنخفض معدل الوفيات والعكس صحيح .

ب- العامل السياسى

حيث يتمثل ذلك فى اتجاهات السياسة العالمية والمتغيرات المؤثرة فيها فقد تلجأ الدولة لزيادة عدد السكان فى حالة قيامها بنية الاستعمار لدولة أخرى أو لحماية الآمن القومى لها من العدوان الخارجى وبالتالى تعمل على تشجيع زيادة معدل المواليد من خلال حوافز مادية وغيرها وقد تؤثر العوامل السياسية على الوفيات

نتيجة الحروب التى تقوم بها الدول لتحقيق أغراض سياسية مثل حرب فيتنام والحرب العالمية الأولى والثانية وحرب الخليج الأولى والثانية .

ج- عوامل اجتماعية

وتتمثل فى إنخفاض سن الزواج فى المجتمعات الزراعية وتتعدد الزوجات مما يؤدى إلى زيادة السكان وذلك على عكس الدول المتقدمة والتى يتأخر فيها سن الزواج لزيادة الوعى والتقدم والمدنية.

د- العامل الدينى

فقد يؤثر الدين فى معدل الزيادة السكانية وبخاصة فى الدول المتخلفة نتيجة الاعتقاد بأن تحديد النسل لا تقره الأديان السماوية ويسود هذا الاعتقاد وبشكل كبير فى الدول النامية عنها فى المتقدمة

هـ- العامل السكانى

ويرجع مغزى هذا العامل إلى الشريحة العمرية للهيكل السكانى للدول النامية والتى تتميز بارتفاع نسبة الشباب مما يؤدى لارتفاع معدل المواليد ، وذلك على العكس في الدول المتقدمة التى تزداد فيها نسبة الشيخوخة لمجموع السكان نتيجة التقدم الصحى فى مجالات الطب .

و- هيكل السكان

يقصد به بالنسبة لمجتمع معين تكوين السكان فى وقت معين من حيث النوع وفئات السن والعمل والتوزيع الجغرافى . ويلعب الهيكل السكانى أهمية كبيرة وبخاصة فى الدراسات الاجتماعية لمعرفة عدد الذكور بالنسبة للإناث وكذلك لمعرفة نسبة الشباب للشيوخ والأطفال ، ويفيد هذا الهيكل السكانى من خلال

الإحصائيات والبيانات المتاحة بالنسبة لكل دولة فى إجراء المقارنات بين الدول المختلفة .

ثانياً : الهجرة من وإلى الدولة

بدون شك إن تحركات عنصر العمل تؤثر على وفرة أو ندرة الايدى العاملة فى مجتمع معين . فالهجرة تمنح المهاجر فرصة قد تكون أفضل لرفع مستوى معيشته . حيث تجد الغالبية من المهاجرين فى الوطن الجديد عوضاً عما تركوه فى موطنهم الأصلى وبالتالى تكون هناك تحديات أمام المهاجر للتعايش مع البيئة الجديدة .

وتختلف أثار الهجرة الاقتصادية بالنسبة للدولة المهاجر منها إلى الدولة المهاجر إليها . حيث أن الدول المهاجر منها غالباً ما تكون مكتظة بالسكان وبالتالى فالهجرة تؤدى إلى تقليل حجم السكان وتخفيف أثار الضغط السكانى على الموارد ورءوس الأموال مما يزيد من نصيب الفرد من الدخل . كما تتم الهجرة نتيجة اختلاف فى مستويات الدخل بين الدول المختلفة ، والهجرة من دولة معينة تمثل اقتطاع من عرض العمل ، فى حين أن الهجرة إلى دولة معينة تمثل إضافة إلى عرض العمل .

وتتوقف هجرة العمالة على عدة أعتبارات أهمها :-

أ- مستويات الأجور النسبية بين أماكن الطرد وأماكن الاستقبال للأيدى العاملة .

ب- القوانين المنظمة للهجرة فى كل من هذه الأماكن .

ج- ظروف الاستقبال والمعيشة فى أماكن استقبال الأيدى العاملة والتى تؤثر على قدرة العامل على التكييف النفسى والمعيشى فى بلد المهجر .

وتتعدد النظريات المتعلقة بالسكان ، لكن تركيزنا سوف يقتصر على نظريتين مشهورتين للسكان هما الظرية المالتسية ونظرية الحجم الامثل للسكان .

أ- نظرية مالتس

اضاف مالتس للفكر الاقتصادي نظريته الشهيره في السكان ضمن صفحات مؤلفة (بحث في مبادئ السكان) عام ١٧٩٨ م وقد استمد جوهرها من الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تسود انجلترا في اواخر القرن الثامن عشر وتمهد لظهور الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر .

وقد جعل مالتس النشاط الزراعي ميدانا لبحثه في السكان ، حيث كان هو النشاط الغالب في ذلك الوقت ، والذي احتل الصدارة بين كافة الانشطة الاقتصادية ولعل تقدم الزراعة في انجلترا عن باقي الدول الاوروبية كان من اسباب تقدم الزراعة والتى مهدت لقيام الثورة الصناعية .

وتتلخص نظرية مالتس في ملاحظته وجود فرق كبير بين معدلات التزايد السكاني ، ومعدلات تزايد المواد الغذئية الناتجة عن النشاط الزراعي ، حيث يتزايد السكان وفقا لمتوالية هندسية ٢-٤-٨-١٦-٣٢-٦٤....الخ ، بينما تتزايد المواد الغذائية وفقا لمتوالية عددية ١-٢-٣-٤-٥-٦...... الخ .

وحدد مالتس المدة التي يتضاعف خلالها السكان في كل مرة في المتوالية الهندسية ، بخمس وعشرون عاما وهي نفس المدة التي تزيد فيها المواد الغذائية كل مرة في المتوالية العددية .

وعلية فان الفجوة بين نسبة السكان الى الموارد الغذائية تتزايد بسرعة كبيرة، ومن ثم فان هذا الأمر ينذر بكوارث ومن اجل تجنب حدوث ذلك حدد

مالتس ضرورة أتباع عدة موانع للحد من سرعة نمـو السـكان وتصـحيح الأختلال بين حجم السكان وحجم المواد الغذائية وهى نوعين .

١- موانع ايجابية :

وتتمثل هذه الموانع في انتشار سوء التغذية والمجاعات والاوبئة والحـروب مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الوفيات في المجتمع وبالتالي نقص السكان .

٢- موانع سلبية :

وتتمثل في الموانع التي يلجاء إليها الإنسان من تلقاء نفسه نتيجـة تبصـره وتفكيره كي يحول دون وقوع الكارثة ، وهي تطبق غالبـا فـي المجتمعـات الحديثة المتقدمة حيث يقبل الناس طواعية الى تأخير سن الزواج أو الامتناع عنه أو تحديد النسل مما يؤدى الى قلة عدد السكان .

وقد ظهرت نظرية مالتس فى وقت ملائم ، حيث كانت الثورة الصناعية فـى انجلترا ، وحدثت تطورات اقتصادية واجتماعية عميقة اقترنت بظاهرة الهجرة من الريف الى المدن واكتظاظ هذه المدن بالسـكان ، مـع اسـتغلال طبقـة الرأسماليين لطبقة العمال وذلك عن طريق تشغيلهم بأقل أجر ممكن وأطـول مدة ممكنة وفى ظروف غير ملائمة مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة بـين العمال .

الأنتقادات الموجهة إلى نظرية مالتس

١ - أن استنتاجاته التشاؤمية بالنسبة لمستقبل الجنس البشرى لم تتحقـق سواء بالنسبة لزيادة السكان أو الطعام بسبب التكنولوجيا . وقـد أرتفـع مستوى المعيشة على عكس ما توقع .

٢- قامت نظريته على قانون تناقص الغلـة ولكـن بأسـتخدام التكنولوجيـا والأسمدة والميكنة زاد الإنتاج بشدة وزاد الطعام ، وهكذا فإن الأختراعـات والتحسينات جاءت على عكس ما توقع .

٣ - أنة قارن السكان بالطعام وتمسك بان الأرض متاحة بكمية ثابتة ولكن كان عليه أن يأخذ فى اعتباره كافة عوامل الانتاج .

٤ - راى أن مستوى المعيشة لايمكن ان يرتفع فى الفترة الطويلـه فـوق مستوى حد الكفاف الادنى ، لكن ما حدث العكس .

٥ - لم يعطى الدليل على زيادة السكان بمتوالية هندسية والطعام بمتواليـة عددية.

ب – نظرية الحجم الأمثل للسكان

يقصد بالحجم الامثل للسكان العدد الامثل من السكان الذى يجب ان يكون لدى دولة معينة مع الاخذ فى الاعتبار حجم الموارد المتاحة فى هذه الدوله . وهذا العدد من السكان لابد وان يكون متوسط نصيب الفرد فيه من الدخل القومى اعلى ما يمكن .

ترى هذه النظرية ان لكل اقليم حجما مثاليا للسـكان يتناسـب مـع مقدرتـه الانتاجية ، وكل زيادة للسكان في الاقليم الذي ينقص فيه عدد سـكانه عـن الحجم الامثل تؤدي الى زيادة الانتاج بنسبة تزيد عن نسبة هذه الزيادة .

فإذا ما تعد ى عدد السكان هذا الحجم فان اية زيادة سكانية يترتـب عليهـا انخفاض كمية المنتجات التي تخص الفرد المتوسط . وواضح ان فكرة الحجم الامثل للسكان تعتمد على نظريتي الانتاج والغلة المتناقصة . فهيا تفترض ان مقدار العمل الموجود في أي اقليم يتوقف على عدد سكانه وان عناصر الانتاج

الاخرى من راس مال وموارد طبيعية متوافرة في الاقليم فاذا كان العمل نادر بالنسبة لعناصر الانتاج فان أي زيادة في عرض العمل تؤدي التـــى زيـــادة الغلة، وتستمر هذه الزيادة حتى تصل الى نقطـــة تتواقـــف عنـــدها (عنـــد استخدام ايدي عاملة جديدة) الغلة ، وتبداء الغلة في التناقص طبقا لقـــانون تناقص الغلة .

ويفهم من هذا التحليل ان الحجم الامثل للسكان ليس ثابتا ، بـــل تتغيرطبقـــاً للتغيرات التي تحدث لمقدرة الاقاليم الانتاجية ، أي طبقا لحجم ودرجة كفـــاءة عوامل الانتاج الاخرى . ولذلك فالاقليم الذي يصل عدد سكانه الى العدد الامثل يجب علية ان يزيد من راس المال المستخدم في الانتاج ، وكذلك من مساحة الارض المزروعة حتى لا يتعرض السكان لانخفاض مستوى المعيشة اذا زاد عددهم .ولعل من اسباب تاييد كثير من الكتاب لهذه النظرية هي انها جاءت بتعريف جديد للدول كثيفة السكان والدول قليلة السكان .

وطبقاً لهذه النظرية فان عدد السكان في الكيلو متر المربع لا يصلح اساســـا لمعرفة ما اذا كانت الدول مزدحمة بالسكان من عدمه. فالدول تعتبـــر قليلـــة السكان اذا كانت تستطيع ان تقبل سكان جدد وتستطيع ان تستفيد منهم في رفع مستوى معيشة سكانها بصرف النظر عن العدد الفعلي في الكيلـــو متـــر المربع وبالعكس فالدولة كثيفة السكان اذا كان عدد السكان لا يمكن ان يتزايد دون ان يصحب ذلك انخفاض في مستوى الدخل الفردي .

وقد عاب البعض على هذه النظرية انها لو قبلت من الناحية النظريـــة فانـــه يصعب تطبيقها من الناحية العملية ، فالوصول الى الحجم الامثل للسكان فـــي

دولة ما من الصعوبة بمكان ، فالحجم الامثل طبقا لهذه النظرية يتوقف على ظروف المجتمع وكفاءة ومهارة العمال والتطورات التي تحدث في هذه الشأن. كذلك يعاب على هذه النظرية انها تبسط الامور اكثر من اللازم لان العلاقة بين عدد السكان والمستوى الاقتصادي علاقة معقدة ولا تكفى زيادة السكان في رفع او خفض الدخل القومي انما العبرة في مستوى وكفاءة مقدار الاستثمارات التي أنفقت على السكان الجدد.

وخلاصة ما سبق فإن هناك ثلاثة معايير على اساسها يتحدد الحجم الامثل للسكان وهي

- معيار المقارنة بين السكان ومساحة القليم الذي يعيشون به .
- معيار المقارنة بين السكان ومتوسط نصيب الفرد من الدخل .
- واخيرا معيار البطالة .

ولعل التحليل السابق يلقى الضوء على الموقف في كثير من الدول النامية والتي تعاني من زيادة مستمرة في السكان من الناحية الظاهرية ، ولكن الحقيقة أنها تعانى من سوء واستخدام للموارد الاقتصادية غير المستغلة وهذا هو السبب الحقيقي للأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة المتخلفة .

ثالثا : رأس المال Capital

١-مفهوم رأس المال

رأس المال هو عبارة عن جميع الثروات الملموسة وغير الملموسة (فيما عدا الارض) المستخدمة بغرض الاستمرار او الزيادة المستقبلة في انتاج الثروة. ويعتبر راس المال من اهم عوامل الانتاج الذي لولاه لما تمت عملية الانتاج

نفسها .فهو سلعة اقتصادية تستغل في انتاج سلعة اخرى ويختلف مفهومه من حيث وجهة نظر المنتج او رجل الاعمال او المحاسب . فيعرفه المنتج بانه كل ثروة نتجت عن عمل سابق وتستخدم في انتاج ثروات جديدة . ويعرفه رجل الاعمال بانه مجموع الاموال التي توجد لديه في وقت معين . ويعرفه المحاسب بانه الفرق بين الاصول والخصوم .

وراس المال اما ان يكون ثابتا Fixed capital وهو الذي يدخل في العملية الإنتاجية اكثر من مرة وعلى ذلك فتسترد قيمته على دفعات ولا يمكن استرداده مرة اخرى مثل الالات والمباني وغيرها . وقد يكون راس المال متداولا ciroulating capital ويشمل المستلزمات الإنتاجية التي تدخل في الانتاج مرة واحدة فقط مثل التقاوي والسماد والفحم والمواد الاولية والسلع النصف مصنعة وهذه يمكن استردادها دفعة واحدة في نهاية الانتاج من ثمن السلعة التي استخدمت في انتاجها مهي تفنى في السلع المنتجة . وهذا يعنى ان هناك دورة بدايتها استخدام الانسان لموارده المتاحة لتوليد راس المال والذي بدوره يستخدم في شراء سلع وخدمات اخرى وهكذا وفي هذه المراحل ينشأ فائض القيمة والذي بدوره يستخدم في عمليات استهلاكية او استثمارية لتوليد راس مال وهكذا .

وسواء على جانب الكسب او على جانب الانفاق . فراس المال ضروري لتسهيل وتمويل تلك الجوانب . فالفرد كمنتج لراس المال يحتاج راس مال سواء كان في شكله الثابت او العامل . والفرد كمستهلك يحتاج الى راس المال لتمويل عملياته الانفاقية .

وكما سبق الذكر فإن هناك ما يسمى برأس المال الثابت ورأس المال العامل Fixed and Working Capital وبناء على ذلك فاذا كان غرض مجتمع

ما هو زيادة حجم ناتجه القومي والحفاظ على ذلك عند مستوى معين ، فان هـذا المجتمع عليه اولا توفير رأس المال اللازم للوصول الى هدفه وكذلك رأس المال اللازم لعمليات صيانة أصوله الراسمالية .

٢ - التراكم الراسمالى ودوره في الانتاج

كانت الصورة البدائية للتراكم الرأسمالى عندما لجأ الانسان الى توجيه جزء مـن جهده الى انتاج الادوات الرأسمالية التي تساهم في انتاج السـلع الاسـتهلاكية ، وكانت هذه الادوات الراسمالية في البداية تتسم بالبساطة وعدم التعقيد .

وبالطبع فقد كان توجه الانسان الى انتاج الادوات الراسمالية يسـتتبع تخصـيص جزء من جهده ووقته وموارده في هذا الاتجاه أي يتم توجه الانسان الى إنتـاج الادوات الراسمالية على حساب توجهه إلى انتاج السلع الاستهلاكية ، وبالطبع فقد كانت النتيجة انخفاض انتاجه من السلع الاستهلاكية ولكن بهدف زيادةُ هذا الانتاج عند إستخدام الأدوات الرأسمالية .

ومع ظهور التخصص وتقسيم العمل في صورته البدائية ، ونقصد به التخصـص المهنى ، أي تقسيم العمل بين الافراد في الزراعة والصيد ،بدأ الانسـان ينشـغل بعمل واحد ، من هذه المهن المختلفة مما ترتب على ذلك زيادة الانتاج الفـردي من السلع المختلفة عن الحاجات الفردية للانسان ، حيث بدأ يحتاج الى مبادلة ما يفيض عن حاجته مما ينتجه من سلع ، بما يفيض عـن حاجـة الاخـرين ممـا ينتجونه من سلع اخرى ، ومن ناحية اخرى فقد زاد الانتاج الكلـى مـن السـلع المختلفة عن حاجة الاستهلاك الكلى منهـا ، ممـا حقـق ماسـمّى بالفـائض الاقتصادي، وهو مقدار ما يزيد من السلع النتجه عن حاجة الاستهلاك ويتزايـد

التخصص وتقسيم العمل وتشبعه ، زاد هذا الفائض الذي اصبح يستخدم في اعادة الانتاج او تجدده بتعبير اخر وكانت هذه هي الصورة المتقدمة للتراكم الراسمالي . وبالطبع فان هذه الصورة المبسطة لكيفية تحقق التراكم الراسمالي ، يشوبها بعض التعقيد في ظل الاقتصاد النقدي الذي يعتمد على النقود كوسيط في المبادلات اليومية .

ففي الاقتصاد الحديث ، الذي يعتمد على النقود كوسيط في المبادلات التي تتم يوميا بصورة هائلة لا يمكن استخدام فائض السلع الاستهلاكية بصورة مباشرة في إعادة او تجدد الإنتاج .

وعندما تزيد الدخول نتيجة زيادة الإنتاجية عن حاجة الأستهلاك بالنسبة لأفراد المجتمع فإن الأفراد يقومون بإيداع هذا الفائض فى البنوك كأدخار نظير فائدة ، أو استثمارد مباشرة في اعادة تجدد الانتاج .

وتقوم البنوك بدورها الى استثمار هذه المدخرات في اعادة او تجديد الانتاج مما يؤدي الى مزيد من انتاج السلع ، أو بتعبير أخر العودة الى نقطة البداية لهذه الدورة .

ويمكن تلخيص هذه الدورة بالشكل الاتي :

سلع ----> دخل -----> ادخار الفائض عن حاجة الاستهلاك نظير فائدة -----> توجيه الادخار الى اعادة الانتاج السلعي او ما يسمى بالاستثمار -- ----> انتاج السلع مرة اخرى .

وعلى ذلك نستطيع القول ان محددات التراكم الراسمالي ، هي اما العوامل التي تحدد وتتحكم في الانتاج ، واما العوامل التي تحدد وتتحكم في الاستهلاك واما

الاثنين معا .واهم العوامل التي تحدد الانتاج عي حجم ونوع الموارد الاقتصـــادية والبشرية في المجتمعات المختلفة ومدى انتاجيتها اما اهم العوامل التـــي تحـــدد الاستهلاك فهي عدد السكان ونوعيتهم وطبائعهم الاستهلاكية الجغرافى .

وقد اكد الاقتصاديون سيادة ما يسمى بدورات الفقر على جانبي عـــرض وطلـــب راس المال في الدول النامية وانه لزيادة حجم التكوين الراسمالي في مجتمع ما. فإن ذلك يتطلب عدة أمور منها :

١- كسر تلك الدورات (سواء على جانب العـــرض او الطلـــب) خـــلال زيـــادة المعروض من راس المال وكذلك توجيهه ذلك العرض لانتاج ســـلع وخـــدمات سواء كانت انتاجيه او استهلاكية .

٢-تيسير وسائل الحصول على رأس المال اللازم لتمويـــل العمليـــات الانتاجيـــة وبشروط وضمانات ميسرة .

٣-زيادة الطاقة الاستثمارية لاستيعاب وتوجيه رؤوس الاموال نحـــو اغراضـــها الاستثمارية .

٤-توفير الضمانات الكافية لحصول المستثمر على عائد استثماره هذا بالاضـــافة الى تسهيل وتيسير الاجراءات الاستثمارية وتوفير الخدمات اللازمة. وجدير بالذكر انه لزيادة حجم التكوين الراسمالي لابد اولا من زيادة حجم الناتج الكلـــي والـــذي سيؤدئ بدوره الى زيادة حجـــم الاســـتثمارات وهكـــذا او **Money produces money**

رابعاً : التنظيم

١- مفهوم التنظيم

يقصد بالمنظم الشخص الذي يتحمل مخاطر المشروع فيعود علية بالربح في حالة نجاحه ويتحمل الخسارة في حالة فشل المشروع . ويعتبر عنصر التنظيم احد عناصر العمل البشري الذي يتسم بصفات خاصة وهامة في عملية الانتاج حيث ان هذا العنصر (التنظيم) هو الذي يتولى مهمة تجميع وتوليف عناصر الانتاج الاخرى مع بعضها ويتولى المنظم اتخاذ القرارات المتعلقة بذلك .

ويعتبر التنظيم نوع متخصص من العمل ويختص باتخاذ القرارات ، ونظرا لاهمية دور التنظيم في تيسير مجريات أي مشروع انتاجي فان المنظمين يجب ان يكونوا على درجة عالية من الكفاءة والخبرة حيث ان قراراتهم ستوجه جميع عوامل الانتاج في طريقها الصحيح . وعلى ذلك فان أي خطأ في هذه القرارات قد يكون صعب الاصلاح فضلا عن تكاليفه الكبيرة التي قد تؤثر على مقدرة المنتج نفسه بل وعلى بقائه في عملية الانتاج .

ويمتاز عنصر التنظيم بانه أقل عوامل الانتاج المستخدمة عددا على الرغم من ازدياد اهميتها بالنسبة للمشروع . فقد يكون المدير المنظم شخصا واحدا او عدد من الاشخاص في صورة مجلس ادارة تابعا لحجم واهمية المنشأة ونظرا لان الصفات الواجب توافرها في المنظم قد لا تتوفر في اصحاب رؤوس الاموال فان الممولين يلجأون عاده الى استئجار المديرين للعمل على ادارة مشاريعهم . ولا يعتمد المدير على حسن تقديره لظروف العمل فقط بل وعلى مقدرته على الابتكار التي تتضمن للمشروع الصمود امام المنافسة التي تقوم بها المشاريع المماثلة .

٢- وظائف التنظيم

يقوم المنظم بوظيفتين أساسيتين

أ- الوظيفة الفنية

حيث أن الوظيفة الفنية للمنظم هي انه يقوم بوظائف التخطيط والتنسيق المستمر للانتاج فهو الذي يختار الموقع الملائم لمزاولة النشاط ، وهو الذي ينشأ المصانع ويشتري الالات ويوزع العمال ويشتري المواد الخام ويبحث عن الأسواق المناسبة .

غير انه لايوجد ما يمنع في العصر الحديث من أن يعهد المنظم بهذه الوظائف من إنشاء ورسم سياسة المشروع الى غيره من ذوي الكفاءات الفنية كما في شركات المساهمه ولكنه يظل هو الذي يتحمل مخاطر المشروع.

ب- الوظيفة الاقتصادية

اما الوظيفة الاقتصادية للمنظم فهي قيامه بالتوفيق بين الانتاج وحاجات المستهلكين ولهذه الوظيفة اهمية كبيرة في مختلف المجتمعات فالافراد يحتاجون الى الغذاء والكساء والملبس والمسكن الخ . ولاشباع هذه الحاجات لابد من توفير السلع والخدمات اللازمة لهذا الاشباع عند طلب المستهلكين لها ولذلك يقوم المنظمون بهذه المهمة ويعملون على ارضاء المستهلكين مسترشدين في ذلك بما تملية عليهم مصلحتهم الشخصية أي تحقيق اكبر ربح ممكن في العملية الانتاجية .

ولاهمية دور المنظم فقد قام بعض الاقتصاديين مثل " شومبيتر " بوضع نظرية كاملة عن المنظم ، اوضح فيها اهميته ودوره في الانتاج ، وأشار الى مجموعة من الصفات التي يجب ان تتوفر في المنظم مثل القدرة على الابتكار

والتجديد ، والقدرة على التنبؤ بأحوال العرض والطلب على السلع ، والاثار المستقبلية المترتبة على انشاء مشروع معين ، سواء كان ينتج سلع قائمة او سلع لم تنتج بعد .

كما يجب على المنظم ان تكون لديه القدرة على أبتكارات انوع جديد من الاستثمار والانتقال من صناعة الى اخرى اكثر ربحية ، وقد اعتبر " شومبيتر" ان المنظم له دور هام وفعال في عملية التنمية والاقتصاد بل اعتبر ان المنظم هو المحرك الاساسي لكل نشاط اقتصادي في المجتمع .

وقد يرى بعض الاقتصاديين ان التنظيم يمثل نوعا من انواع العمل مما لا يتطلب اعتباره عاملا مستقلا من عوامل الانتاج . الا ان البعض يرى وجود اختلافات واضحة بين المنظم والعامل وذلك من عدة زوايا :

أ- من حيث المسئولية : فالمنظم مسئول عن المنشأة بالكامل داخليا وخارجيا اما مسئولية العامل فمقصورة على الجزء الذي يوكل اليه تنفيذة من العملية الانتاجية وهذا الجزء يتضائل وزنة مع زيادة فرص تقسيم العمل والتخصص.

ب- من حيث طبيعة العمل : مهمة العامل تعد مسئولية تنفيذية سواء كانت عضلية او زهنية اما عمل المنظم فيتمثل في العمل الاداري وتجميع عوامل الانتاج واعدادها للعمل واتخاذ القرارات الخاصة بتطبيق وتجريب الابتكارات والاختراعات المتعلقة بالمنتجات وطرق الانتاج والادارة .

ج- من حيث الكفاءة : الحوافز يتقاضى العامل أجره بغض النظر عن نتيجة نشاط المشروع بدون انتظار اعداد الحسابات الختامية اما المنظم فيتحمل مخاطر العمل ونتائجه سواء كانت ربحا او خسارة.

د- من حيث الندرة : فالعمل لايعتبر عنصرا انتاجيا نادرا الا بالنسبة لبعض التخصصات التي تتطلب مهارات مرتفعة ، بل ان المشكلة التي يعاني منها المجتمع البشري منذ قديم الزمان هي كيفية علاج بطالة الايدي العاملة وفيرة العرض بالقياس بالطلب عليها ، هذا علاوة على امكانية احلال عنصر العمل ولو جزئياً برأس المال . اما المنظم الناجح فيتمتع بالندره ، فلا يوجد الا نفرا قليلا من البشر توهب لهم صفة القيادة والتجديد والابتكار والاستعداد لتحمل المسئولية والمخاطرة .

الفصـــــل الرابع

النشاط الاقتصادي : مفهومه وأهدافه

١- مفهوم النشاط الاقتصادي

يعتبر النشاط الاقتصادي جزء من النشاط الانسانى الموجـه نحـو اسـتغلال الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية فى إنتاج السلع والخدمات الاقتصـادية باستخدام مختلف الأساليب الإنتاجية مستهدفاً إشـباع الرغبـات البشـرية . والنشاط الاقتصادي شأنه فى ذلك شأن أى نشاط بشرى أخـر لـه دوافعـه وأساليبه وميدانه الذى يتم فيه ، وهذه فى مجموعها تكون أركان أو عناصر النشاط الاقتصادي .

وعلى ذلك يمكن القول بأن للنشاط الاقتصادي أربعة عناصـر . الأولـى : الدوافع ، وهى الرغبات البشرية ، الثانية : الأهداف ، وهى إشباع الرغبات، والثالثة : الميدان الذى يتم فيه هذا النشاط وهو البنيان الاقتصادي وأخيراً : الأساليب التى يمكن بها إتمام ذلك النشـاط وهـى الأسـاليب الإنتاجيـة أو التكنولوجية .

ويتوقف إشباع الرغبات البشرية إلى حد كبير علـى مـدى تـوافر المـوارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية وعلى درجة التقدم العلمى وأثره على الأساليب التكنولوجية ، فكلما أزداد توافر المـوارد الاقتصـادية وكلمـا ازداد التقـدم التكنولوجى كلما ازدادت القدرة على إشباع الرغبات البشرية .

وتختلف الدول عن بعضها البعض من حيث النشاط الاقتصادي وما يشتمل عليه من تقديم السلع والخدمات سواء من حيث النوع أو المستوى . فهناك دول تقدم القليل بنوعية ومستوى منخفض وهى الدول الفقيرة المختلفة اقتصاديا . وأخرى تقدم الكثير بما تمتلكه من جهاز إنتاجي متوسع ، بنوعية ومستوى أفضل وهى الدول الغنية أو المتقدمة اقتصاديا .

٢- أشكال النشاط الاقتصادي

يتخذ النشاط الاقتصادي شكلين هما :.علاقة الإنسان بالطبيعة ، وعلاقة الإنسان بالإنسان .

أولاً : النشاط الاقتصادي من خلال علاقة الإنسان بالطبيعة .

إن عملية الإنتاج عبارة عن عمل الإنسان لتحويل قوى الطبيعة إلى ما يمكنه من إشباع حاجاته ، حيث أن حاجة الإنسان كثيرة ومتعددة ومتجددة وبالتالى فإن الإنسان كائن يواجه الطبيعة يتكيف ويتفاعل معها لإشباع حاجاته المختلفة . وبالتالى لابد من بذلك الجهد فى سبيل تحويل الموارد الطيعية التى لا تصلح للاستخدام المباشر إلى موارد صالحة للاستخدام المباشر تشبع الحاجات الإنسانية .

ويتم ذلك بأستخدام أدوات العمل لتحويل الموارد الطبيعية إلى منتجات صالحة لإشباع حاجات الإنسان . فالمجهود الانسانى والطبيعة يكونان أساس عملية الإنتاج والتى تتطور بتطور الفكر الانسانى وزيادة الحاجات البشرية على مر العصور .

ثانياً : النشاط الاقتصادي من خلال علاقة الإنسان بالآخرين .

إن الإنسان لا يعيش بمفرده على الأرض بل يعيش فى جماعات ومجتمعات حيث لا يستطيع الإنسان حفظ وجوده إلا من خلال الأفراد الآخرين ، فأفراد المجتمع يكمل احدهم الآخر .

وبالتالى فإن عملية الإنتاج تعتبر عملية اجتماعية ، وهى عملية العمل الاجتماعي المستمر لتحويل الموارد الطبيعية إلى منتجات لازمة لإشباع حاجات الجماعات والأفراد وذلك عن طريق التعاون بين أفراد المجتمع ، وأن كل فرد يتخصص فى عمل معين بما يسمى تقسيم العمل .

وعلى النحو السابق يتبين أن الإنتاج لا يتمثل فقط فى العلاقة بين الإنسان والطبيعة ، وإنما فى ذات الوقت علاقة الإنسان بالآخرين ، الآمر الذى يتحدد بأنواع العلاقات المختلفة بين أفراد المجتمع فى صراعهم مع الطبيعة .

٣- أقسام العملية الإنتاجية

طبقاً لذلك فإن عملية الإنتاج تنقسم فى أى مجتمع إلى :-

١- القوى العاملة : وهى مجموعة الأفراد الذين يساهمون فى النشاط الاقتصادي مزودين بخبرة فنية مكتسبة من خلال التجربة الاجتماعية المتوارثة عبر الأجيال .

٢- أدوات العمل : وهى الآلات المستخدمة فى عملية الإنتاج والتى تزيد من القدرة المنتجة للقوى العاملة .

٣- موضوع العمل : وهى الموارد التى يجرى تحويلها إلى منتجات صالحة للاستخدام المباشر بواسطة العمل وأدوات العمل .

ويتفرع النشاط الاقتصادي إلى عدة فروع رئيسية ، أهمها النشاط الاقتصادي الزراعى والنشاط الاقتصادي الصناعى ، والنشاط الاقتصادي التجارى ، والنشاط الاقتصادي السمكى ، والنشاط الاقتصادي التعدينى ، وتتفق جميع فروع النشاط الاقتصادي فى دوافعها وأهدافها ، بمعنى أن الرغبات البشرية هى القوى المحركة لأي نشاط أقتصادى .

كما أن الهدف الذى يسعى إلى تحقيقه أى نوع من أنواع النشاط الاقتصادي هو إشباع هذه الرغبات البشرية إما بشكل مباشر باستهلاك السلع والخدمات الناتجة عن ذلك النوع من النشاط الاقتصادي أو عن طريق غير مباشر وذلك باستبدال هذه السلع والخدمات وغيرها من السلع والخدمات الناتجة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى .

وتختلف فروع النشاط الاقتصادي فى أساليبها وفى الميادين التى يتم فيها حدوث ذلك النشاط . فهناك الأساليب الإنتاجية الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها . فالبنيان الاقتصادي الصناعى مثلاً هو ذلك الفرع من البنيان الاقتصادي الذى يجرى فيه النشاط الاقتصادي الصناعى ، أو هو الجزء من البنيان الاقتصادي الذى يضم الموارد الاقتصادية الصناعية ، أى الموارد الاقتصادية البشرية وغير البشرية التى تستخدم فى إنتاج السلع والخدمات الصناعية . وعلى ذلك فإن البنيان الاقتصادي يتفرع طبقاً لتنوع النشاط الاقتصادي .

٤- خصائص النشاط الاقتصادى

يتميز النشاط الاقتصادي بعدة خصائص منها :

١- أن ممارسة النشاط الاقتصادي له مقابل اقتصادي فى السوق فلا يعتبر نشاطاً اقتصادياً ما يقدم دون مقابل اقتصادي .

٢- أن زيادة المقابل الاقتصادي أو نقصانه يترتب عليه تغير النشاط الاقتصادي.

٣- أن النشاط الاقتصادي يترتب عليه ناتج قابل للتسويق .

٤- كل نشاط يقوم به الفرد هو نشاط اقتصادي .

كما إن هدف الدراسات الاقتصادية هو تنمية النشاط الاقتصادي والحد من التقلبات التى يمكن أن يتعرض لها هذا النشاط ، والعمل للوصول إلى أقصى رفاهة اقتصادية ممكنة توفر جميع احتياجات المجتمع . هذا ويهدف النشاط الاقتصادي إلى استخدام عوامل الإنتاج من العمل ورأس المال والأرض والتنظيم لتوفير حاجات الإنسان .

وتمتزج هذه العناصر السابقة لتشكيل الموارد الاقتصادية للدولة (الموارد البشرية والموارد الطبيعية) والتى تتسم بثلاث خصائص رئيسية هى :

أ- أن كميات هذه الموارد محدودة (ندرة الموارد) .

ب-تباين أوجه استخدام هذه الموارد .

ج- انه يلزم مزجها بنسب متباينة لإنتاج سلعة معينة .

وفى ضوء ذلك فإن قياس النشاط الاقتصادي يتم من خلال الإحصاءات والأرقام التقديرية المنشورة بصفة دورية عن حجم النشاط ومكوناته وذلك بالاعتماد على سجلات الوحدات الإنتاجية و الأنشطة المختلفة .

ومن الطرق المستخدمة فى ذلك القياس طريقة القيمة المضافة ، الدخول ، الناتج الصافى ، التدفق السلعى ، المبيعات النهائية ، موازنة الأسرة وغير ذلك من الطرق الأخرى حسب طبيعة النشاط وهدف قياسه .

وعن طريق التجميع على المستوى القومى لكل من الإنتاج والقيمة المضافة والدخل نحصل على الإجماليات القومية ، ونظراً لعدم توافر بيانات عن المفردات الخاصة بالإفراد تستخدم طرق إحصائية للتوصل إلى شمول البيانات ، ويجب عند حساب هذه البيانات مراعاة مشكلة الازدواج الحسابى مثل الدعم ، الضرائب ، الصادرات والواردات ، الاهلاكات إلى غير ذلك من العناصر التى لابد من حسابها عند محاولة التجميع على المستوى القومى واستخدام الطرق الإحصائية السليمة فى ذلك.

بجانب ذلك فإن أطراف النشاط الاقتصادي التى تتشكل من الوحدات الاقتصادية داخل المجتمع والمعنية باتخاذ القرارات الاقتصادية بهدف دعم وتسيير النشاط الاقتصادي تختلف من نظام اقتصادي إلى نظام إقتصادى أخر ، كما أنها تختلف داخل النظام الاقتصادي ذاته من فترة زمنية إلى أخرى .

فإذا كانت المشكلات الاقتصادية الرئيسية تكاد أن تكون واحدة فى كافة النظم الاقتصادية فإن طريقة حلها ، أى الكيفية التى يتم بها اتخاذ القرارات الاقتصادية تختلف بالضرورة من نظام اقتصادي إلى أخر .

وهكذا تختلف النظم الاقتصادية فيما بينها من حيث هيكل أو تركيب أو تكوين الأطراف التى تتخذ القرارات الاقتصادية وكذلك من حيث الأهمية النسبية لكل منها فى هذا المجال.

ويتميز النظام الاقتصادي الحديث بالتشابك المتبادل بين الوحدات الاقتصادية المختلفة والذي يتسم بدرجة كبيرة من التعقيد . ويتمثل هذا التشابك المتبادل فى العلاقات التى تقوم داخل النظام الاقتصادي بين المنتجين وبعضهم البعض . وبين المستهلكين وبعضهم البعض ، وبين كل من المنتجين والمستهلكين .

بالإضافة لذلك فإن الدولة تلعب دوراً بارزاً فى الحياة الاقتصادية للمجتمع، حيث تقوم بوظيفة الإنتاج من خلال الصناعات والمشروعات الاستراتيجية (الكهرباء والطاقة) وتقدم الخدمات العامة (المستشفيات والمدارس) ، وكذلك وظيفة الرقابة والإشراف والتنظيم من خلال القوانين الاقتصادية وغيرها فى مجال الأنشطة الاقتصادية .

هذا بالإضافة لرسم السياسة المالية والنقدية التى تحدد مسار النشاط الاقتصادي والعمل على تحقيق استقراره . ومما سبق يتضح أن هناك علاقات تشارك بين المنتج والمستهلك والدولة كأطراف فاعلة فى النشاط الاقتصادي . كما أن الدول يختلف مستواها الاقتصادي باختلاف نشاطها الاقتصادي وما يتضمنه من حجم ونوع ومستوى السلع والخدمات التى تقدمها لأفراد المجتمع .

الفصـــــــــــل الخامس

مذاهب الفكر الاقتصادي

١- الفكر الاقتصادي والنشاط الاقتصادي

بالنظر فى تاريخ علم الاقتصاد نجد أن هناك العديد من الآراء ووجهات النظر الاقتصادية التى ساهمت فى صياغة مجموعة من المقالات والأفكار المتعلقة بالزمان والمكان والتى لعبت دوراً بارزاً فى تحليل الأحداث الاقتصادية التاريخية والتى كانت ركيزة هامة لتفهم مجريات الأمور الاقتصادية فى الوقت الحاضر .

ونظراً لأن الأحداث الاقتصادية على مر الزمان والمكان متباينة ، لذا كان لكل مرحلة من مراحل تطور الفكر الاقتصادي وجهات نظر مختلفة فى تفسير الظواهر الاقتصادية بالاستناد على المعارف والخبرات التاريخية . ويرتبط الفكر الاقتصادي بالمشاكل الاقتصادية التى واجهت الإنسان وما زالت تواجهه فى أمور حياته الاقتصادية .

كما أن تفهم هذه الأفكار الاقتصادية لابد وأن يأخذ فى اعتباره الجوانب الأخرى السياسية والأخلاقية والقانونية والفلسفية وغيرها . وقد تماثلت الحضارات القديمة الشرقية والغربية واليونانية والرومانية فى الجانب الاخلاقى باعتباره النواة الأساسية لتفهم الأفكار الاقتصادية .

ويختص الفكر الاقتصادي بدراسة الآراء الاقتصادية التى تهدف إلى تحليل الظواهر الاقتصادية وتفسيرها باستخدام مجموعة من الأدوات لمعالجة المشاكل

الاقتصادية . كما يهتم الفكر الاقتصادي بدراسة المدارس الفكرية التى أسهمت فى بناء علم الاقتصاد وتطوره وإثرائه على مختلف العصور مع اختلاف وجهات نظر علماء ورواد هذه المدارس .

وبعيداً عن الخلط بين علم التطور الاقتصادي وتطور الفكر الاقتصـادي ، فعلى الرغم من العلاقة التشابكية بين كل منهما ، إلا أن هناك اختلافا واضحاً فى التوجهات الاقتصادية ، حيث يختص الأول بالبحث فى دراسة وتسجيل الأحـداث الاقتصادية فى شكل أفعال ردود أفعال مثل تحولات المجتمع من حـالات الركـود والكساد إلى حالات الرواج . وهذا الأمر يستلزم الصدق والحيـاد فـى عمليـات تسجيل الإحداث مع بيان ظروف وأسباب التحول الاقتصادي .

بينما يهتم علم تطور الفكر الاقتصادي بدراسة الآراء الاقتصـادية التـى ترتكز على تحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية مع بيان الأدوات المستخدمة فـى علاج المشاكل الاقتصادية وكيفية تطوير الاقتصاد لصالح خدمة المجتمع . كما إن الفكر الاقتصادي يعتبر انعكاس للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة ،و يعتبر فى الوقت نفسه جزءاً من تيار الفكر الانسانى العام ، ذلك أن هذا العلم قد ظهـر بوضوح وجلاء فى صورة علمية سليمة فى القرن العشرين الميلادى ، رغم مـن أن البعض يؤرخه ببداية القرن الرابع قبل الميلاد على يد الإغريق ، حيـث كـان يدور حول تدبير الأحوال المعيشية للمدينة أو الدولة ، وهذا هو منشـأ كلمـة " اقتصاد سياسى " ، كما كان فكر مبنى على أساس التقسيم الطبقى للمجتمع وعلى قيم فلسفية معينة .

وفى ضوء ما سبق فأن المدارس الفكرية متعددة وما يهمنا فى هذا السياق مراحل تطور الفكر الاقتصادي مع التركيز على الفترات الزمنية لكل مرحلة وإطارها الفكرى العام مع ذكر بعض رواد هذه المدارس .

٢- مراحل تطور الفكر الاقتصادي

حيث تعتبر العصور القديمة_ البداية فى نشأة الفكر الاقتصادي منذ خلق الإنسان على الأرض واهتمامه بالسعى لإشباع حاجاته ، وقد اعتمد التفكير الاقتصادي خلال هذه الفترة على فلسفة بسيطة تمثلت فى القواعد والقوانين الأخلاقية .

وقد أرتكز الفكر الاقتصادي فى هذه الفترة على أفكار الإغريق والرومان أمثال أفلاطون (القرن الخامس قبل الميلاد) . وقد تمثلت الأفكار الاقتصادية لأفلاطون من خلال دراسة كتاب الجمهورية الذى يبحث فيه موضوع الدولة (المدنية المثلى). والذى بدأ فى كتابه بالتساؤل عن معنى الحق والعدالة بالنسبة للفرد أو المدينة .

وقد نادى أفلاطون بتطبيق نوع من تقسيم العمل فى الدولة فكل فرد يجب أن يتخصص فى مهنة واحدة. وهكذا فقد ظهر مبدأ الملكية الفردية ، حيث زادت درجة الاعتماد على الزراعة ، كما انقسمت علاقات المجتمع إلى طبقة التجار والصناع والحراس والأرستقراطية والعبيد وتوالت الصراعات بين الطبقات وحاول أفلاطون وأرسطو الإصلاح الاجتماعي بين هذه الطبقات من خلال الفكر الخاص بكل منهم.

وخلال العصور الوسطى كان الطابع العام للفكر الاقتصادي الاوروبى أخلاقياً وأهتم بالعدل والأخلاق المسيحية . أما فى العصور الوسطى الإسلامية فنجد أن كتابات الفلاسفة المسلمين قد اشتملت على بعض الأفكار الاقتصادية من خلال تأثر هؤلاء

بالفلسفة اليونانية . وقد تناول هؤلاء الظاهرة الاقتصادية بعيداً عن الأحكام الدينية أو الأخلاقية مثل دراسات ابن خلدون عن الاجتماع وفلسفة التاريخ وما تشتمل عليه من أمور اقتصادية .

بالإضافة لدراسات المقريزى عن الغلاء وكذلك أفكار أحمد الدلجى عن الفقر . وهكذا بالنسبة للتفسير الاقتصادي لقيام الجماعة واستمرارها فى فكر الفارابى ، بجانب مناداة ابن سينا بألا يكون فى المدينة إنسان عاطل ، بل يجب أن يكون لكل شخص فى المدينة منفعة . وفى ضوء ذلك يمكن القول بان ابن خلدون أول من دفع بالدراسات الاقتصادية فى الطريق لتصبح علماً مستقلاً عن غيره من العلوم . وفى إطار الأنشطة الاقتصادية كانت الزراعة تحتل المرتبة الأولى وساد نظام الإقطاعية ، أى أن المجتمع ينقسم إلى سادة وعبيد ، كما أن علم الاقتصاد فى رأى رجال الكنسية هو مجموعة من القوانين الأخلاقية التى يراد بها ضمان الإدارة الصالحة للنشاط الاقتصادي .

بالإضافة إلى ما حدث من تشكيك فى أساس قيام التجارة على يد رجال الكنسية على أساس أنها مصدر للجشع ، وعلاجه يتمثل فى القضاء على السبب أى على التجارة ، وان كان قد ظهر دور للدولة كما يراه غالبية فلاسفتها ويتمثل فى أن الدولة لها نظم اقتصادي خاص تباشر شئونها دون تدخل فى حياة الأفراد فى المجتمع إلا فى وقت الضرورة .

كما أن إيرادات الحاكم مصدرها ممتلكاته وأمتيازاتة وأن دور الدولة يتمثل فى رعاية الفقراء، وبناء الطرق وحماية الموازين وما شابه ذلك ، وسك النقود ومنع تزويرها . ويمكن القول بان الحضارات القديمة والعصور الوسطى لم تتناول

الفكر الاقتصادي إلا بشكل عارض فى إطــار الأفكــار الدينيــة أو الأخلاقيــة أو القانونية .

ومع نشأة الدولة الحديثة وبخاصة فى القرن الســادس عشــر بــدأ الاهتمــام بالسياسات الاقتصادية كما بدأ كذلك دور الدولة يختلف نتيجة ظهور عدة اتجاهات فكرية بشأن الأمور الاقتصادية ومنها مدرسة التجاريين ثم الطبيعيين .

٣- مدارس الفكر الاقتصادى

أ-تشمل مدرسة التجاريين (الميركانتيليين) على المفكرين الاقتصــاديين من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر . ومن الطبيعى أن هــذا التيــار الفكرى لا يمكن أن ينسب بأكمله لشخص أو أكثر من الكتاب والمؤلفين وبخاصة من خلال هذه الفترة الطويلة .

كما أن مذهب التجاريين لم يتكون فقط على يد كتــاب تخصصــوا فــى البحــث الاقتصادي ولكن أشترك معهم رجال أعمال وسياسيون ، ولم يظهر هــذا التيــار دفعة واحدة بل تطور تدريجيا لوقت طويل . أى أن هذه المدرسة أو المذهب يرجع ظهوره إلى الاستجابة الطبيعية للحاجات العملية التى ظهرت علــى أثــر تطــور المجتمع عما كان عليه فى العصور الوسطى .

وقد تمثلت مبادئ رواد هذه المدرسة فى ضرورة أن تكون الدولة قويــة موحــدة تصد أى عدوان خارجى ، وبالتالى تتمكن من حماية المصالح التجارية وتحطــيم الحواجز أمام التوسع التجارى ، ومن هنا أرتبط هذا الفكــر بالاســتعمار نتيجــة رغبته فى الحصول على أرباح من وراء التجارة الخارجية ، وذلك مــن تــأثير سيطرة التجار على الحكم ومساهمتهم فى وضع السياسة الاقتصادية لصالحهم .

إضافة إلى ذلك ، اعتبار الثروة من المعادن هى الدعامة الأساسية لتحقيق قوة الدولة ، وهو ما يتطلب سعيها على تنمية ثرواتها بكل الطرق ، وهذه الثروة تتمثل فى الذهب والفضة كما كانت النقود لها قدرتها فى قياس غنى الدولة وقوتها وبالتالى ، فأن الحصول على الذهب والفضة يتم عن طريق وسيلة ألا وهى التجارة الخارجية وتشجيعها .

وقد نادى التجاريون دائماً بأن تتخذ الدولة من الوسائل ما يجعل ميزانها التجارى مع الخارج فى مصلحتها ، بأن يوجد به فائضاً ايجابياً فتحصل على قيمة الفائض بالذهب والفضة من البلاد المدينة فى الخارج .

ويمكن القول بأن المذهب التجارى هو مذهب فردى دولى ولكن ذلك لا يعنى أنه مذهب اشتراكى لأن التجاريين أبعد بكثير عن الاشتراكية ومبادئها . وعلى الرغم من أن التجاريين قد أستطاعو تنقيح الأبحاث الاقتصادية نهائياً من الطابع الدينى أو الخلقى كما كان فى العصور الوسطى ، إلا أنهم لم يتوصلوا لإرساء علم الاقتصاد كعلم مستقل وذلك لربطهم بين هذا العلم وخدمة السياسة ، لكن على الأقل قد مهدوا الطريق لهذه المهمة.

ب- مدرسة الطبيعيين

مع بداية النصف الثانى من القرن الثامن عشر ظهرت مدرسة الطبيعيين فى فرنسا وكان على رأسها الدكتور كيناى طبيب لويس الخامس عشر ومن اتباعه الماركيز دى ميرابو والد خطيب الثورة الفرنسية المشهور وكذلك مرسيى دى لافير وغيرهم.

وعلى الرغم من أن لكل هؤلاء أسلوبه الخاص فى عرض أرائه ، إلا أن هناك اتفاق عام بينهم فى التفاصيل الدقيقة ، وهو الأمر الذى يستحق لفظ مدرسة

واحدة . ويعتبر الدكتور كيناى المبدع الرئيسى لأفكار الطبيعيين وتبعه فى الآخذ بها باقى كتاب المدرسة .

وقد اهتم أنصار هذه المدرسة بدراسة الإنسان وعلاقاته بالعالم الطبيعى ورأوا أن الزراعة هى النشاط الوحيد المنتج لأنها تخلق الناتج الصافى . وتعرضوا لكيفية توزيع الناتج الصافى بين طبقات المجتمع من خلال استخدام الجدول الاقتصادي الذى مثل أول بداية تحليلية لوضع نماذج للتوازن الشامل للاقتصاد القومى .

وأعتقد الطبيعيون فى ضرورة وجود نظام طبيعى بأعتبارة نظاما مثاليا يحقق التوافق بين المصالح المتعددة فى المجتمع ويتكون من مجموعة الأنظمة التى تحقق الرخاء للجماعة بما يساعد على ازدهار الزراعة ، ويستند هذا النظام إلى فكرة الملكية الشخصية أو المنقولة أو العقارية .

ج- المدرسة الكلاسيكية

يمكن القول أن الحديث عن النظرية الاقتصادية كعلم مستقل واضح المعالم من حيث الموضوع والمنهج لم يبدأ بشكل متكامل إلا مع النظرية التقليدية (الكلاسيكية) فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . حيث ظهر عدد من المفكرين أمثال أدم وسميث وريكاردو وستيوارت ميل ومالوس حيث قدموا بشكل متناثر مجموعة من الأفكار انسجمت وتناسقت فى بناء متكامل لنظرية اقتصادية واحدة .

وقد حللت هذه المدرسة المبادئ التى تحكم النظام الرأسمالي وتابعت التطور التاريخى الذى أدى إلى نشأة هذا النظام وتنبأت بمستقبله ، وكان الاعتقاد لدى أنصار هذه المدرسة هو وجود قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية وكانوا يرون أن مستقبل الاقتصاد الرأسمالي هو الوصول إلى نوع من الركود . وقد احتلت فكرة

المصلحة الخاصة للأفراد مكانا هاما من تفكير الكلاسيك حيث رأوا أن الباعث الشخصى كفيل بتحقيق نتائج نافعة للمجتمع .

وقد اهتم الفكر الكلاسيكى بخلق الثروة وليس بمجرد توزيعها ، ومن هنا فأن الثروة عند الكلاسيك لم تعد هى النقود من ذهب أو فضة وإنما هى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات داخل كل دولة .

ولم يكن الفكر الكلاسيكى فكرا محافظا بل كان يمثل تمردا على الأوضاع القائمة حيث عارضوا ملاك الأراضى والاحتكار والاستعمار والعبودية . وقد كان الكلاسيك يرون أن الدافع الشخصى هو أكبر ضمان للصالح العام ، حيث الدافع الشخصى هو مجرد وسيلة أو أداة . والصالح العام هو دائما الغاية والهدف .

وقد دافعوا عن نظام السوق كتنظيم اجتماعي لضبط سلوك الأفراد فى ميدان الإنتاج وإشباع الحاجات وحيث تتكفل المصالح الخاصة والدوافع الشخصية بتحقيق الصالح العام . ودولة السوق هى الدولة التى ترعى احتياجات السوق وغيرها وذلك بحماية الحقوق واحترام التعاقدات .

وذهب الكلاسيك إلى أهمية الدولة وضرورتها مع عدم تجاوز تدخل الدولة للحدود اللازمة حتى لا تلحق ضررا بالرفاهية العامة . وهم فى دفاعهم عن الحرية الاقتصادية ومعارضتهم التدخل المتزايد للدولة هاجموا فى الوقت نفسه القيود التى يمكن أن يفرضها التجار وأصحاب الحرف على حرية النشاط الاقتصادي .

وإذا كانت الفلسفة الاقتصادية للكلاسيك تقوم على الحرية الاقتصادية والقوانين الطبيعية والفردية وتوازن النشاط الاقتصادي ، فقد كانت لهم أفكارهم فى القيمة والتوزيع وفى تقسيم العمل ومزاياه وفى تصنيف العمل إلى منتج وغير منتج وفى تحرير التجارة الخارجية ومنافعها للدول الداخلة فيها والتخصص الدولى بناءً على

النفقات النسبية . بالإضافة إلى نظرتهم المتشائمة تجاه المسألة السكانية والى اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض فى المدة الطويلة وبالتالى يتناقص معدل تراكم رأس المال ومن ثم التقدم الاقتصادي ، أى أن اتجاه النظام الرأسمالى هو الاتجاه نحو الركود .

وقد استقر النظام الرأسمالي وثبتت أقدامه مع الثورة الصناعية . وفى خلال الثلاثين عاما الأولى من القرن التاسع عشر ظهرت تغييرات اقتصادية هامة أدت إلى انتصار مبدأ الحرية الاقتصادية فى كل مكان فى أوربا .
وقد ترتب على ذلك ظهور طبقة العمال من ناحية وتعدد الأزمات الاقتصادية من ناحية أخرى .

د- المدرسة الاشتراكية

لهذه الأسباب التى سادت الفكر الكلاسيكى بزغ الفكر الاشتراكي على يد ماركس وانجلز فى منتصف القرن التاسع عشر ووجد تطبيقه فى الاتحاد السوفيتى وتلته دول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية .
حيث يهتم هذا الفكر بقضية التوزيع وتحديد نصيب القوى العاملة من العملية الإنتاجية ، ولهذا فهو لا يعترف بالملكية الخاصة لأنها أحد أسباب سيطرة الرأسماليين على الحكم والسبب فى الشر ونزعة السلطان .
وقد مهدت هذه الأفكار لنشأة الفكر الماركسى ، وذلك الفكر الذى أهتم ببيان التناقضات فى النظام الرأسمالي وتصوره لانهيار هذا النظام . ومن عناصر الفكر الماركسى فى هذا الصدد فكرة فائض القيمة وفكرة ميل معدل الربح إلى التناقص، وفكرة تركز رأس المال ، وفكرة الفقر العام واستمرار الأجور عند حد الكفاف .

هـ- المدرسة الحديثة

وفى الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين ظهر الاتجاه الكلاسيكي المحدث الذى ركز علي سلوك الوحدات الاقتصادية الأولية أو ما يسمى بنظرية الاقتصاد الجزئي وهى تتمحور حول نظرية القيمة أما التطورات الاقتصادية الإجمالية للنظام الاقتصادي فى مجموعة أو شكل الكميات الاقتصادية الإجمالية فقد توارت بعض الشيء .

وقد أهتم هذا الفكر بالاعتبارات الشخصية فى تحييد السلوك الاقتصادي ، كما اخذ بالتحليل الحدي الذى يمثل ثوره فكرية اقتصادية .

ومن أعلام هذه المدرسة جيفونز ومينجر ووالراس ومارشال وفيشر وباريتو .

وبعد حدوث أزمة الكساد الكبير خلال الفترة ما بين ١٩٢٩-١٩٣٣ حدث تحولاً واضحاً فى علم الاقتصاد والفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية على يد المفكر والاقتصادي جون مينارد كينز الذى أضاف إسهامات بالغة الأهمية إلى الفكر الاقتصادي وتبعه فى ذلك أنصاره " المدرسة الكينزيه " .

ويعتبر كينز رائد الاقتصاد التحليلى الكلى ، حيث أسهمت مدرسته الفكرية فى تعميق مفاهيم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية ودور الدولة ومنذ ذلك الوقت أصبح الاقتصاد الكلى جزءاً هاماً فى النظرية الاقتصادية .

٤- أهمية دراسة تطور الفكر الاقتصادي

خلاصة ما سبق فأن دراسة تطور الفكر الاقتصادي تعتبر هامة للأسباب التالية :

- محاولة فهم وتفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية مثـل ظـاهرة الملكيـة الخاصة ، وظاهرة ندرة الموارد الاقتصادية وما هى أراء علماء الاقتصاد فى تفسير مثل هذه الظواهر على مختلف العصور .
- أن دراسة الظواهر الاقتصادية وأراء العلماء فيها يساهم فى بلورة الأفكار الاقتصادية السليمة وذلك عن طريق دراسة الآراء الاقتصادية وتكوين فكر جديد وتوسيع لمدارك الأفراد وخبراتهم .
- أن الاهتمام بعلم تطور الفكر الاقتصادي يسـاعد علـى إيجـاد الوسـائل والأدوات الملائمة للتطبيق الاقتصادي للآراء الاقتصادية .
- أن دراسة الآراء الاقتصادية كما يرتبها علم تطور الفكر الاقتصادي تساهم فى مراعاة الظروف الملائمة المكانية والزمنيـة فـى أسـتخدم الأدوات الاقتصادية الملائمة .
- أن الاهتمام بالأراء السابقة والأفكار مصدر إلهام لحل الكثير من المشاكل الاقتصادية

الفــــــصل السادس

تطور النظم الاقتصادية

١- مفهوم النظم الاقتصادية

يعتمد النشاط الاقتصادي فى أى مجتمع من المجتمعات علـى طبيعـة العلاقـات الإنسانية التى تنشأ بين أفراده من أجل السعى للوصول إلى أسـلوب أو طريقـة لاستخدام موارده فى إشباع حاجاته المتعددة . كما يعتمد على بعض المؤسسات وعلى أنواع وطرق شتى من أدوات الإنتاج التى تقوم على أسـاس التخصـص وتقسيم العمل وفقاً لنشاط معين . وفى هذا الإطار يمكن تعريف النظام الاقتصادي بأنه الأسلوب أو الطريقة المتبعة لحل المشكلة الاقتصـادية فـى ظـل المـوارد المحدودة.

وقد يتغير النظام الاقتصادي من فترة إلى أخرى وفقاً لمتطلبات الحياة الإنسانية المتطورة . وكما هو معروف فإن النظم الاقتصادية ليست مـن صـنع الطبيعـة ولكنها تتأثر حسب العادات والتقاليد والأفكار السائدة فى المجتمع ويرى الـبعض أنها قد تتسم بقدر من الاستقرار النسبى فى المدى القصير .

وقد تتداخل مقومات النظام الاقتصـادي المتمثلـة فـى العلاقـات الاجتماعيـة والقانونية التى تنشأ بين أفراد الجماعة بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية وما تشتمل عليه من أدوات إنتاجية تمثل فى نهاية المطاف فلسفة النشاط الاقتصادي وذلك نظراً لوجود علاقة وثيقة بين هذه المقومات بجانب التوافق والتلائم فيمـا بينها بحيث تشكل فى النهاية وحدة واحدة للنظام .

٢- تطور النظم الاقتصادية

بالنظر فى التاريخ الاقتصادي واعتمادا على الأدبيات الاقتصادية يمكن تقسيم النظم الاقتصادية وفقاً لتطورها الزمنى إلى عدد من الأنظمة الاقتصادية التى تختلف فيما بينها اختلافا جوهرياً وهى كالتالى :-

أولاً :- النظام البدائي

حيث بدأ هذا النظام منذ ألاف السنين وذلك نتيجة للمواجهة بين الإنسان والطبيعة حيث كان عرضه للزلازل والبراكين والفيضانات فكان على الإنسان العمل على مواجهتها من خلال استخدام الأدوات البدائية لحمايته من هذه الأخطار الطبيعية . حيث استخدام الأحجار وفروع الأشجار فى عمليات الصيد والدفاع عن النفس وكذلك التطورات الإنتاجية فى هذه المرحلة والخاصة بنشاط الزراعة والصيد .

ويمكن القول بأن هذه المرحلة انتهت بظهور الحضارات القديمة مع اكتشاف الزراعة.ومن مميزات هذا النظام بدائية الأدوات المستخدمة ، والنزعة الفردية فى ملكية وسائل الإنتاج ومبدأ البقاء للأقوى وسيادة الملكية الشائعة .

ثانياً : نظام الرق

مع تطور الزراعة والتى أصبحت مجالاً واسعاً لاستخدام الكثير وظهور أعمال التعدين وبعض الصناعات الحرفية زادت النزعة فى تسخير الأفراد للعمل . حيث

أصبح القوى يستغل الضعيف فى زيادة الإنتاج وبالتالى أصبح الضعيف فى حكم الرقيق . وعلى العكس أصبح كل قوى من طبقة السادة أو الأحرار .

وفى إطار هذا النظام قامت العديد من الحضارات القديمة مثل الحضارة الإغريقية والرومانية . ونتيجة للظروف السيئة التى عاشها الرقيق فى ذلك الوقت قامت العديد من الثورات من جانبهم للمطالبة لتحريرهم . الأمر الذى أضطر السادة أو الأحرار إلى تحريرهم وتوزيع مساحات صغيرة من الأرض عليهم حتى يزداد الإنتاج .

وقد شكل الرق في هذه الفترة جزء كبيراً من وسائل الإنتاج المستخدمة مثل الآلات والحيوانات والأرض . وقد كان الأحرار يمتلكون كل حصيلة الإنتاج ولا يبقى للرقيق سوى حد الكفاف أو أقل. ومع تحريرهم انتهى نظام الرق وبدأت حقبة جديدة فى التحول إلى نظام الإقطاع .

ثالثاً : نظام الإقطاع

لقد ساد هذا النظام في أوربا خلال المرحلة الأولى من العصور الوسطى وحتى النصف الأخر من القرن الثامن عشر حيث ظهرت الإقطاعيات التى يمتلكها ويحكمها الملوك والأمراء والنبلاء . وقد قام هؤلاء بتخصيص مساحة من الاراضى إلى من يدين لهم بالولاء مقابل توريد جزء من الإنتاج للسيد الذى تتنازل عن جزء من أرضه.

وتكون حيازة الأرض لهؤلاء السادة مقابل بعض الالتزامات مثل العمل فى مزرعته الخاصة لفترة من الأيام . وكذلك التزام من حصل على الأرض من الاقطاعى باستخدام التسهيلات التى يمتلكها الاقطاعى مقابل تقديم خدمات عينيه أو نقدية لهذه التسهيلات .

ولقد كان الاقتصاد الزراعى مغلق على الاقطاعيه التى تبلغ مئات إلـى الأفدنـة وذلك بهدف إشباع الحاجات الضرورية لسكانها دون الاعتماد علـى الخـارج . وقد أشتهر هذا النظام بالنظام الحرفى نتيجة نمو الطوائف الحرفية .
وطبقة الصناع الأمر الذى أدى إلى تطور هذا النظام الحرفى حتى أصبحت كـل طائفة تحتكر صناعتها الحرفية ومن مميزات هذا النظام نمو التجـارة والمـدن التجارية وخلق طبقة من كبار التجار الأغنياء داخل كل مدينة ، وقـد أدى نمـو هذه الطبقة من التجار إلى تحجيم نظام الإقطاع وظهور طبقة من الأثريـاء فـى المدينة الآمر الذى ساهم فى نشأة النظام الراسمالى

رابعاً : النظام الراسمالى

ظهرت بذور الرأسمالية الحرة نتيجة للتوسع فى إنتاج السلع البسـيطة وقـد ساعد على ذلك مبدأ تملك المنتجين لوسائل الإنتاج وإمكانية تشغيل العمال .وقـد وجد المنتجون أنفسهم حيال هذه المتغيرات وظهـور الدولـة وكـذلك الأفكـار الاقتصادية والسياسية الجديدة فى مجال تنافس مما أدى إلى تقسيمهم إلى أغنياء وفقراء وظهور طبقة من كبار منتجى السلع اللذين نجحوا فـى القضـاء علـى منافسيهم .

وقد نمت الرأسمالية عن طريق التجارة التى بدأت فى الازدهار واستحوذت على اهتمام المفكرين مما أدى إلى ازدهار الصناعة مؤخراً ، وقد كان راس المال فى بادئ الأمر مجرد وسيط فى مقايضة السلع التى ينتجها صغار المنتجين .
وهكذا ظهر النظام الرأسمالى تدريجياً خلال سيادة نظام الإقطاع متمثلاً في طبقة التجار التى ساعدت الملوك ضد أمراء الاقطاع وظهرت الرأسمالية الحـرة فـى أول مراحلها وهى الرأسمالية التجارية .

ونتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه الفترة والتي كانت سبباً في ظهور الثورة الصناعية في أوربا وتطور أساليب الإنتاج وإحلال الآلات محل الجهد الانساني كل ذلك ساهم في ظهور المشروعات الصناعية الكبيرة وكذلك الطبقة الجديدة المالكة لهذه الثروات .

ولم تتجمد الرأسمالية عند الرأسمالية التجارية بل تطورت حتى وصلت في القرن الثامن عشر إلى الرأسمالية الصناعية وقد ارتبطت بها نتيجة الحركة الضخمة من الاختراعات التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر والتي أدت إلى تغير الفنون الإنتاجية وعمليات الإحلال .

وقد ترتب على ذلك ظهور الكثير من المصانع الجديدة التي أصبحت مركزاً جاذب للاستثمارات ورؤوس الأموال . وأصبحت رؤوس الأموال توظف في الصناعة وأصبح الجهاز الانتاجي ذو طاقة إنتاجية ضخمة للإنتاج السلع وأصبحت التجارة في خدمة الصناعة . وأصبح رجل الصناعة هو الشخصية الرئيسية في النظام الرأسمالي .

وقد اعترف النظام الرأسمالي بالملكية الفردية لعناصر الإنتاج وحرية العمل بالإضافة لذلك أصبح الدافع الاساسي للنشاط الاقتصادي هو تحقيق المصلحة الشخصية والحصول على أعلى ربحية للمنتج وأقصى دخل للمستهلك ، أي ان المصلحة الذاتية هي الدينامو المحرك للنظام الرأسمالي .

وقد لعب السوق دوراً بارز في النظام الرأسمال حيث يتم الإنتاج للسوق وليس لعميل محدد ، وقد أختلف الإنتاج الراسمالي عن الإنتاج الحرفي فيما يتعلق بالطلب المستقبلي على السلع ومواصفات السلع الخاصة .

أ- عوامل نشأة النظام الرأسمالي

هناك تضافرت عوامل عديدة مترابطة إلى حد ما ساهمت في تكوين النظام الرأسمالى البعض من هذه العوامل اقتصادية وبعضها الآخر غير اقتصادية ومنها ما يلى :-

١-تراكم رأس المال : كان نتيجة للثورة الصناعية وازدهار التجارة والتوسع فى الكشوف الجغرافية زيادة ثراء طبقة أصحاب المصانع ورجال التجارة، مما أدى إلى تراكم رأس المال كعامل من عوامل نشأة الرأسمالية . فنجد أن زيادة النشاط التجارى فى المرتبة الأولى تليها زيادة الاراضى الزراعية ثم المبانى . أى زيادة راس المال التجارى والمالى والعقارى .

٢-الاختراعات العلمية : لقد شهد النصف الثانى من القرن الثانى عشر ثورة عملية وتغييرا جوهريا فى طرق الإنتاج المتبعة وتتمثل فى إحلال الآلات محل المجهود البشرى والحيوانى مما أدى إلى تحول جذرى فى فنون الإنتاج . بالإضافة إلى ظهور مناجم الفحم والحديد كقاعدة مادية لا غنى عنها للنشاط الصناعى الجديد .

وقد واكبت هذه الفترة ظهور عقلية رجال الأعمال الإنجليز بتطبيق أساليب الإدارة الحديثة وتنظيم رأس المال وتنمية الأسواق مما أدى إلى إدارة جديدة للأعمال فى ظل اتساع الإنتاج الصناعى والزراعى والذى سمى بالإنتاج الكبير . وقد كان استخدام السفن التجارية والسكك الحديدية عاملاً مساعداً لاستيعاب الإنتاج الكبير للمشروعات فى الأسواق الداخلية والخارجية .

٣- التحرر السياسى والدينى : تميزت فترات القرن السابع والثامن عشر من بالتحرر السياسى والدينى مما أدى إلى التغيير فى قيم الأفراد لحد ما وكذلك انتشار أفكار الحرية وتواجد طبقة من المغامرين الذين أقدموا على المشروعات الصناعية دون خوف من القيم الاجتماعية السائدة ، وقد حقق هؤلاء المنظمين أرباحاً طائلة مما أدى إلى انتشار النظام الرأسمالى .

ب- خصائص النظام الرأسمالى

يتميز النظام الرأسمالى بخصائص متعددة من أهمها :-

١- الملكية الفردية لوسائل الإنتاج

يؤمن أنصار الرأسمالية بحق الملكية الفردية واتخاذ كافة المقومات اللازمة لحمايتها سواء كانت سلع استهلاكية أو أدوات إنتاجية ، ووسائل نقل أو مصانع . وتطبيقاً لذلك فلا يجب على الحكومات أن تعترض على هذا الحق أو تنزع الملكية إلا فى حالات خاصة جداً بغرض تحقيق منفعة عامة.

وفى هذه الحالة تكون الحكومة ملزمة بدفع تعويض كافى لمقابلة الضرر والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تعنى ملكية الأشخاص سواء كان ذلك بشكل فردى أو شركات أشخاص تمتلك مقومات الإنتاج من أرض وموارد أولية وراس مال . وهؤلاء الأشخاص لهم مطلق الحرية فى استخدام ما يمتلكون بالطريقة التى تحقق مصالحهم دون تدخل الدولة .

وهذا يعنى أن الشكل القانونى والاجتماعي لهذا النظام يقوم على حق الملكية الخاصة وأن العقد شريعة المتعاقدين . ويدافع أصحاب هذا النظام عن حق الملكية الفردية فيقول البعض أن الملكية الفردية حقاً من الحقوق الطبيعية للإنسان منذ وجوده على الكرة الأرضية . وأن الملكية الخاصة تولد روح الابتكار

والتجديد والاختراع وتتفق مع حب التملك عن الإنسان . وتؤدى الملكية الخاصة إلى توفير الباعث على الادخار فمن يملك يستهلك جزءاً مما يملك ويدخر الباقى وبذلك يكون هناك مدخرات تستخدم فى الإنتاج والاستثمار وزيادة الدخل .

٢- الإنتاج من أجل الربح :

ترتيباً على حق الملكية الفردية وحق الفرد فى التصرف فيما يملك من موارد يقوم الفرد باتخاذ قرار توزيع الموارد على فروع الإنتاج المختلفة ، أى أن دافع الحصول على الربح هو الذى يحكم قرار إنتاج سلعة دون أخرى .

أى أن الهدف المباشر من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الكسب النقدى فى صورة دخل نقدى . هذا الدخل النقدى يتخذ أشكالاً متعددة مثل الأرباح ، الأجور ، المرتبات ، الفوائد ، ودخول الملكيات الفردية لإشباع الحاجات الإنسانية للأفراد المساهمين فى العملية الإنتاجية .

وقد يحقق المشروع ربحاً أو لا يحقق ربحاً وبالتالى يرتبط حافز الربح بروح المخاطرة وهى التى تجعل من شخصية مدير المشروع أو المنظم شخصية متميزة قادرة على التنسيق بين الموارد المادية للمشروع والموارد البشرية (العاملين) فى السعى للحصول على أقصى ربح .

فهدف تحقيق الربح فى النظام الرأسمالى ويلعب دوراً مهماً فى تطور العملية الإنتاجية وتحسين أداء هذا النظام . فمن أجل هذا الهدف تتنافس المشروعات وتحدث تغيرات هيكلية ونوعية وتحاول أن تجدد فى نشاطها وتبتكر من أجل تحقيقه .

وقد أدى تحقيق هدف الربح إلى الاحتكار للسيطرة على السوق وتحقيق أكبر ربح ممكن . ولاشك أن لهذا السلوك جوانبه السيئة ، إذ قد يكون على حساب

المشروعات الصغيرة بالاستيلاء عليها وشرائها . مثل هذه التحولات وغيرها قد لا يكون فى صالح المستهلكين .

٣- سيادة المستهلك :

تتأكد سيادة المستهلك فى النظام الراسمالى من منظورين أساسيين:-

المنظور الأول : حرية المستهلك فى استهلاك ما يشاء .

المنظور الثاني : فى تحديد ما يجب على المنتج إنتاجه . ووفقاً للحرية الاقتصادية فى إطار النظام الرأسمالى فالمشروع الرأسمالى حر فى تحديد نوع النشاط الاقتصادي الذى يقوم به وكذلك حرية المشروع فى استخدام عناصر الإنتاج المختلفة لتحقيق أقصى ربح بأقل قدر من التكاليف .

وتشتمل الحرية الاقتصادية على حرية التملك والاستهلاك والعمل والتعاقد . أى سيادة مبدأ الرشادة الاقتصادية بمعنى أن الفرد دائماً رشيد فى السعى الى تحقيق المصلحة الفردية والحصول على أقصى ربحية . والمستهلك له حق التصرف فى عائد الموارد الاقتصادية التى يمتلكها وهو الذى يحدد مقدار ادخاره من هذا العائد ومقدار استهلاكه ، كما إن المستهلك هو الذى يحدد الطلب على السلع والخدمات المختلفة وفقاً لرغباته .

٤- جهاز الأثمان

وطبقاً لهذا النظام الرأسمالى فإن الأثمان تتحدد فيه حسب رغبات المشترى والبائع والقدرة على المساومة دون أى تدخل من جانب الحكومة ، أى أن الإنتاج الرأسمالى إنتاج تلقائى يتم عن طريق قوى السوق وجهاز الاثمان الذى يلعب دوراً حيوياً فى توزيع الموارد الإنتاجية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

حيث تتوقف قدرة الفرد على إشباع حاجاته من السلع والخدمات المختلفة على ما يوجد لديه من قوى شرائية ، والتى تتوقف بدورها على ما يوجد لدى المستهلك من دخل وكذلك على أثمان ما يحتاج إليه من سلع وخدمات . وتكمن الميزة الأساسية لجهاز الثمن فى أن الأسعار وتحركاتها تعكس رغبات المستهلكين ، أى أن جهاز الثمن يعمل على تحقيق أكبر منفعة ممكنة للمستهلك وأكبر كفاءة ممكنة فى استخدام الموارد .

وبدون شك فإن جهاز الثمن يعتبر هو الأسلوب الذى يستعين به النظام الرأسمالى لمواجهة مشاكله الاقتصادية . وعندما يقوم المستهلك بتوزيع دخله على السلع الاستهلاكية فإنه يفضل السلع التى تحقق له أكبر إشباع من الدخل المنفق عليه . وهنا يكون العامل الحاسم فى معادلة النفع مع الإشباع هو الثمن المدفوع فى السلعة.أما فيما يتعلق بالمنتج فعندما يقرر اختيار عوامل الإنتاج فهو يستعين أيضاً بجهاز الأسعار حيث يختار الأدوات الإنتاجية الأقل تكلفة طالما أنها تؤدى نفس الجودة .

بجانب ذلك فإن عملية توزيع الإنتاج تتم أيضاً من خلال قوى السوق والقدرة على دفع الثمن . ويلعب جهاز الأثمان دوراً فاعلاً فى التنسيق بين القرارات الاقتصادية المختلفة التى تتخذ بعيداً عن بعضها بشكل يكاد يكون تلقائى.والثمن الذى يتحدد فى النظام الاقتصادي الرأسمالى بقوى العرض والطلب يتطلب بطبيعة الحال أن تبتعد الحكومة عن أى تدخل فى السوق سواء بتطبيق نظام الضرائب المباشرة أو غير المباشرة ، والتدخل بنظام تسعير السلع وغير ذلك من وسائل التدخل الحكومى فى الاقتصاد القومى .

٥- المنافسة

إن النظام الاقتصادي الرأسمالى يعتمد على الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بما يضمن الحرية فى البيع والشراء لكلاً من المنتج والمستهلك ، فالمنتج أو البائع يسعى للحصول على أقصى ربح ويحاول بيع أكبر قدر ممكن من السلع منافسا بذلك غيره من منتجى السلعة المتماثلة عن طريقة خفض أثمان السلعة وتحسين جودته .

وباستمرار المنافسة بين المنتجين فإن السوق يسوده سعر موحد للسلعة ويكون ذلك في مصلحة المستهلك . وهناك تنافس أخر بين المستهلكين بشراء السلع الاستهلاكية ذات الأسعار المناسبة .

ومع تزايد أعداد المنتجين والمشترين تتوافر شروط معينة للمنافسة مثل توفر المعلومات الكافية لكل من البائع والمستهلك عن ظروف السوق ومدى توافر بدائل جيدة للسلعة ، وأيضا استخدام أدوات الإنتاج الحديثة لزيادة الإنتاج

ج- مزايا النظام الرأسمالى

١- الحرية الاقتصادية : إن حرية الإنتاج والاستهلاك فى النظام الرأسمالى تعتبر ميزة هامة ، حيث تصاحب الحرية الاقتصادية حرية الفكر والديمقراطية السياسية والاقتصادية بما يتيح اتخاذ القرار الاقتصادي للمنتج والمستهلك .

والحرية الاقتصادية تعتبر أصدق تعبير عن رغبات المنتجين والمستهلكين إذ لا تفرض نوعاً من السلع أو تحدد الحاجات التى تشبع وتلك التى لا تشبع وبالتالى تعمل الحرية الاقتصادية على حسن توجيه استخدام الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة .

٢- خلق دافع الابتكار والاختراع : من خلال الحرية الاقتصادية وحرية التملك فإن ذلك يهيئ الظروف الملائمة لخلق الدافع للاختراع والابتكار والتجديد للتقدم والتطور الإنتاجي والاستهلاكى ، حيث أن الحرية الاقتصادية تجعل الإنتاج يقوم على أساس قانون السوق وتفاعل قوى العرض والطلب وبالتالى ظهور المنافسة ويكون البقاء للأفضل ، وهذا يعمل على ابتكار أفضل أساليب الإنتاج وتوفير التكاليف وتحسين أداء العمل فى العملية الإنتاجية وتوفير السلع والخدمات بأثمان مناسبة .

د- عيوب النظام الرأسمالي

١- الاحتكار : تلعب الأثمان دوراً هاماً فى الفكر الرأسمالى وهى التى يتم على أساسها تخصيص الموارد وتوزيعها ، وقد أدى العمل بالنظام الرأسمالى إلى المنافسة بتعدد المشروعات المختلفة إلا أنه فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأت تحولات كبيرة نحو ظهور الاحتكار ومظاهر الاحتكار وسيطرة المشروعات الكبيرة على السوق والإنتاج.

وهو الأمر الذى أدى إلى تعطيل جهاز الأثمان والسوق ولو بشكل جزئى والسيطرة على أسواق المواد الأولية والمنتجات المختلفة . وقد أدى هذا الوضع إلى عدم قدرة المشروعات الصغيرة على العمل فى ظل المشروعات العملاقة خاصة التى تتوفر لديها التكنولوجيا الحديثة ، وأيضاً أدى الاحتكار إلى التحكم فى أسعار السلع الاستهلاكية والذى كان فى غير صالح المستهلكين .

٢- إهدار الموارد الاقتصاد : إن النظام الرأسمالى يعتبر الباعث على الربح وزيادة الإنتاج ، إلا أنه بزيادة أستخدام التكنولوجيا الحديثة واستبدال

المجهود البشرى بالآلات والمعدات أدى ذلك إلى ظهور البطالة التى تعتبر من الأمراض الاجتماعية .

فضلاً عن ذلك أدى النظام الرأسمالى إلى التضخم وانخفاض القيمة الشرائية للنقود . كل ذلك أدى إلى تبديد الموارد الاقتصادية داخل الدولة وبخاصة الموارد البشرية .

٣- سوء توزيع الدخل والملكية :- فقد أدى انتشار النظام الرأسمالى وزيادة الأرباح المتراكمة لأصحاب المشروعات الكبرى وزيادة الاحتكار وحجم المدخرات الكبيرة إلى اختلال التوازن بين الغنى والفقير واختلاف فى توزيع الدخل والملكية ، الأمر الذى أدى الى حالة من التشرد الأجتماعى وخلل فى علاقات المجتمع .

٤- التقلبات الاقتصادية :- حيث أن النظام الرأسمالى يعمل على حدة التقلبات الاقتصادية فقد يحدث خلال فترات الرواج الاقتصادي زيادة فى حجم النشاط التجارى والاقتصادي ويرتفع معدل الزيادة فى الدخل القومى وتزداد العمالة ويزيد حجم الصادرات .

والعكس صحيح فى حالات الكساد الاقتصادي ينخفض الإنتاج وتنتشر البطالة ويزيد التضخم وتعانى الصادرات من تدهور شديد وينخفض الدخل القومى .

ومما سبق يتبين أن أداء النظام الرأسمالى يؤثر على حدة التقلبات الاقتصادية الأمر الذى يتطلب التدخل الحكومى للحد من تلك الآثار الضارة للدورات والتقلبات الاقتصادية .

خامساً : النظام الاشتراكى

ظهر النظام الاشتراكى كرد فعل لمساوئ النظام الرأسمالى من حرية اقتصـادية وسوء توزيع الدخل والملكية ، والاحتكار ، والتقلبات الاقتصادية. كـذلك فقـد كانت الأزمات الاقتصادية التى تعرض لها النظام الاقتصادي الرأسـمالى شـديدة القسوة على الطبقات الفقيرة العاملة. مما أدى إلى ظهور البطالـة الجماعيـة ، ولذلك فقد قام تيار فكرى معارض للنظام الرأسمالى خلال الثلاثين عاماً من القرن التاسع عشر .

والاشتراكية هى إحدى صور التطور التاريخى للمجتمع البشرى ، حيـث يتفـق أنصار الاشتراكية على اختلاف مدارسهم على العداء للنظـام الرأسـمالى الحـر ويرون ضرورة تدخل الدولة وإلغاء ملكية وسائل الإنتاج وينادون بضرورة تملك الدولة لها .

كما ترى الاشتراكية العلمية (الماركسية) إلغاء الملكية الفرديـة كاملـة فـى المجتمع وتملك الدولة لجميع وسـائل الإنتـاج . ويـرى مـاركس أن النظـام الراسمالى ينطوى على مساوئ ومتناقضات ستؤدى إلى أن يهدم نفسه بنفسـه وفى مقدمتها التناقض الموجود بين نظام الإنتاج والملكية .

أ- مبادئ وخصائص النظام الاشتراكى

يتسم النظام الاشتراكى بعدة مبادئ من أهمها :-

١- الملكية العاملة لوسائل الإنتاج

وفى هذا الإطار ترى الاشتراكية العلمية أنه يجب أن تتملك الدولة جميع وسـائل الإنتاج وأن تلغى الملكية الفردية من المجتمع وذلك لإزالة التناقض بـين نظـام

الملكية ونظام الإنتاج الحديث . كما أن إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتملك الدولة لها سوف يؤدى إلى إلغاء الفوارق بين الطبقات الاجتماعية . كما إن الملكية الجماعية سوف تؤدى إلى القضاء على المشروعات الخاصة مما يؤدى إلى إلغاء نظام السوق ونظام المنافسة . كما أن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج سوف يؤدى إلى توزيع الناتج القومى حسب كمية وطبيعة العمل الذى يبذله كل فرد فى العملية الإنتاجية

٢- إشباع الحاجات الاجتماعية

تتسم طريقة الإنتاج الإشتراكى بأن الإنتاج يتم بقصد إشباع الحاجات العامة وليس بقصد تحقيق أقصى ربح ، فالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج يترتب عليها أن يصبح الهدف هو إشباع الحاجات الاجتماعية .

والحاجات الاجتماعية هى الحاجة إلى الإنتاج لإشباع الحاجات التى يمكن من خلالها للموارد الاقتصادية أن تستخدم لصالح غالبية أفراد المجتمع بطريقة تضمن الإشباع الكامل للحاجات المادية والمعنوية المتزايدة لأفراد المجتمع عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته باستمرار .

ومن ثم فإن الاقتصاد الاشتراكي يرفض أهداف الكسب النقدى والربح كغاية للنظام ويحل محله معيار إشباع الحاجات الاجتماعية . لكن لا يعنى هذا أن النظام يرفض الربح، بل يعمل على تحقيقه ليقوم بدوره الاجتماعي كفائض يستخدم لزيادة الاستثمار ، وتحسين وسائل الإنتاج وتطويرها وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية . كذلك يستخدم الربح كأداة للمقارنة والحكم على كفاءة المشروع لتقييم أدائه بالنسبة لغيره أو بالنسبة لذات المشروع على فترات زمنية مختلفة .

٣- التخطيط الاقتصادي :

حيث يبدأ التخطيط الاقتصادي ليشتمل على خطط اقتصادية جزئية للمشـروعات الصناعية والزراعية ثم يتطور بعد ذلك إلى خطة اقتصادية شاملة . ويقصد بنظام الخطة أن يسير نشاط الجماعة وفقاً لخطة تهدف إلى تنمية اقتصاد المجتمع خلال فترة زمنية معينة .

ويهدف التخطيط إلى تحقيق أكبر قدر من الحاجات مع تفضيل الحاجـات الأكثـر أهمية وذلك من خلال الملائمة بين الإنتاج القومى والاستهلاك القـومى ، مـع المحافظة على تكوين رؤوس الأموال اللازمة لعملية الإنتاج . مـع الأخـذ فـى الاعتبار خطة توزيع الناتج القومى وهو ما يستلزم تحديد الأجور والأثمان .

وهنا نلاحظ أن الخطة الاقتصادية فى النظام الاشتراكى هى البـديل عـن نظـام السوق فى النظام الرأسمالى للتنسيق بين مختلف القرارات الاقتصـادية . ومـن خلال إحلال التخطيط الشامل والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج تصـبح الأفكـار المتعلقة بالمنافسة والربح وجهاز الأثمان وقوى الطلب والعرض لا وجود لها فى النظام الاشتراكى .

٤- إقامة العدالة الاجتماعية :

حيث يرتكز النظام الاشتراكي على إقامة العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمـع على أساس التدخل الحكومى لضمان الخدمات الأساسية فـى المجتمـع وإلغـاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج . وتقوم الدولة بإدارة شئون الحياة الاقتصـادية وإدارة عمليات الإنتاج والتوزيع بهدف تحقيق النفع للصالح العام وإحداث نمـو اجتماعي تستفيد منه كافة فئات المجتمع .

وبمعنى أخر أن الخطة الشاملة فى ظل الاشتراكية تشتمل على كل جوانب الإنتاج والتوزيع والخدمات والاستهلاك بما يتفق ومصالح وأهداف المجتمع الاشتراكى .

ب- مزايا النظام الاشتراكي

١- المساعدة على تعبئة الموارد الاقتصادية خلال فترة معينة لإحداث تحولات اقتصادية واجتماعية فى مجال البنية الأساسية .

٢- إصلاح الخلل والتفاوت فى توزيع الدخول وخلق اليات جديدة مثل الضمان الاجتماعي .

٣- توفير السلع والخدمات الضرورية لأفراد المجتمع بأسعار مناسبة .

٤- توجيه الاستثمارات على القطاعات الإنتاجية الضعيفة بما يساهم فى تحمل أعباء التنمية الاقتصادية وتمويله .

ج- مساوئ النظام الاشتراكي

١- غياب المرونة فى طريقة الأداء الاشتراكى مما أصاب النظام بالجمود .

٢- إحلال التخطيط محل جهاز أثمان أفقد النظام القدرة على خلق الدافع والحافز لدى المنتجين على تطوير إنتاجهم وتحسين نوعيته .

٣- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية كما يهدف النظام الاشتراكى وذلك لتحقيق مصالح الحزب الحاكم على حساب الطبقات الضعيفة .

٤- انخفاض جودة السلع الاستهلاكية المقدمة فى ظل النظام الاشتراكى نتيجة انخفاض أسعارها مما افقد المستهلك القدرة والحرية على الاختيار وتفضيله ما هو مستورد على الإنتاج المحلى .

٥- عدم مشاركة الأفراد فى صنع القرار الانتاجى وغياب الديمقراطية .

الباب الثانى : نظرية الطلب والعرض
Demand and Supply Theory

الفصل الأول

نظرية طلب السوق Market Demand

١- مفهوم الطلب وخصائصة

يعرف الأقتصاديون الطلب على سلعة معينة أو خدمة معينة بأنه الكمية التى يكون المشترون على أستعداد لشرائها من هذه السلعة أو الخدمة بثمن معين وفى زمن معين . ويتبين من هذا التعريف أن هناك خصائص أربعة للطلب :

١- أن المقصود بالطلب هو الطلب الكلى للمشترين ، أى مجموع الطلبات الفردية ، فالطلب الفردى وحدة لا يعتد به عند دراسة موضوع الأثمان ، لأنه ليس له تأثير على الثمن الذى يتحدد فى السوق ، فهو بالمقارنة مع الطلب الكلى يكون فى منتهى الصغر فلا يحدث تأثير ، فأذا كان الطلب الكلى لسلعة ما كالبرتقال مثلاً ألف طن خلال مدة معينة وكان أستهلاك أحد الأفراد ، كيلو خلال تلك المدة فأن أى تصرف فردى من هذا الشخص سواء بزيادة أستهلاكة أو نقصه أو الأمتناع عن التصرف لن يؤثر على الطلب الكلى للسلعة لضألة الأستهلاك الفردى بالنسبة للطلب الكلى .

٢- يجب أن يكون الطلب مصحوباً بالمقدرة على الدفع وليس مجرد الحاجة التى يحس بها الشخص أو الرغبة المجردة للحصول على السلعة ، فنحن

جميعا نرغب فى تملك السيارات والعقارات والتمتع بالرحلات وغير ذلـك من السلع والخدمات ولكن هذه الرغبات لا تأثير لها على حجم المبيعـات ما لم تقترن بمقدرة فعلية على الدفع ، أى أن الطلب يجب أن تدعمه قوة شرائية للحصول على السلعة أو الخدمة من السوق .

٣- يجب أن يكون الطلب مرتبطاً بكل من الثمن والمدة لأن الطلب على السلعة يتوقف على الثمن فإذا أنخفض الثمن أو أرتفع ، فأن ذلـك يـؤدى إلـى حدوث تغير فى الكمية الكلية التى يطلبها مجموع المستهلكين .

كذلك يجب أن يربط الطلب بالمدة ، لأن المدة شرط ضرورى ، ذلك أن مقدار ما يطلب فى يوم يختلف عما يطلب فى أسبوع أو سنة ، فأذا أردنـا تحديـد الكمية المطلوبة من سلعة معينة فعلينا أن نحدد المدة التى يحدث فيها الطلب.

٤- أن الطلب يشتمل على كافة منتجات فرع إنتـاجى أو صـناعة بأكملهـا وليس على منتجات مشروع فرد داخل هذا الفرع أو الصناعة .

٢- قانون الطلب Demand Law

أ- جدول الطلب Demand Schedule .

يوجد جدولان للطلب ، جدول الطلب الفردى ، وجدول طلب الصناعة أو الطلب الكلى ، ويطلق تعبير جدول الطنب الفردى على القائمة التى تشمل الكميـات المختلفة لها / ويمثل هذا الجدول العلاقة الوظيفية بين ثمـن سـلعة معينـة والكميات المطلوبة منها . والأعداد الأتية توضح جدول الطلب الفردى علـى سلعة معينة .

(جدول رقم ٢)

الثمن لكل وحدة بالقروش	الكميات المطلوبة بالوحدة
٧	١
٦	٢
٥	٣
٤	٤
٣	٦
٢	٨
١	١٠

وبمقتضى هذا الجدول نرى أن المستهلك يطلب وحدة واحدة من السلعة إذا كان ثمنها سبعة قروش ووحدتين إذا كان الثمن ستة قروش وثلاث وحدات إذا كان الثمن خمسة قروش ... وهكذا .

ويمكن أن نلاحظ – مبدئياً – العلاقة العكسية بين الثمن والطلب حيث يؤدى زيادة الثمن إلى إنخفاض الطلب ، وإنخفاض الثمن إلى زيادة الطلب .

أما تعبير جدول الطلب للصناعة فيطلق على جدول الطلب بالنسبة للسوق ككل، وهو ما نتوصل إليه بإضافة الكميات التى يطلبها كل المستهلكين من سلعة معينة عند الأثمان المختلفة خلال فترة محددة من الوقت فإذا إفترضنا أن سوقاً معينة تتكون من خمسة مستهلكين فقط هم : أ ، ب ، ج ، د ،هـ ، يطلبون سلعة معينة فى خلال فترة محددة من الوقت فإن جدول طلب السوق يكون كالأتى :

(جدول رقم ٣)

ثمن السلعة	الكمية المطلوبة بمعرفة أ	الكمية المطلوبة بمعرفة ب	الكمية المطلوبة بمعرفة ج	الكمية المطلوبة بمعرفة د	الكمية المطلوبة بمعرفة هـــ	طلب الصناعة أو السوق
٧	١	٣	صفر	صفر	صفر	٤
٦	٢	٤	١	صفر	صفر	٧
٥	٣	٥	٣ ½	½	صفر	١٢
٤	٤	٥ ½	٤	١	½	١٥
٣	٦	٧	٥	٣	٢	٢٣
٢	٨	٩	٦	٤	٣	٣٠
١	١٠	١١	٨	٥	٤	٣٨

وتمثل الخانة الأولى الأثمان المختلفة للسلعة المطلوبة بينما تمثل الخمس خانات التالية الكميات المطلوبة من السلعة بمعرفة كل مستهلك على حده ، أما الخانة الأخيرة فتمثل طلب الصناعة أو السوق وهو مجموع ما يطلبة كل مستهلكين السلعة فى فترة محددة من الوقت .

ويمكن القول إنه رغم سهولة تخيل جدول للطلب من الناحية النظرية سواء كان للطلب الفردى أو طلب السوق ، إلا أن الأمر يختلف من الناحية الواقعية حيث يصعب إعداد جدول واقعى للطلب الفردى يمثل مختلف الكميات التى

يطلبها شخص معين من سلعة معينة عند الأثمان المختلفة لها ، وترجع هذه الصعوبة لعدم إمكان تحديد تغيرات الطلب مع تغيرات الأثمان بدقة بالنسبة لكل شخص .

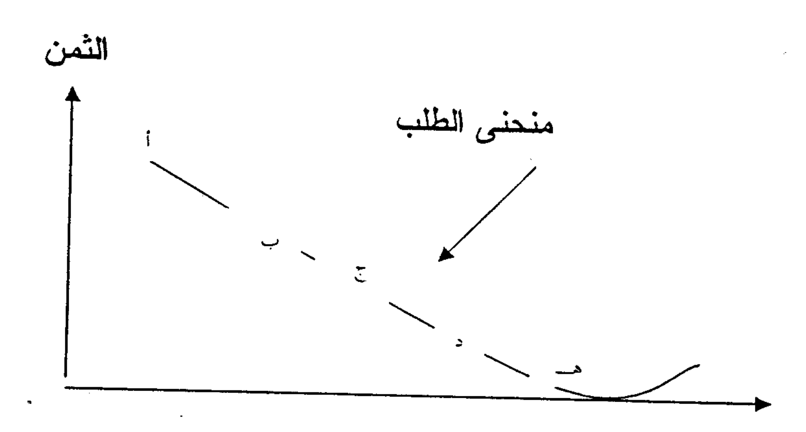
ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة لجدول طلب السوق الذى هو تجميع لجداول الطلب الفردية ، فإذا شاب هذه الجداول الفردية عدم الدقة فإنها تنعكس بصورة مضاعفة على جدول طلب السوق . ولذلك فإنه فى أحسن الأحوال يمكن القول أن جدول الطلب يقترب من الواقع الفعلى حيث يتعذر القول إنه يمثل الحقيقة كاملة . ورغم أن جدول طلب السوق هو تجميع لجدول الطلب الفردى فإنه يكون أكثر دقة فى التعبير عن حالة الطلب بالنسبة لسلعة معينة . حيث قد يوجد من الأفراد من يتصرف بطريقة شاذة تختلف عن السلوك الجماعى للأفراد ، ولكن هذا التصرف غير العادى لا يظهر فى النتيجة النهائية لطلب السوق حيث يؤخذ فى الحسبان تصرفات جميع الأفراد فى السوق معاً والتى تعبر عن الطلب الكلى ، ويسقط من هذه النتيجة أى طلب فردى يكون مخالفاً للأتجاة العام للطلب .

ولكون جدول الطلب - الفردى والكلى - يعبر عن تطورات الطلب مع تغيرات الأثمان فإن أهميته تبدو فى كل الأحوال التى يطلب فيها معرفة هذه التطورات، سواء كان ذلك بالنسبة للمشروعات أو الحكومات فالمشروعات يهمها معرفة رد فعل المستهلكين للتغيرات فى الأثمان حتى تأخذ فى إعتبارها ذلك عند تحديد الكميات المنتجة من السلع ، كما يهم الحكومات معرفة تأثير تغيرات الأثمان فى الطلب على السلع عند إعداد السياسات الأقتصادية حيث يصبح إعداد هذه السياسات أمر مستحيلاً بدون هذه الحسابات ، فمثلاً بالنسبة

للسياسة المالية يفيد جدول الطلب فى توقع الطلب على سلعة معينة فى حالة فرض أو إلغاء ضريبة تؤثر فى ثمن هذه السلعة .

ب- منحنى الطلب : Demand Curve

حيث يمكن تصوير هذه العلاقة أيضاً بيانياً لقياس الكمية المطلوبة من السلعة على المحور الأفقى والسعر على المحور الرأسى وبرصد النقـاط الموضـحة بالجدول لكل من السعر والكمية ، وتوصيل تلك النقاط نحصل علـى منحنـى يعبر عن العلاقة بينهما بيانياً ، ويعرف بمنحنى الطلب . (شكل رقم ٢) .



ويعبر منحنى الطلب أيضاً عن العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة حيث أن النقطة أ تشير إلى أن الكمية المطلوبة من البرتقال كانت كيلو واحد عندما كان السعر ١٠ جنية للكيلو ، ومع إنخفاض السعر إلى ٨ جنيهات (عند النقطـة ب) زادت الكمية المطلوبة إلى ١،٢٥ كيلو ، ونلاحظ أن النقطة ب أسفل نقطة أ دلالة على إنخفاض الثمن من ناحية ، كما أنها قد أتجهت ناحية اليمين بالنسبة لهـا ،

دلالة على زيادة الكمية المطلوبة مع إنخفاض الثمن ،وهكذا يتضح لنا إنـــه مـــع إنخفاض الثمن ، يتجه منحنى الطلب لأسفل جهة اليمين والعكس عنـدما يرتفـع الثمن (نتجة من هــــ إلى أ) حيث تقل الكمية المطلوبة ، وهكذا يعبر منحنـــى الطلب بصورة بيانية عن قانون الطلب (العلاقة العكسية) بين الـثمن والكميـــة المطلوبة) .

وقد يبدوا أن إنحدار منحنى الطلب إلى أسفل جهة اليمين شئ طبيعـــى ، إذا مـــن البديهى أن يشترى المستهلك كمية أكبر من سلعة ما إذا كان ثمنها منخفضاً عما يشترية لو كان ثمنها مرتفعاً ، ذلك أن إنخفاض الثمن مع ثبات الدخل يجعلة قادراً على شراء كمية أكبر ، كما إنه من المحتمل أن يكون الثمن المـــنخفض مغريـــاً بحيث يفضل المستهلك الأنفاق على المزيد من هذه السلعة بدلاً من غيرها ، كـــأن يؤدى إنخفاض ثمن الملابس القطنية إلى شــراء الفــرد لكميـــات أكبـــر منهـــا والأستغناء عن الملابس الأخرى إلى درجة يرى الفرد معها إستخدامها فى نواحى أخرى ، كأن ينخفض ثمن القمح بدرجة تجعل المستهلك يستخدمة كطعام للماشية والدواجن .

٣- العوامل التى تؤثر على التغير فى حالة الطلب

١- التغير فى الدخل الحقيقى :

إذا يتكون الدخل الحقيقى للفرد من السلع والخـدمات التـــى يمكنـــه شراؤها بدخلة النقدى ، فزيادة الدخل الحقيقى تمكن الأفراد من شراء كميات أكبر من السلع عند نفس الأسعار فيزداد الطلب . وبالعكس فإن نقص الدخل الحقيقى للأفراد يؤدى إلى نقص طلـــبهم علـــى الســـلع والخدمات عند نفس السعر .

٢- التغير فى السكان :

سواء من حيث زيادة عددهم أو نقصه أو من ناحية تركيب السكان (رجال - نساء - أطفال) .

٣- التغير فى توزيع الثروة :

بفرض ضرائب على الأغنياء أو منح إعانات للفقراء إذ إنه يقلل من الطلب على السلع الترفيهية التى يطلبها الأغنياء ويزيد من الطلب على السلع التى تستهلكها الطبقات الفقيرة .

٤- التغير فى أسعار السلع البديلة

فإن نقص ثمن إحداها يؤدى إلى نقص الطلب على الأخرى والعكس صحيح ، أما إذا كانت السلعتان متلازمتان (متكاملتان) فإن إنخفاض ثمن إحداها يؤدى إلى زيادة الطلب على الأخرى مثل السيارة والبنزين .

٥- توقع إستمرار حالة الرواج يزيد من الطلب على السلع الأنتاجية والعكس صحيح .

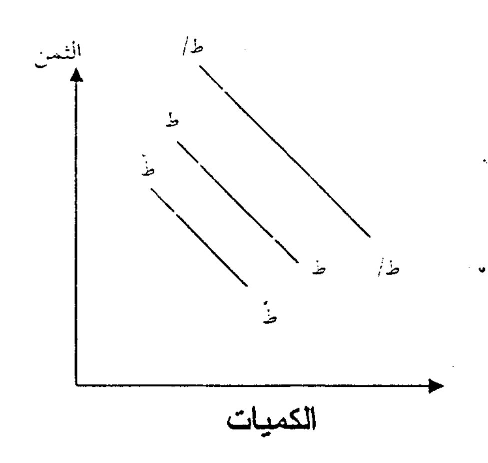
٦- التغير فى الميول يؤدى إلى زيادة الطلب أو نقصة على بعض السلع .

٤- تمثيل تغير حالة الطلب بيانيا

سبق أن قلنا أن منحنى الطلب يتخذ شكل منحنى يتجة من اليسار إلى اليمين ، ففى حالة بقاء العوامل الأخرى على حالها فـأن الكميات المطلوبة تزيد بأنخفاض الثمن وتنخفض بأرتفاعة ويعنى ذلك أن تأثير الثمن يحدد شكل منحنى الطلب .

وقد أوضحنا أن هناك عوامل أخرى تتدخل وتؤثر فى الطلب خلاف الثمن وعلى الرغم من ثبات الأثمان . والتأثير البيانى لهذه العوامل يكون عن طريق نقل المنحنى ذاته إلى اليمين أو إلى اليسار فينتقل المنحنى إلى اليمين إذا كان تأثير العوامل الأخرى هو زيادة الطلب .

وينتقل المنحنى إلى اليسار إذا كانت العوامل مؤدية إلى نقص الطلب ولذلك يقال أن الثمن يحدد شكل المنحنى فى حين أن العوامل الأخرى تحدد مكانه شكل رقم (٣).



ففى الشكل السابق يمثل ط ط منحنى الطلب مع فرض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ويمثل ط/ ط/ منحنى الطلب فى حالة زيادة الطلب نتيجة العوامل الأخرى .

ويمثل طَ طَ منحنى الطلب فى حالة نقص الطلب نتيجة العوامل الأخرى .

٥- أستثناءات قانون الطلب

على العكس مما يؤدى إليه قانون الطلب من تغير عكسى فى الكميات المطلوبة من أى سلعة أو خدمة نتيجة للتغير فى أثمانها فإنه توجد حالات أستثنائية تؤدى إلى تغير طردى في الكميات المطلوبة من السلعة أو الخدمة نتيجة لتغير أثمانها أى تؤدى إلى تغير الكميات المطلوبة منها فى نفس أتجاه تغير الثمن .

١- وأولى هذه الحالات الأستثنائية هى الخاصة بما نسمية بالسلع التمييزية وهى التى يحب بعض الأفراد الحصول عليها رغبة فى التميز والأنفرادية ، مثل الجواهر والحلى الغالية الثمن جداً أو السيارة التى تصنع بناء على طلبات خاصة من الأثرياء وبصفة عامة هى السلع مصدر التباهى والتميز وأرتفاع ثمن هذه السلع يؤدى إلى زيادة الطلب عليها حيث تفقد إغراءها كمصدر للتباهى أو التميز بأن تصبح فى متناول يد عدد أكبر من المستهلكين

٢- وثانى هذه الحالات هى ما يحدث من زيادة فى الطلب على سلعة معينة رغم أرتفاع ثمنها ، نتيجة لظن المستهلكين أن هذا الأرتفاع ما هو إلا مقدمة لأرتفاعات متتالية أكثر ، فيزداد حرصهم على الحصول على هذه السلعة بدلاً من الحصول عليها فيما بعد بأثمان أعلى ، وما يحدث من إنخفاض فى الطلب على سلعة معينة رغم إنخفاض ثمنها إذا ظن المستهلكين أن هذا الأنخفاض فى الثمن سيعقبه إنخفاضات أخرى فيعزفوا عن الحصول على هذه السلعة إنتظاراً لأنخفاض أكثر فى ثمنها .

٣- أما ثالث هذه الحالات فهو نتيجة لأعتقاد البعض أن أرتفاع الثمن بالنسبة لأى سلعة يقترن بتحسن نوعيتها وان أى إنخفاض فى الثمن يقترن بسوء النوعية فينصرفون عن شراء السلع التى ينخفض ثمنها ويقبلون على شراء السلع التى يرتفع ثمنها على عكس قانون الطلب .

٤- أما الحالة الرابعة والأخيرة فهى ما تسمى بلغز جيفين ومفادة زيادة الطلب على بعض السلع الضرورية مع أرتفاع ثمنها وأنخفاض الطلب عليها مع إنخفاض ثمنها .

والمثال الأساسى لهذه السلع الضرورية هو الخبز وتفسير ذلك أن أرتفاع الطلب على الخبز يؤدى إلى إنخفاض مقدار النقود التى يخصصها مستهلكية لشراء السلع الأخرى فى قائمة مشتريات هؤلاء المستهلكين .

ويؤدى إنخفاض مقدار النقود التى يخصصها مستهلكى الخبز لشراء السلع الأخرى إلى زيادة الطلب على الخبز لأن الخبز يظل رغم أرتفاع ثمنة أرخص من هذه السلع الأخرى ولهذا ينصرف هؤلاء المستهلكين عن شراء هذه السلع الأخرى إلى شراء الخبز بأعتباره السلعة الضرورية بالنسبة لهم .

وعلى العكس فإن إنخفاض ثمن الخبز يؤدى إلى زيادة النقود التى يخصصها مستهلكى الخبز لشراء السلع الأخرى وذلك نتيجة لأنخفاض ما ينفقونه من نقود على الخبز وزيادة ما يستهلكة هؤلاء الأفراد من السلع الأخرى ذات الثمن الأعلى من الخبز على حساب الكميات التى يشترونها من الخبز أى إلى إنخفاض الطلب على الخبز . تغيرت هذه الأشياء ولم تبق على حالها .

٦- مرونة الطلب Elasticity of Demand

أ- مفهوم المرونة وقياسها

يقصد بمرونة الطلب مدى إستجابة الطلب للتغير الذى يحدث فى الثمن . وقد عرفنا أن الطلب يتناسب عكسياً مع الثمن فيزيد الطلب عند إنخفاض الثمن ويقل الطلب عند أرتفاع الثمن .

ولكن التغيرات التى تحدث على الكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة للتغيرات التى تحدث على ثمن هذه السلعة ، قد تكون كبيرة وقد تكون محدودة ، وقد تكون منعدمة والأمر بتوقف على مدى إستجابة الطلب للتغير الذى يحدث فى الثمن . هذا التجاوب بين التغير فى الثمن والتغير فى الكميات المطلوبة هو مايسمى بالمرونة .

ويعتبر الطلب مرناً إذا كان أرتفاع الثمن يؤدى إلى إنخفاض الطلب بنسبة أكبر من نسبة أرتفاع الثمن ، أى يؤدى أرتفاع الثمن بنسبة ١٠ % مثلاً إلى إنخفاض الطلب بنسبة ٢٥ % مثلاً وينطبق ذلك على السلع الكمالية كالأقمشة الحريرية والفاكهة مرتفعة الثمن .

ويقال أن الطلب على سلعة غير مرن إذا كان التغير الكبير فى ثمن السلعة لا يؤدى إلا لتغير بسيط فى الكمية المطلوبة مثال ذلك السلع الضرورية كالخبز والملح .

قياس مرونة الطلب

تقاس المرونة بنسبة التغير الذى يحدث فى الكمية المطلوبة إلى نسبة التغير الذى يحدث فى ثمن السلعة وهذا هو الأتجاة الغالب كما توصل إليه مارشال فتكون معادلة المرونة كالأتى :

مرونة الطلب = التغير النسبى فى الطلب / التغير النسبى فى الثمن

كذلك تقاس درجة المرونة بأستخدام فكرة الأيراد ، أى كمية النقود التى ينفقها المشترون على السلعة ، فيكون الطلب مرناً إذا أنخفض مجموع المبالغ التى ينفقها المشترون على السلعة إذا زاد ثمنها ، والعكس صحيح فى حالة إنخفاض الثمن وبعبارة أخرى إذا كان التغير فى مجموع المبالغ التى تنفق على السلعة يسير عكسياً فى إتجاة التغير فى الثمن ينخفض بأرتفاع الثمن ويرتفع بأنخفاض الثمن فهنا يكون الطلب مرنا . ويكون الطلب غير مرن إذا أرتفع مجموع المبالغ التى ينفقها المشترون على السلعة إذا زاد ثمنها والعكس صحيح فى حالة أنخفاض الثمن

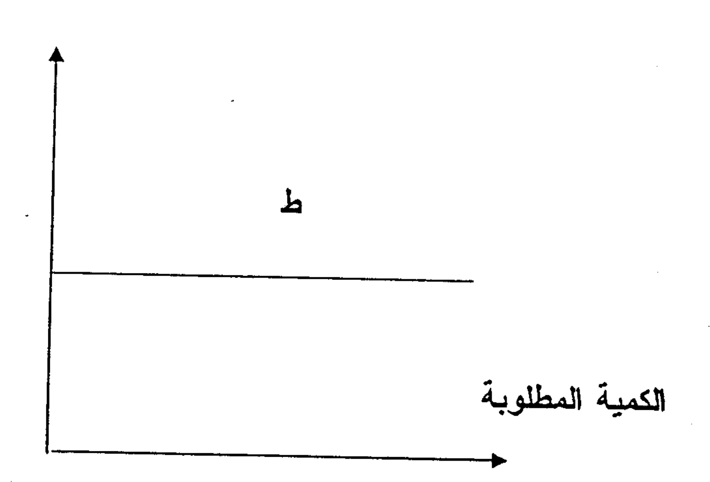
ب- حالات المرونة

ليس من الضرورى أن تتساوى درجات مرونة الطلب على جميع نقاط المنحنى بل غالباً ما تختلف عند مستويات الأسعار على نفس منحنى الطلب ، والحالة التى تتساوى فيها مرونة جميع النقط الواقعة على أى منحنى يكون فيها هذا المنحنى

عبارة عن خط مستقيم ، وتوجد خمس صور مختلفة لمرونـــة الطلـــب الســـعرية وهى:-

١- الطلب لا نهائى المرونة (Perfectly Elastic Demand)

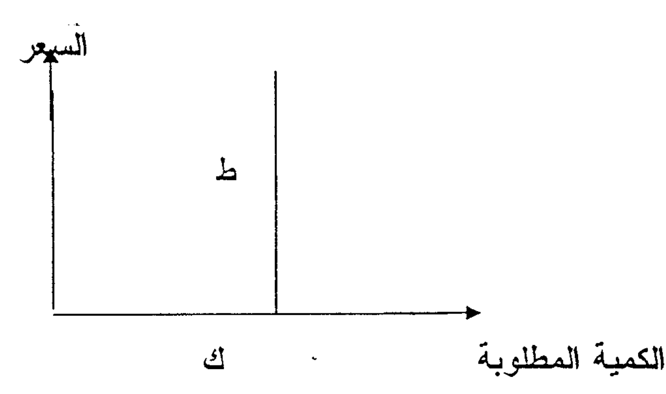
ويكون فيها الفرد مستعداً لشراء أى كمية من السلعة عند نفس الســـعر . أى أن هذا الشخص لدية مرونة كبيرة جداً فى طلبة على السلعة . وتبلغ المرونة فى هذة الحالة مالا نهاية (م ط = ما لا نهاية) .



٢- الطلب عديم المرونة (Perfectly Inelastic Demand)

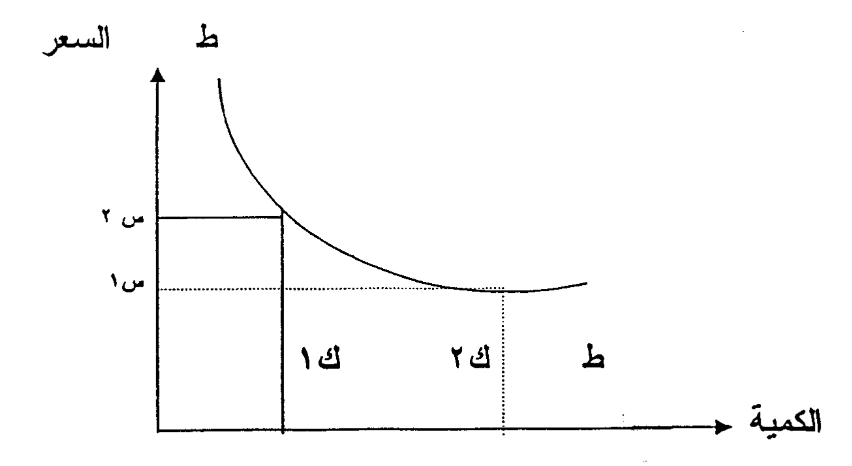
ويطلب الشخص عديم المرونة كمية محددة من السلعة تحت مستويات الأســـعار المختلفة حتى وإن أرتفعت الأسعار بشكل كبير ، وهذا يدل علـــى إنعـــدام قـــدرة المشترى على التأقلم مع التغيرات السعرية للســـلعة بالأضـــافة إلـــى أن الكميـــة

المشتراة من السلعة محددة مسبقاً ، وتبلغ المرونة فى هذه الحالة صفر (م ط = صفر) (شكل رقم ٥)



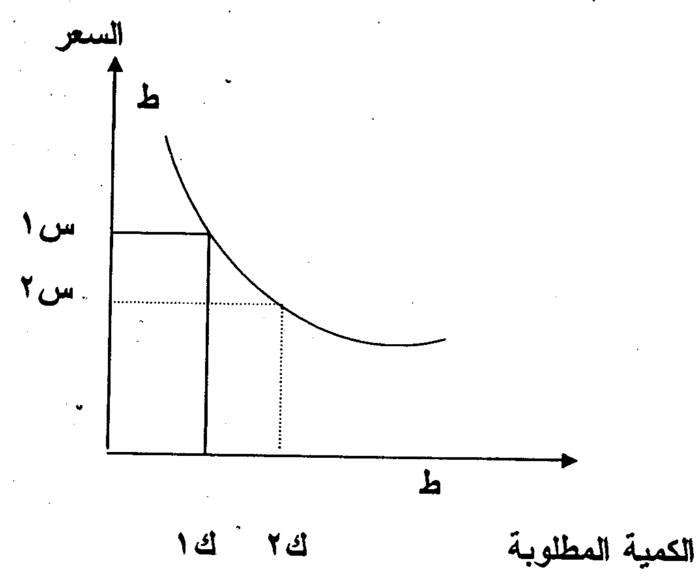
٣- الطلب المرن : (Elastic Demand)

إذا أدى التغير النسبى فى السعر إلى تغير نسبى أكبر فى الكمية المطلوبة فإن الطلب هنا يسمى طلب مرن ، حيث يبين الشكل التالى أن إنخفاض السعر من س١ إلى س٢ أدى إلى زيادة الكمية المطلوبة بمعدل أكبر من ك ١ إلى ك٢ وفى هذة الحالة تكون المرونة أكبر من الواحد الصحيح (م ط > ١) (شكل رقم ٦)



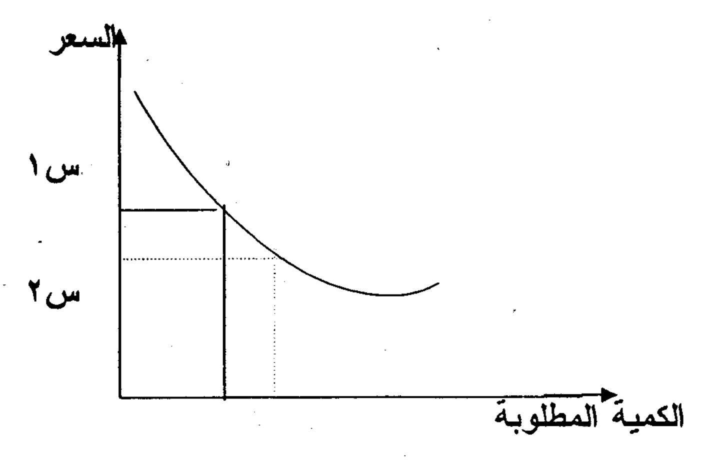
٥- الطلب الغير مرن (Inelastic Demand)

وفي هذه الحالة يؤدى التغير فى السعر إلى تغير الكمية ولكن بدرجة أقـل مـن معدل التغير فى السعر ، وهنا يكون إنحدار منحنى الطلب غيـر المـرن أكبـر . ويوضح الشكل التالى أن إنخفاض السعر من س١ إلى س٢ أدى إلى زيادة الكمية المطلوبة بمعدل أقل من ك ١ إلى ك٢ وفى هذه الحالة تكون المرونة أقـل مـن الواحد الصحيح (م ط < ١) شكل رقم (٧).



٥- الطلب متكافئ المرونة : Insoleastic Demand

حينما يكون معدل التغير فى السعر متساوى مع معدل التغير فى الكمية المطلوبة يكون منحنى الطلب متكافئ والمرونة هنا تساوى واحد صحيح (م ط = ١) .



ج- العوامل التى تتوقف عليها مرونة الطلب

تتوقف مرونة الطلب على مجموعة من العوامل ، نلخصها فيما يلى

١-وجود (بديل) للسلعة ، ودرجة كماله : يمكن القول بوجة عام ، إنه يوجد بديل لعدد كبير من السلع ، فالأرز مثلاً يصلح بديلاً Substitute للبطاطس ، ووسائل المواصلات العامة تصلح بديلاً لوسائل النقل الخاصة، والأقمشة القطنية الرفيعة تصلح بديلاً للمنسوجات الحريرية تتوقف مرونة الطلب على سلعة ما على أمرين متعلقين بهذا البديل :

(أ) عدد السلع أو الخدمات التى تصلح بديلاً للسلعة أو الخدمة موضع البحث فكلما زاد عدد السلع التى تصلح بديلاً للسلعة ، كلما كان الطلب على السلعة أكثر مرونة فاللحوم بأنواعها المختلفة ، والأسماك

بأنواعها المختلفة ، والطيور بأنواعها المختلفة ، كلها سلع يصلح كل منها بديلاً للأخر . ولذلك فأن الطلب على أى نوع من هذه السلع يعتبر طلباً مرناً ، إذا أرتفع ثمن وحده من هذه السلع (وبقيت الأثمان الأخرى كما هى) قلت الكمية المطلوبة منها بدرجة كبيرة . والعكس إذا أنخفض الثمن.

(ب) درجة كمال البديل : ذلك إنه كلما أقترب البديل من الكمال ، كلما أرتفعت مرونة الطلب على السلعة ، فأنواع الأسماك المختلفة مثلاً تعتبر بديلاً كاملاً لبعضها البعض ، فإذا أنخفض ثمن نوع منها زادت الكمية المطلوبة منه زيادة كبيرة ، وذلك لأقبال المستهلكين على هذا النوع وإنصرافهم عن الأنواع الأخرى . وبالعكس إذا أرتفع الثمن ، أى أن الطلب على هذا النوع يعتبر مرناً .

٢- ثمن السلعة بالنسبة لدخل المستهلك :

إذا كان ثمن السلعة ضئيلاً بالنسبة لدخول المستهلكين ، فأن طلب هذه السلعة يكون فى الغالب غير مرن . أما إذا كان ثمن السلعة كبيراً بالنسبة لدخول المستهلكين ، فأن طلب السلعة يكون فى الغالب مرناً . فالمستهلكون لا يهتمون عادة بالتغير فىأسعار اللب مثلاً أو أثمان مسح الأحذية ، ذلك لأن أرتفاع أسعار هذا النوع من السلع والخدمات لا يشكل عبئاً على دخول المستهلكين ، كما أن إنخفاض أثمانها لا يؤدى إلى إضافة محسوسة إلى دخل المستهلك .

لهذا فأن الطلب على هذه السلع يتسم بعدم المرونة . أما السلع التى يمثل ثمنها عبئاً كبيراً على دخول المستهلكين فأنهم يكونون شديدى الحساسية لتغيرات

ثمنها. مثال ذلك الثلاجات ، والتلفزيونات ، والسيارات ، والأثاث ، فالطلب على هذه السلع يتسم بالمرونة .

٣- تعدد أستعمالات السلعة

كلما تعددت أستعمالات السلعة كلما أرتفعت مرونة الطلب عليها ، والعكس إذا ضاقت أوجه أستعمالات السلعة . فإذا كنا بصدد سلعة متخصصة ، فأن أى إنخفاض فى ثمنها لا يؤدى إلى زيادة كبيرة فى الطلب عليها ، وبالعكس فأن أرتفاع ثمنها لا يؤدى إلى نقص كبير فى الطلب عليها . أى أن الطلب عليها يكون غير مرن (مثل النظارات الطبية) . أما إذا تعددت أستعمالات السلعة فإن الطلب عليها يتسم بالمرونة (مثل الخشب مثلاً) .

الفصل الثانى

نظرية عرض السوق

Market Supply

١- مفهوم العرض

يقصد بعرض المشروع كمية السلعة أو الخدمة التى يكون المشروع (المنتج) على إستعداد لعرضها عند سعر معين ، خلال فترة زمنية معينة أما العرض الكلى للسلعة أو الخدمة فى السوق ، فهو مجموع الكميات التى تعرضها المشروعات المنتجة لهذه السلعة أو الخدمة عند سعر معين ، خلال فترة معينة من الزمن وغنى عن القول أن الكمية المعروضة لا تتساوى بالضرورة مع الكمية المنتجة ، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها :-

١- أن إضافة جزء من الكمية المنتجة إلى المخزون من هذة السلعة خلال فترة ما ، يؤدى إلى نقص الكمية المعروضة عن الكمية المنتجة ، سواء كانت هذه الأضافة إلى المخزون لرغبة من المنتجين أو تنفيذاً لسياسة الحكومة بهدف المحافظة على مستوى معين من الأسعار أو لتكوين إحتياطى من السلع الأستراتيجية .

٢- كما يترتب على تلف أو عطب كمية من السلع المنتجة نفسها - خاصة بالنسبة للخضر والفاكهة - أن تقل الكمية المعروضة أيضاً عن الكمية المنتجة .

٣- بالأضافة إلى أن إحتفاظ المنتجين بجزء من السلع بغرض الأستهلاك الذاتى كما يحدث فى حالة السلع الزراعية كالأرز والقمح وغيرة - إلى أن الكمية المعروضة تكون أقل من الكمية المنتجة .

٢- جدول العرض ومنحنى العرض

Supply Schedule and Supply Curve

أوضحنا أن العرض سابقاً يشير إلى عدة دلالات حيث :

١- يشير إلى أن هناك علاقة بين الثمن من جهة ، والكمية المعروضة من جهة أخرى.

٢- يفترض (بقاء الأشياء الأخرى على حالها) ، وذلك حتى يكون التغير فى الكمية المعروضة راجعاً إلى التغير فى ثمن السلعة موضع البحث دون غيرة من العوامل .

والخلاصة ، أن تعريف العرض على هذا النحو يركز على علاقة معينة بين الثمن والكمية المعروضة ، وهى العلاقة التى يؤثر فيها الثمن فى الكمية المعروضة ، وليس العكس ، أى أن الثمن هو المتغير المستقل ، والكمية المعروضة هى المتغير التابع .

والعلاقة بين الثمن كمتغير مستقل ، والكمية المعروضة كمتغير تابع ، علاقة طردية ، فإذا أرتفع ثمن السلعة زادت الكمية المعروضة منها ، وإذا إنخفض ثمنها إنخفضت الكمية المعروضة منها ويمكن بيان هذه العلاقة بما يسمى جدول العرض وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (٤) جدول العرض

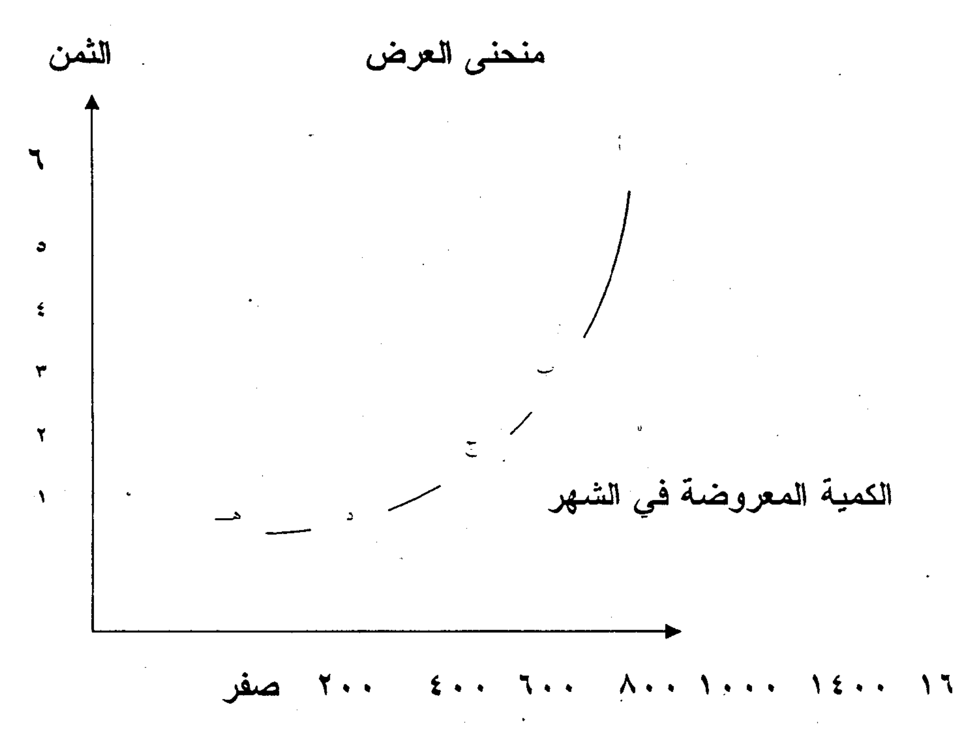
	سعر السلعة بالجنية	الكمية المعروضة من السلعة بالوحدة
أ	٦٠	١٩٠٠
ب	٥٠	١٧٠٠
ج	٤٠	١٣٠٠
د	٣٠	١٠٠٠
هـ	٢٠	٦٠٠

يتضح من الجدول إنه إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (س) ستون قرشاً مثلاً ، فأن الكمية المعروضة منها تبلغ ١٩٠٠ وحدة فى الشهر . وإذا إنخفض الثمن إلى خمسين قرشاً للوحدة ، فأن الكمية المعروضة منها تنخفض بالتالى إلى ١٥٠٠ وحدة فى الشهر ، وهكذا ...

يتضح إذن من الجدول أن الثمن يؤثر تأثيراً طردياً على الكمية المعروضة من السلعة : إذا أنخفض الثمن إنخفضت الكمية المعروضة ، وإذا أرتفع الثمن أرتفعت الكمية المعروضة .

هذه العلاقة يمكن أيضاً تصويرها بما يسمى (منحنى العرض) Supply Curve حيث يقاس ثمن السلعة على المحور الصادى ، وتقاس الكمية المعروضة منها على المحور السينى ، كما هو مبين فى الشكل التالى :-

(شكل رقم ٩)



فالنقطة (أ) على المنحنى (أ،ب ، ج ، د ، هـ) تمثل الحالة (أ) في جدول العرض ، وتعنى هذه النقطة إنه عندما يكون ثمن السلعة ستون قرشاً ، تكون الكمية المعروضة منها ١٩٠٠ وحدة . والنقطة (ب) على المنحنى تمثل الحالة (ب) فى الجدول ، وتشير إلى إنه عندما يكون الثمن خمسون قرشاً ، تكون الكمية المعروضة ١٧٠٠ وحدة . وهكذا حتى نهاية المنحنى ، حيث تمثل النقطة (هـ) الحالة (هـ) فى الجدول ، ومضمونها إنه عندما يكون الثمن عشرون قرشاً تكون الكمية المعروضة من السلعة ٦٠٠ وحدة .

وبالنظر إلى منحنى العرض (أ ب ج د هـ) توضح إنه يتجة إلى أعلى جهة اليمين . ومعنى ذلك أن المنحنى ذلك أن المنحنى يوضح العلاقة الطردية بين

الثمن والكمية إذا أنخفض الثمن أنخفضت الكمية المعروضة ، وإذا أرتفع الـثمن زادت الكمية المعروضة.

٣- محددات التغير فى العرض أو ظروف العرض

يطلق على أسباب تغير العرض - غير تأثير الثمن - تعبير ظروف العرض وهى كما أشرنا تؤدى إلى إنتقال منحنى العرض إلى اليمين أو إلى اليسار .

وأسباب تغير العرض أو ظروف العرض هى كالأتى :-

١- تغير أثمان عوامل إنتاج السلع :

تتغير نفقة إنتاج السلع مع تغير أثمان عوامل الأنتاج المستخدمة فـى إنتاجهـا ، فأرتفاع أثمان عوامل الأنتاج أو إحداها يؤدى إلى زيادة نفقة الأنتاج مما يـؤدى إلى تقليل الأرباح أو تحقيق خسارة ، ويضطر المنتجون إزاء ذلك إلـى خفـض الإنتاج أو خفض المعروض من السلع وبالعكس يؤدى أنخفاض أثمـان عوامـل الإنتاج المستخدمة في إنتاج سلع معينة إلى خفض نفقة إنتاجها وزيادة الأربـاح مما يحفز المنتجين على زيادة الأنتاج أو زيادة العرض .

٢- التقدم التكنولوجى فى أساليب الأنتاج والأتصالات

يؤدى التقدم التكنولوجى فى أساليب الأنتاج إلى خفض نفقـات الأنتـاج وزيـادة الأرباح بالتالى وفى النهاية زيادة حجم المعروض من السلع .

كما يؤدى التقدم التكنولوجى فى أساليب الأتصالات والمواصلات إلى زيادة حجـم التجارة الخارجية مع الدول الأخرى ، مما يؤدى بدورة إلى زيادة عـرض سـلع معينة وهى التى يسهل إستيرادها من الدول الخارجية ، وإنخفاض عرض سـلع أخرى هى التى يسهل تصديرها إلى الدول الخارجية ، فالأستيراد يزيد من حجـم

العرض بالأسواق المحلية بينما يؤدى التصدير إلى خفض حجم العرض بالأسواق المحلية .

٣- الأضطربات السياسية والحروب

تؤدى الأضطرابات السياسية والحروب إلى عدم الأنتظام فى قنوات التجارة الداخلية والخارجية ، مما يؤدى بدورة إلى إختفاء كثير من السلع مكن الأسواق المحلية وقلة العرض .

٤- تقلبات الطبيعة

تؤثر تقلبات الطبيعة فى عرض السلع الزراعية على وجة الخصوص فزيادة الأمطار أو قلتها وحدوث الفيضانات والزلازل تؤثر فى إنتاج السلع الزراعية وتؤدى إلى إنخفاض العرض .

٥- إتفاقيات المنتجين

قد تحدث إختناقات فى عرض سلع معينة نتيجة لأتفاق منتجى هذة السلع على ذلك دفعاً للأثمان نحو الأرتفاع ، وكثيراً ما يتفق منتجو سلعة معينة على ألقاء كميات كبيرة منها فى المحيط للحفاظ على إثمانها أو لدفع الأثمان للأرتفاع .
وغالباً ما يتحقق ذلك بالنسبة للسلع الزراعية أو المنتجات الأولية مثل الخام المطاط والشاى والبن .

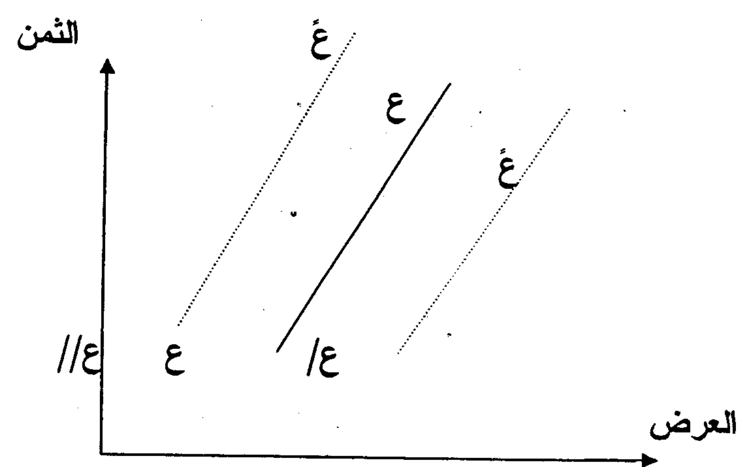
٦- السياسات الضريبية

تتحكم الحكومات فى حجم المعروض من السلع المختلفة عن طريق السياسات الضريبية ، فزيادة الضرائب على إنتاج أو مبيعات أو إستيراد سلعاً معينة يؤدى إلى خفض الكميات المعروضة منها وبالعكس فإن التخفيف من الضرائب فى هذا المجال يؤدى إلى زيادة المعروض من السلع.

٤- أنتقال منحنى العرض وظروف العرض

عرفنا فيما سبق أن الكمية المعروضة لا تتوقف على ثمنها فقط بل تتوقف على عوامل أخرى تشكل ظروف العرض وحدوث تغير فى ظروف العرض يؤدى إلى ظهور جدول جديد للعرض ، فإذا كانت الظروف مؤدية إلى زيادة العرض فإن الكمية التى تعرض أمام كل ثمن من الإثمان تصبح أكبر من ذى قبل والعكس صحيح .

كذلك نجد أن منحنى العرض ينتقل كلية من مكانة نتيجة لتدخل الظروف المختلفة، وهو ينتقل إلى اليمين إذا كانت العوامل الجديدة مؤدية إلى زيادة العرض ، وإلى اليسار فى حالة نقص العرض والرسم التالى يوضح ذلك (شكل رقم ١٠)



٥- مرونة العرض Elasticety of Supply

١/٥ : مفهوم مرونة العرض وقياسها

مرونة العرض هى درجة إستجابة العرض للتغير الذى يحدث فى الثمن أى أنها التغير النسبى فى الكميات المعروضة على التغير النسبى فى الثمن .

ويكون العرض مرناً إذا تغيرت الكمية المعروضة بالزيادة بنسبة أكبر من الزيادة فى الثمن ، أو تغيرت بالنقص بنسبة أكبر من نسبة النقص الذى طرأ على الثمن.

ويكون العرض غير مرن إذا تغيرت الكمية المعروضة بالزيادة أو النقص بنسبة أقل من نسبة التغير فى الثمن زيادة أو نقصا .

كما يكون العرض متكافئ المرونة إذا تساوت نسبة التغير فى العرض ونسبة التغير فى الثمن . ويمكن قياس المرونة بقسمة التغير النسبى فى الكمية المعروضة على التغير النسبى فى الثمن ويحدد حاصل القسمة درجة مرونة العرض ونوعة من حيث المرونة . أى أن مرونة العرض .

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبى فى الثمن}}$$

٢/٥ حالات المرونة Elasticity Case

أ- العرض المرن

يعتبر العرض مرناً إذا كان $\frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبى فى الثمن}}$ أكبر من الواحد صحيح

فمثلاً إذا كان عرض نوع من المنسوجات ألف متر مثلاً وكان الثمن مائة قرش وأرتفع الثمن المتر إلى ١٢٠ قرش فأرتفع عرض هذا النوع من المنسوجات إلى ١٤٠٠ فأن التغير النسبى فى الثمن يكون ٢٠ % بينما التغير النسبى فى الكمية المعروضة ٤٠ % وفى هذة الحالة تكون درجة

المرونة $\frac{40\ \%}{20\ \%}$ أى ٢

فيكون العرض مرناً فى هذه الحالة أى أكثر من الواحد الصحيح .

ب- العرض غير المرن

يعتبر العرض مرن إذا كان $\frac{\text{التغير ... النسبى فى الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبى فى الثمن}}$

أقل من الواحد الصحيح

ولبيان ذلك نفترض أن عرض كمية من البرتقال كان ٢٠٠ طن حينما كان ثمن الطن ٥٠ جنيهاً . فإذا حدث وأرتفع ، ثمن الطن من البرتقال إلى ٦٠ جنيهاً فأن الكمية المعروضة من البرتقال تصل إلى ٢٢٠ طن أى أن التغير النسبى فى الثمن يكون ٢٠ % بينما التغير النسبى فى الكمية المعروضة يكون ١٠ % وتكون درجة المرونة فى هذه الحالة ١٠ %

ج – العرض متكافئ المرونة :

يعتبر العرض متكافئ المرونة إذا كان التغير النسبى فى الكمية المعروضة على التغير النسبى فى الثمن مساوياً للواحد الصحيح فمثلاً إذا كانت الكمية المعروضة من نوع معين من القطن ألف قنطار حينما كان الثمن ١٠ جنيهات ، فأذا حدث وأرتفع الثمن على ١٢ جنية فأرتفع العرض إلى ١٢٠٠ قنطار فأن التغير النسبى فى الثمن يكون ٢٠ % وكذلك

يكون التغير النسبى فى الكمية المعروضة ٢٠ % على ذلك تكون درجة المرونة

$\frac{٢٠ \%}{٢٠ \%} = ١$ ويكون العرض فى هذه الحالة متكافئ المرونة .

٦- العوامل التى تتوقف عليها مرونة العرض

ونقصد بها العوامل التى تؤثر فى مرونة عرض سلع معينة فتجعل عرضها أكبر أو أقل مرونة من عرض السلع الأخرى ، وذلك مع بقاء الأحوال الأخرى على حالها بدون تغير وهذه العوامل هى:

أولاً :- أختلاف الفترة الزمنية محل البحث

فالملاحظ أن قدرة أى مشروع على تغيير حجم الأنتاج إستجابة للتغيرات فى أثمان السلع المنتجة ، تختلف بأختلاف الفترة الزمنية ، فتتزايد هذه القدرة مع تزايد الفترة الزمنية وتقل مع نقصانها وبذلك يكون عرض السلع أكثر استجابة للتغيرات مع اثمانها كلما طالت الفترة الزمنية ويكون اقل كلما قصرت الفترة الزمنية ٠

ثانياً : سهولة امكانية زيادة الأنتاج

حيث تتزايد المرونة بالنسبة للسلع التى يستلزم زيادة إنتاجها زيادة كبيرة فى نفقات الأنتاج وتقل درجة المرونة بالنسبة للسلع التى يستلزم زيادة إنتاجها زيادة كبيرة فى نفقات الأنتاج والسبب أن السلع الأولى يكون إنتاجها أسرع فى الأستجابة للتغيرات فى أثمانها .

ثالثاً :- القابلية للتخزين

وتتزايد مرونة عرض السلع كلما تتزايد قابليتها للتخزين فالسلع غير القابلة للتخزين يكون عرضها أقل مرونة من تلك القابلة للتخزين فترة طويلة ، وسبب ذلك أن السلع القابلة للتخزين يكون عرضها أكثر إستجابة للتغيرات فى أثمانها حيث يمكن طرح كميات كبيرة من هذة السلع التى فى المخازن بسهولة فى حالة زيادة الأثمان ، كما يمكن سحب كميات كبيرة منها من الأسواق وتخزينها فى حالة إنخفاض الأثمان ، بعكس السلع غير القابلة للتخزين التى يتعذر معها تحقيق ذلك.

رابعاً :- إمكانية تغير عوامل الأنتاج المتغيرة على المدى القصير

كما تؤثر فى مرونة عرض السلع ، مدى إمكانية تغير عوامل الأنتاج المتغيرة المستخدمة فى إنتاجها على المدى القصير ، فكلما تناقصت إمكانية تغير عوامل الأنتاج المتغيرة كلما إنخفضت مرونة العرض ، وسبب ذلك إنه كلما زادت القدرة على تغير عوامل الأنتاج المتغيرة كلما زادت درجة إستجابة الأنتاج للتغيرات فى الأثمان حيث تتم زيادة عوامل الأنتاج المتغيرة بسهولة وزيادة الأنتاج بالتالى فى حالة أرتفاع الأثمان كما يتم إنقاص عوامل الأنتاج المتغيرة بسهولة أيضاً وإنخفاض الأنتاج بالتالى فى حالة إنخفاض الأثمان.

خامساً :- إمكانية أحلال عوامل الإنتاج الثابتة على المدى الطويل .

أما على المدى الطويل فإن العوامل المؤثرة فى مرونة العرض تتمثل في مدى إمكانية إحلال عوامل الأنتاج الثابتة محل بعضها فى العمليات الأنتاجية فتنتقل من إنتاج السلع التى إنخفض ثمنها إلى إنتاج السلع التى أرتفع ثمنها وكلما زادت القدرة على إنتقالها من إنتاج لأخر كلما زادت درجة إستجابة الإنتاج لتغيرات الأثمان ، أو درجة المرونة.

الفصل الثالث

توازن السوق Market Equilibrium

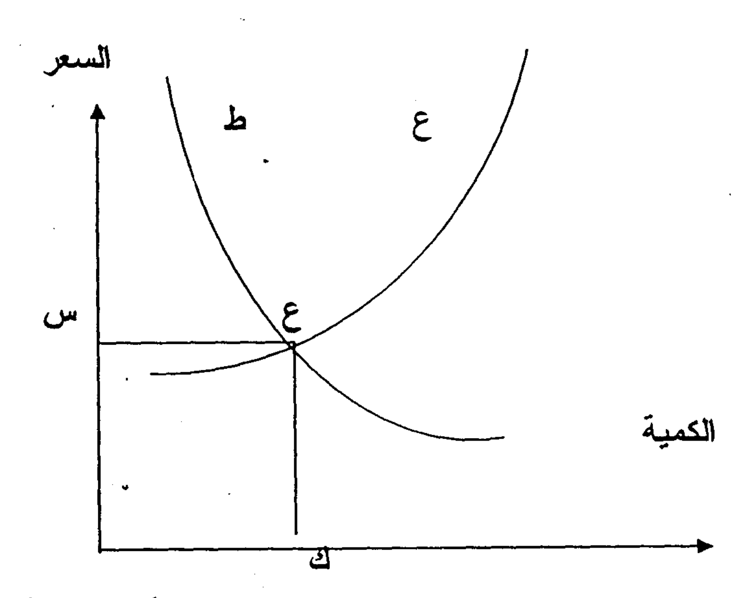
أ- تحديد سعر التوازن

سعر التوازن هو الثمن الذى يتعادل عندة تأثير قوى العرض مع تأثير قوى الطلب حيث يحدد المنتجون جدولاً لعرض السلعة التى يقومون ببيعها ويبين الجدول الكميات المختلفة التى يرغب المنتجون بيعها عند الأسعار المختلفة . كما يبين الجدول طلب المستهلكين ، أى الكميات المختلفة التى يقبلون على شرائها عند مختلف الأسعار . فيتم تحديد نقطة التوازن أى تحديد الكمية المباعة والسعر الذى يرضى عنه الطرفين ويتم التداول بعد ذلك ، فإذا فرض أن جدولى العرض والطلب لسلعة ما عند الأسعار المختلفة كانت كما يلى : -

جدول رقم (٥)

الكمية المطلوبة	السعر	الكمية المعروضة
٢٤	١	٦
١٨	٢	٩
١٢	٣	١٢
٦	٤	١٥
٣	٥	١٨

ويتضح إنه عند السعر ٣ وحدة تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة أى هو السعر الذى يحقق التعادل بين العرض والطلب ويصبح هو السعر السائد فى السوق فى هذا الوقت ويمكن توضيح ذلك بيانياً فى الشكل التالى (شكل رقم ١١) .

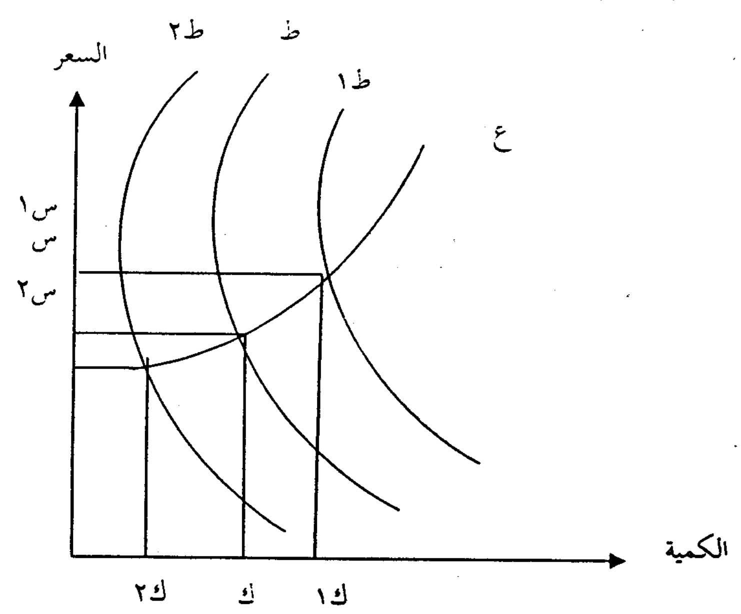


وهناك العديد من حالات التوازن بين العرض والطلب تبعاً لتغير كلاً من العرض والطلب فنجد أن منحنى العرض والطلب قد يأخذون مواقع خلاف الموقع الأصلى فيترتب بالضرورة تغير كلاً من كمية وسعر التوازن ، كما يختلف التوازن بإختلاف مرونة كلاً من العرض والطلب مما يؤدى إلى الوصول إلى كميات وأسعار أخرى .

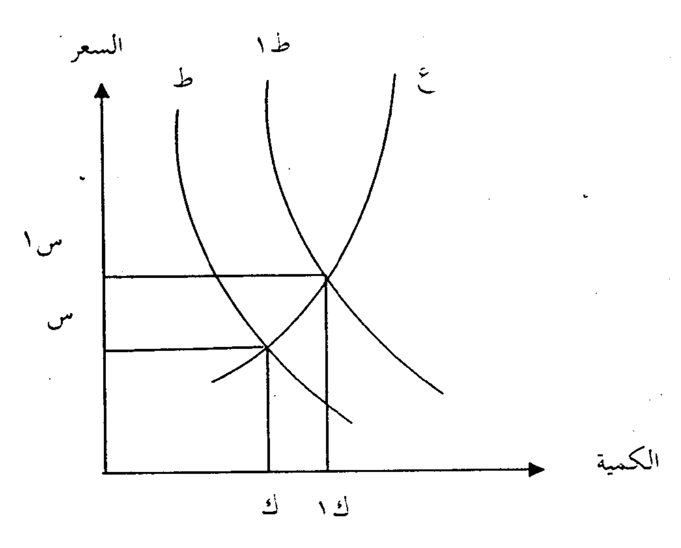
ب- أثر تغير ظروف الطلب على سعر السوق

قد يحدث تغير فى الطلب لسبب ما وهذا التغير قد يكون بالزيادة أو النقص ففى الرسم التالى نجد أن منحنى العرض يمثلة المنحنى ع ع ومنحنى الطلب الأصلى ط ط ، فإذا فرضنا أن الطلب قد زاد أى أن منحنى الطلب أنتقل ناحية اليمين فأصبح منحنى جديد للطلب يرمز له ط١ ط١ . وبالتالى فقد أصبح أعلى بالنسبة لمنحنى الطلب الأصلى فبناء على ذلك يزداد السعر إلى س١ وتزداد الكمية المتبادلة إلى ك ١ .

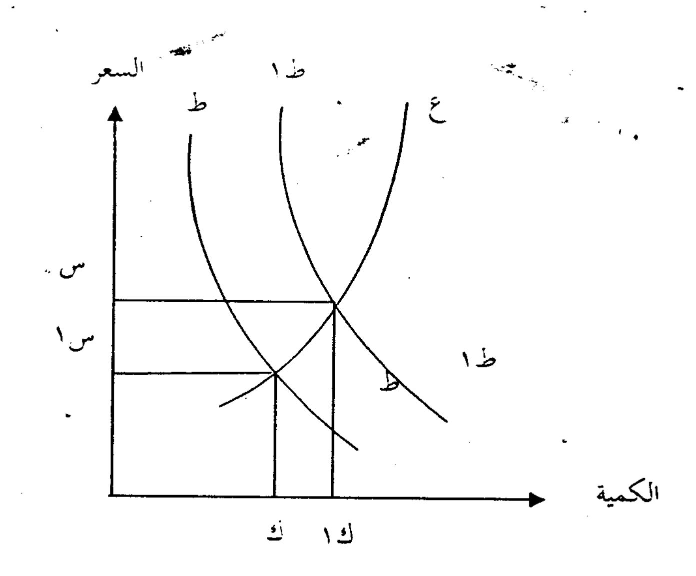
وعلى العكس من ذلك إذا نقص الطلب أى أصبح المنحنى الجديد ط٢ ط٢ وأتجة إلى يسار المنحنى الأصلى وبالتالى فإن السعر سيقل إلى س ٢ والكمية إلى ك٢ . (شكل رقم ١٢)



أى إنه بزيادة الطلب مع بقاء العرض ثابتاً يزداد كل من السعر والكميــــة ولكــن أيهما يزداد بنسبة أكبر من الأخر ؟ الواقع أن ذلك يعتمد على مرونة العــرض . ويوضح الشكلين التاليين أثر زيادة الطلب مع تغير حالة العرض (عرض مرن ، وعرض غير مرن) (شكل رقم ١٣،١٤)



(زيادة الطلب علي عرض مرن)

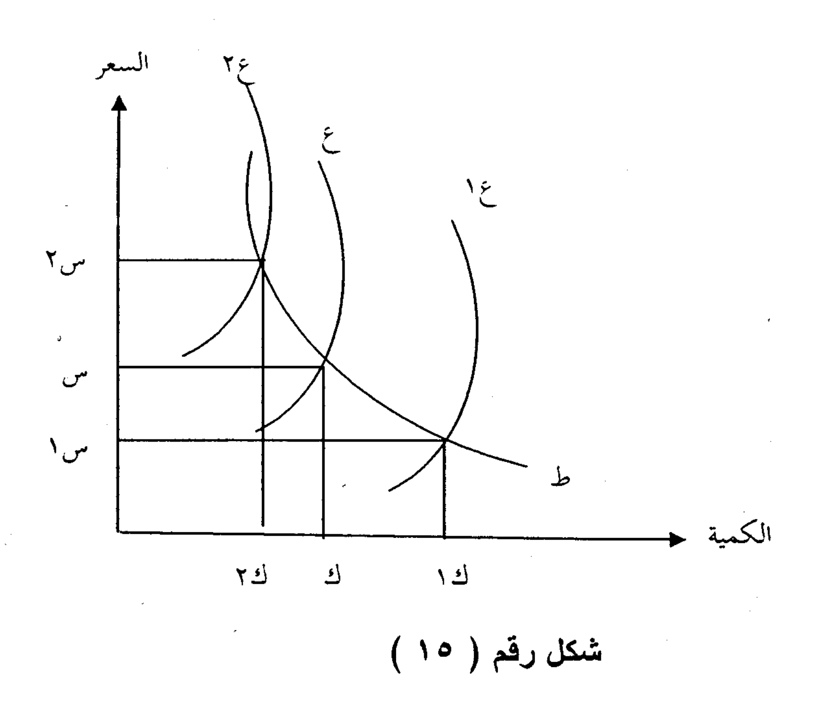


(زيادة الطلب علي عرض غير مرن)

ج – أثر التغير فى ظروف العرض على سعر السوق

قد يحدث تغير فى العرض لسبب ما كتغير ظروف الأنتاج مثلاً ويبقى الطلب ثابتاً وهذا لا يمكن إلا فى حالة الأحتكار . فإذا كان التوازن يتحدد بالكمية ك والسعر س ، فإن زيادة العرض إلى ع١ ع١ تزيد من الكمية المتبادلة إلى ك وتقل من السعر إلى س١ .

وعلى العكس من ذلك إذا قل العرض بحيث أصبح ع٢ ع٢ فإن السعر يرتفع إلى س ٢ وتقل الكمية المتبادلة إلى ك٢ كما هو موضح بالشكل التالى وتعتمد نسبة التغير فى كل من الكمية والسعر على درجة مرونة الطلب .



شكل رقم (١٥)

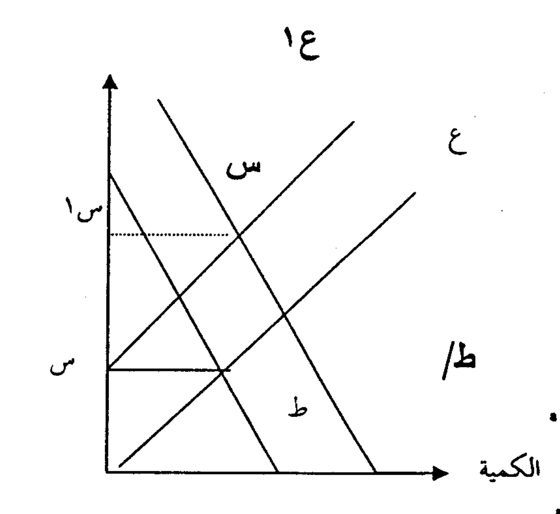
د- تغير ظروف الطلب والعرض معاً

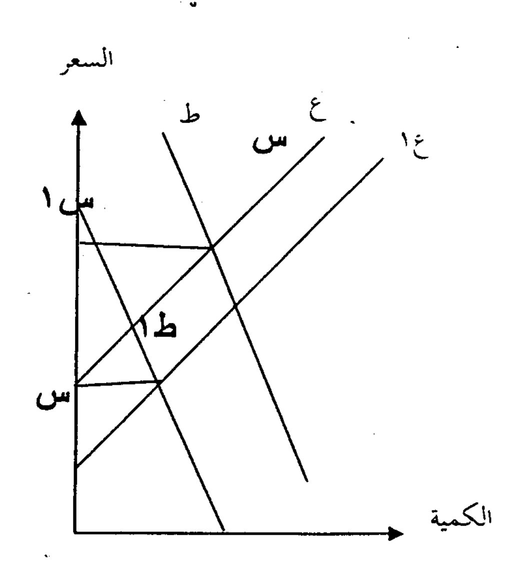
من الناحية الواقعية فإنه يندر أن تتغير ظروف الطلب بمفردها دون تغير ظروف العرض ، أو تتغير ظروف العرض دون تغير ظروف الطلب ، فيحدث غالباً أن تتغير ظروف الطلب وظروف العرض معاً ، فيؤدى ذلك إلى أحد إفتراضين

أ- التغير العكسى بين الطلب والعرض بأن يتغير الطلب فى إتجاة عكسى لتغير العرض ، ويكون ذلك بأن يتزايد الطلب ويتناقض العرض ،أو يتزايد العرض ويتناقص الطلب .

- فإذا تزايد الطلب وتناقض العرض فى نفس الوقت ، فإن زيادة الطلب تدفع الثمن إلى أعلى ، كما يدفعة إلى أعلى أيضاً فى نفس الوقت تناقص العرض ، فكلا التغيرين يدفعان الثمن فى نفس الأتجاة إلى أعلى وتكون النتيجة هى زيادة الثمن (شكل رقم ١٦).
- أما إذا تزايد العرض وتناقص الطلب ، فى نفس الوقت ، فإن زيادة العرض تدفع الثمن إلى أسفل ، كما يدفعة أيضاً إلى أسفل تناقص الطلب ، فكلا التغيرين يدفعان الثمن إلى أسفل ، كما يدفعة أيضاً إلى أسفل تناقص الطلب ، فكلا التغيرين يدفعان الثمن فى نفس الأتجاة إلى أسفل ، وتكون النتيجة بالطبع هى إنخفاض الثمن . (شكل رقم ١٧) .

شكل رقم (١٦) تزايد الطلب وتناقص العرض تزايد العرض وتناقص الطلب

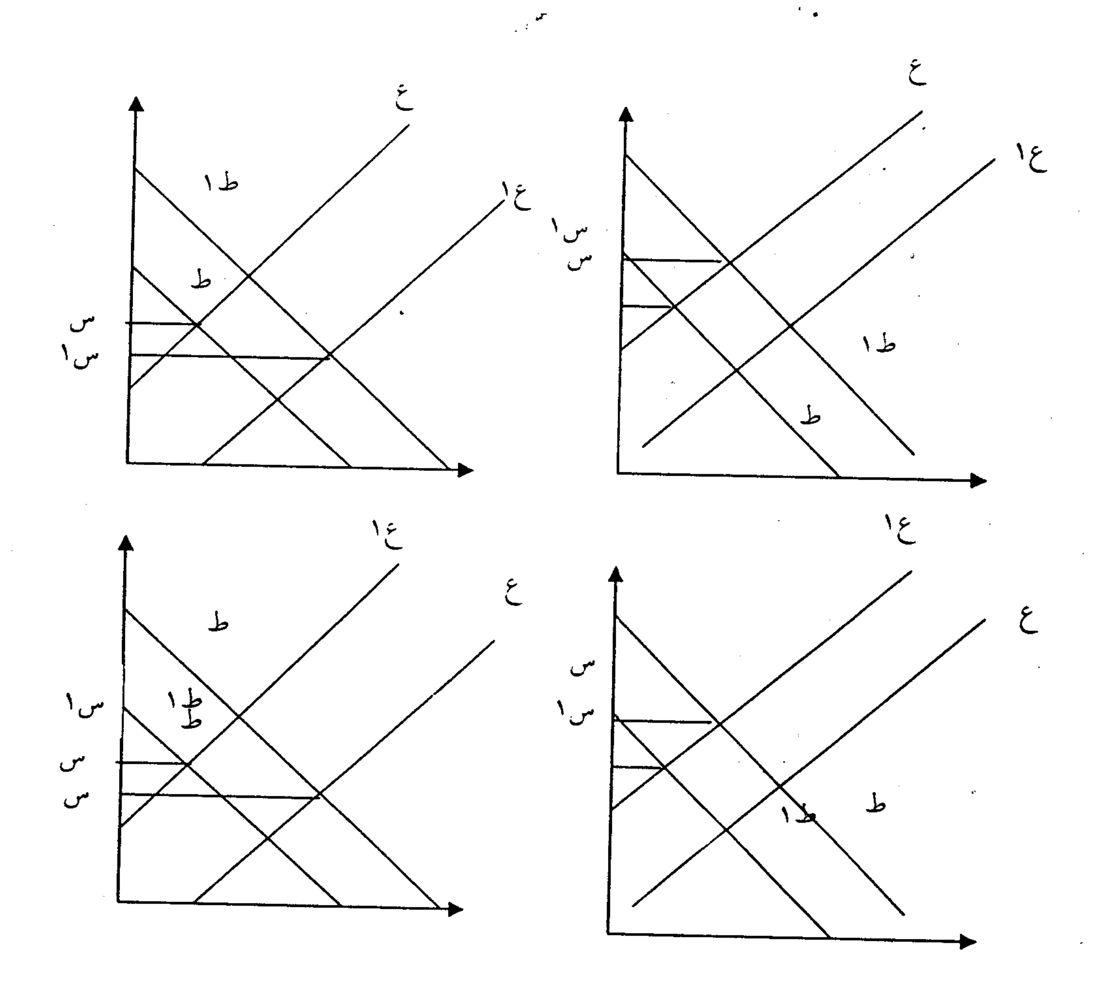




ب – التغير الطردى بين الطلب والعرض ، بأن يتغير الطلب والعرض معاً فى نفس الوقت وفى نفس الأتجاة .

- فإذا تزايد الطلب وتزايد العرض أيضاً فى نفس الوقت فإن الثمن يمكن أن يرتفع أو ينخفض أو يستمر بدون تغير ، فالأمر يتوقف على النسبة بين زيادة الطلب وزيادة العرض حيث تعمل زيادة الطلب على دفع الثمن إلى أعلى بينما تدفع زيادة العرض الثمن إلى أسفل ، فإذا كانت الزيادة فى الطلب بنسبة اكبر من الزيادة فى العرض كانت النتيجة زيادة الثمن وإذا كانت الزيادة فى العرض بنسبة أكبر من الزيادة فى الطلب كانت النتيجة إنخفاض الثمن ، أما إذا كانت الزيادة فى الطلب مساوية للزيادة فى العرض فإن النتيجة تكون إستمرار الثمن ثابتاً دون تغيير .
- أما إذا أنخفض الطلب والعرض معاً فى نفس الوقت ، فإن الثمن – مثل الفرض السابق – قد يرتفع أو ينخفض أو يستمر ثابتاً دون تغيير ، حيث يؤدى إنخفاض الطلب إلى إنخفاض الثمن ، بينما يعمل إنخفاض العرض فى الأتجاة العكسى إذا يؤدى إلى أرتفاع الثمن ، فإذا أنخفض الطلب بنسبة أكبر من إنخفاض العرض فإن النتيجة تكون إنخفاض الثمن ، وإذا أنخفض العرض بنسبة أكبر من إنخفاض الطلب فإن النتيجة تكون أرتفاع الثمن ، أما إذا أنخفض الطلب والعرض بنفس النسبة فإن النتيجة تكون إستمرار الثمن ثابتاً دون تغيير (شكل رقم ١٨) .

حيث تعتبر النقطة (س) فى الرسومات الأربع عن الثمن قبل تغير العرض والطلب بينما تعبر النقطة (س١) عن الثمن بعد تغير العرض والطلب



الباب الثالث

نظرية سلوك المستهلك

Consumer Theory

مقدمة :

تهتم نظرية سلوك المستهلك بكيفية إنفاقه لدخلة المحدود على مختلف السلع والخدمات وفقاً للأثمان السائدة فى السوق .

وقد درج الأقتصاديون على دراسة سلوك المستهلك بإتباع إحدى الطريقتين حيث الطريقة الاولى والتى تسمى بطريقة مارشال أو بتحليل المنفعة الحدية وتقدم على أساس إفتراض القدرة على قياس المنفعة كما تطرح تصوراتها على أساس عالم من السلعة الواحدة ، أما الطريقة الثانية فهى الطريقة الحدية أو أسلوب منحنيات السواء وهى لا تعتمد على قابلية المنفعة للقياس وتقيم تحليلها على أساس علاقات مختلفة بين سلعتين .

الفصل الأول

نظرية المنفعة UTILITY THEORY

مقتضى هذة النظرية أن المستهلك يحصل من إستهلاكه للسلعة على إشباع SATISFACTION (أو منفعة UTILITY) ، وإنه يمكن له قياس كمية الأشباع التى يحصل عليها بوحدات تسمى " وحدات المنفعة " UTILS .

فإذا كان الفرد ، حينما يستهلك مثلاً كوباً واحداً من الشاى يحصل على إشباع قدرة عشر وحدات منفعة ، فأن إستهلاكة لكوب ثان من الشاى فى نفس اليوم يضيف إلى إشباعة (منفعتة) قدراً أخر ، وليكن مثلاً (١٢ وحدة منفعة . أى أن الأشباع الكلى ، أو المنفعة الكلية التى يحصل عليها المستهلك من إستهلاكة كوبين من الشاى فى اليوم ، هى ١٠ + ١٢ = ٢٢ وحدة منفعة) . ويضيف الكوب الثالث من الشاى إلى إشباع المستهلك (إلى منفعته) قدراً أخر يضاف إلى المنفعة الكلية ..

ولكن ، لابد – بعد حد معين – أن يبلغ الأشباع الكلى من إستهلاك أكواب الشاى حداً أقصى ، بحيث لا يمكن للفرد – بأستهلاك المزيد من أكواب الشاى فى اليوم – أن يحصل على منفعة إضافية ، أى إنه يصل إلى نقطة التشبيع Saturation Point فى إستهلاكة لهذة السلعة . وبعد النقطة ، يضيف إستهلاك المزيد من وحدات السلعة قدراً سالباً من المنفعة .

١- فروض النظرية

١- أن المنفعة قابلة للقياس العددى (الكمى) أى أن المستهلك يستطيع التعبير عن المنفعة التى يحصل عليها من تناوله لوحدات السلعة كمياً أو عددياً مثلاً تناول كوب شاى يحقق إشباع أو منفعة للمستهلك يقوم المستهلك بقياس أو تقدير لهذة المنفعة لوحدات عددية مثلاً ١٠٠ وحدة منفعة لكوب الشاى ، ٨٠ وحدة منفعة لكوب العصير .

٢- أن المنفعة الحدية (منفعة أخر وحدة مستهلكة أو مضافة) تتناقص مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة بمعنى أن

الوحدة الأولى من السلعة ١٠٠ وحدة والثانية ٥٠ وحدة والثالثة ٣٠ وحدة وهكذا .

٣- أن المنفعة الكلية المستمدة من سلعة ما مستقلة عن المنفعة الكلية لسلعة أخرى – أى يوجد أستقلال للمنفعة المكتسبة من السلع المختلفة ، فإذا تناول الفرده وحدات من سلعة ثم بدأ فى تناول وحدات من سلعة أخرى فإن منفعة أول وحدة من السلعة الثانية لا تتوقف أهميتها على الوحدات التى تم إستهلاكها من السلعة الأولى .

٤- ثبات المنفعة الحدية للنقود أى أن المنفعة الحدية للنقود التى يستخدمها المستهلك فى الحصول على وحدات السلعة ثابتة أو متساوية . حيث يتم التعبير عن النقود أيضاً بوحدات منفعة مثلاً : السعر ١٠ قروش . والقرش = ١ وحدة منفعة ، فإن منفعة ال ١٠ قروش ١٠ x ١ = ١٠ وحدات منفعة .

٢- المنفعة الكلية والمنفعة الحدية Total and Marginal Utility .

يقصد بالمنفعة قابلية السلعة لأشباع الحاجة ، أى أن هناك علاقة قوية بين المنفعة والحاجة ، فإذا أختفت الحاجة التى تستخدم السلعة من أجلها فإن منفعة هذة السلعة من أجلها فإن منفعة تختفى بالتبعية .

والمعنى الأقتصادى للمنفعة ترتبط بنظرة الشخص نفسة إليها ، فالسلعة ولو أن لها صفات ثابتة إلا أن منفعتها تتغير وتختفى حسب شعور الشخص الذى فى حاجة إليها ، أى أن المنفعة مسألة تقديرية شخصية ترجع إلى الشخص صاحب الحاجة. فمنفعة سلعة معينة تختلف من شخص لأخر وتختلف أيضاً بالنسبة لنفس الشخص فى الأوقات المختلفة ، بغض النظر عن أهميته السلعة ضارة كالخمر أو غير مشروعة كالمخدرات ولكنها تكتسب منفعة إقتصادية إذا ما رأى الشخص إنه فى حاجة إليها .

وبطبيعة الحال تختلف المنفعة الأقتصادية عن المنفعة بالمعنى العام فكل ما له فائدة يعتبر نافعاً حسب المعنى العام أى النظر إلى السلعة مجردة ، وبالنظر إلى الجميع وليس بالنظر إلى فرد معين .

والمنفعة الكلية لشئ تتكون من وحدات متعددة هى مجموع الفوائد التى تعود على الفرد من إستهلاك هذه الوحدات فمثلاً الشخص الذى يشعر بالحاجة إلى أكل تفاحة تكون منفعة التفاحة الأولى لدية أكبر من منفعة التفاحة الثانية ومنفعة التفاحة الثالثة أقل منفعة من الثانية وهكذا فالمنفعة الكلية هى مجموع الفوائد التى تحصل عليها الفرد من إستعمال وحدات متعددة من السلعة ويمكن تمثيل ذلك كالأتى :-

التفاحة الأولى ١٨ وحدة منفعة

التفاحة الثانية ١٥ وحدة منفعة

التفاحة الثالثة ١٤ وحدة منفعة

التفاحة الرابعة ١٠ وحدة منفعة

ففى المثال السابق تكون المنفعة الكلية ٥٧ وحدة إذا أستهلك الفرد ٤ تفاحات بينما تكون المنفعة الكلية ٤٧ وحدة إذا أستهلك الفرد ٣ تفاحات فقط وبعبارة أخرى فالمنفعة الكلية عبارة عن مجموع المنافع أو الفوائد التى تعود على شخص معين من إستهلاك عدة وحدات من سلعة معينة

أما المنفعة الحدية فهى مقدار التغير الذى يطرأ على المنفعة الكلية نتيجة إضافة وحدة جديدة من الوحدات المستهلكة ففى المثال السابق تكون المنفعة الحدية ١٠ فى حالة إستهلاك أربعة تفاحات وتكون ١٤ فى حالة أستهلاك ثلاثة تفاحات وهكذا أى أن منفعتة الحدية هى منفعة أخر وحدة يستعملها الشخص .

وواضح مما سبق إنه كلما زادت كمية الشئ زادت منفعتة الكلية بنسبة متناقصة وقلت منفعتة الحدية ، أى منفعة أخر وحدة ، فالكمية التى تتكون من ١٠ وحدات منفعتها الكلية أكثر من الكمية التى تتكون من ٤ وحدات ، فى حين أن المنفعة الحدية للكمية الأولى تكون أقل من المنفعة الحدية للكمية الثانية وهكذا .

وفى هذا الأطار نلاحظ ما يلى :-

١- أن المنفعة الكلية تزيد بزيادة الأستهلاك :

فالمنفعة الكلية هى مجموع المنافع التى يحصل عليها المستهلك من مجموع الوحدات المستهلكة وكلما زاد إستهلاك الفرد من وحدات السلعة زادت المنفعة الكلية ولكن بنسبة متناقصة كما فى المثال السابق .

٢- ان المنفعة الحدية تنخفض بزيادة الأستهلاك :

فالمنفعة الحدية هى مقدار التغير الذى يحدث على المنفعة الكلية بإستهلاك الفرد لوحدة جديدة أى منفعة أخر وحدة يستعملها الفرد . ويلاحظ أن المنفعة الحدية تميل إلى التناقص مع زيادة الأستهلاك (قانون تناقص المنفعة الحدية) .

٣- يقدر الشخص قيمة الشئ على أساس منفعة الوحدة الحدية دون إعتبار للمنفعة الكلية ، ويفسر لنا هذه الحقيقة السبب فى كون بعض الأشياء النافعة أقل قيمة من الذهب ، والسبب فى ذلك هو أننا حين نقول أن الخشب أكثر نفعاً من الذهب فإننا نقصد المنفعة الكلية لكل منهما ، اى مجموع المنافع التى تعود علينا من كل منهما ، أما عندما نقول أن قيمة الذهب أكبر من قيمة الخشب فإننا نقصد المنفعة الحدية لكل منهما مقدرة على أساس الكمية الموجودة فى كل من الخشب والذهب .

٣- قانون تناقص الحدية

Law Of Diminishing Marginal Utility

" بأستهلاك وحدات متتالية من سلعة معينة فإن كل وحدة ستضيف درجة من المنفعة أقل من سابقتها حتى تصل إلى مرحلة لا يضيف إستهلاك الوحدة أى زيادة فى المنفعة ثم إذا أستمر بعد ذلك فى الأستهلاك فإن أى وحدة مضافة لن تعطى إلا منفعة سالبة " .

ومما سبق يتبين أن المنفعة الكلية لأستهلاك وحدات متتالية من السلعة تكون منفعة متزايدة إلى أن نصل إلى حد التشبع بمعنى أن إستهلاك أى وحدة إضافية من السلعة ستعطى منفعة سالبة وتقل المنفعة الكلية بالتالى

وتقاس منفعة وحدات السلعة بدرجة إشباعها لرغبة الأنسان ، ولما كانت الرغبة غير موجودة إلا فى مخيلة الأنسان والتى تختلف درجاتها من شخص إلى أخر فإنه من الصعب عمل وحدة قياسية تقاس بها المنفعة عند كل الناس ، ولكن يمكن المقارنة بين منفعة سلعة معينة بمنفعة سلعة أخرى .

والمثال التى يوضح العلاقة بين المنفعة الحدية والكلية على إعتبار أن الوحدات التى تقاس بها المنفعة هى وحدات وهمية ، فإذا أفترضنا أن شخص يرغب فى تناول وحدات متتالية من زجاجات البيبسى فى أحد أيام شهر أغسطس فإن المنفعة المترتبة على إستهلاك لهذه الوحدات (الزجاجات) يمكن إيضاحها فى الجدول التالى :

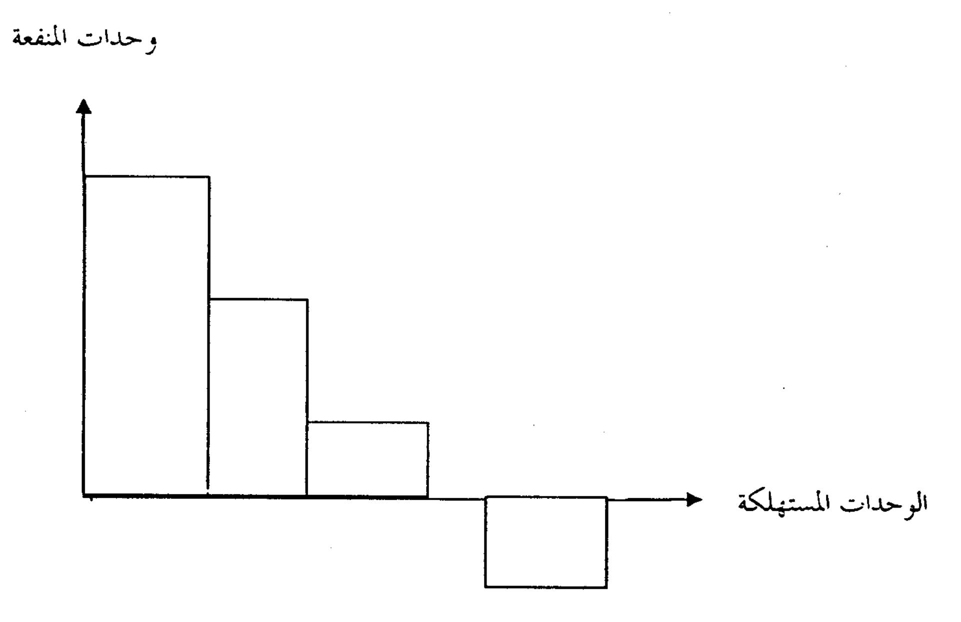
جدول رقم (٥)

عدد الزجاجات	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
١	٨	٨
٢	١٣	٥
٣	١٦	٣
٤	١٦	صفر
٥	١٤	-٢

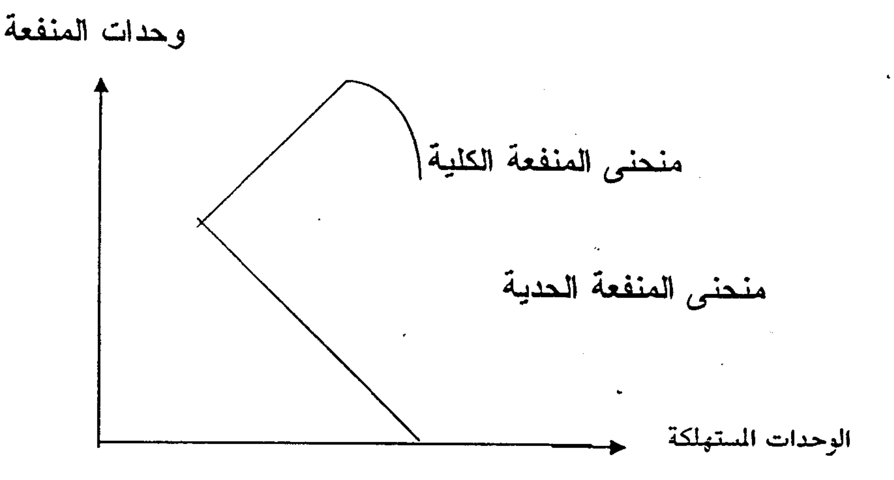
ومن هذا الجدول يتضح أن المنفعة الحدية تكون دائمة التناقص بينما المنفعة الكلية تتزايد زيادة متناقصة حتى الوحدة الرابعة والتى عندها نصل إلى النقطة التى تساوى المنفعة الحدية فيها صفر وهى نقطة التشبع ، أما إذا أستمر

الشخص فى الأستهلاك بعد ذلك فإن كلا من المنفعة الحدية والكلية سوف تتناقص .

ويمكن تمثيل ذلك بيانياً كما فى الشكل التالى حيث يمثل المحور الرأسى عدد وحدات المنفعة أما المحور الأفقى فيمثل الوحدات المستهلكة ويمثل كل مستطيل فى الشكل منفعة كل وحدة والتى يمثل أرتفاعها المنفعة الحدية لها . والمنفعة الكلية يعبر عنها مجموع مساحة المستطيلات التى عددها يساوى عدد الوحدات المستهلكة.



ويمكن من الجدول السابق رسم منحنى المنفعة الكلية والحدية بتوضيح البيانات على الرسم لبيان إتجاة كلاً منهما كما يبين الشكل شكل رقم (٢٠)



ولما كان من المفروض أن سلوك الأنسان الأقتصادى متزن وإنه طبقاً لقانون تناقص المنفعة الحدية سيوجة إنفاقة إلى الوجهة التى تتساوى فيها المنفعة الحدية لكل سلعة مع ثمنها ، وعلى ذلك تصبح العلاقة بين إنفاقة والمنفعة الحدية لكل من السلع المختلفة موضحة فى المعادلة الأتية :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{سعر السلعة أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{سعر السلعة ب}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ج}}{\text{سعر السلعة ا}}$$

وبناء على هذة المعادلة فإن زيادة سعر سلعة معينة يقتضى نقص الكمية المشتراة منها زيادة الكمية المشتراة من سلعة أخرى حتى تعود هذة المعادلة إلى التساوى ، وبالطبع يشترط أن يظل ذوق الشخص لمدة طويلة نسبياً بدون تغيير حتى يمكنة أن ينفق نقودة بحيث تعطية أكبر درجة من درجات الأشباع.

٤- شروط صحة قانون تناقص المنفعة الحدية

يقوم القانون على مجموعة من الفروض التى تعتبر شروطاً كسريانة وهى :

١- يفترض أن السلع يتم أستهلاكها في شكل وحدات ذات كميات مناسبة .فإذا أحس الشخص بالجوع ولكنة بدأ فى تناول الطعام فإن إحساسة بالجوع سوف يتزايد نتيجة لأخذة الجرعات الأولى من الطعام بدلاً من أن يتناقص ، وبالتالى فإن المنفعة الحدية سوف تتزايد بدلاً من أن تتناقص وعلى أية حال فإن المستهلك لابد أن يصل إلى نقطة تناقص المنفعة ولكن بعد فترة تختلف بأختلاف كمية ما يستهلكة من السلع .

٢- يفترض أيضاً أن السلع يتم أستهلاكها خلال فترة محدودة من الزمن .فإذا تناول شخص ما وجبتة الأولى فى الساعة الثامنة صباحاً ثم تناول وجبتة الثانية الساعة الثانية بعد الظهر فإن طول الفترة الزمنية بين الوجبتين يؤدى إلى عدم تناقص منفعة الوجبة الثانية عن منفعة الوجبة الأولى . ولكن إذا تناول نفس الشخص وجبتة الثانية بعد نصف ساعة من تناولة لوجبتة الأولى فإنة لابد أن يشعر بتناقص منفعة الوجبة الثانية عن منفعة الوجبة الأولى .

٣- ويفترض كذلك ، عدم تغير طباع المستهلك فتغير طباع المستهلك تؤدى إلى أختلاف إحساسة بالحاجة إلى أشباع رغبات معينة بإستخدام سلع معينة وبالتالى إلى إختلاف منفعة هذة السلع بالنسبة له . فتحول شخص من كارة للتدخين إلى مدخن يجعل من السجائر سلعة ذات منفعة بالنسبة له بعد أن كانت عديمة المنفعة من قبل .

٤- ويفترض أخيراً ثبات دخل المستهلك حيث يؤدى أى تغير فى الدخل إلـى عدم أنطباق القانون ، فزيادة دخل أى شخص تزيد من منفعة مجموعـة من السلع لم يكن يستطيع إستخدامها من قبل فالشخص صـاحب هوايـة جمع البريد ، إذا ما تزيد دخلة ، لا يشبع هوايتة إلا جمع الطوابع عظيمة القيمة بعد أن كانت هذة الهواية ، قبل زيادة دخلة ، تشبع بجمع الطوابع بسيطة القيمة .

٥- الحالات التى لا ينطبق فيها قانون تناقص المنفعـة الحدية .

١- حالة تكامل وحدات السلعة مع بعضها (مثل زوج الأحذية حيث لا يمكـن القول بأن منفعة احداهما تغنى عن الاخرى) .

٢- حالة عدم وصول المستهلك إلى الحد الأنسب من الأشباع .
مثل تطلع الموظف للاستمتاع بالأجازات وأيام العطلات .

٣- حالة تغير الأذواق ، حيث إذا فضلها المستهلك تزداد منفعتها والعكس .

حالة السلع غير القابلة للتجزئة (مثل السيارة - راديو - التلفزيون) .

٦- فائض المستهلك Consumer Surplus

٦-١ : مفهوم فائض المستهلك

يعبر فائض المستهلك عن الفرق بين الثمن الذى يكون الفرد علـى أسـتعداد لدفعة وهو الثمن الأحتمالى والثمن الذى يدفعة الفرد بالفعـل وهـو الـثمن الحقيقى عند قيامة بشراء سلعة معينة .

فقد يحدث فى حياتنا العادية بأن يقوم فرد بدفع ثمن لأحدي السلع أقـل مـن الثمن الذى يكون لدينا إستعداداً لدفعة للحصول على هذة السلعة ، أى أن مـا نحصل علية من منفعة كلية من سلعة معينة قد يكون فى الغالب أكبـر مـن التضحية التى يمثلها ما ندفعة ثمناً للوحدات المختلفة التى نشتريها من هـذة السلعة .

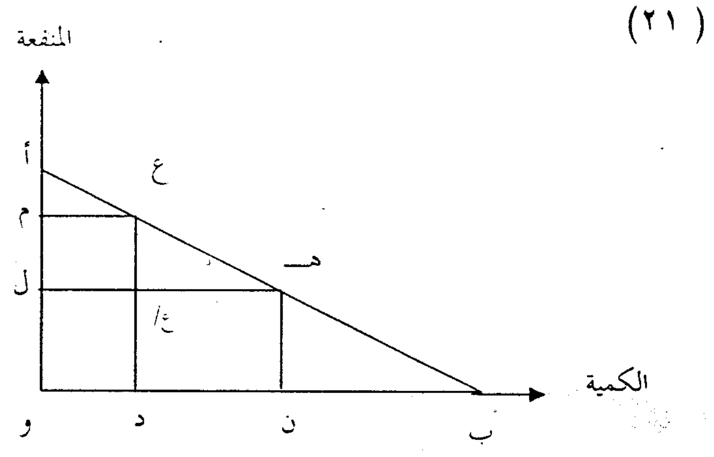
ومثال ذلك الكبريت وسلعة الملح حيث أن المنفعة التى نحصل عليهـا مـن شراء هذة السلع كبيرة فى حالة مقارنتها بالتضحية أو الثمن الـذى ندفعـة بالفعل للحصول عليها . فقد يكون لدينا إستعداداً لدفع ثمـن أعلـى لهـا إذا إقتضى الأمر ذلك .

ويمكن تفسير ذلك من خلال الجدول الأتى :-

جدول رقم (٢)

وحدات السلعة (كيلو البرتقال)	المنفعة الحدية	الثمن المدفوع	فائض المستهلك
الأول	١٢	٦	٦
الثانى	١٠	٦	٤
الثالث	٨	٦	٢
الرابع	٦	٦	صفر
	٣٦	٢٤	١٢

ومن هذا الجدول يتضح أن فائض المستهلك = ١٢ وهو الفرق بين الثمن الأحتمالى والثمن المدفوع . ويمكن قياس هذا الفائض بيانياً من خِلال الشكل (٢١)



حيث تقاس كمية السلعة على المحور الأفقى والمنفعة الحدية معبـراً عنهـا بالثمن الذى يكون المستهلك مستعداً لدفعة على المحور الرأسى . فـإذا كـان الثمن = (ن هـ).

فإن المستهلك سيشترى الكمية(ون) لأن عند هذة الكميـة سـتكون المنفعـة الحدية للسلعة مساوية للسعر ، ولكن المنفعـة الحديـة للوحـدات السـابقة علىالوحدة (ن) فى أكبر من المنفعة الحدية للوحدة (ن) . فمثلاً عند الوحـدة (د) نجد ان المنفعة الحدية = د ع ولكن المستهلك يدفع فـى المقابـل سـعر السوق ومقدارة د ع/ ، أى أنه يحقق فائض قدرة ع ع / . وإزاد السعر إلـى (دع) فإن المستهلك سيشترى فقط الكمية (و د) ويكون فائض المستهلك هنـا الكمية أ م ع فقط .

٦- ٢ أهمية فكرة فائض المستهلك

١- تساعد على تحديد أى من السلع التى يمكن فرض الضريبة عليها أو رفع سعرها لسبب أو أخر . حيث أنها السلع التى يحقق المستهلك من شرائها فائض كبير .

٢- تساعد على التفرقة بين قيمة الأستعمال وقيمة المبادلة . فقيمة الأستعمال تعتمد على المنفعة الكلية ، بينما تعتمد قيمة المبادلـــة على المنفعة الحدية . فكلما كان الفائض كبيراً كلما كانت المنافع الكلية أكبر نسبياً إذا ما قورنت بالمنفعة الحدية .

٣- تساعد على إيضاح الفائدة من التجارة الخارجية فـــأذا أفترضـــنا سلعة ما كان المستهلك يقوم بشرائها عند ثمن معين قبـــل قيـــام التجارة الخارجية ، ثم أصبح يشتريها بعد السماح بأستيرادها من الخارج بثمن أقل ، فأن ذلك معناة وجود فـــارق بـــين مـــا كـــان مستعداً لدفعة قبل قيام التجارة الخارجية وما دفعة بالفعل (بعـــد قيامها) أى وجود فائض .

٦-٣ : نقد فكرة المستهلك

يوجة إلى فكرة فائض المستهلك الأنتقادات التالية :

١- صعوبة قياسها على نحو دقيق ، فمن الصعب أن نحدد ، على وجة الدقة ما كان الأفراد على أستعداد لدفعة ، من أجل الحصول على السلعة فالأمر يختلف من شخص إلى أخر .

٢- أن الفكرة لا تنطبق فى حالة الأشياء الضرورية للحياة ، إذا كيف نقيس فائض المستهلك فى حالة كوب الماء فما المبلغ الذى سيكون عند المستهلك إستعداداً لدفعة فى مقابل الحصول على هذا الكوب من الماء فى حالة الأحساس بالعطش الشديد .

٣- الفكرة تقوم على فرض إثبات المنفعة الحدية للنقود، وهذا الأمر غير صحيح فالمنفعة الحدية للنقود تتناسب عكسياً مع كمية هذة النقود .

ب- توازن المستهلك Consumer Equilibrium

وعندما نفكر فى شراء سلعة معينة ، وفى الكمية التى ترغب فى الحصول عليها من هذه السلعة ، فإنه قد يبدو أننا نحاول أن نوازن بين المنفعة الحدية للسلعة والمنفعة الحدية للنقود التى نتخلى عنها مقابل الحصول على هذة السلعة ، ولكن فى الحقيقة فإننا نوازن بين المنفعة الحدية لهذة السلعة لدينا من ناحية وبين المنفعة الحدية للسلع الأخرى التى يمكن أن نحصل عليها مقابل نفس القدر من النقود من الناحية الأخرى .

حيث أن الأنسان الذى يسعى لأن يستفيد أقصى أستفادة ممكنة من مواردة عليه لكى يحقق هذا الغرض أن يعمد إلى تفضيل الحصول على السلع الأكثر منفعة بالنسبة له بالمقارنة بالحصول على السلع الأقل منفعة بين المنافع الحدية لجميع السلع التى يمكن الحصول عليها مقابل نفس الكمية من النقود .

والوضع الذى يصل عندة المستهلك لنقطة التوازن أو ما يسمى بوضع توازن المستهلك هو عند تساوى المنفعة الحدية لجميع السلع التى يحصل عليها مقابل نفس القدر من النقود أو بتعبير أخر عند تساوى المنفعة الحدية

للوحدة النقدية التى تنفق على مختلف السلع التى يحصل عليها المستهلك أو عندما يكون .

المنفعة الحدية للسلعة أ / ثمن السلعة أ = المنفعة الحدية للسلع ب / ثمن السلعة ب =

المنفعة الحدية للسلعة ج / ثمن السلعة ج

وقد سمى وضع توازن المستهلك بمسميات عديدة ، فأحياناً يطلق عليه أسم قانون المبادلات بسبب كونة نتيجة لأستبدال عديد من السلع بالأخرى وأحياناً يسمى بقانون تعظيم الأشباع بسبب كونة الوضع الذى يحقق أقصى أشباع ممكن لحاجات المستهلك كما يسمى بقانون تساوى المنافع الحدية .

والموقف السابق ، قد يبدو نظرياً مفتقراً إلى الواقعية فى الحياة العملية حيث يندر وجود مستهلك يعيد تنظيم إحتياجاته كل الوقت للتوافق مع المنافع الحدية للسلع المختلفة مثل الأله الحاسبة ، فغالباً ما تتم مشتريات الناس وفقاً لقائمة إحتياجاتهم التى لا تتغير إلا بسبب حدوث تغير كبير فى الظروف ولكن، مع ذلك ، لا يمكن إنكار حقيقة أن الأنسان عندما يعمد إلى شراء سلعة فإنه إرادياً أو لا إرادياً يتجة إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن من إنفاقة ولا يتحقق ذلك إلا عند تساوى المنافع الحدية لجميع السلع التى يحصل عليها مقابل نفس القدر من النقود .

الفصل الثانى

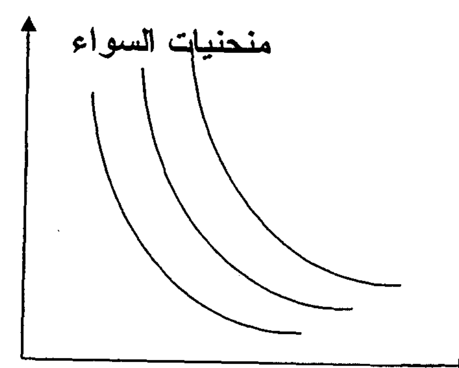
منحنيات السواء

Indifference Curve

١- مفهوم وخصائص منحنيات السواء

يعرف منحنى السواء أو منحنى الأشباع المتماثل بأنه المنحنى الذى يمر بجميع النقط التى تمثل كافة التوليفات المختلفة من كميات سلعتين والتى تعطى المستهلك نفس القدر من الأشباع .

ويعبر منحنى السواء عن العلاقة بين كمية الطلب من السلعة الأولى ويمثلها المحور الرأسى مثلاً وكمية الطلب من السلعة الثانية ويمثلها المحور الأفقى كما يبينة الشكل التالى : شكل رقم (٢٢)



وتكون كل نقطة على هذا المنحنى عبارة عن توليفة معينة من كميات كل من السلعتين وهذه التوليفات المختلفة تعطى المستهلك نفس القدر من الأشباع .

والجدول التالى يظهر المجموعات أو التوليفات من السلعتين أ ، ب التى تعطى المستهلك نفس درجة الأشباع بأستهلاك وحدات السلعة أ ، وحدات السلعة ب .

جدول رقم (٧)

عدد وحدات السلعة أ	عدد وحدات السلعة ب	معدل الأحلال الحدى
٧	١٣	-
٨	٩	٤
٩	٦	٣
١٠	٤	٢
١١	٣	١
١٢	٢,٥	٠,٥

وتتوقف درجة إنحدار منحنى السواء على معدل الأحلال الحدى **Marginal Rate Of Substitution** بين السلعتين أى عدد الوحدات من إحدى السلعتين التى تحل محل وحدة من سلعة أخرى حتى يمكن الحصول على نفس الأشباع من السلعتين .

ب- خواص منحنيات السواء

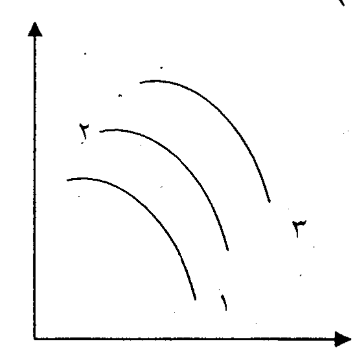
١-تنحدر من اعلى إلى أسفل ناحية اليمين والسبب فى ذلك العلاقة العكسية بين كمية السلعتين . أى كلما زادت كمية سلعة أنخفضت كمية السلعة الأخرى لتساوى الأشباع المتحصل علية من جميع التوليفات المختلفة .

٢-منحنيات السواء لا تتقاطع مع بعضها حيث يمثل كل منحنى سواء مستوى معين من الأشباع بالمتماثل من إستهلاك السلعتين محل الدراسة .

٣-منحنيات السواء غالباً ما تكون مقعرة تجاة نقطة الأصل .

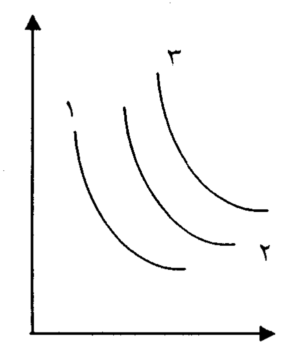
٢- أشكال منحنيات السواء

تتخد منحنيات السواء عدة أشكال مختلفة كما يوضحها الشكل التالى (رقم ٢٣) .



س مقعرة تجاة نقطة الأصل

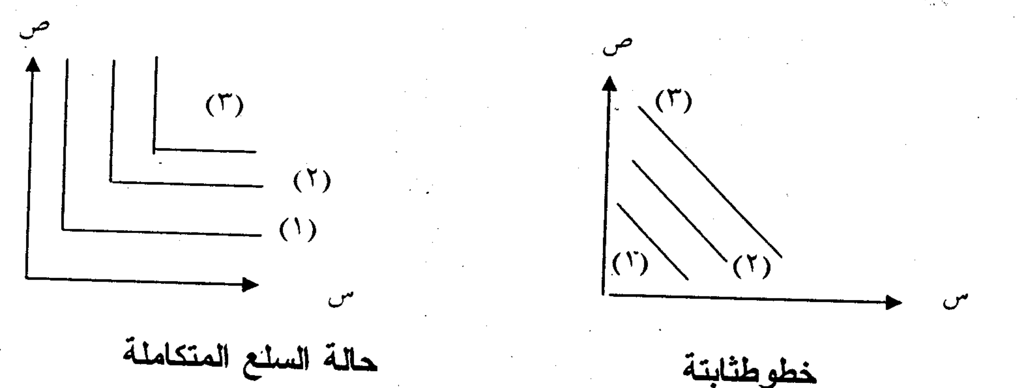
(المعدل الحدى للأحلال متزايد)



س محدبة تجاة نقطة الأصل

(المعدل الحدى للأحلال متناقص)

الحالة العامة



حالة السلع المتكاملة

خطوطثابتة

٣- خط الميزانية أو السعر

يتقيد المستهلك في إنفاقه على السلع المختلفة بدخله الذي يحصل عليه والطريقة التي يوزع بها دخله بين الاستهلاك والادخار حتى يصل إلى أقصى إشباع ممكن في حدود إنفاقه.

فإذا فرض أنه أمام المستهلك سلعتين ينفق عليهما دخله فكيف يحدد الكميات التي يمكن أن يشتريها من السلعتين إذا عرف دخل المستهلك وأسعار كل من السلعتين.

فإذا رمزنا إلى دخل المستهلك بالرمز (د)، لسعر السلعة الأولى (س$_1$) وكميتها (ك$_1$)، وسعر السلعة الثانية (س$_2$)، وكميتها (ك$_2$) فيمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة الآتية :

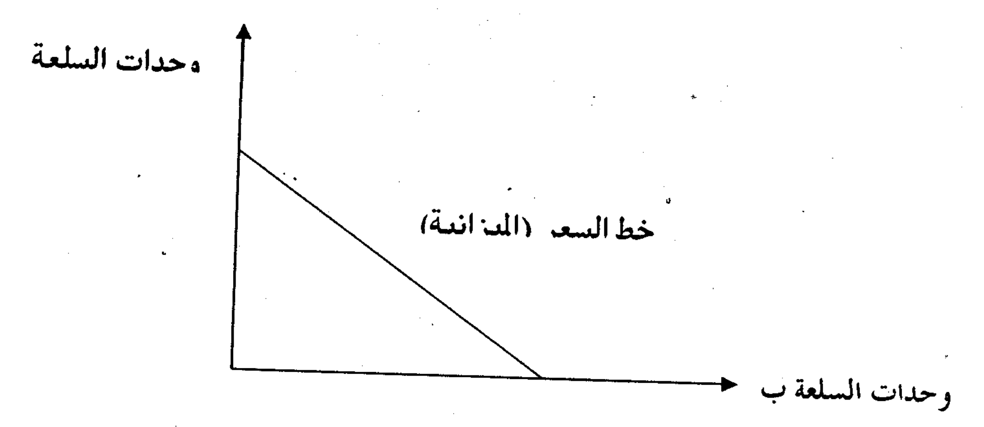
$$د = ك_1 س_1 + ك_2 س_2$$

وعن طريق هذه المعادلة يمكن تعريف خط السعر أو خط الميزانية بأنه الخط الذي يمثل المجموعات من السلعتين التي يمكن للمستهلك شراؤها بذلك الجزء من دخلة المخصص للاستهلاك وبالأسعار السائدة لهاتين السلعتين. فإذا فرض أن لدينا سلعتين أ ، ب ثمن الأولى ٢ جنيه للواحدة، وثمن الثانية جنيه واحد للوحدة، وان المستهلك قد خصص مبلغ عشرة جنيهات للإنفاق على هاتين السلعتين فيوزع المستهلك إنفاقه على السلعتين على النحو الموضح بالجدول التالي (جدول رقم ٨).

جدول رقم (٨)

السلعة أ	السلعة ب
٥	صفر
٤	٢
٣	٤
٢	٦
١	٨
صفر	١٠

ويمكن رسم خط السعر بيانياً حيث يمثل المحور الرأسي كمية السلعة أ، ويمثل المحور الأفقي كمية السلعة ب (شكل رقم ٢٤).

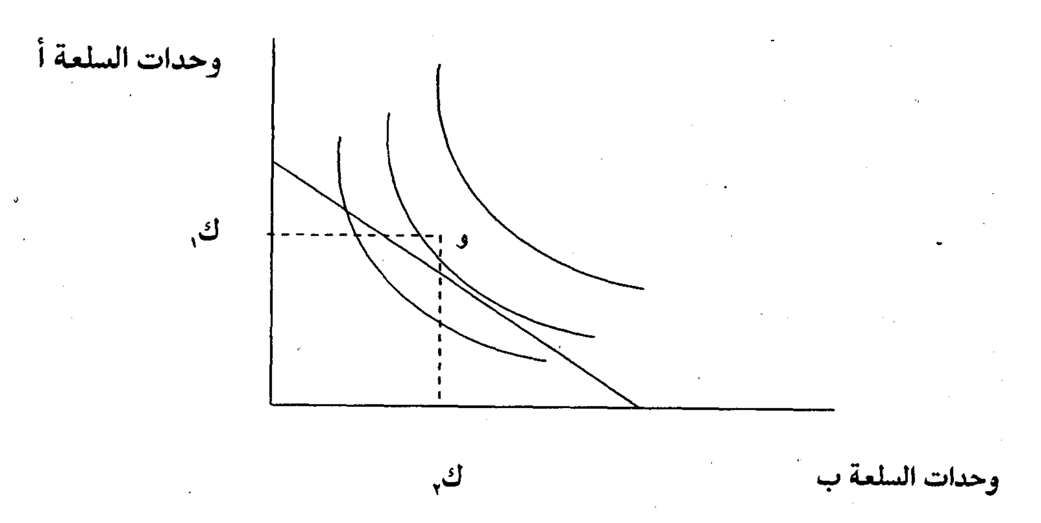


ولا يمكن للمستهلك أن يتعدى خط السعر إذ أن أي نقطة خارج هذا الخط تمثل وضعاً لا يمكن للمستهلك أن يصل إليه بالجزء المخصص للإنفاق من دخله، وبنفس الطريقة أي نقطة أسفل خط السعر تعني إنفاق أقل لكل ما خصصه للإنفاق على هاتين السلعتين.

٤- توازن المستهلك

ولما كانت منحنيات السواء أو الإشباع تمثل جميع التوليفات من كمية السلعتين التي تعطي نفس القدر من الإشباع دون النظر إلى دخل المستهلك وخط السعر فإننا لو جمعنا في رسم بياني واحد بين منحنيات السواء لمستهلك ما من ناحية

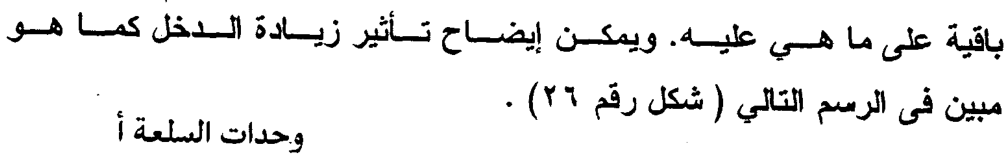
وبين خط السعر لهذا المستهلك من ناحية أخرى لأمكن الوصول إلى الكيفية التي يصل بها إلى حالة التوازن عن طريق تماس أحد منحنيات السواء مع خط السعر كما في الشكل التالي (رقم ٢٥)



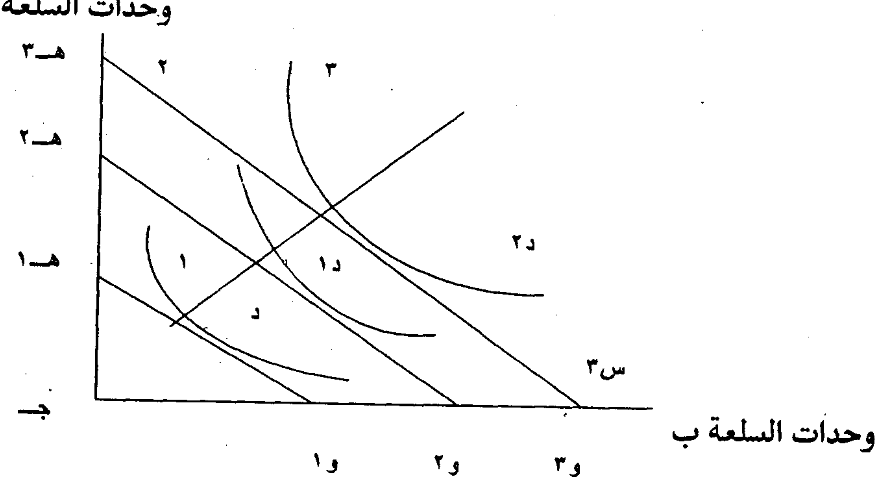
وتحدد نقطة التماس (و) الكميات التي يشتريها المستهلك من كل من السلعتين التي تحقق له أقصى إشباع ممكن بالمبلغ الذي يمكن إنفاقه عليهما. فتكون الكمية ك١ من السلعة أ، الكمية ك٢ من السلعة ب.

٥- تأثير تغير الدخل على توازن المستهلك

مما سبق يتبين كيف يحدد الشخص استهلاكه من السلع تبعاً لدرجة إشباعه في حدود دخله المتاح، أما إذا فرض وزاد دخله فإن إشباع المستهلك سيزيد تبعاً لذلك ما دامت الأسعار



باقية على ما هـــي عليـــه. ويمكـــن إيضـــاح تـــأثير زيـــادة الـــدخل كمـــا هـــو مبين فى الرسم التالي (شكل رقم ٢٦) .



فـــإذا فـــرض أن دخلـــه الحقيقـــي كـــان يمثلـــه جــــ و أ مـــن السـلعة أ (أ و جــــ هــــ١ مـــن الســـلعة ب) والمعـــروف أن خـــط الســـعر س١ يمثـــل مجموعـــة مـــن وحـــدات الســـلعتين أقـــل مـــن الـــذي يمثلـــه س٢ أو س٣. ولمـــا كـــان دخلـــه محـــدوداً فإنـــه لـــن يســـتطيع أن يحقـــق إشباعاً أكثر من الذي تمثله النقطة د.

أما إذا زاد دخلـــه فإنـــه سيصـــبح قـــادراً أكثـــر مـــن ذي قبـــل علـــى كل من الســـلعتين أي يصـــبح قـــادراً علـــى الحصـــول علـــى درجـــة إشـــباع أكبر على حســـاب زيـــادة المســـتهلك مـــن كـــل مـــن الســـلعتين بـــأن يصـــل إلـــى نقطـــة التـــوازن د١ أو د٢ مـــثلاً أو أي نقطـــة تـــوازن جديـــدة تقـــع عند تماس خط سعر ومنحنى سواء أكثر اتجاهاً ناحية اليمين.

وعلى ذلك يبين المنحنى د دن جميع الأوضاع المحتملة للتوازن لجميع مستويات الدخول ويطلق عليه اسم منحنى الاستهلاك عند كل دخل وسيبين هذا المنحنى أثر زيادة الدخل على الاستهلاك من كلا السلعتين وذلك عند ثبات أسعارها.

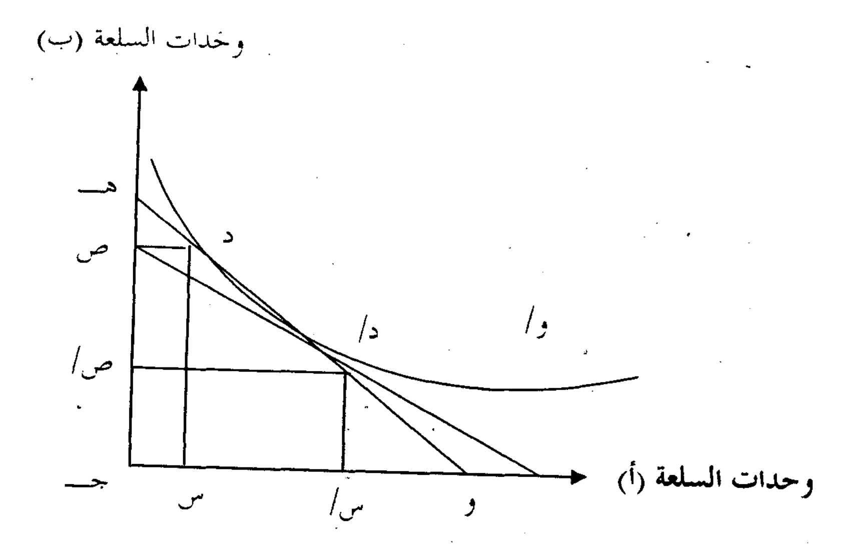
أما إذا تغيرت الأسعار فإن انحدار خط السعر سيتغير وبالتالي فإن نقط التماس ستختلف مواضعها وتتكون منحنيات دخل استهلاك جديدة ترسم خطي التغير في أسعار كلا السلعتين.

٦- تأثير الاستبدال : Substitution Effect

يحدث تأثير الاستبدال عندما يكون التغير النسبي في أسعار السلع بطريقة لا تضر أو تفيد المستهلك ولكن تجعله مضطراً لإعادة ترتيب مشترواته تبعاً للأسعار الجديدة

ومن الرسم التالي(شكل رقم ٢٧) نجد أن نقطة التوازن د بحيث يشتري الكمية (ج س) من السلعة أو (و ج س) من السلعة ب وذلك على أساس أن السلعة ب منحت معونة خفضت سعرها بطريقة صناعية عن السعر الحقيقي لها. فإذا فرض وتوقفت هذه المعونة فإن السعر النسبي للسلعة ب سيرتفع وسيصبح سعر السلعة بوحدات من :

$$\frac{\text{أ جـ و}}{\text{جـ هـ}} \quad \text{بدلاً من} \quad \frac{\text{جـ و}}{\text{جـ هـ}}$$



أمـــا إذا أردنـــا تعـــويض المســـتهلك عـــن رفـــع ســـعر الســـلعة ب بـــأن خفضـــت الضـــريبة المفروضـــة علـــى السـلعة أ فيمكنـــه فـــي هـــذه الحالـــة زيـــادة الأســـتهلاك مـــن الســـلعة أ بحيـــث يمكـــن أن يعـــود إلـــى نفس درجة الإشباع أو أن يبقى توازنه على نفس منحنى السواء.

وعلـــى ذلـــك يمكـــن أن نقـــول أن ســـعر الســـلعة ب قـــد ارتفـــع ولكن الفرصـــة المتاحـــة للمســـتهلك للحصـــول علـــى وحـــدات مـــن الســـلعة أ قـــد زادت هـــي الأخـــرى مـــن ج س إلـــى ج سَ. وهـــذه الزيـــادة كانـــت كافيـــة لتعـــويض المســـتهلك عـــن ارتفـــاع ســـعر الســـلعة ب ويطلـــق علـــى ذلـــك تغيـــر تعويضـــي Compensation Variation فـــي الـــدخل الحقيقي للمستهلك من وحدات السلعة أ مقداره س سَ.

وهذا التعويض كاف لإزالة التغير في ظروفه الناجمة عن الارتفاع في السعر النسبي للسعلة ب. وسيبقى عند نفس الوضع على جدول تفضيله على نفس منحنى السواء وعوض عن ارتفاع سعر السلعة ب بزيادة دخله.

ونتيجة لهذه التغيرات ينتج تأثير استبدالي **Substitution Effect** فقد تغيرت الأسعار النسبية لكل من السلعة أ والسلعة ب ولكن التغير التعويضي في الدخل جعل مركز المستهلك على ما هو عليه.

وعلى الرغم من أن المستهلك بقى على نفس منحنى السواء فإنه أصبح على نقطة أخرى عليه. فبدلاً من أن توازنه كان عند النقطة د، فإن هذا الانتقال من د إلى دَ على منحنى السواء يمثل تأثير استبدالي.

فاستبدال السلعة أ التى أصبحت الآن أكثر رخصاً بالسلعة ب التي أصبحت الآن مرتفعة السعر ولكن نتيجة للتغير التعويضي في الدخل لم يتغير مركزه. ويمكن التعبير عن التأثير الاستبدالي بالتحرك على منحنى السواء بحيث أن أي تغير يكون قد حدث في الدخل الحقيقي للمستهلك نتيجة للتغير في الأسعار يتم تعويضه بتغير في دخله النقدي.

الباب الرابع

نظرية الإنتاج Production Theory

مقدمة

سبق وأن أشرنا إلى أن الإنتاج هو خلق المنفعة أو خلق السلع والخدمات التى تشبع الحاجات حيث يتطلب إنتاج أى سلعة من السلع تعاون أو تضافر عنصرين أو أكثر من عناصر الإنتاج (الأرض - العمل - رأس المال - التنظيم) . فمن الصعب أن نتصور أن إنتاج سلعة من السلع يتم بعنصر واحد من عناصر الإنتاج المذكورة . ومثال ذلك إنه من غير المنطقى أن تنتج الأرض وحدها سلعة القطن بدون الحاجة إلى تضافر عناصر أخرى مثل العمال والألات وغيرها . وخلاصة ذلك أن إنتاج معظم السلع إن لم يكن كلها يتطلب تعاون عنصرين أو أكثر من عناصر الإنتاج ، ومع زيادة الحاجات وتعددها الأمر الذى أدى إلى ضرورة إنتاج سلع وخدمات بكميات كبيرة كان لابد من ضرورة الجمع والتضافر بين عناصر الإنتاج الأربعة لتحقيق هذه الرغبات من خلال أستغلال الموارد المحدودة بكفاءة إقتصادية .

١- مفهوم دالة الإنتاج : Production Function

تعنى دالة الإنتاج العلاقة بين المدخلات والمخرجات ، حيث تحدد أقصى كمية ممكنة من الإنتاج الممكن الحصول عليها من قدر معين من المدخلات أو عناصر الإنتاج ، أو تحديد أقل توليفة ممكنة من المدخلات أو عناصر الإنتاج ، أو تحديد أقل توليفة ممكنة من المدخلات لإنتاج الكمية المستهدفة من المخرجات ،وعلى الرغم من إنه من الممكن عدم استخدام المدخلات بكفاءة فإن مفهوم الدالة يفترض أن المنشأة تعمل بكفاءة تؤدى إلى الحصول على كمية الإنتاج القصوى من المدخلات .

وتتحدد دوال الإنتاج وفقاً للأسلوب الإنتاجى المتاح ، ذلك أن العلاقة بين المدخلات والمخرجات فى أى نظام إنتاجي تعتبر دالة فى المستوى الفنى الذى تتبعه المنشأة والذى يشمل الألات والمعدات ، العمالة ، ومستلزمات الإنتاج وغيرها من الموارد الأخرى المستخدمة فى الإنتاج ، ويؤدى أى تطوير فى التكنولوجيا المستخدمة فى الإنتاج مثل استخدام الكمبيوتر فى الرقابة على الإنتاج والذى يؤدى إلى إنتاج نفس القدر من المخرجات بكميات أقل من المدخلات إلى ظهور دوال إنتاجية جديدة ، وكذلك يتم تطوير دوال الإنتاج نتيجة لتدريب العاملين بالمنشأة والتى تؤدى إلى زيادة كفاءة استخدام عنصر العمل .

كما تبين دالة الإنتاج العلاقة بين كل من الناتج وموارد الإنتاج المختلفة المشتركة فى العملية الإنتاجية ، كما تبين كمية الإنتاج المتوقع الحصول علية إذا أستخدم فى إنتاجه كميات معينة من موارد الإنتاج بمعنى أنها تبين التغيرات التى تطرأ على الناتج كلما تغيرت كمية ونوعية موارد الإنتاج .

ويمكن التعبير عن الدالة الإنتاجية بصور متعددة ، قد تكون حسابية أو هندسية أو جبرية . فعندما تكون فى الصورة الحسابية أى فى صورة جدول حسابى تمثل أحد خاناته وحدات المورد المستخدم والخانة الأخرى تمثل كمية الإنتاج المتحصل عليها والمقابلة لكل عدد معين من وحدات المورد . وهاتان الخانتان تمثلان دالة إنتاجية أو علاقة بين مورد الإنتاج – الإنتاج .

كما يمكن التعبير عن الدالة الإنتاجية هندسياً ، أى بواسطة رسم بيانى ، حيث يمثل المحور الأفقى وحدات مورد الإنتاج المتغير المستخدم ، والمحور الرأسى يمثل كمية الإنتاج .

كذلك يمكن تصوير دالة الإنتاج جبرياً على شكل معادلة جبرية مثل : ص = د (س) . وهى تعنى أن (ص) دالة فى (س) ، أى أن لكل قيمة من (س) توجد قيمة مطابقة لها من (ص) حيث (س) تمثل منتج واحد)

ك = أ س١ + ب س٢   ك = أس١ س٢

حيث أ، ب تمثل ثوابت المعادلة أو معالم النموذج الاقتصادية .

ويمكن وضع دالة الإنتاج فى صورة دالة أسيه على غرار دالة كـوب دوجـلاس كالآتى :-

$ك = ج س_{١}^{أ} س_{٢}^{ب}$

حيث : ح ثابت المعادلة ويدل على مستوى الفن الأنتاجى السائد س١ ، س٢ تدل على عناصر الإنتاج أ ، ب مثل المعالم وهى تبين مردودات الحجم وهـى عبـارة عن النسبة التى يزيد بها الناتج الكلى على أثر زيادة كمية عناصر الإنتاج .

والدالات الإنتاجية التى تمثل العلاقة بين عامل إنتاجي واحد والإنتـاج عندما تكون بعض العوامل ثابتة يمكـن أن نطلـق عليهـا الـدالات الإنتاجية للمدى القصير Short Rung أما الدالات الإنتاجية التـى تمثل علاقة إنتاجية تتغير فيها وحدات جميع الموارد (لاتوجد موارد ثابتة) فيطلق عليها الدالات الإنتاجية للمدى الطويل Long run .

٢- الخواص الأساسية لدالة الإنتاج

تتسم دالة الإنتاج بعدة خصائص عامة نذكر أهمها فيما يلى :

أولاً : أن دالة الإنتاج تعبر عن علاقة فنية بين المدخلات والمخرجات أى أن دالة الإنتاج ما هى إلا تعبيراً رياضياً عن الظواهر الفنية .

ثانياً : أن دالة الإنتاج دالة مستمرة وهذا يتأتى من قابلية الكميات المنتجة وعناصر الإنتاج المستخدمة للتجزئة إلى وحدات متناهية فى الصغر وتبدو هذه الخاصية مقبولة من الناحية الرياضية للحصول على شكل متصل لدالة الإنتاج)

ثالثاً : قابلية دالة الإنتاج للتكيف ، ويرجع ذلك إلى قابلية عناصر الإنتاج للإحلال)

رابعاً : أن دالة الإنتاج عبارة عن دالة موجبة القيم وهذا راجع إلى إنه من غير المعقول أن يكون الناتج الكلى سالباً حتى فى حالة التوقف عن الإنتاج طالما كان الناتج الحدى موجباً)

خامساً : تخضع دالة الإنتاج لقانون تناقص الغلة ، ويوضح الأقتصادى الفرنسى الشهير هنرى جبيتون أن قانون تناقص الغلة يتطبق على كافة الأنشطة الإنتاجية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية)

سادساً : تتأثر دالة الإنتاج شأنها فى ذلك شان دالة التكاليف بعنصر الزمن فالمنتج يكون غير قادر على تعديل عملياته الإنتاجية أو شكل سلعته فى الحال من أجل تكييف وضعه مع التغير فى أسعار الموارد الإنتاجية أو مع التغير فى الطلب على منتجاته .

وحتى يمكن التعرف على الخواص الأساسية للدالة الإنتاجية لابد من معرفة النظام الأنتاجى الذى يشمل عنصرين من عناصر الإنتاج أو مدخلين ومنتج أو مخرج واحد ، فإذا أفترضنا إنه يمكن استخدام المدخلين (أ) ، (ب) لإنتاج المنتج (ص) ، من أمثلة المدخلين المشار إليهما العمالة ورأس المال أو الطاقة

ومستلزمات الإنتاج ، أما المنتج (ص) فقد يكون سلعة مثل التلفزيون ، سفن الشحن ، أو أى سلعة أخرى ، كذلك من الممكن أن تكون (ص) خدمة مثل الخدمات الصحية ، الخدمات التعليمية والبنوك وغير ذلك من الخدمات الأخرى

ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج لنظام الإنتاج المذكور على النحو التالى :-

ص = د (أ ، ب)

ويوضح الجدول التالى (رقم ٩) كميات الإنتاج الممكن إنتاجها من المنتج (ص) بأستخدام توليفات مختلفة من المدخلين (أ) ، (ب) .

جدول رقم (٩) العلاقة بين المدخلين (أ) ، (ب) والمنتج (ص) .

المدخل أ / المدخل ب	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١	٥	١٥	٣٥	٤٧	٥٥	٦٢	٦١	٥٩	٥٦	٥٢
٢	١٢	٣١	٤٩	٥٨	٦٦	٧٢	٧٧	٧٥	٧٤	٧١
٣	٣٥	٤٨	٥٩	٦٨	٧٥	٨٢	٨٧	٩١	٨٩	٨٧
٤	٤٨	٥٩	٦٨	٧٧	٨٤	٩١	٩٦	٩٩	١٠٢	١٠١
٥	٥٦	٦٧	٧٦	٨٥	٩٢	٩٩	١٠٤	١٠٨	١١١	١١٣
٦	٥٥	٧٢	٨٣	٩١	٩٩	١٠٧	١١٢	١١٧	١٢٠	١٢٢
٧	٥٣	٧٣	٨٩	٩٧	١٠٤	١١١	١١٧	١٢٢	١٢٥	١٢٧
٨	٥٠	٧٢	٩١	١٠٠	١٠٧	١١٤	١٢٠	١٢٤	١٢٧	١٢٩
٩	٤٦	٧٠	٩٠	١٠٢	١٠٩	١١٦	١٢١	١٢٥	١٢٨	١٣٠
١٠	٤٠	٦٧	٨٩	١٠٣	١١٠	١١٧	١٢٢	١٢٦	١٢٩	١٣١

ويوضح كل عنصر (رقم) فى الجدول الكمية القصوى من (ص) الممكن إنتاجها بتوليفة معينة من عنصرى الإنتاج (أ) ، (ب) ، حيث يتبين من الجدول مثلاً أن استخدام وحدتين من المدخل (ب) وثلاث وحدات من المدخل (أ) يؤدى إلى إنتاج (٤٩) وحدة من المنتج (ص) ، وكذلك فإن استخدام (٥) وحدات من المدخل (ب)

، (٥) وحدات أخرى من المدخل (أ) ينتج عنها إنتاج (٩٢) وحدة من المنتج (ص) ، كما أن استخدام (٤) وحدات من (ب) و (١٠) من (أ) تؤدى إلى إنتاج (١٠١) وحدة من المنتج (ص) ، وهكذا بالنسبة لبقية العناصر الأخرى المبينة بالجدول .

وتوضح دوال الإنتاج نوعين من العلاقات بين المدخلات والمخرجات الأولى هي العلاقة بين المخرجات والتوليفات المختلفة من المدخلات ويعرف هذا النوع من علاقات الإنتاج بعوائد السعة لنظام الإنتاج حيث تتم التفرقة عادة في التحليل الأقتصادى بين المدى الطويل والمدى القصير وفقاً لمقدرة الوحدة الإنتاجية على تغير عناصر الإنتاج ويعرف المدى الطويل بأنه ذلك المدى الذى يمكن للمنشأة فيه تغيير كميات ونوعيات كافة المدخلات المستخدمة فى الإنتاج ، أما المدى القصير فهو ذلك المدى الذى لا يمكن للمنشأة خلاله تغيير على الأقل عنصر واحد من المدخلات ، وعلى هذا فإن عوائد السعة تتصل بتحليل الإنتاج في المدى الطويل .

ويلعب مفهوم عوائد السعة دوراً كبيراً فى أقتصاديات الإنتاج ، حيث تؤثر عوائد السعة المثلى للمنشأة على مستوى الأرباح الممكن تحقيقه ، كما أنها تؤثر عوائد، كما أنها تؤثر كذلك على طبيعة المنافسة فى صناعة معينة وعلى هذا فإنها تعتبر أحد العوامل التى تحدد الأرباح المتوقعة للاستثمار فى قطاع أقتصادى معين .

(٩٢) وحدة من المنتج (ص) ، كما أن استخدام (٤) وحدات من (ب) و (١٠) من (أ) تؤدى إلى إنتاج (١٠١) وحدة من المنتج (ص) ، وهكذا بالنسبة لبقية العناصر الأخرى المبينة بالجدول .

أما العلاقة الثابتة فهى تلك التى تكون بين الإنتاج أو المخرجات من حيث كميات الإنتاج الممكن الحصول عليها نتيجة لتغير مستوى استخدام عنصر واحد من عناصر الإنتاج مع بقاء باقى المدخلات الأخرى على ما هى عليه ، ويستخدم اصطلاح إنتاجية عنصر الإنتاج وكذلك مصطلح العائد على عنصر الإنتاج للتعبير عن " العلاقة بين الكميات المستخدمة من أحد المدخلات أو عنصر الإنتاج وكميات الإنتاج وتعتبر إنتاجية عنصر الإنتاج الأساس الذى يعتمد عليه فى الوصول إلى التوليفة المثلى لعناصر الإنتاج أو المدخلات أو نسب هذه المدخلات لبعضها البعض والإنتاج الممكن تحقيقه أو بعبارة أخرى فإنه يمكن القول بأن إنتاجية عنصر الإنتاج يمكن الاعتماد عليها فى قياس كفاءة استخدام عناصر الإنتاج ، وحيث أن فهم المقصود بالإنتاجية الحدية يساعد على استيعاب المقصود بعوائد السعة فإننا سنبدأ بتحليل هذه العلاقة أولاً .

٣- الإنتاج الكلى والمتوسط والحدى

Total , Average and Marginal Production

١- الإنتاج الكلى Total Production

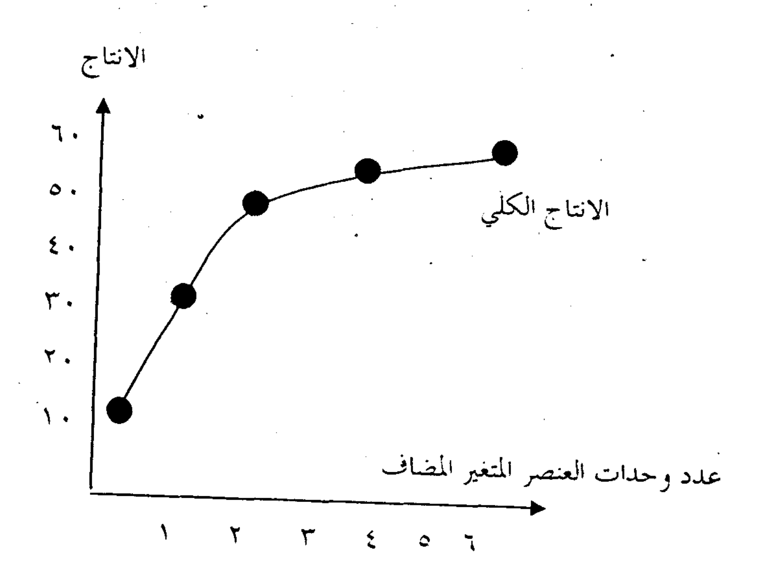
يشير الإنتاج الكلى إلى قياس المخرجات الكلية الناتجة عن إستخدام كميات معينة من عناصر الإنتاج . ويستخدم مفهوم الإنتاج الكلى لوصف العلاقة بين المخرجات أو الإنتاج عند المستويات المختلفة لأحد عناصر الإنتاج فى المدى القصير ، فإذا أفترضنا أن جدول رقم (١٠) يشير إلى نظام إنتاجي معين يشمل عنصرى الإنتاج (أ) وهى الموارد الرأسمالية ، (ب) والذى يشير إلى العمالة أو الموارد البشرية ، فإذا أفترضنا أن الموارد الرأسمالية ثابتة ولا يمكن تغييرها فى المدى القصير عند مستوى وحدتين مثلاً فإنه يلاحظ أن دالة الإنتاج في المدى القصير يمثلها العامود (٢) فى الجدول ، فعند تثبيت الموارد الرأسمالية عند وحدتين فإن كمية الإنتاج الكلى سوف تعتمد على العمالة المستخدمة ، فعند استخدام وحدة واحدة من عنصر العمل فإن الإنتاج الكلى فى هذه الحالة يساوى (١٥) وحدة ، وتؤدى زيادة الوحدات المستخدمة من العمالة مع ثبات الوحدات المستخدمة من رأس المال إلى زيادة الإنتاج الكلى والذى يبلغ أقصاه (٧٣) وحدة عند إستخدام (٧) وحدات من عنصر العمل ، ثم يبدأ الأنتاج الكلى بعد ذلك فى التناقص عند إستخدام عدد أكبر من وحدات العمل فعند استخدام (٨) وحدات من عنصر العمل أنخفض الإنتاج الكلى إلى (٧٢) وحدة وهكذا بالنسبة للوحدات المتتالية المستخدمة من عنصر العمل .

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الإنتاج الكلى لأحد عناصر الإنتاج مع بقاء الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة بالعلاقة الدالية التالية

ص = د (ب/أ = ٢)

حيث توضح هذه العلاقة كمية الإنتاج من المنتج (ص) التى يمكن الحصول عليها عند المستويات المختلفة من العنصر (ب) أو عنصر العمل ، مع بقاء عدد وحدات الموارد الرأسمالية عند وحدتين .

ويوضح الشكل رقم (٢٨) الإنتاج الكلى لأحد عناصر الإنتاج مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة فى المدى القصير .



الشكل رقم (٢٩)

الإنتاج المتوسط

الإنتاج الحدي

عدد وحدات العنصر المتغير المضاف

20
15
10
5
0
-5

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

ويوضح الجدول رقم (١٠) كيفية حساب الإنتاج المتوسط والإنتاج الحدي

جدول رقم (١٠)

الإنتاج الكلي والإنتاج المتوسط

والإنتاج الحدي لعنصر العمل *

المدخلات من عنصر العمل	الإنتاج الكلي	الإنتاج المتوسط	الإنتاج الحدي
١	١٥	١٥	١٥+
٢	٣١	١٥,٥	١٦+
٣	٤٨	١٦	١٧+
٤	٥٩	١٤,٧٥	١١+
٥	٦٧	١٣,٤	٨+
٦	٧٢	١٢	٥+
٧	٧٣	١٠,٤	١+
٨	٧٢	٩	١-
٩	٧٠	٧,٨	٢-
١٠	٦٧	٦,٧	٣-

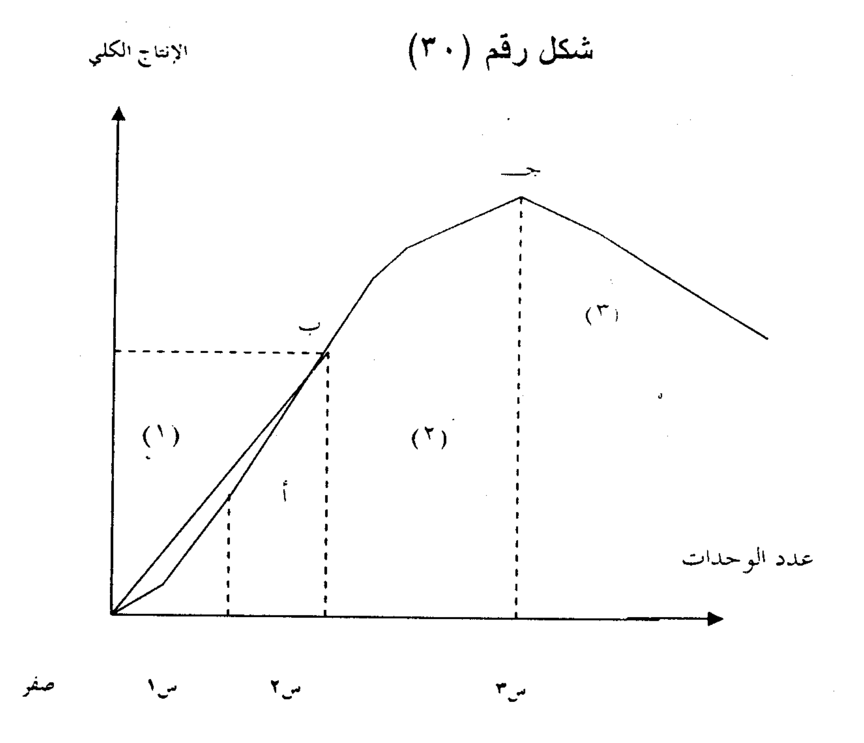
بفرض أن الموارد الرأسمالية ثابتة عند مستوى وحدتين أنظر العامود رقم (٢) جدول رقم (٩).

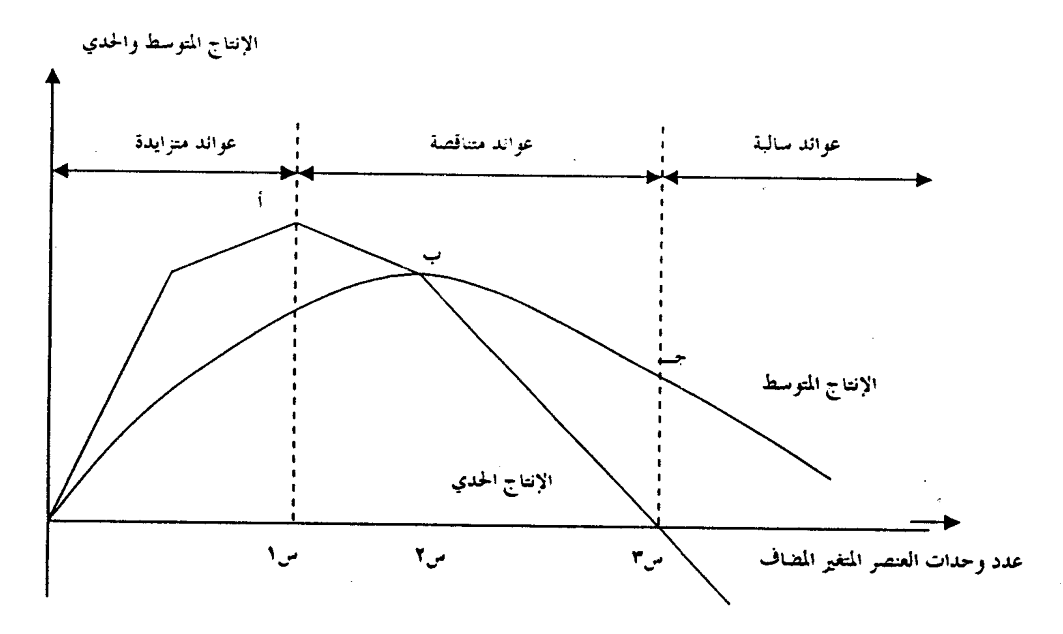
ويوضح الشكل رقم (٢٩) العلاقة بين الإنتاج الكلي والإنتاج المتوسط والإنتاج الحدي، وذلك وفقاً للبيانات الموضحة بالجدول رقم (١٠).

ويلاحظ من الشكل (٣٠) أن هناك ثلاث نقاط مهمة هي النقاط (أ)، (ب)، (جـ) فتوضح النقطة (أ) نقطة انقلاب منحنى الإنتاج الكلي من الزيادة بمعدلات متزايدة إلى الزيادة بمعدلات متناقصة.

كذلك فإن الإنتاجية الحدية شكل رقم (٣١) تصل أقصاها عند هذه النقطة ثم تأخذ بعد ذلك في التناقص، أما النقطة الثانية (ب) فتشير إلى الإنتاج الكلي الذي يتساوى عنده الإنتاج المتوسط مع الإنتاج الحدي، كما أن الإنتاج المتوسط يبدأ في التناقص بعد النقطة (ب) أي أنه عند النقطة (ب) يبلغ الإنتاج المتوسط أقصاه ثم يبدأ بعد ذلك في التناقص، أما النقطة الثالثة (جـ) فهي النقطة التي يصل عندها الإنتاج الكلي إلى أقصى مستوى ممكن كما أن الإنتاج الحدي عند هذه النقطة يساوي صفراً.

شكل رقم (٣٠)


الإنتاج الكلي
جـ
ب
(٣)
(١)
(٢)
أ
عدد الوحدات
صفر
س١
س٢
س٣


الإنتاج المتوسط والحدي
عوائد متزايدة
عوائد متناقصة
عوائد سالبة
أ
ب
جـ
الإنتاج المتوسط
الإنتاج الحدي
س١
س٢
س٣
عدد وحدات العنصر المتغير المضاف

٤- الحالات المختلفة للدالة الإنتاجية

تتخذ دالة الإنتاج عدة حالات من أهمها ما يلي :

١. دالة الإنتاج ذات العلاقة الثابتة :

في هذا النوع من دالات الإنتاج يزداد الإنتاج بنفس المقدار كلما أضيفت كمية جديدة من عامل الإنتاج المتغير ذات نسبة ثابتة وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (١١). وفي هذا النوع من الدالات يقال أن معدل الزيادة في المنتج يكون ثابت Constant return ومقداره عشر وحدات مقابل كل زيادة تحصل في العامل المتغير. وهذه الدالة تعني وجود نسبة ثابتة بين عامل الإنتاج المستخدم وحجم الناتج، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (١١)

دالة الإنتاج واستمرار معدل الزيادة

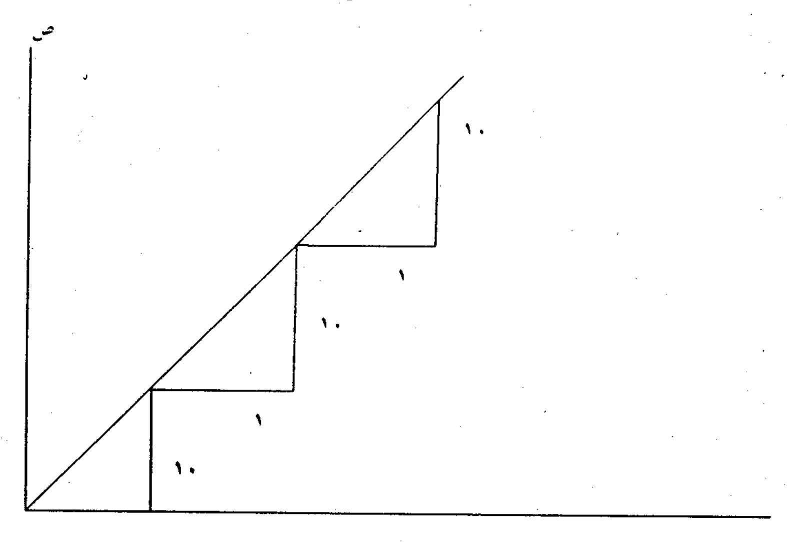
عامل الإنتاج المتغير	الناتج	الزيادة
١	١٠	١٠
٢	٢٠	١٠
٣	٣٠	١٠
٤	٤٠	١٠
٥	٥٠	١٠

ولزياد الإيضاح يمكن وضع هذا الجدول في شكل بياني كما هو مبين بالرسم البياني (الشكل رقم ٣٢).

ويوضح هـذا الشكل أن الزيادة في عامل الإنتاج المتغير ثابتة ومقدارها وحدة واحدة وأن مقدار الزيادة في الناتج عشر وحدات وأن هذه الزيادة مستمرة شكل رقم (٣٢).



العلاقة الثابتة بين عامل الإنتاج المتغير والناتج



عامل الإنتاج المتغير (العمل١) مثلاً

٢- دالة الإنتاج ذات العلاقة المتزايدة :

في هذا النوع من الدالات نجد أنه كلما أضيفت وحدة واحدة إضافية من عامل الإنتاج المتغير إلى عوامل الإنتاج الثابتة ينتج عنها زيادة في الناتج تفوق الزيادة التي حققتها الوحدة

السابقة عليها. أي أن الزيادة في حجم الناتج أسرع من زيادة عامل الإنتاج المستخدم.

وفي هذا النوع من الدالات يقال أن هناك غلة متزايدة وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (١٢). حيث تكون نسبة الزيادة آخذة في الازدياد المستمر، ولذا تستمر المنشأة في الإنتاج وينتقل إلى مرحلة أخرى دون تردد.

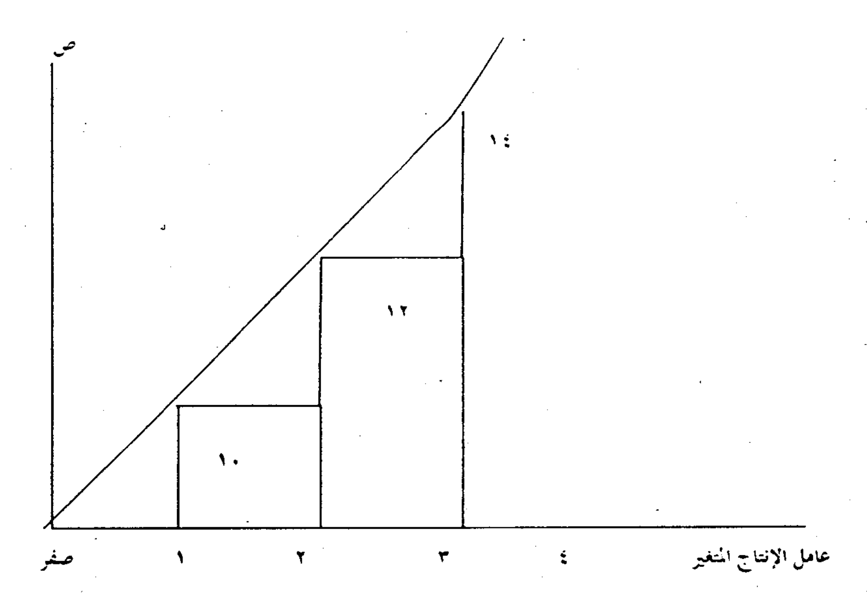
جدول رقم (١٢)

العلاقة المتزايدة بين العامل المتغير والناتج

عامل الإنتاج المتغير	الناتج	الزيادة
١	١٠	١٠
٢	٢٢	١٢
٣	٣٦	١٤
٤	٥٣	١٧

وباستخدام مفهوم الانحدار (الميل) كما هو مبين في الشكل البياني رقم (٣٣)، حيث يوضح حالة تزايد الغلة، فكلما أضيفت وحدات جديدة من عامل الإنتاج فإن مقدار الزيادة في الناتج تكون أكبر نسبياً من سابقتها. وهكذا فإن حدة ميل صعود المنحنى يزداد عمقاً كلما أضيفت وحدات جديدة من عامل الإنتاج كما هو مبين في الشكل رقم (٣٣).

العلاقة المتزايدة بين عامل إنتاجي متغير واحد والإنتاج الكلي



ويلاحظ أن استمرار المنشأة في الإنتاج عند زيادة هذه العلاقة يحقق له مزيد من الإنتاج حيث أن نسبة الزيادة أخذة في الازدياد باستمرار. وتحدث هذه العلاقة المتزايدة في المنشأة عادة في بداية عملية الإنتاج إذ تزداد كمية الإنتاج في البداية بنسبة أكبر عند إضافة وحدات جديدة من عامل الإنتاج المتغير.

٣-دالة الإنتاج ذات العلاقة المتناقصة :

في هذا النوع من العلاقة تكون الزيادة المحققة في الناتج عند إضافة وحدة جديدة من عامل الإنتاج أقل من الزيادة التي

حققتها الوحدة السابقة. وينطبق هذا على قانون النسب المتناقصة في الإنتاج.

أي أن الزيادة في كمية الناتج أقل من الزيادة المحققة في عامل الإنتاج المتغير المستخدم في العملية الإنتاجية، وفي هذه الحالة إذا أضفنا وحدات متتالية ومتساوية من عامل الإنتاج المتغير إلى العامل الثابت فإنه عند نقطة معينة سوف تتلاشى الزيادات في الإنتاج، وإضافة أي وحدات بعدها ربما تسبب في نقص كمية الإنتاج الكلي.

ويوضح الشكل البياني رقم (٣٤) العلاقة المتناقصة بين العامل الإنتاجي المتغير والناتج الكلي، كما يوضح نفس العلاقة الجدول رقم (١٣) التالي

جدول رقم (١٣)

العلاقة المتناقصة بين العامل الإنتاجي المتغير والناتج الكلي

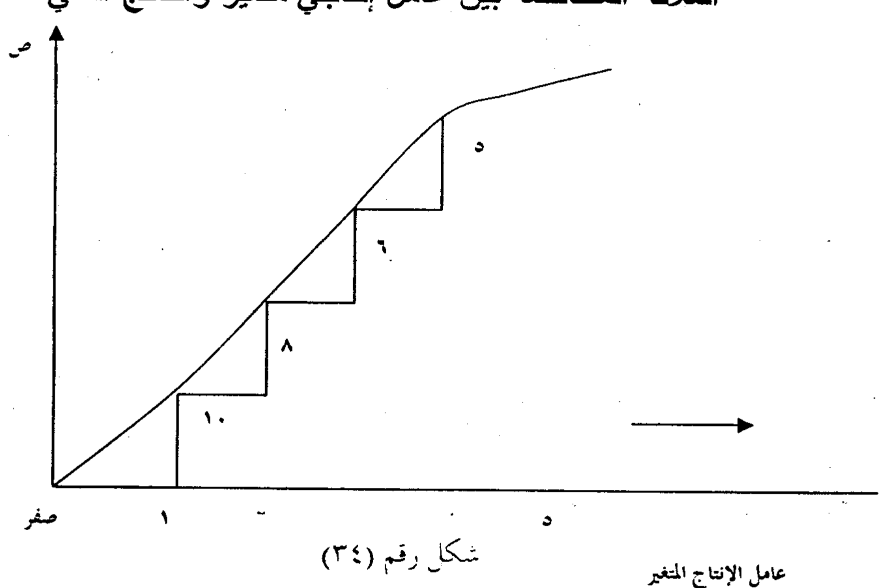
عامل الإنتاج المتغير	الناتج	معدل الزيادة
١	١٠	١٠
٢	١٨	٨
٣	٢٤	٦
٤	٢٩	٥
٥	٣٢	٣

٤- دالة الإنتاج ذات العلاقة المتزايدة ـ المتناقصة :

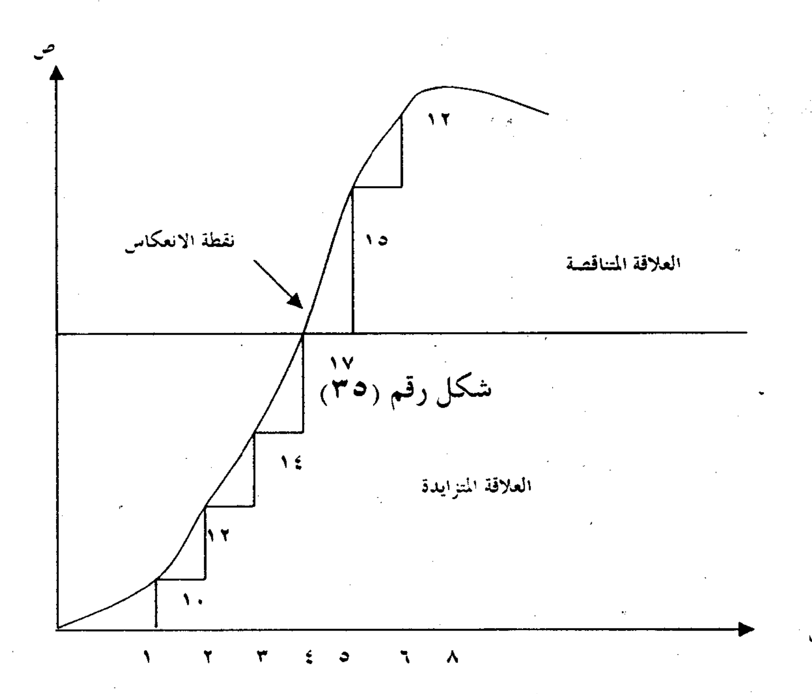
عادة ما توجد دالات إنتاج تشمل مرحلتي تزايد وتناقص الغلة، ومثل هذا النوع من الدالات هو التقليدي الذي يدرس كما أن هذه الدالات كثيراً ما توجد في المراجع والدراسات الاقتصادية. ويمكن توضيحها كما في الشكل البياني رقم (٣٥)، ويلاحظ فيه أن الغلة المتزايدة تبدأ من الوحدة الأولى حتى الوحدة الثالثة حيث يكون منحنى الناتج الكلي محدباً بالنسبة للمحور الأفقي حتى الوحدة الثالثة وبعدها وحتى الوحدة السادسة تتحقق الغلة المتناقصة، ولو أن الغلة الكلية تزيد في مجملها ولكنها تزيد بنسب متناقصة. ويوضح الشكل البياني التالي هذه العلاقة. شكل رقم (٣٥) .

دالة إنتاجية طبيعية تمثل مرحلتي غلة متزايدة ومتناقصة لعامل متغير

العلاقة المتناقصة بين عامل إنتاجي متغير والناتج الكلي



شكل رقم (٣٤)



شكل رقم (٣٥)

الإنتاج الكلي ومتوسط الإنتاج والإنتاج الحدي :

حيث أن الإنتاج الحدي هو مقياس لمعدل التغير في الإنتاج الكلي نتيجة لإضافة وحدات متتالية من عنصر إنتاجي إلى باقي عناصر الإنتاج الثابتة، فإن العلاقة بين الإنتاج الكلي والإنتاج الحدي تأخذ أحد الأشكال الآتية :

(١) يكون الإنتاج الحدي موجباً عندما يكون الإنتاج الكلي متزايداً.

(٢) يكون الإنتاج الحدي صفراً عندما يكون الإنتاج الكلي ثابتاً.

(٣) يكون الإنتاج الحدي سالباً عندما يكون الإنتاج الكلي متناقصاً.

كما أنه يمكن استنباط العلاقات الآتية بين متوسط الإنتاج والإنتاج الحدي. وهذه العلاقات تأخذ أحد الصور الآتية :

(١) الإنتاج الحدي يكون أكبر من متوسط الإنتاج عندما يكون متوسط الإنتاج متناقصاً.

(٢) الإنتاج الحدي يكون أقل من متوسط الإنتاج عندما يكون متوسط الإنتاج متناقصاً.

(٣) الإنتاج الحدي يكون مساوياً لمتوسط الإنتاج عندما يكون متوسط الإنتاج ثابتاً.

وهذا يرجع إلى أنه لكي يزداد متوسط الإنتاج عند إضافة وحدات متتالية من العنصر الإنتاجي المتغير فإن الإنتاج الحدي للوحدة المضافة يجب أن يكون أكبر من متوسط الإنتاج للوحدة السابقة ويمكن توضيح هذه العلاقة في الصور الآتية :

(١) عندما يكون الإنتاج الحدي أكبر من متوسط الإنتاج، فإن متوسط الإنتاج يكون متزايداً.

(٢) عندما يكون الإنتاج الحدي أصغر من متوسط الإنتاج، فإن متوسط الإنتاج يكون متزايداً.

(٣) عندما يكون الإنتاج الحدي مساوياً لمتوسط الإنتاج، فإن متوسط الإنتاج يكون عند حده الأقصى.

٦- مرونة الإنتاج : Elasticity of Production

تشير مرونة الإنتاج إلى الزيادة النسبية للإنتاج مقارنة بالزيادة النسبية في عدد وحدات العامل الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية وتحسب كما يلي :

مرونة الإنتاج = التغير النسبي في الإنتاج / التغير النسبي في وحـدات المـورد المضاف.

$$\text{مرونة الإنتاج} = \frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}} \div \frac{\Delta \text{س}}{\text{س}} = \frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}} \times \frac{\text{س}}{\Delta \text{س}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{س}} \times \frac{\text{س}}{\text{ص}}$$

وتتضح العلاقة بين منحنى الإنتاج الكلي ومرونة الإنتاج في الشكل البياني الذي يوضح الحالات المختلفة للدالة الإنتاجية فهي أكبر من واحد صـحيح فـي بداية العملية الإنتاجية إلى أن يبلغ منحنى متوسط لإنتاج أقصى قيمة له. وعنـد هذه النقطة تكون مرونة الإنتاج مساوية للواحد الصحيح وبعد هذه النقطة وعندما يتناقص منحنى الإنتاج المتوسط ويتزايد الإنتاج الكلي بمعـدل متنـاقص تكـون مرونة الإنتاج أقل من واحد صحيح. وعندما يصل الإنتاج الكلي أقصى قيمة لـه ويكون الإنتاج الحدي مساوياً للصفر تكون مرونـة الإنتـاج مسـاوية للصـفر. وعندما يتناقص الإنتاج الكلي ويكون الإنتاج الحدي سالباً تكون المرونة أقل مـن الصفر.

وتستخدم مرونة الإنتاج في الحكم على مـدى كفـاءة اسـتخدام مـوارد الإنتاج. فعندما تكون مرونة الإنتاج أكبر من واحد صحيح فأن هذا يدل علـى أن زيادة الكمية المستخدمة من مورد الإنتاج المتغير بنسبة ١% ينتج عنـه زيـادة الإنتاج الكلي بنسبة أكبر من ١% ومن ثم فإن هذا يدل على أن المنشأة لم تصـل بعد إلى استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة لديها الاستخدام الكفء.

أما إذا كانت مرونة الإنتاج مساوية للواحد الصحيح فأن هذا يشير إلى أن زيادة الكميات المستخدمة من الموارد الإنتاجية المتغير بنسبة ١% فإنه ينتج عن هذه الإضافة زيادة في الإنتاج الكلي بنسبة ١% مما يشير إلى أن المنشأة تنـتج في مرحلة ثبات الغلة.

فإذا كانت مرونة الإنتاج مساوية لأقل من واحدي صحيح فهذا يعنـي أن المنشأة تنتج في مرحلة الإنتاج الاقتصادي، وأن إضافة وحـدات إضـافية مـن الموارد الإنتاجية بنسبة ١% ينتج عنها زيادة في الناتج الكلي بنسبة أقل من ١% وعلى المنشأة أن تحدد فقط النقطة التي تحقق معظمة الربح خلال هذه المرحلـة وهي النقطة التي عندها يتساوى الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية وعندها تتحدد الكمية المثلى للمورد الإنتاجي والتي على المنشأة استخدامها وعـدم زيادتهـا أو نقصها.

أما إذا بلغت مرونة الإنتاج الصفر فإنها تشير إلى أن الإنتاج الكلي بلـغ أقصى ما يمكن وأن استخدام أي وحدات أخرى إضافية من الموارد سينتج عنهـا خسارة للمنشأة لأنه لن يتحقق أي زيادة في الإنتاج الكلي.

٧- قانون تناقص الغلة

وينص هذا القانون على أنه كلما استخدمنا وحدات متتالية من العنصر الإنتاجي المتغير مع كمية ثابتة من العناصر الإنتاجية الأخرى فأن الناتج الكلي يتزايد في البداية بمعدل متزايد ثم يتزايد في أخر الأمر بكميات متناقصة.

وهناك عدة فروض عامة يجب توافرها لظهور ظاهرة الغلة المتناقصة وهذه يمكن إجمالها في الآتي :

١. يجب أن تكون وحدات العنصر الإنتاجي المتغير المضاف متساوية ومتجانسة ومتتابعة.
٢. أن تكون الفترة الإنتاجية ثابتة ومحددة.
٣. أن تكون المعرفة والخبرة الفنية ثابتة أي تبقى على ما هي لا يعتريها تغير أو تقدم أي بمعنى أن يبقى المستوى التكنولوجي دون تغير.

وتوضح منحنيات الإنتاج الكلي والمتوسط والحدي في الشكل السابق رقم (٣١) الخاصية المعروفة بقانون تناقص الغلة أو تناقص الإيرادات. وقد تمت ملاحظة واشتقاق هذا القانون على ضوء استخدام العمل في الإنتاج مع ثبات عناصر الإنتاج الرأسمالية كالآلات والمعدات والمباني والإنشاءات، وقد أوضحت الدراسات التطبيقية تعزيز وصحة الاعتقاد في هذا القانون.

ولتوضيح المقصود بهذا القانون فإذا افترضنا وجود خط إنتاج لتجميع السيارات مثلاً فإذا تم استخدام عامل واحد لتشغيل هذا الخط فإن الإنتاج من السيارات التي يمكن إنتاجها من توليفة الموارد المشار إليها والتي تشمل الآلات والعامل تكون صغيرة.

وفي الحقيقة فإن كمية الإنتاج هذه سوف تكون أقل من الكمية الممكن الحصول عليها باستخدام وحدات أقل من المعدات الرأسمالية، بسبب عدم كفاءة استخدام عامل واحد لتشغيل خط إنتاج متكامل لإنتاج السيارات، حيث كان من الممكن استخدام هذا العامل في تجميع السيارات بعيداً عن خط الإنتاج.

وعندما يتم إضافة عدد أخر من العمال لتشغيل خط الإنتاج مع بقاء الطاقة الإنتاجية للخط المذكور ثابتة فإن الإنتاج الكلي سوف يتزايد بسرعة، مما يعني زيادة كفاءة استخدام الآلات والمعدات والعمالة، ويرجع هذا إلى تزايد الإنتاجية الحدية لعنصر العمل، وترجع هذه الزيادة في الإنتاجية الحدية إلى تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل .

إلا أنه تجد الإشارة إلى أن الزيادة المتتالية للإنتاجية الحدية للعمل لن تستمر إلى الأبد ولكنها تستمر خلال مدى معين لعدد الوحدات المستخدمة من عنصر العمل حيث أنه كما يتضح من الجدول رقم (١٠) فإن العامل الأول الذي يتم استخدامه يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي من صفر إلى (١٥) وحدة أي أن الإنتاجية الحدية للعامل المذكور تبلغ (١٥) وحدة، وعند استخدام عامل أخر فإن الإنتاج الكلي يرتفع إلى (٣١) وحدة أي أن الإنتاجية الحدية للعامل الثاني تبلغ (١٦) وحدة، أي أن الإنتاجية الحدية للعامل الثاني أكبر من الإنتاجية الحدية للعامل الأول، وعند إضافة العامل الثالث فإن الإنتاج الكلي يرتفع إلى (٤٨) وحدة ومن ثم فإن الإنتاجية الحدية لهذا العامل تساوي (١٧) وحدة إلا أنه مع استمرار استخدام عدد اكبر من العمال فإن الزيادة في الإنتاج الكلي سوف تكون بمعدل متناقص وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية لكل عامل إضافي يتم استخدامه، وينطبق هذا على العامل الرابع والخامس والسادس والسابع حيث يضيف كل منهم

إلى الإنتاج الكلي كمية أقل من التي يضيفها العامل السابق، حيث أنه بينما يضيف العامل الرابع (١١) وحدة للإنتاج الكلي، فإن العامل الخامس يضيف (٨) وحدات فقط، وهكذا حتى العامل السابع والذي تصل إنتاجيته وحدة واحـــدة، ثـــم تصـــبح الإنتاجية الحدية لكل عامل مضاف سالبة وعندئذ فإن الإنتاج الكلـــي يأخـــذ فـــي التناقص.

ويحدث هذا على سبيل المثال في حالة خط تجميع السيارات فإن زيـــادة عدد العمال إلى عدد معين مع ثبات الطاقة الإنتاجية لخط التجميع يؤدي إلى تعطيل العمال لبعضهم البعض بسبب عدم وجود فراغ كاف للحركة منهم أثناء الإنتاج.

كما يلاحظ من الجدول رقم (١٠) فإن الإنتاجية الحدية الســالبة لعنصــر العمل تحدث عندما يتم استخدام العامل الثامن مع بقاء الكمية المســتخدمة مــن الآلات والمعدات عند وحدتين فقط، فإن الإنتاج الكلي ينخفض من (٧٣) إلى (٧٢) وحدة أي أن الإنتاجية الحدية للعامل الثامن تساوي (-١)، وهكذا بالنسبة للعاملين التاسع والعاشر واللذين تبلغ إنتاجيتهمـــا الحديـــة (-٢)، (-٣) وحـــدات علـــى التوالي.

٨- المراحل الثلاثة للإنتاج

لقد ميز الاقتصاديون بين ثلاثة مراحل للدالة الإنتاجية وذلك كما يتضـــح من الشكل رقم (٣١) وتتميز المرحلة الأولى بزيادة نسبة الأصول الثابتة إلى عدد العمال .

وتبدأ المرحلة الأولى من نقطة الأصل في الشكل المذكور حتـــى (س٢)، وتتميز الدالة الإنتاجية في هذه المرحلة بزيادة الإنتاج بمعدلات متزايدة مع زيادة

استخدام عنصر العمل، وذلك من نقطة الأصل حتى النقطة (س١) ثم بعد ذلك يزيد الإنتاج بمعدلات متناقصة من النقطة (س١) حتى النقطة (س٢).

أما المرحلة الثانية فأنها تبدأ من (س٢) حتى (س٣) وتتسم هذه المرحلة بانخفاض الإنتاجية الحدية للوحدات المتتالية التى يتم استخدامها من عنصر العمل، وتستمر هذه المرحلة حتى يصل الإنتاج الكلي إلى أقصاه أو إلى أقصى كمية ممكنة من الإنتاج يمكن الحصول عليها من الالات والمعدات والعمالة، كما تبلغ الإنتاجية الحدية لعنصر العمل عندما يبلغ الإنتاج الكلي أقصاه صفراً.

أى أن هذه المرحلة تشير إلى تناقص الغلة او تناقص العائد على عنصر العمل، كما أن هذه المرحلة تتسم بزيادة الإنتاج الكلي بمعدلات متناقصة.

وتتسم المرحلة الثالثة والتي تبدأ من النقطة (س٣) وما بعدها يتناقص الإنتاج الكلي، وذلك بسب الإنتاجية الحدية السالبة للوحدات المتتالية من عنصر العمل التي يتم استخدامها بعد (س٣).

ويلاحظ أنه يكون من غير المنطقي للمنشأة أن تقوم بالإنتاج في المرحلة الأولى أو المرحلة الثالثة، فبالنسبة للمرحلة الثالثة فإنه لن يكون من المنطقي الإنتاج فيها بسبب تناقص الإنتاج الكلي والذي يرجع إلى الإنتاجية الحدية السالبة لعنصر العمل، ومن ثم فإنه يمكن زيادة الإنتاج الكلي باستخدام وحدات أقل من العمل، ولهذا فإنه حتى وإن كانت تكلفة استخدام العمل صفراً فإن المنشأة لن تحقق أقصى أرباح ممكنة إذا تم الإنتاج في المرحلة الثالثة.

وكذلك فإن الإنتاج في المرحلة الأولى يكون أيضاً غير منطقي وذلك بسبب وفرة المتاح من عناصر الإنتاج الثابتة بالنسبة لعنصر العمل، ومن ثم فإن الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج الثابتة تكون سالبة وعلى هذا فإنه يمكن زيادة

الإنتاج باستخدام وحدات أقل من عناصر الإنتاج الثابتة، أو من الممكن زيادة الإنتاج بزيادة عدد الوحدات المستخدمة من عنصر العمل حتى يحدث التوزان بين عناصر الإنتاج الثابتة وعنصر الإنتاج المتغير المضاف، ولن يتحقق هذا إلا في المرحلة الثانية.

٩- أهمية قانون تناقص الغلة وعلاقته ببعض النظريات الاقتصادية

تبدو أهمية هذا القانون في مجالات ثلاثة هي نظرية النفقة ونظرية القيمة ونظرية التوزيع. ففي مجال نظرية النفقة نجد أن تناقص الغلة يؤدي إلى زيادة النفقة أي أن زيادة كمية أحد العناصر المشتغلة بإنتاج سلعة معينة واقتران هذه الزيادة بنقص ناتجه الحدي والمتوسط يؤدي إلى زيادة نفقة الإنتاج الحدية والمتوسطة.

أما من ناحية علاقة قانون الغلة المتناقصة بنظرية القيمة أو الثمن فقد تعتبر تكلفة الإنتاج من أهم العوامل التي تحدد ثمن السلعة أي قيمتها فإذا زادت تكاليف إنتاج سلعة ما أدى ذلك إلى ارتفاع ثمنها والعكس صحيح. فلو فرض أن إنتاج السلعة كان خاضعاً لقانون الغلة المتناقصة، فمعنى ذلك أن أي زيادة في الكميات المستخدمة من العنصر الإنتاجي المتغير ينتج عنها بالتالي تناقص في الإنتاج الكلي، ويؤدي هذا بالتالي إلى زيادة تكاليف الإنتاج. وهذا يؤدي إلى ارتفاع ثمن السلعة مما يؤثر على اقتصاديات المشروع.

وأخيراً نجد أن قانون تناقص الغلة يؤثر أيضاً على نظرية التوزيع وهي النظرية التي تهتم ببيان القوى التي تؤثر على تحديد أنصبة عناصر الإنتاج المختلفة من الناتج الكلي أي النظرية التي تبين العوامل التي تحكم تحديد مستوى الأجور والريع والفوائد والأرباح فنصيب كل عنصر يتوقف على ناتجه الحدي، فإذا كان الناتج الحدي للعمل مرتفعاً فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور، أما إذا زاد عدد العمال بسبب زيادة السكان واقترن ذلك بتناقص الناتج الحدي للعمل فإن هذا يؤدي إلى انخفاض مستوى الأجور وهكذا بالنسبة لسائر عناصر الإنتاج.

١٠- تأثير عنصر الزمن على الإنتاج

ولاستيعاب دور الزمن في الإنتاج وتأثيره على التكاليف فإن الاقتصاديون يفرقون بين ثلاث فترات زمنية، حيث تعرف الفترة الأولى بالمدى اللحظي أو متناهي الصغر للزمن بحيث أن الإنتاج خلال هذه الفترة يظل ثابتاً، أما الفترة الثانية والتي تعرف بالمدى القصير فإن المنشأة تتمكن من خلالها من تغيير عناصر الإنتاج المتغير كالعمالة ومستلزمات الإنتاج ولكنها لا تستطيع تغيير عناصر الإنتاج الثابتة كالمباني والآلات والمعدات، أما الفترة الثالثة والتي تعرف بالمدى الطويل فإن المنشأة خلال هذه الفترة تكون قادرة على تغيير كافة عناصر الإنتاج سواء المتغيرة أو الثابتة، وواضح أن الفترة الزمنية للمدى الطويل أطول من الفترة الزمنية للمدى القصير والمدى المتناهي الصغر.

لاستيعاب هذه المفاهيم يلاحظ أنه في حالة إحدى مصانع الصلب والتي تستغل طاقتها الإنتاجية بنسبة ٧٠%، فإذا حدث وارتفع الطلب فجأة على الصلب بسبب الخروج الفجائي لإحدى الوحدات المنافسة من الإنتاج بسبب بعض الظروف

الطارئة، فإن هذا المصنع لن يستطيع الاستجابة الفورية لتلبية الطلب المتزايد على الصلب، حيث أن هذه الاستجابة تحتاج إلى مراجعة سوق الطلب على الصلب قبل زيادة الطلب،وكذلك مراجعة المخزون من الإنتاج والمواد الخام، ثم محاولة تشغيل الأفران الغير مستعملة وإعادة تنظيم ساعات العمل وتدبير الاحتياجات الإضافية من مستلزمات الإنتاج اللازمة لزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على منتجات المصنع، وخلال هذه الفترة التي يتم فيها الترتيب لزيادة الإنتاج فإن الإنتاج يظل ثابتاً عند المستوى الذي كان عليه قبل زيادة الطلب، وعلى هذا فإنه خلال هذه الفترة متناهية القصر فإن الإنتاج يظل ثابتاً.

وبمرور الوقت فإن المصنع المشار إليه يبدأ في زيادة الإنتاج وفقاً للطلب المتزايد حيث أنه يمكن للمصنع زيادة هذا الإنتاج بزيادة عدد ساعات العمل أو تعيين عمال جدد وزيادة معدل استغلال الطاقة وتعرف عوامل الإنتاج الممكن تغييرها في المدى القصير بعناصر الإنتاج المتغير (Variable factors) وعلى هذا فإن المدى القصير يشير إلى الفترة الزمنية التي يستطيع خلالها المصنع تغيير الإنتاج بتغيير عناصر الإنتاج المتغيرة.

وبفرض أن الزيادة في الطلب من المتوقع أن تستمر لفترة زمنية أطول لمدة عامين أو ثلاثة مثلاً فإن المصنع المشار إليه قد يفكر في زيادة الطاقة الإنتاجية والتي تحدث عندما تزيد عناصر الإنتاج الثابتة (Fixed factors) كالمباني والآلات والمعدات كالأفران وخلافه، ويلاحظ أن عناصر الإنتاج الثابتة لا يمكن تغييرها في المدى القصير بسبب طول الفترة اللازمة لإنشاء المباني وتركيب الآلات وكذلك قد تحول بعض التشريعات دون هذا التوسع في المدى القصير.

وعلى هذا فإن الإنتاج الكفء لا يحتاج فقط إلى العمالة المدربة ومستلزمات الإنتاج المناسبة وإنما يحتاج كذلك إلى الوقت، وبالنسبة لعنصر الوقت قد تم التمييز بين ثلاث فترات زمنية عند تحليل الإنتاج والتكاليف، ويمكن تلخيص هذه الفترات الزمنية على النحو التالي :

أ) الفترة القصيرة جداً ويطلق عليها أحياناً فترة السوق أو فترة اللحظة Momentary run وفيها يكون حجم الإنتاج ثابتاً نتيجة لعدم إمكانية تغيير أي من عوامل الإنتاج.

ب) الفترة القصيرة The Short Run وفيها يمكن تغيير حجم الإنتاج نتيجة لإمكانية تغيير بعض العوامل الإنتاجية المتغيرة مثل المواد الخام والأيدي العاملة. إلا أن طول هذه الفترة يكون غير كافياً لإحداث تغيير في الآلات والمباني وخلافه. ومن الملاحظ أن المشروع يهدف إلى تعظيم كمية الإنتاج في المدى القصير، فالمشروع يعيش حياته الإنتاجية يوم بيوم خاصة في ظل سوق المنافسة الكاملة حيث يوجد عدد كبير وصغير الحجم من المشروعات الإنتاجية.

ج) الفترة الطويلة : The Long Run وفيها يمكن تغيير حجم ونمط الإنتاج نتيجة تغيير كل عوامل الإنتاج. ففي الفترة الطويلة تصبح كل عناصر الإنتاج متغيرة.

١١- تأثير التقدم التكنولوجي على الإنتاج

لقد أدى التطور التكنولوجي الذي شهدته الدول الصناعية المتقدمة إلى ظهور العديد من السلع التي لم تكن معروفة من قبل ويكفي ما يشهده مجالا

الاتصالات كل يوم من ظهور سلع جديدة، وحتى بالنسبة للسلع المعروفة فإن مجالات إنتاجها قد شهدت كذلك تطوراً تكنولوجياً أدى إلى ظهور سلع جديدة أخذت تحل تدريجياً محل السلع القديمة مثل الساعات الرقمية وأجهزة الحاسب الآلي والألياف الصناعية والمختلطة بالألياف الطبيعية وغير ذلك من السلع الأخرى . ويشير التغير التكنولوجي إلى التغير في التكنولوجيا التي تؤدي إلى ظهور منتجات حديثة، وتطوير المنتجات القديمة وكذلك تغيير أساليب الإنتاج.

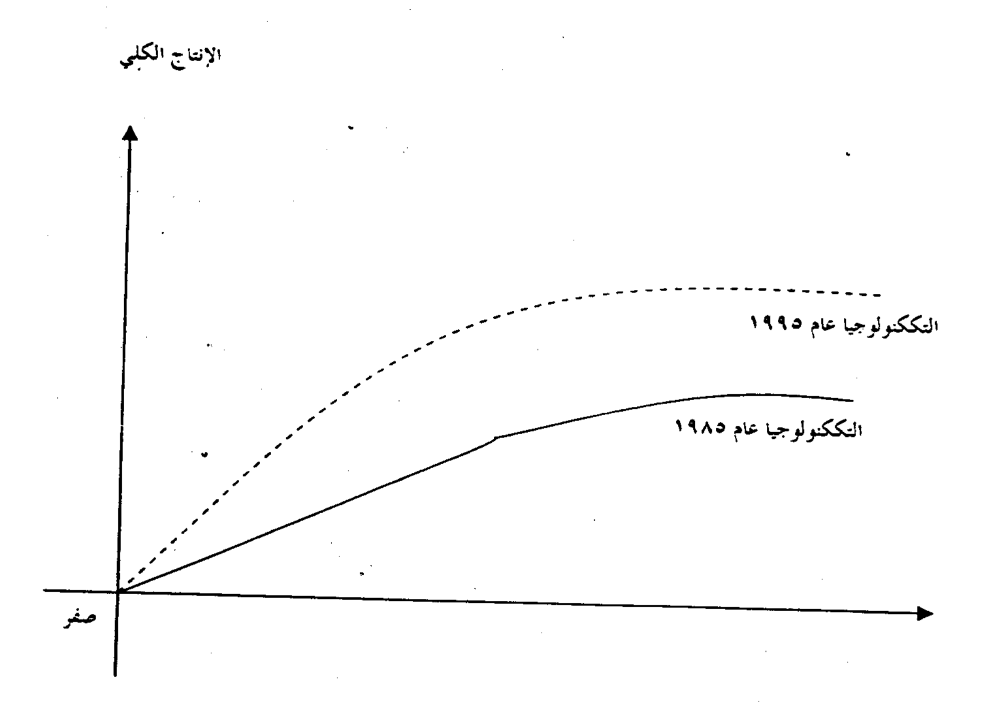
ويحدث التغير التكنولوجي عندما تتطور العلوم الهندسية وتطبيقاتها مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج باستخدام نفس الكمية من المدخلات، أو بمعنى أخر زيادة كفاءة استخدام المدخلات، واستخدام قدراً أقل من المدخلات لإنتاج نفس الكمية من المخرجات، أي أن التطور التكنولوجي يحدث عندما تتغير دالة الإنتاج ويفرق الإقتصاديون في هذا الصدد بين التغير التكنولوجى الذي يؤدي إلى ظهور منتجات جديدة أو تطوير المنتجات القديمة، والتغير التكنولوجي الذي يؤدي إلى إدخال أساليب إنتاجية جديدة أو تطوير الأساليب الإنتاجية القائمة ومن أمثلة هذا النوع الأول من التغير الذى طرأ على الأساليب الإنتاجية أو التكنولوجية المستخدمة في صناعة أجهزة الحاسبات الإليكترونية الشخصية والتي أدت إلى زيادة سرعة هذه الحاسبات في العمليات الحسابية بمعدل ١٥% سنوياً لمدة ثلاث عقود.

ويوضح الشكل رقم (٣٦) كيف يؤدي التغير التكنولوجي إلى انتقال منحنى الإنتاج الكلي إلى أعلى، حيث يبين المنحنى الأسفل في الشكل المذكور دالة الإنتاج عام ١٩٨٥ بينما يوضح المنحنى الأعلى دالة الإنتاج عام ١٩٩٥، ويوضح هذا الشكل أن التطور التكنولوجي أدى إلى زيادة معدل إنتاج الوحدة من المدخلات بنسبة ٥٠%، فمثلاً الوحدة الأولى كانت تنتج (٢٠٠٠) وحدة وفقاً لدالة الإنتاج

عام ١٩٨٥ ارتفع إنتاجها إلى ٣٠٠٠ وحدة وفقاً لدالة الإنتاج عام ١٩٩٥ أي أن معدل إنتاج الوحدة من المدخلات زاد بنسبة ٥٠%.

وعلى هذا فإنه يمكن التعبير عن التطور التكنولوجي بانتقال منحنى الإنتاج الكلي إلى أعلى. شكل رقم (٣٦) .

التغير التكنولوجي



ولكن هناك سؤالاً يفرض نفسه في هذا الصدد، وهو هل يمكن أن يحدث تراجع في التكنولوجيا ؟ بحيث يؤدي هذا إلى انتقال منحنى الأشغال الكلي إلى أسفل، أن الإجابة على هذا السؤال في دول اقتصاد السوق تكون بالنفي، ذلك أن الأساليب التكنولوجية المتخلفة تقوم المنشآت أو الوحدات الإنتاجية دائماً

باستبدالها واستخدام التقنيات الحديثة التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح، ومن ثم فإن الوحدات الإنتاجية في سعيها المستمر والدائم إلى زيادة قدرتها الإنتاجية في السوق وزيادة أرباحها تقوم باستمرار بالبحث عن الأساليب التكنولوجية الجديدة لاستخدامها بدلاً من الأساليب المتخلفة.

وعلى الرغم من هذا فإنه قد يحدث تراجع في التكنولوجيا وذلك عند استخدام الوحدات الإنتاجية أساليب تكنولوجيا تؤدي إلى زيادة معدلات التلوث البيئي مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج بسبب تغيير نوعية الموارد الإنتاجية وخاصة الأرض والمياه، ومن ثم فإنه إذا تم إلزام هذه الوحدات بإتباع أساليب تكنولوجية صديقة للبيئة فإن هذا يؤدي إلى القضاء على التراجع التكنولوجي واستمرار التطور التكنولوجي .

الباب الخامس

نظرية التكاليف الإنتاجية

Costs of Production

مقدمة

تمثل نظرية النفقة أهمية كبيرة في دراسة علم الاقتصاد، وذلك لأن تفسير القيم النسبية للسلع المختلفة لا يمكن تحقيقه إلا في ضوء معرفة النفقات المتعلقة بهذه السلع. كما أن نفقة إنتاج السلعة يؤثر تأثيراً واضحاً في تحديد عرض السلعة الذي يؤثر بدوره في تحديد ثمن السلعة أو قيمتها النسبية. كما تؤثر تكاليف أو نفقات الإنتاج في قرار المنشأة حيث تعتبر الوسيلة الأساسية لتوجيه الموارد الإنتاجية. كما أن تحليل النفقة الإنتاجية في المدى القصير يختلف عنه في المدى البعيد.

١- مفهوم وأنواع النفقات أو التكاليف الإنتاجية

يقصد بنفقة إنتاج سلعة ما يكلفه إنتاج هذه السلعة ويمكن أن نفرق، في هذا الصدد، بين نفقة الإنتاج النقدية ونفقة الإنتاج الحقيقية.

ويقصد بنفقة الإنتاج النقدية، وهي نفقة الإنتاج بالمعنى الجاري المستخدم في أوساط أرباب الأعمال، المبالغ النقدية المنفقة في الإنتاج، أي التي دفعت فعلاً للآخرين مقابل خدمات عوامل الإنتاج.

ويقصد بنفقة الإنتاج الحقيقية ليس فقط المبالغ التي دفعت مقابل المستلزمات المستخدمة في الإنتاج، بل الموارد الحقيقية التي استخدمت في إنتاج

السلعة، أي يقصد بها خدمات العمل ورأس المال والأرض المستخدمة في إنتاج السلعة. ويمكن أيضاً أن نعبر عن هذه النفقة الحقيقية بالسلع التي كان يمكن لهذه الموارد أن تنتجها لو لم تستخدم في إنتاج السلع موضوع الدراسة، وهو ما يعرف "بنفقة الاختيار".

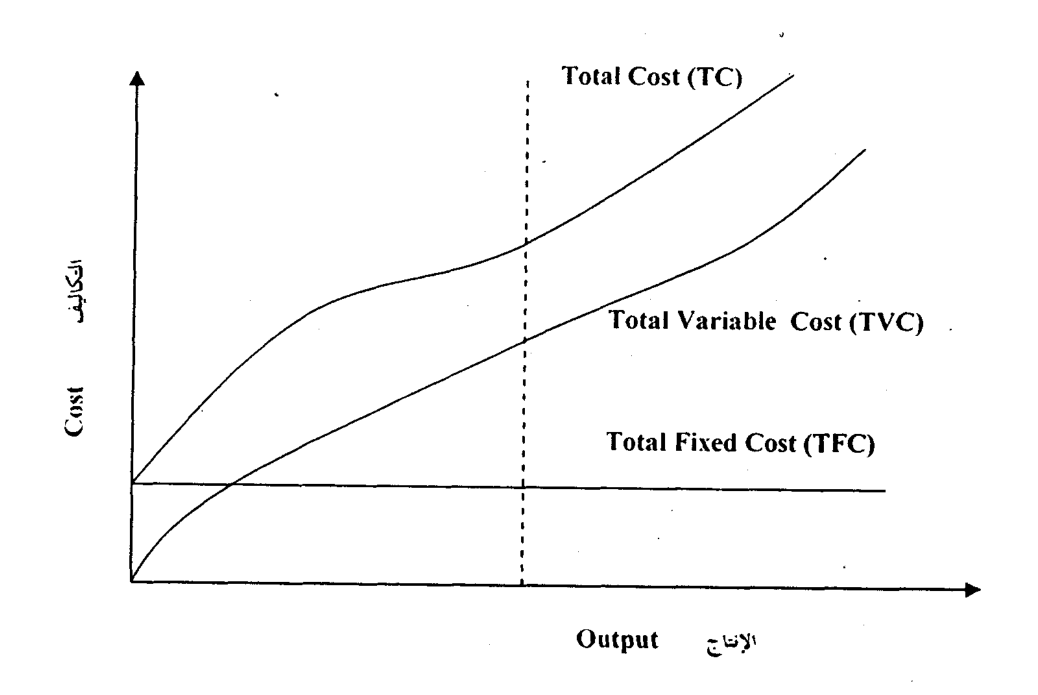
والتكاليف هي مقدار ما يدفع نظير خدمات عوامل الإنتاج. وتؤثر التكاليف بصفة عامة في قرار المنشأة. فالتكاليف تمثل دليل اختيار بين توليفات الموارد المختلفة والتي يمكن استخدامها كمؤشر لترجيح بديل على أخر.

وهناك بصفة عامة نوعان من التكاليف أحدهما يطلق عليه التكاليف أو النفقات المتغيرة Variable Costs والآخر يطلق عليه التكاليف أو النفقات الثابتة Fixed Costs. وبصفة عامة فالتكاليف المتغيرة ترتبط بالإنتاج وهي تمثل المدفوعات لعوامل وخدمات عوامل الإنتاج المتغيرة ومثال هذا النوع ما يدفع من أجور الأيدي العاملة وغيرها.

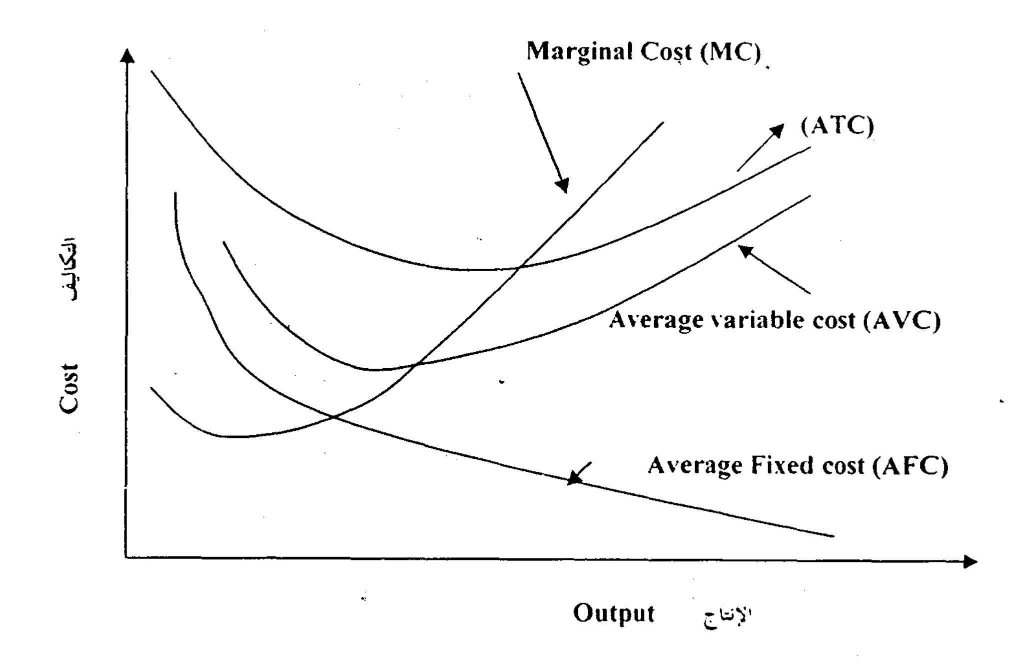
أما التكاليف الثابتة فهي لا ترتبط بالإنتاج، وهي تلك المدفوعات التي تقوم الوحدة الإنتاجية بدفعها سواء أنتجت أم لم تنتج. ومن أمثلة ذلك الضرائب العقارية، إيجار الأرض، والفائدة على رأس المال المستثمر وغيرها.

وتختلف هذه المفاهيم بين المدى الطويل والمدى القصير. ففي المدى القصير تكون الطاقة الإنتاجية ثابتة وكذلك عدد الوحدات الإنتاجية في كل منشأة. بيد أنه في المدى الطويل تكون الطاقة الإنتاجية متغيره وكذلك فكل وحدة لها مرونة كاملة (أو حرية كاملة) في الخروج أو الدخول إلى حلبة الإنتاج، وبذلك يكون عدد الوحدات الإنتاجية متغيرة، إذا ففي المدى الطويل تكون كل التكاليف متغيرة وذلك لأن كل الموارد متغيرة.

وبداهة سوف يختلف منحنى التكاليف الكلية بــاختلاف مراحــل الإنتــاج فمنحنى التكاليف الكلية هو خط مستقيم في حالة الإنتاجية الثابتة. ويأخــذ شــكل منحنى في حالة الإنتاجية المتناقصة والمتزايدة على التوالي.



شكل رقم (٣٧) دوال التكاليف الإجمالية



شكل رقم (٣٨) تكاليف إنتاج الوحدة

وقد لا يفيد كثيراً في التخطيط للمنشأة الأخذ بهذه المؤشــرات الإجماليــة ويكون من الأجدى التعرف على ما يسمى بتكلفة الوحــدة المنتجــة Per Unit Cost. فيمكن اشتقاق متوسط التكاليف الثابتــة (A F C) Average Fixed Cost، ومتوسط التكاليف المتغيــرة (A V C) Average Variable Cost، ومتوسط التكاليف الكلية (A T C) Average Total Cost والتكاليف الحديــة (M C) Marginal Cost. وهذه المتوسطات جميعها تنــدرج تحــت مفهــوم

المتوسط، ويمكن حساب كل منها بالقسمة المباشرة على مستوى الإنتاج المقابل أي :

$$AFC = \frac{TFC}{Y} \; ; \; AVC = \frac{TVC}{Y}$$

$$ATC = AFC + AVC = \frac{TC}{Y}$$

ويوضح الشكل البياني السابق طبيعة هذه العلاقات. أما التكاليف الحدية M C فهي مقدار التغير في التكاليف نتيجة إنتاج وحدة واحدة إضافية من الناتج. وهي بمثابة تكاليف أي وحدة من عنصر الإنتاج مقسوماً على الغلة الحدية لهذه الوحدة أي :

$$MC = \frac{dTC}{dY}$$

٢- تكاليف الإنتاج في المدى القصير

(أ) التكاليف الكلية الثابتة والمتغيرة

إذا نظرنا إلى وحدة إنتاجية تقوم بإنتاج كميات معينة من إحدى السلع (ك) وذلك باستخدام بعض المدخلات من رأس المال والعمل ومستلزمات الإنتاج، وتقوم هذه الوحدة بشراء احتياجاتها من المستلزمات المشار إليها بالأسعار السائدة في السوق، ولما كانت تلك الوحدة تهدف إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من

الأرباح فإنها تقوم عادة بالاهتمام بالتكاليف التي تتحملها للحصول على المدخلات المذكورة، حيث يقوم المحاسبون بحساب التكاليف الكلية التي تقوم الوحدة بتحملها عند كل مستوى من مستويات الإنتاج (ك).

ويوضح الجدول رقم (١٤) التكاليف الكلية (ت. ك) اللازمة لإنتاج الكميات المشار إليها من المنتج، وبالنظر إلى العمودين (١) ، (٤) فإنه يلاحظ أن زيادة التكاليف الكلية نتيجة لزيادة كمية الإنتاج، وهذا الأمر مقبول لأن الزيادة في الإنتاج تتطلب زيادة كمية المدخلات، وبالتالي قيمة هذه المدخلات، فمثلاً تنفق الوحدة (١١٠) جنيه لإنتاج وحدتين من المنتج، بينما تنفق (١٣٠) جنيه لإنتاج (٣) وحدات وهكذا.

ولتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح فإن مديري المنشأة أو الوحدة يجب أن يكونوا متأكدين من أنه قد تم تحمل أدنى قدر ممكن من التكاليف للحصول على مستلزمات الإنتاج مثل الوقود وغيره من مستلزمات الإنتاج الأخرى، وأن الوحدة تتبع أحدث الأساليب التكنولوجية في الإنتاج، هذا بالإضافة إلى حسن اتخاذ القرارات الأخرى التي تتخذها الإدارة، ونتيجة لجهود الإدارة فإن التكاليف الثابتة والمتغيرة تمثل أدنى قدر ممكن من التكاليف اللازمة لإنتاج المستويات المختلفة من الإنتاج الموضحة في الجدول.

(١)التكاليف الثابتة : **Fixed Costs**

يوضح العمودين (٢) ، (٣) بالجدول رقم (١٤) تقسيم التكاليف الكلية إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة.

وتشير التكاليف الثابتة والتي يشار إليها أحياناً بالتكاليف غير المباشرة أو التكاليف الفارقة (Sunk Costs) إلى أجور المباني وأجور استخدام الآلات والمعدات والفائدة على القروض، ومرتبات الموظفين الدائمين وهكذا.

وتقوم الوحدة بتحمل تكلفة هذه البنود حتى وإن توقفت عن الإنتاج تماماً، كما أن قيمة هذه البنود تظل ثابتة عند المستويات المختلفة من الإنتاج، وعلى هذا فإن العمود رقم (٢) يوضح أن قيمة التكاليف الثابتة لم تتغير عن (٥٥) جنيه.

(٢) التكاليف المتغيرة : Variable Costs

يوضح العمود رقم (٣) بجدول رقم (١) التكاليف المتغيرة والتي تتغير بتغير مستوى الإنتاج، وتشمل هذه التكاليف المواد الخام وأجور العمالة غير المستديمة وتكاليف الطاقة وغير ذلك من عناصر التكلفة التي ترتبط مباشرة بالإنتاج. وعلى هذا فإن قيمة هذه التكاليف تكون صفراً إذا لم تقم الوحدة بالإنتاج أي أن التكاليف المتغيرة يمكن النظر إليها على أنها ذلك الجزء من التكاليف الكلية التي تتغير بتغير مستوى الإنتاج، وعلى هذا فإن الزيادة في التكاليف الكلية عند زيادة الإنتاج تعادل الزيادة في التكاليف المتغيرة، لأن التكاليف الثابتة لا تتغير بتغير مستوى الإنتاج، ولهذا فإن قيمة هذه التكاليف يتم استبعادها عند حساب الزيادة في التكاليف الكلية عند زيادة الإنتاج، فمثلاً تزيد التكاليف الكلية بمبلغ ٢٥ جنيه عند زيادة الإنتاج من وحدة واحدة إلى وحدتين، وتساوي هذه الزيادة قيمة الزيادة في التكاليف المتغيرة.

ويمكن تلخيص المفاهيم الثلاثة للتكاليف على النحو التالي :

أ- التكاليف الكلية والتي تمثّل الحد الأدنى من التكاليف التي تتحملها الوحدة لإنتاج كمية معينة من الإنتاج، وتزيد هذه التكاليف بزيادة كمية الإنتاج.

ب- التكاليف الثابتة والتي تمثل تلك التكاليف التي تتحملها الوحـدة حتـى وأن توقفت عن الإنتاج نهائياً، ولا تتغير قيمة هذه التكاليف بتغير كمية الإنتاج.

ج- التكاليف المتغيرة والتي تشير إلى التكاليف التي تتغير بتغير كمية الإنتـاج، وتشمل هذه التكاليف تكلفة مستلزمات الإنتاج الأجور وتكلفـة الوقـود والفوائـد وباقي البنود الأخرى التي تتغير بتغير كمية الإنتاج.

وتعبر المعادلة التالية عن العلاقة بين المفاهيم الثلاثة للتكاليف :

ت ك = ت ث + ت م

حيث تشير :

ت ك = إلى التكاليف الكلية.

ت ث = إلى التكاليف الثابتة.

ت م = إلى التكاليف المتغيرة

جدول رقم (١٤) التكاليف الثابتة والمتغيرة والكلية

الكمية	التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة	التكاليف الكلية	التكاليف الحدية
(ك)	ت. ث جنيه	ت.م جنيه	ت ك	ت ح
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
صفر	٥٥	صفر	٥٥	
١	٥٥	٣٠	٨٥	٣٠
٢	٥٥	٥٥	١١٠	٢٥
٣	٥٥	٧٥	١٣٠	٢٠
٤	٥٥	١٠٥	١٦٠	٣٠
٥	٥٥	١٥٥	٢١٠	٥٠
٦	٥٥	٢٢٥	٢٨٠	٧٠

(ب) تعريف التكاليف الحديـــة : Definition of Marginal Cost

يعتبر مفهوم التكاليف الحدية واحداً من أهم المفاهيم المستخدمة في علم الاقتصاد، وتشير التكاليف الحدية إلى الزيادة في التكاليف الكلية عند زيادة كميـــة الإنتاج بوحدة واحدة، فإذا كانت تكلفة الإنتاج (١٠٠٠) وحدة من إحدى السلع هو

(١٠,٠٠٠) جنيه زادت إلى (١٠,١٥) جنيه عند إنتاج (١٠٠١) وحدة فإن التكاليف الحدية لإنتاج الوحدة الإضافية من السلعة تساوي (١٥) جنيه.

ويوضح العمود رقم (٥) حساب التكاليف الحدية وفقاً لبيانات جدول رقم (١٤) حيث تم الحصول على التكاليف الحدية بطرح التكاليف الكلية بالعمود رقم (٢) من التكاليف الكلية للكمية السابقة للإنتاج، وعلى هذا فإن للتكاليف الحدية لإنتاج الوحدة الأولى هى ٣ جنيه (٨٥ – ٥٥)، أما التكاليف الجدية للوحدة الثانية فتبلغ ٢٥ جنيه (١١٠ – ٨٥) وهكذا.

ويمكن حساب التكاليف الحدية من التكاليف المتغيرة، وذلك بطرح التكاليف المتغيرة بالعمود رقم (٣) جدول رقم (١) من التكاليف المتغير لكمية الإنتاج السابقة، ويرجع هذا إلى أن الزيادة في التكاليف المتغيرة نتيجة لزيادة الإنتاج تساوي دائماً الزيادة في التكاليف الكلية.

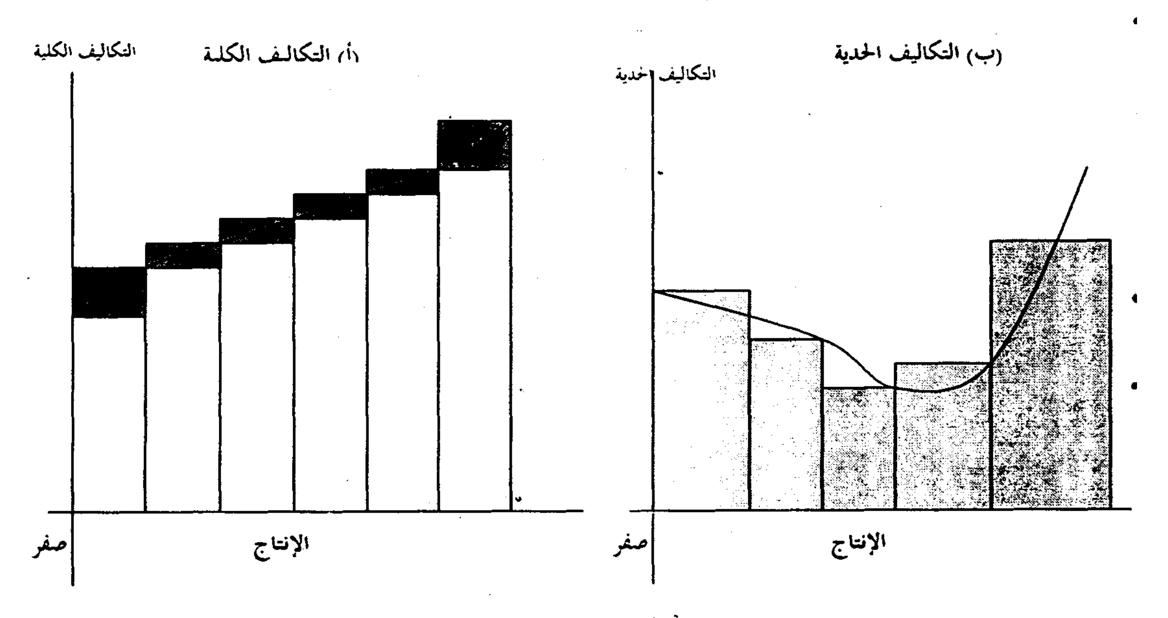
(ج) التمثيل البياني للتكاليف الحدية Marginal Cost in Diagrams

يوضح الشكل رقم (٣٩) التكاليف الكلية والتكاليف الحدية، حيث أن التكاليف الكلية ترتبط بالتكاليف الحدية بنفس الطريقة التي يرتبط فيها الإنتاج الكلي بالإنتاج الحدي، والمنفعة الكلية بالمنفعة الحدية كما سبق وأن أوضحنا من قبل.

وقد أوضحت الدراسات التطبيقية لمعظم الأنشطة الإنتاجية إلى أن منحنى التكاليف الحدية في المدى القصير يأخذ شكر حرف (U) في اللغة الإنجليزية، ويشير هذا الشكل إلى تناقص التكاليف الحدية في المستويات الأولى من الإنتاج حتى يصل إلى أقل قيمة ممكنة ثم يأخذ بعد ذلك في الارتفاع، وتوضح المساحات

المظللة في القسم (ب) من الشكل رقم (٣٩) التكاليف الحدية للوحدات المتتالية المضافة للإنتاج .

شكل رقم (٣٩) التكاليف الكلية والتكاليف الحدية



(ج) التكاليف المتوسطة ::Average Costs

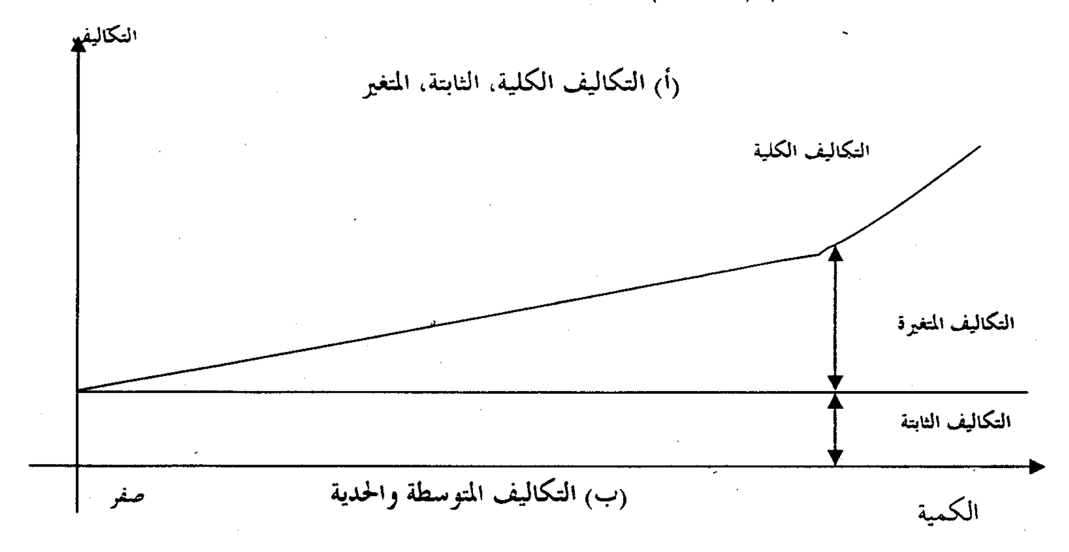
يعتبر مفهوم التكاليف المتوسطة أحد المفاهيم المهمة عند تحليل التكاليف، حيث أن مقارنة متوسط تكاليف الوحدة من الإنتاج بسعر بيعها يمكن من التعرف على الربح المحقق، وتحسب التكاليف المتوسطة بقسمة التكاليف الكلية على عدد الوحدات المنتجة وذلك كما يوضحه العمود رقم (٦) بالجدول رقم (١٥) ويتم حساب التكاليف المتوسطة بالمعادلة التالية :

$$\text{التكاليف المتوسط} = \frac{\text{التكاليف الكلية}}{\text{كمية الإنتاج}} = \frac{\text{ت ك}}{\text{ك}}$$

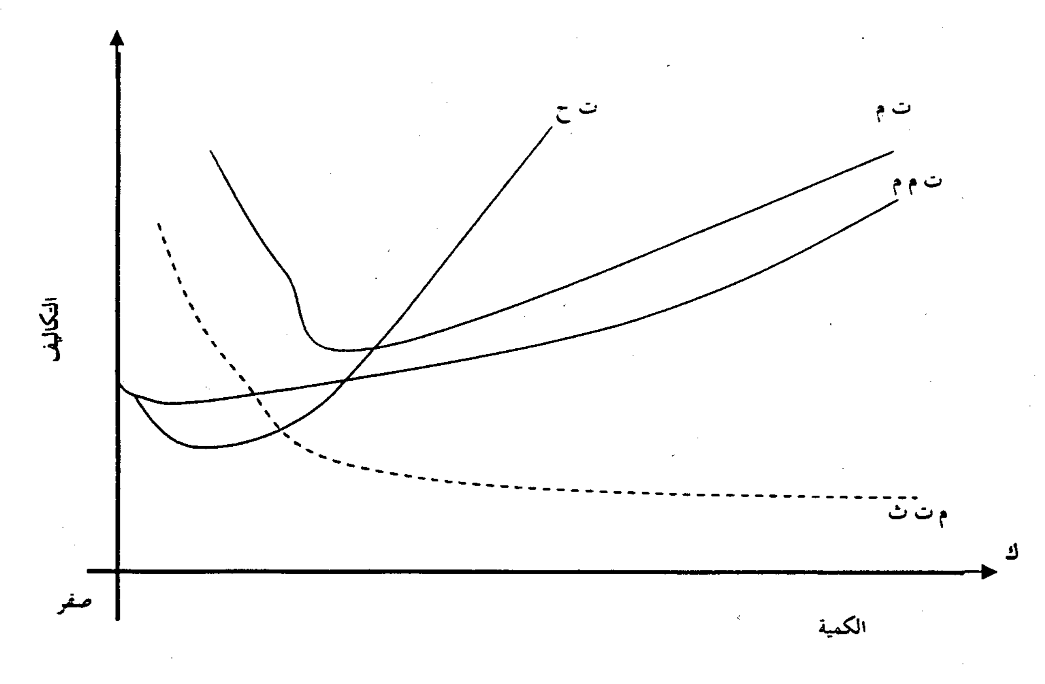
ووفقاً لبيانات العمود رقم (٦) المذكور فإنه عندما يتم إنتاج وحدة واحدة، فإن التكاليف المتوسطة وقدرها (٨٥ ÷ ١ = ٨٥) تساوي التكاليف الكلية الموضحة بالعمود رقم (٤) وعندما يزيد الإنتاج إلى وحدتين فإن التكاليف تصبح (٥٥) جنيه (١١٠ ÷ ٢)، ويلاحظ أنه في المستويات الأولى من الإنتاج تأخذ التكاليف المتوسطة في الانخفاض حتى تصل إلى أدنى قيمة وقدرها (٤٠) جنيه عندما تكون عدد وحدات الإنتاج (٤) وحدات وبعدها تأخذ التكاليف المتوسطة في الارتفاع ببطء.

ويوضح الشكل رقم (٤٠) الرسم البياني لبيانات جدول رقم (١٥) حيث يوضح القسم (أ) من الشكل المذكور منحنى التكاليف الكلية، والمتغيره والثابتة للمستويات المختلفة من الإنتاج، ويوضح القسم (ب) من الشكل المذكور التكاليف المتوسطة الكلية ومتوسط التكاليف المتغيرة ومتوسط التكاليف الثابتة وكذلك التكاليف الحدية، ويوضح القسم (أ) كذلك سلوك منحنى التكاليف الكلية والمتغيرة مع ثبات التكاليف الثابتة.

شكل رقم (٤٠أ) التكاليف الكلية، الثابتة، المتغيرة والحدية



(ب) التكاليف المتوسطة والحدية



١) التكاليف المتوسطة الثابتة والمتغيرة :

Average , Fixed and Variable Costs

كما أنه يمكن تقسيم التكـاليف الكليـة إلـى تكـاليف ثابتـة وتكـاليف متغيرة، فإن التكاليف المتوسطة الكلية تنقسـم كـذلك إلـى تكـاليف متوسـطة ثابتة وتكاليف متوسطة متغيرة، وحيث أن التكـاليف الثابتـة لا تتغيـر بتغيـر مستوى الإنتاج فإن متوسط التكاليف الثابتـة تأخـذ فـي الانخفـاض كلمـا زاد الإنتاج ويقترب من المحور الأفقي ولكن لا يقطعه بزيـادة الإنتـاج إلـى مـا لا نهاية.

٢) التكاليف المتوسطة الدنيا Minimum Average Cost

يلاحظ من القسم (ب) مـن الشـكل رقـم (٤٠) أن منحنـى التكـاليف الحدية يقطـع منحنـى التكـاليف المتوسـطة عنـدما تكـون هـذه التكـاليف المتوسطة أقل ما يمكن، وهذا يعني أنه إذا كانـت التكـاليف الحديـة أقـل مـن التكاليف المتوسطة فإن هـذه التكـاليف تكـون متناقصـة أي أنـه إذا كانـت تكلفة الوحدة الأخيرة من الإنتاج أقـل مـن الوحـدة الأخيـرة السـابقة فـإن التكاليف المتوسطة (شاملة الوحدة الأخيـرة) تكـون أقـل قبـل إضـافة هـذه الوحدة الأخيرة من الإنتاج، ولهذا فإن منحنـى التكـاليف المتوسـطة يجـب أن يكون متناقص، وعلى هـذا فإنـه إذا كـان منحنـى التكـاليف أسـفل منحنـى التكاليف المتوسطة فإن هـذه التكـاليف الحديـة المتوسـطة يجـب أن تكـون متناقصة.

أما إذا كان منحنى التكاليف الحدية أعلى من منحنى التكاليف المتوسطة فإن هذا يشير إلى أن تكلفة الوحدة الأخيرة من الإنتاج تكون اكبر من تكاليف الوحدات السابقة، وعلى هذا فإن متوسط تكاليف الوحدة شاملاً الوحدة الأخيرة من الإنتاج أكبر من متوسط تكاليف الوحدة قبل إضافة الوحدة الأخيرة من الإنتاج، وعلى هذا فإنه عندما يكون منحنى التكاليف الحدية أعلى من منحنى التكاليف المتوسطة فإن منحنى التكاليف المتوسطة يجب أن يكون متزايداً.

وأخيراً فإنه عندما تتساوي التكاليف الحدية مع التكاليف المتوسطة، أيَ عندما تتساوى تكلفة إنتاج الوحدة الأخيرة مع التكاليف المتوسطة للوحدات السابقة، فإن التكاليف المتوسطة بعد زيادة الإنتاج بالوحدة الأخيرة وعندئذ فإن منحنى التكاليف المتوسطة يكون مفرطحاً عندما تتساوى التكاليف المتوسطة مع التكاليف الحدية.

ولاستيعاب العلاقة بين التكاليف الحدية والتكاليف المتوسطة فإنه يجب دراسة وفهم القسم (ب) من الشكل رقم (٤٠) وبيانات جدول رقم (١٥) جيداً، ويلاحظ من بيانات الجدول المذكور أنه بالنسبة للوحدات الثلاث الأولى من الإنتاج فإن التكاليف الحدية تكون أقل من التكاليف المتوسطة ولهذا فإن هذه التكاليف تتناقص وتتساوى التكاليف الحدية مع التكاليف المتوسطة عندما يكون مستوى الإنتاج ٤ وحدات، ثم بعد ذلك تزيد التكاليف الحدية عن التكاليف المتوسطة ومن ثم تتزايد التكاليف المتوسطة.

ويمكن تلخيص ما سبق بالإشـارة إلـى أنـه عنـدما تكـون التكـاليف الحدية أقل من التكاليف المتوسطة فـإن هـذا يـؤدي إلـى تنـاقص التكـاليف المتوسطة، أما إذا كانت التكاليف الحدية أكبر مـن التكـاليف المتوسـطة فـإن هـذا يـؤدي إلـى تزايـد التكـاليف المتوسـطة، وعنـدما تكـون التكـاليف المتوسطة أقل ما يمكن فإن التكاليف الحدية تساوي التكاليف المتوسطة

جدول رقم (١٥) حساب التكاليف المتوسطة
والحدية من التكاليف الكلية

الكمية	التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة	التكاليف الكلية	التكاليف الحدية	متوسط تكاليف الوحدة	متوسط التكاليف الثابتة	متوسط التكاليف المتغيرة
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
صفر	٥٥	صفر	٥٥	٣٠	ما لا نهاية	ما لا نهاية	غير محدد
١	٥٥	٣٠	٨٥	٢٥	٨٥	٥٥	٣٠
٢	٥٥	٥٥	١١٠	٢٠	٥٥	٢٧,٥	٢٧,٥
٣	٥٥	٧٥	١٣٠	٣٠	٤٣	١٨,٣	١٨,٣
٤	٥٥	١٠٥	١٦٠	٤٠	٤٠	١٣,٧	٢٦,٣
٥	٥٥	١٥٥	٢١٠	٥٠	٤٢	١١,٠	٣١,٠
٦	٥٥	٢٢٥	٢٨٠	٧٠	٤٦,٧	٩,٢	٣٧,٥
٧	٥٥	٣١٥	٣٧٠	٩٠	٥٢,٩	٧,٩	٤٥,٠
٨	٥٥	٤٢٥	٤٨٠	١١٠	٦٠,٠	٦,٩	٥٣,١
٩	٥٥	٥٥٥	٦١٠	١٣٠	٦٧,٧	٦,١	٦١,٧
١٠	٥٥	٧٠٥	٧٦٠	١٥٠	٧٠,٥	٥,٥	٧٠,٥

٢ - العلاقة بين كمية الناتج ونفقة الإنتاج

توجد علاقة بين الكمية التي ينتجها المشروع وبين نفقة إنتاج الوحدة أو متوسط النفقة وتتلخص هذه العلاقة في أنه إذا زادت كمية الناتج ينخفض متوسط النفقة ويستمر في الانخفاض حتى يبلغ هذا أدنى مستوى ثم يعود إلى الارتفاع ولكن لماذا يحدث هذا ؟ تتوقف الإجابة إلى الطريقة التي تمت بها الزيادة في الإنتاج.

١) فإذا كانت الزيادة تمت عن طريق الزيادة في نطاق المشروع أو حجمه بحصوله على آلات جديدة أو زاد في المباني بحيث ترتب على ذلك زيادة طاقته الإنتاجية فإن الانخفاض في متوسط نفقة الإنتاج يرجع إلى مزايا الإنتاج الكبير. ويستمر هذا الانخفاض حتى يبلغ المشروع حجمه الأمثل فتصل كفاءته الإنتاجية أقصاها فينخفض متوسط النفقة إلى أدنى حد ممكن.

بعد هذا الحد إذا استمر المشروع في التوسع يبدأ متوسط النفقة في الارتفاع نتيجة قيود الإنتاج المتغير. ولما كان المنظم لا يستطيع أن يغير طاقته الإنتاجية إلا في الأجل الطويل. لهذا يرجع انخفاض النفقة المتوسطة ثم ارتفاعها بعد حد معين في المدة الطويلة إلى مزايا الإنتاج الكبير وقيوده.

٢) إذا كانت الزيادة في الإنتاج ترجع إلى زيادة عدد العمال، أو المواد الأولية مع بقاء حجم المشروع على ما هو عليه. وهو ما يحدث في المدة المتوسطة حيث لا يستطيع المنظم أن يغير من الطاقة الإنتاجية لمشروعه

فإن التغير في متوسط النفقة يرجع إلى تأثير قانون الغلة المتناقصة. فقد سبق أن بينا أنه إذا زادت كمية أحد العناصر مع بقاء كمية العناصر الأخرى ثابتة فإن الناتج الحدي أو الناتج المتوسط يزيد أولاً ثم يثبت وبعد ذلك يتناقص، وهذا هو ما يفسر لنا التغير في كمية الناتج والتغير في نفقة الإنتاج في الحالة التي نحن بصددها حيث ترجع زيادة الناتج إلى زيادة بعض العناصر المتغيرة (عدد العمال أو كمية المواد الأولية) مع بقاء كمية العناصر الأخرى ثابتة فمرحلة تزايد الناتج المتوسط ليست في الواقع إلا مرحلة تناقص متوسط النفقة المتغيرة، ومرحلة تناقص الناتج المتوسط ليست في الواقع إلا مرحلة تزايد متوسط النفقة المتغير ومرحلة ثابت الناتج المتوسط هي مرحلة ثبات متوسط النفقة المتغيرة.

وتعتبر العلاقة بين الإنتاج والتكاليف واضحة وبسيطة، حيث أنه عند كل مستوى من مستويات الإنتاج فإنه على الوحدة أو المنشأة أن تختار توليفة من المدخلات تؤدي إلى تخفيض قيمة تكاليف الإنتاج إلى اقل ما يمكن، حيث إن اختيار هذه التوليفة من المدخلات تؤدي إلى زيادة أرباح المنشأة، وعند حساب تكاليف التوليفة المشار إليها فإنها تبدوا كما في الجدول

جدول رقم (١٦) حساب التكاليف الكلية من بيانات الإنتاج وتكاليف المدخلات

الإنتاج	آلات ومعدات (آلة)	عدد العمال	إيجار الآلة (جنيه)	أجر العامل (جنيه)	التكاليف الكلية (جنيه)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
صفر	١٠	صفر	٥,٥	٥	٥٥
١	١٠	٦	٥,٥	٥	٨٥
٢	١٠	١١	٥,٥	٥	١١٠
٣	١٠	١٥	٥,٥	٥	١٣٠
٤	١٠	٢١	٥,٥	٥	١٦٠
٥	١٠	٣١	٥,٥	٥	٢١٠
٦	١٠	٤٥	٥,٥	٥	٢٨٠
٧	١٠	٦٣	٥,٥	٥	٣٧٠
٨	١٠	٨٥	٥,٥	٥	٤٨٠
٩	١٠	١١١	٥,٥	٥	٦١٠
١٠	١٠	١٤١	٥,٥	٥	٧٦٠

ويمكن حساب تكاليف الإنتاج من بيانات الإنتاج والمدخلات وذلك وفقاً لما توضحه بيانات جدول رقم (١٦)، فإذا قام أحد الأشخاص بإستئجار عدد (١٠) آلات لمدة عشر سنوات بواقع (٥,٥) جنيه للآلة،

كما أنه قام باستئجار بعض العمال بأجر يومي قدره (٥) جنيه للعامل لإنتاج إحدى السلع فإن ذلك سيتم توضيحه من خلال

الأعمدة الثلاثة الأولى من الجدول السابق حيث يبين الجدول أن دالة إنتاج السلعة أو العلاقة بين كمية الإنتاج وتوليفة المدخلات التي تستخدم في الإنتاج أن تكلفة استخدام الآلات تعتبر ثابتة لأنها مستأجرة كما سبقت الإشارة لمدة عشر سنوات، ولذلك فإن المستأجر يتحمل القيمة الايجارية لهذه الآلات حتى وأن توقف عن الإنتاج، أما قيمة الأجور وتكلفة استخدام العمالة فتعتبر تكاليف متغيرة لارتباط هذه العمالة بالإنتاج حيث تبلغ قيمة هذه التكاليف صفراً إذا لم يكن هناك إنتاج، وتزيد بزيادة الإنتاج.

ويمكن حساب تكاليف إنتاج ثلاث وحدات مثلاً من السلعة والتي تستخدم في إنتاجها الآلات المتاحة والتي تبلغ قيمتها الايجارية (٥٥) جنيه و (١٥) يوم عمل بتكلفة قدرها (٧٥) جنيه، وبهذا فإن التكاليف الكلية تبلغ (١٣٠) جنيهاً، ويمكن حساب تكاليف إنتاج بقية مستويات الإنتاج الموضحة بالجدول بنفس الطريقة.

٤-العلاقة بين منحنيات الإنتاجية ومنحنيات التكاليف

يمكن من خلال تحليل دالتي الإنتاج والتكاليف الإشارة إلى النقاط الهامة الآتية :

١) أن منحنى الناتج الحدي يقطع منحنى الناتج المتوسط عندما يكون هذا الأخير عند نهايته العظمى.

٢) كلما كان الناتج الحدي متزايد كلما كان منحنى الناتج الحدي أعلى من منحنى الناتج المتوسط وهي مرحلة تزاد الغلة. وعندما يبدأ الناتج الحدي في التناقص خاصة بعد تقاطعه مع منحنى الناتج المتوسط معلناً بذلك بداية مرحلة تناقص الغلة يكون منحنى الناتج الحدي أسفل منحنى الناتج المتوسط.

٣) عندما يكون الناتج الحدي متزايد فإن منحنى التكاليف الحدية يكون هابطاً وهذا يتحقق نتيجة أن إنتاج كل وحدة إضافية من الناتج يتطلب تكاليف حدية أقل فأقل وبالتالي يتسبب انخفاض التكلفة الحدية في انخفاض متوسط التكاليف الإجمالية. إلا أن منحنى التكلفة الحدية يكون أسفل منحنى متوسط التكاليف الإجمالية ومتوسط التكاليف المتغيرة.

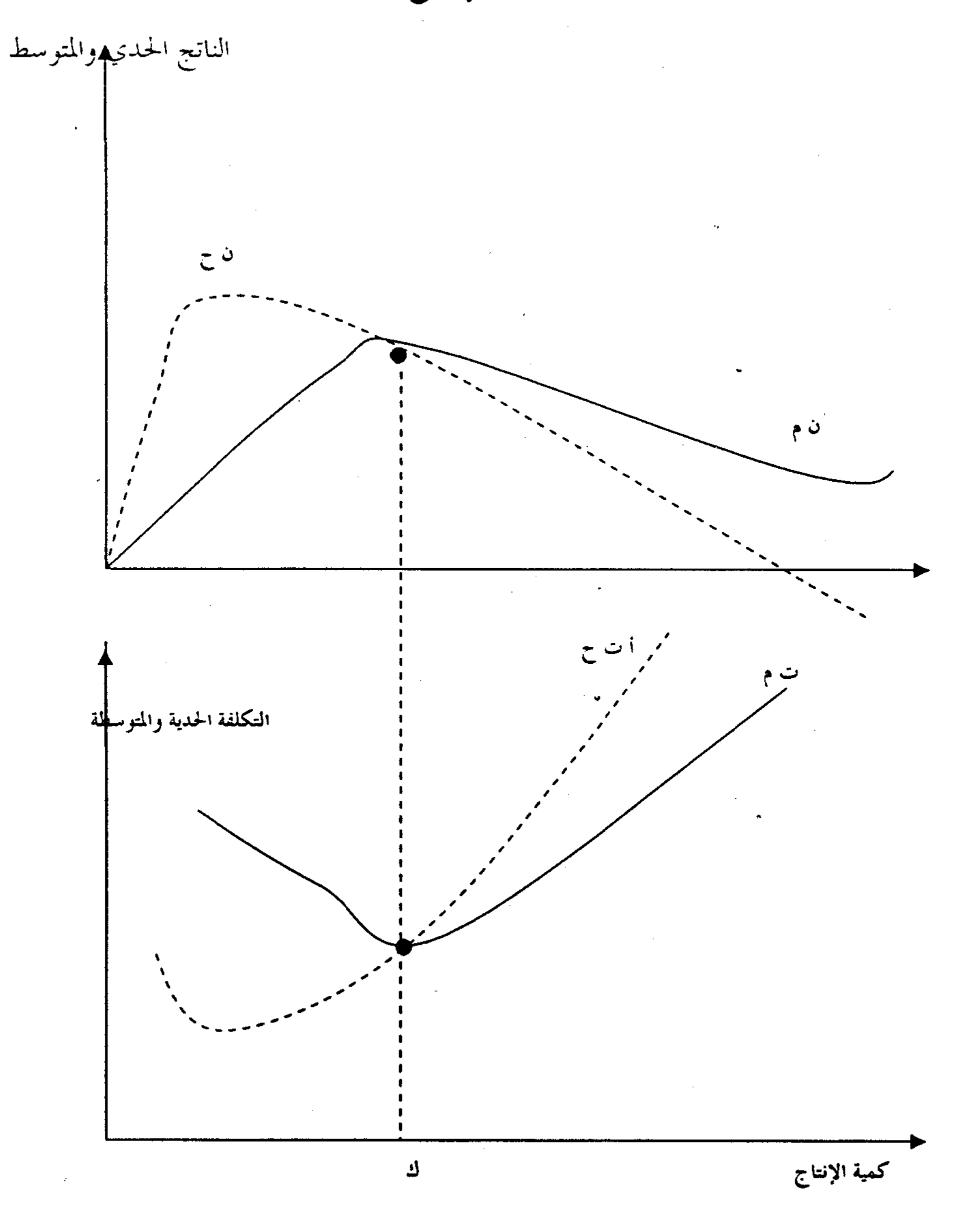
٤) عندما يبدأ قانون تناقص الغلة في السريان على الناتج الحدي فإن منحنى التكلفة الحدية يبدأ في الارتفاع إلى أن يتقابل مع منحنى متوسط التكاليف الإجمالية وابتداء من هذه النقطة يكون منحنى التكلفة الحدية أعلى من منحنى متوسط التكاليف الإجمالية ومتوسط التكاليف المتغيرة.

كما أن ارتفاع التكلفة الحدية باستمرار يتسبب في تزايد متوسطي التكاليف الإجمالية والمتغيرة. وهذا يعني أن كميات أكبر

من عناصر الإنتاج المتغيرة تكون مطلوبة من أجل زيادة الإنتاج بوحدة إضافية واحدة.

ومما سبق يتضح أن منحنيات التكاليف ما هي إلا معكوس منحنيات الإنتاجية. وترتيباً على ذلك فإن حجم الإنتاج الذي يتقاطع عنده منحني الناتج الحدي والناتج المتوسط هو نفس حجم الإنتاج الذي يتحقق عنده أيضاً تقاطع منحنى التكلفة الحدية ومتوسط التكاليف الإجمالية ويمكن توضيح ذلك بيانياً في الرسم التالي : (شكل رقم ٤١).

العلاقة بين منحنيات الإنتاج والتكاليف

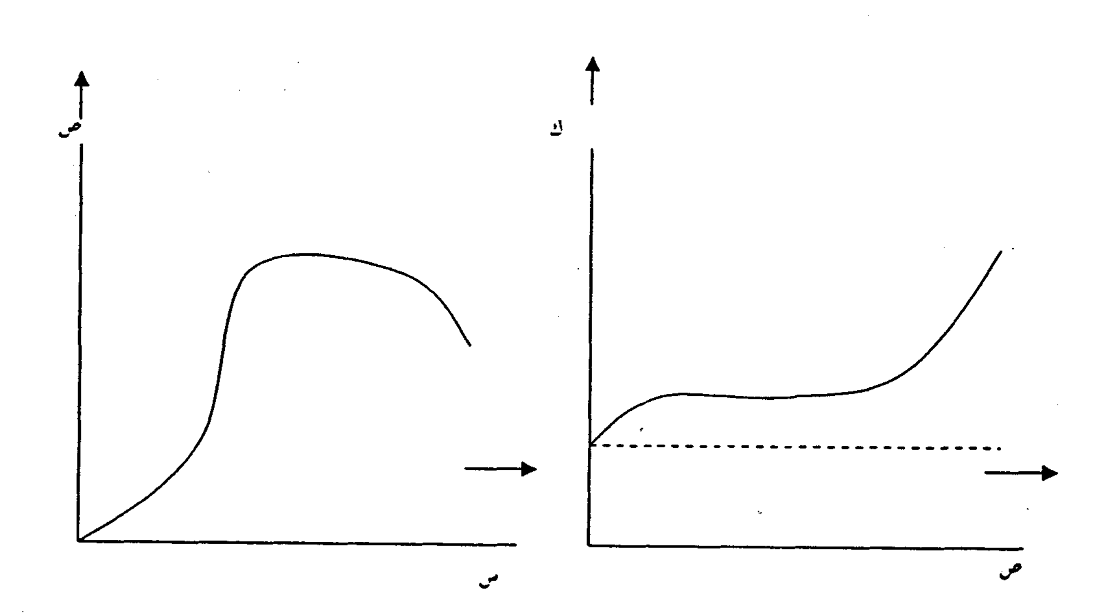


٥-العلاقة بين الدالة الإنتاجية ودالة التكاليف

لتوضيح العلاقة بين شكل الدالة الإنتاجية وشكل دالة النفقات (أو التكاليف) فإنه يمكن التعبير عن التكاليف الكلية "ك" كدالة في التغير في الكميات المنتجة ــ أي أن دالة النفقات تكون :

ك = ف٢ (ص١، ص٢، ٠٠٠، صم) حيث (ك) تمثل التكلفة بينما (ص١، ٠٠٠، صم) هي النواتج المختلفة

ويعرف هذا النوع من الدالة بالنوع البسيط كما يوجد نوع أخر من الدوال يعرف بأسم الدوال لمركبة **Functional** ــ وبذلك نجد أنه من المعادلة السابقة توجد علاقة بين الدالة الإنتاجية ودالة التكاليف ــ ويمكن أن نقول أن دالة التكاليف يمكن اشتقاقها من الدالة الإنتاجية ــ بحيث نجد أن معدل التغير في التكاليف يكون متناقص في مقابل المرحلة التي يكون فيها معدل التغير في الإنتاج متزايد والعكس صحيح ــ وفي شكل (٤٢) توضيح لهذه الفك



شكل (٤٢) العلاقة بين الدالة الإنتاجية ودالة التكاليف

فتجد في هذا الشكل أن المنطقة ذات الإنتاجيات الحدية المتزايدة يقابلها منطقة في منحنى التكاليف ذات تكلفة حدية متناقصة وبالعكس – ومنحنى التكاليف السابق رسمه يوضح دالة التكاليف في المدى القصير حيث توجد تكاليف ثابتة .

٣- مرونة التكاليف

تعبر عن مدى استجابة أو حساسية التكاليف الكلية الإجمالية (ت) للتغيرات التي تطرأ على حجم الإنتاج (ك). وتقاس هذه المرونة بقسمة التغير النسبي في التكاليف على التغير النسبي في حجم الإنتاج.

$$\text{مرونة التكاليف} = \frac{\text{التغير النسبي في التكاليف الكلية الإجمالية}}{\text{التغير النسبي في حجم الإنتاج}}$$

$$\text{كما أن مرونة التكاليف} = \frac{\text{التكلفة الحدية}}{\text{التكلفة المتوسطة}}$$

وتبين قيمة مرونة التكاليف مرحلة الغلة التي يمر بها الإنتاج وذلك على الوجه التالي:

١) إذا كانت القيمة أقل من الواحد الصحيح يكون الإنتاج خاضعاً لمرحلة تزايد الغلة حيث تكون التكلفة الحدية أقل من التكلفة المتوسطة مما يعني

أن الناتج الحدي أكبر من الناتج المتوسط. ومعنى ذلك أنه في مرحلة تزايد الغلة تستطيع المنشأة الحصول على زيادة في الإنتاج بنسبة معينة مقابل زيادة في التكاليف بنسبة أقل.

٢) إذا كانت قيمة مرونة التكاليف تساوي الواحد الصحيح يكون الإنتاج خاضعاً لمرحلة ثبات الغلة حيث تكون التكاليف الحدية = التكلفة المتوسطة كما يكون الناتج الحدي مساوياً للناتج المتوسط. وهذا يعني أنه في استطاعة المنشأة الحصول على زيادة بنسبة معينة في الإنتاج مقابل زيادة بنفس النسبة في التكاليف.

٣) إذا كانت المرونة أكبر من الواحد الصحيح يكون الإنتاج خاضعاً لمرحلة تناقص الغلة وبالتالي تكون التكلفة الحدية أعلى من التكلفة المتوسطة ويكون الناتج المتوسط أعلى من الناتج الحدي. وهذا يعني أن نسبة الزيادة في الإنتاج أقل من نسبة الزيادة في التكاليف.

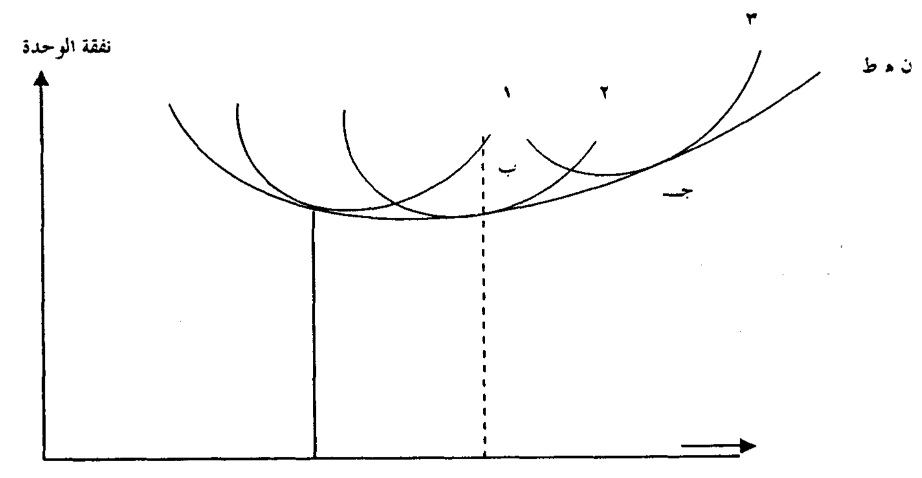
٧- دالة التكاليف في الأجل الطويل

ذكرنا أن الأجل القصير لا يسمح بتعديل حجم المنشأة ولا الطاقة الإنتاجية بها، بل يسمح فقط بزيادة استخدام العوامل المتغيرة في حالة زيادة الإنتاج. وأوضحنا أن ذلك يعني اتجاه النفقات إلى التزايد. واستمرار الطلب على منتجات المنشأة يسمح لها في الأجل الطويل بتغيير طاقتها الإنتاجية أي بزيادة العوامل الثابتة حتى تقلل من التكلفة.

ويعني هذا أن النفقات في الأجل الطويل لن تميل إلى الارتفاع السريع أو ستكون أبطأ في ميلها إلى الارتفاع حيث يعمل المنتج على إيجاد أفضل توليفة Combination لعوامل الإنتاج بحيث تكون التكلفة أقل ما مكن.

غير أن تغير الطلب يجعله يعمل في ظروف أجل قصير مرة أخرى، مما يدفعه إلى تعديل الطاقة بما يتناسب والحجم الجديد من الإنتاج. وبهذا يصل إلى أقل نفقة مكنة. وعلى هذا نجد أن منحنى النفقة طويلة الأجل يمثل أدنى نقاط في منحنيات النفقة قصيرة الأجل وعلى هذا فهو منبسط عن منحنى النفقة قصيرة الأجل.

الشكل رقم (٤٣) النفقة المتوسطة في الأجلين القصير والطويل



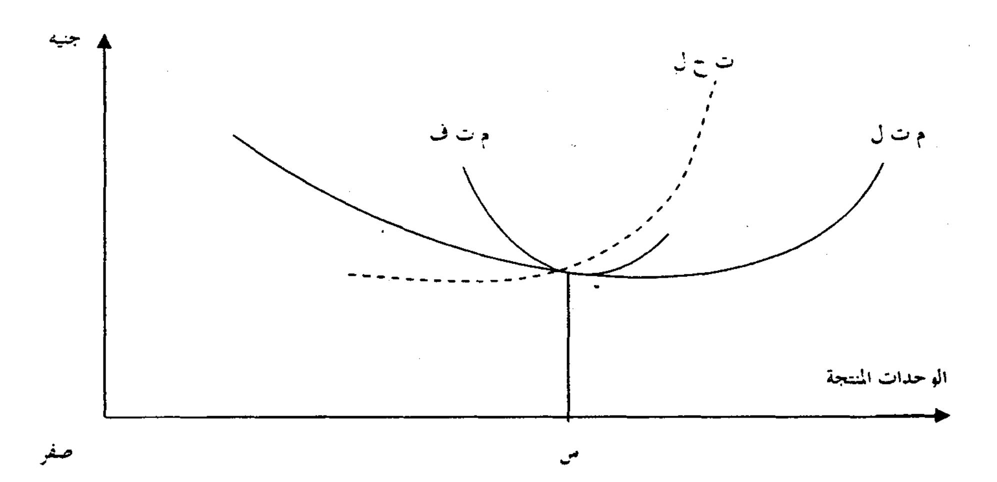
حيث أن ١ ، ٢ ، ٣ ن مق : نفقة متوسطة في الأجل القصير

ن م ط : نفقة متوسطة في الأجل الطويل

فعندما كان المنتج يقوم بإنتاج الكمية في (ك) في الأجـل القصـير بأقـل تكلفة، غير أن زيادة الإنتاج إلى (ك١) أدت إلى زيادة التكلفة على منحنـى (ن م ق١)، مما يدفعه إلى تعديل طاقته الإنتاجية. وهذه الطاقة الإنتاجية الجديدة تتناسب مع حجم إنتاجه الجديد أي (ن م ق٢). ولو افترضنا زيادة الطلب، فإنه في الأجـل القصير لا يستطيع أن يعدل من طاقته الإنتاجية ومعنى هذا أن منحنـى (ن م ق١) يمثل منحنى أجل قصير أيضاً، فيعدل من طاقته الإنتاجية لينتقل إلـى (ن م ق٢). وعليه نجد أن النفقة المتوسطة طويلة الأجل ترتبط مع منحنيات النفقـة قصـيرة الأجل في نقاط تمثل أدنى تكلفة بالنسبة لحجم الإنتاج أي نقطة أ ، ب ، ج فـي الشكل السابق .

٧-١ التكاليف الحدية في المدى الطويل

هي عبارة عن التغير الذي يحدث في التكاليف الكلية نتيجة لزيادة الإنتاج الكلي بوحدة واحدة من الوحدات المنتجة عندما يتوفر للوحدة الإنتاجيـة الوقـت الكافي لتغير من حجمها أي طاقتها الإنتاجية، ويرتبط منحنى التكـاليف الحديـة للمدى الطويل (ت ج ل) بمنحنى متوسط التكاليف في المـدى الطويـل (م ت ل) بنفس العلاقة التى تربط بين منحنى متوسط التكاليف في المدى القصير (م ت ن) ومنحنى التكاليف الحدية في المدى القصير (ت ح ق) وتتضح هذه العلاقة في الشكل رقم (٤٤).



يلاحظ من الشكل رقم (٤٤) أن منحنى التكاليف الحدية في المدى الطويل (ت ح ل) يقطع منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل (م ت ل) عـن حـده الأدنى، وبالتالي فعندما يكون منحنى (م ت ل) متناقصاً فإن منحنى (ت ح ل) يقع أسفلة أى يكون أقل منه وعندما يكون منحنى (م ت ل) متزايد فإن منحنى (ت ح ل) يقع أعلى منه أى يكون أكبر منه

الباب السادس
نظرية الأسواق وتكوين الثمن
Price and Market Theory

١- مفهوم الأسواق وأشكالها

يؤثر شكل السوق على الطريقة التي تتحدد بها أسعار السلع والخدمات، وعلى الكميات المنتجة من مختلف هذه السلع والخدمات، وكذلك نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية، فعندما يكون مصدر العرض الكلي لسلعة أو خدمة ما منتجاً واحداً، فأن الكمية المنتجة وكذلك السعر الذي تباع به هذه السلعة أو الخدمة يختلفان اختلافاً كبيراً عما إذا كان العرض الكلي مصدره عدد كبير من المنتجين يتصرف كل منهم بطريقة مستقلة عن الأخر ـ كما أن طبيعة سوق عناصر الإنتاج تؤثر على الأسعار السائدة لعناصر الإنتاج وهذه بدورها تؤثر على تكاليف إنتاج السلع التي ساهمت في عمليات إنتاجها.

ويتكون السوق من مجموعة من البائعين والمشترين على اتصال وثيق فيها بينهم حتى أن تبادل السلع والخدمات يأخذ مكانه بينهم. ويوجد عدد كبير من الأسواق يتم فيه تبادل السلعة أو الخدمة المنتجة، وهذه الأسواق قد تكون متصلة ببعضها أو قد تكون معزولة كلياً أو جزئياً عن البعض الأخر. وتتوقف الدرجة التي تختلف بها الأشكال المتعددة للأشواق على مدى تأثير كل من البائع أو المشتري على السعر السائد في السوق. وتتوقف درجة الاختلاف على العوامل الرئيسية الأتية :

١) درجة تجانس السلعة أو الخدمة المنتجة.

٢) عدد البائعين في السوق.

٣) عدد المشترين في السوق.

٤) درجة التعاون أو الاستقلال بين البائعين والمشترين.

وتنقسم الأسواق إلى مجموعتين هما :

الأولى : وتشمل الأسواق التي لا يكون للبائع أو المشتري أ ي تحكم في الأسعار التي يتقاضاها أو يدفعها ويطلق على هذه المجموعة المنافسة التامة.

الثانية : وتشمل كل الأسواق الأخرى والتي يكون فيها للبائع أو المشتري أو كليهما تأثير على الأسعار التي يتعاملون بها، وتعرف هذه المجموعة بالمنافسة غير التامة.

٢- أسواق المنافسة الكاملة : Atomist Competition

تعتبر المنافسة الكاملة نظاماً مثالياً قلما يوجد في الواقع. ولذلك يلجأ الاقتصاديون عند دراستهم للأثمان إلى افتراض حالة تتوافر فيها شروط المنافسة الكاملة وعلى الرغم من أن هذه الحالة لا تتحقق أصلاً إلا أن افتراضها له أهمية كبرى في توضيح الحقائق التي تتحدد بموجبها أثمان السلع والخدمات المختلفة في السوق.

أ) شروط المنافسة الكاملة .

ويتميز سوق المنافسة الكاملة بالخصائص الآتية :

١) وجود عدد كبير من البائعين والمشترين.

٢) تجانس السلع موضع التعامل.

٣) حرية الدخول والخروج من السوق مكفولة لجميع البائعين والمشترين.

٤) حرية انتقال عناصر الإنتاج من استخدام إلى أخر.

٥) توافر العلانية التامة.

٦) عدم وجود نفقات نقل كبيرة تحدث فروق في أسعار البيع التي يعرضها البائعون.

ب- نتائج المنافسة الكاملة :

إذا اكتملت شروط المنافسة الكاملة يترتب عليها عدة نتائج منها :

١. سلطة البائع الفرد في تحديد الثمن :

سبق أن ذكرنا أن العرض الفردي يعتبر في ظل المنافسة الكاملة مجرد شيء ضئيل في بنيان العرض الكلي، وعلى ذلك فالبائع الفرد لا يستطيع أن يؤثر في العرض الكلي لا بالزيادة ولا بالنقصان، لأن العرض الفردي عديم المرونة بالنسبة للعرض الكلي.

ولذلك فإن البائع الفرد لا يمكن أن يؤثر في الثمن في ظل المنافسة الكاملة لأن الثمن يعتبر مستقلاً عنه ولا يتوقف على تصرفه، بل يتوقف على تصرف مجموع البائعين، لأنهم هم الذين يجدون في مجموعهم العرض الكلي ومن هنا يتضح أن المشروع الفردي لا أثر له في الثمن في نظام المنافسة الكاملة.

فإذا زاد البائع الفرد الثمن ولو زيادة طفيفة فإن المشترين ينصرفون عنه إلى غيره من البائعين وذلك لأن الطلب على البائع الفرد لا نهائي المرونة في المنافسة الكاملة نظراً لتجانس سلعته مع سلعة غيره من المنتجين أي أن سلعة أي بائع تعتبر بديلاً كاملاً عن سلعة البائع الأخر.

٢- خصائص الثمن في المنافسة الكاملة

يتحدد الثمن في ظل المنافسة الكاملة عند تلاقي العرض والطلب ونقطة التلاقي هذه هي وحدها التي تحقق التوازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة، وهي وحدها التي تحدد ثمن التوازن وهذا الثمن له عدة خصائص منها:

أ) وحدة الثمن.

ب) الثمن في المنافسة الكاملة هو ثمن التوازن.

ج) ثمن التوازن يحقق أكبر كمية من المبيعات.

(أ) وحدة الثمن

تتميز المنافسة الكاملة بوحدة الثمن، ومعنى وحدة الثمن أنه لا يمكن أن يوجد في وقت واحد، وفي سوق واحدة، عدة أثمان لسلعة واحدة أي لابد من توافر وحدة الزمن، ووحدة السوق، ووحدة السلعة لتوفر وحدة الثمن.

فإذا لم يكن الزمن واحد، وصادفنا عدداً من الأثمان لسلعة واحدة فإن ذلك لا تعتبر خروجاً عن فكرة وحدة الثمن مثل ذلك الأثمان المختلفة للسلعة الواحدة في البورصة مثل ثمن الافتتاح وثمن الاقفال وما بينهما من أثمان، ولا خروج في ذلك عن وحدة الثمن لانعدام وحدة الزمن.

وتفسر وحدة الثمن في ظل المنافسة الكاملة بحرية الدخول والخروج وحرية التنقل داخل السوق وتجانس السلعة ومرونة الطلب على المشروع الفردى فإذا حدث ورغب أحد البائعين في بيع سلعة بثمن أعلى مما يبيع به الآخرون فإن

المشترين ينصرفون عنه إلى الآخرين مما يجبره على خفض ثمنه. ومن الناحية الأخرى لا يكون هناك مبرر لأي منتج أي يبيع بثمن أقل من ثمن السوق.

(ب) الثمن في حالة المنافسة الكاملة هو ثمن التوازن

فالثمن في حالة المنافسة الكاملة هو الثمن الذي يحقق التوازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة. فإذا حدث وارتفع الثمن الفعلي أو انخفض عن ثمن التوازن فإن هذا البعد لا يمكن أن يكون إلا مؤقتاً إذ تعمل القوة التلقائية على إعادة الثمن الفعلي إلى مستوى التوازن، أي إلى المستوى الذي يحقق المساواة بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة.

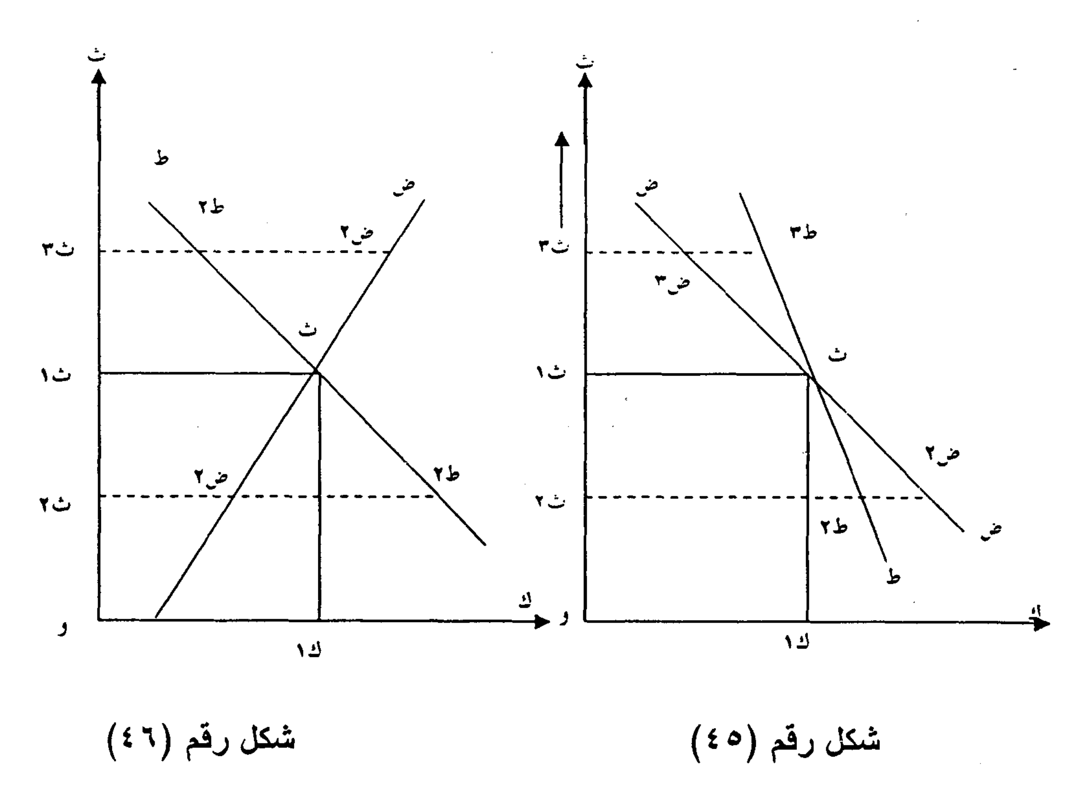
(جـ) ثمن التوازن الذي يحقق أكبر كمية ممكنة من المبيعات

ذكرنا أن ثمن التوازن هو الذي يوازن بين العرض والطلب أي هو الذي يحدد الكمية المبيعة. ويلاحظ أنه يتم عند ثمن التوازن أكبر كمية يمكن بيعها، بحيث لو ارتفع الثمن أو انخفض عند مستوى التوازن لانخفضت الكمية المبيعة.

لأنه لو ارتفع الثمن عن ثمن التوازن على الرغم من ارتفاع الكمية المعروضة في هذه الحالة وإذا انخفض الثمن عن ثمن التوازن فإن هذا الانخفاض يخفض الكمية المعروضة. ولما كانت الكمية المبيعة تتحدد بأقل الكميتين المعروضة والمطلوبة فإن انخفاض الكمية المعروضة (رغم ارتفاع الكمية المطلوبة) يخفض الكمية المبيعة.

ج- توازن السوق التنافسية

لتحديد الأثمان في السوق التنافسية لابد من منحنى عرض السوق ومنحنى طلب السوق حيث أن الثمن يتحدد بتقاطع المنحنيان. ويبين الشكل (٤٥) الشكل البياني العادي للعرض والطلب بالنسبة للسوق التنافسية. فالتوازن يحدث عند نقطة تقاطع المنحنيان، عند النقطة ت حيث تمثل ث١، ك١ تمثل ثمن وكمية التوازن.



شكل رقم (٤٦) شكل رقم (٤٥)

ويجب مراعاة اختبار استقرار هذا التوازن للسوق التنافسية لكي نلاحظ ما إذا كانت نقطة التوازن هذه يمكن أن يكون لها صلة مباشرة بأية مواقف سوق حقيقية، أي إذا ما كانت هناك أية ميكانيكية تشد الأثمان والنواتج التنافسية لتتمشى مع مستوياتها التوازنية.

نفترض أنه لسبب ما انخفض ثمن السوق تحت ثمن التوازن، وليكن إلى ث٢. في هذه الحالة ستفوق الكمية المطلوبة، الكمية المعروضة بالقدر ط٢ ـ ض٢، ويمكننا أن نتوقع أن يرتفع الثمن إلى أعلى نحو ثمن التوازن. وبنفس الطريقة فإن ثمناً مثل ث٣، الذي يكون فوق مستوى التوازن، سينتقل إلى أسفل في هذا الموقف إذن، يعطي التوازن على الأقل مظهراً بالاستقرار الذي يمكن للتحليل الديناميكي أن تفسيره .

ولكن لا يستتبع ذلك أن نقطة توازن العرض والطلب، ستكون مستقرة دائماً. وعلى العكس، من السهل أن نجد حالة حيث يعمل الجهاز في الاتجاه الخاطئ، والشكل رقم (٤٦) يصور هذا الموقف. هنا، عندما ينخفض الثمن إلى ث٢، تحت ثمن التوازن، فإن العرض سيفوق الطلب (بالكمية ض٢ ـ ط٢)، ومن ثم ينتقل الثمن إلى أسفل .

وفي العرض السابق لتوازن السوق ذكرنا أن تلاقي العرض والطلب (وعدم تحقيق أرباح غير عادية) أدى إلى ظهور سعر التوازن وكمية التوازن ـ ولكن هل نضمن حدوث هذا التلاقي منذ البداية ؟ ـ كما أننا نعلم أن التغير في أذواق المستهلكين أو رغباتهم مستمر وبخاصة في حالة تغير الدخول حيث يؤدى

ذلك إلى تغير منحنى الطلب كما أن الاختراعات والاكتشافات الفنية قد تغير منحنى العرض. فهل إذا تحقق توازن معين في سوق معينة ـ ثم حدث خلل فـي هـذا الاتزان (لانتقال منحنى الطلب أو العرض أو كلاهما فإن السوق يعود إلى التوازن مرة ثانية ؟ وموضوع استقرار السوق يعالج مثل هـذه التساؤلات فنقـول أن السوق مستقرة Stable متى عادت إلى حالة التوازن بعد أي خلل يصيب هـذا التوازن ونقول أن السوق غير مستقرة Unstable إذا لم تعد حالة التوازن .

ولكن متى تكون السوق مستقرة ومتى تكون غير مسـتقرة ؟ وللإجابـة على هذا التساؤل نعرض بإيجاز لنوعين رئيسيين من استقرار السوق هما :

(أ) التوازن في الأجل القصير

(١) الاستقرار الساكن

أن الخلل الاقتصادي الذي قد يصيب التوازن ينجم عنه حـدوث بعـض العمليات التعادلية Adjustment Process فمثلاً إذا كان السعر في السوق أقل من سعر التوازن فأن إحدى العمليات التعادلية قد تتمثل في أن بعض المشـترين يضاربون بدرجة أعلى رغبة منهم في الحصول على السلعة. وتحليل الاسـتقرار الساكن يتجنب معالجة العمليات التعادلية في زمن معين ولكنه يهتم فقط بنوعيـة واتجاه العمليات التعادلية وهل هي في اتجاه التـوازن مـرة ثانيـة أم تنحـرف بالسوق بعيداً عنه.

والواقع أن العامل الأساسي في تحديد استقرار السوق من عدم استقرارها هو افتراض أساسيين حيث تقوم فكرة استقرار السوق على أسـاهما، ويرجـع الفرض السلوكي الأول إلى العالم والرز Walras، بينما يرجع الفرض السلوكي

الثاني للعالم مارشال، وفي ضوء كل تحليل لكل من الفرضين يتحدد استقرار السوق متى تكون مستقرة ومتى لا تكون، وفيما يلي تفصيل هاتين النظريتين :

(أ) استقرار السوق عند والرز Walrasian Stability

يفترض والرز أن سلوك البائعين والمشترين تجاه التوازن في السوق ينعكس أساساً في تحكمهم في الأسعار أي أن العمليات التعادلية عندما ترجع أساساً إلى رفع أو خفض في الأسعار سعياً وراء التوازن وفي الشكل (٤٧) يمكن أن نوضح فكرة والرز عن استقرار السوق .

فهو يعتقد إنه إذا ساد سعر معين وليكن (ع١) أقل من سعر الاتزان (ع*) فإنه ينجم عنه ما يمكن تسميته فائض الطلب (أ ب) وقد يكون فائض الطلب هذا موجباً وسالباً حسب السعر فنجد أن فائض الطلب عند السعر (ع١) كان موجباً (أ ب) بينما نجد أن فائض الطلب عن السعر (ع٢) كان سالباً (جـ د) وفائض الطلب يمكن تعريفه في المعادلة التالية :

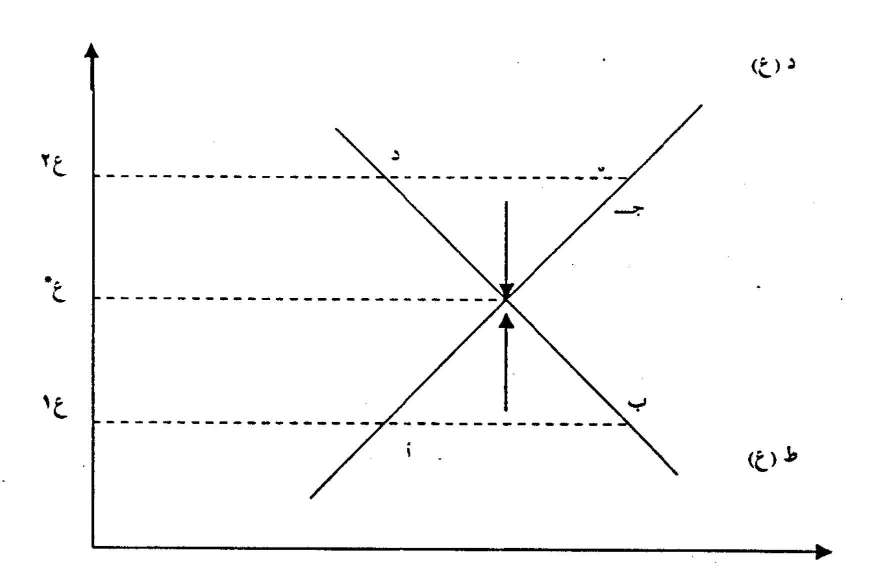
فائض الطلب = ى (ع) = ط (ع) ر ع (ع) (١)

أي الفرق بين الطلب والعرض، ويرى والرز أن السوق تكون مستقرة إذا كانت العلاقة بين التغير في السعر وفائض الطلب سالبة أى أن زيادة السعر ينجم عنها انخفاض في فائض الطلب، أو بعبارة أخرى فأن التفاضل الأول لفائض الطلب (ى (ع)) بالنسبة إلى السعر (ع) يكون سالباً أي :

ى (ع) / (ع) = طَ (ع) – رَ (ع) < صفر (٢)

∴ طَ (ع) > رَ (ع)　　　　　　(٣)

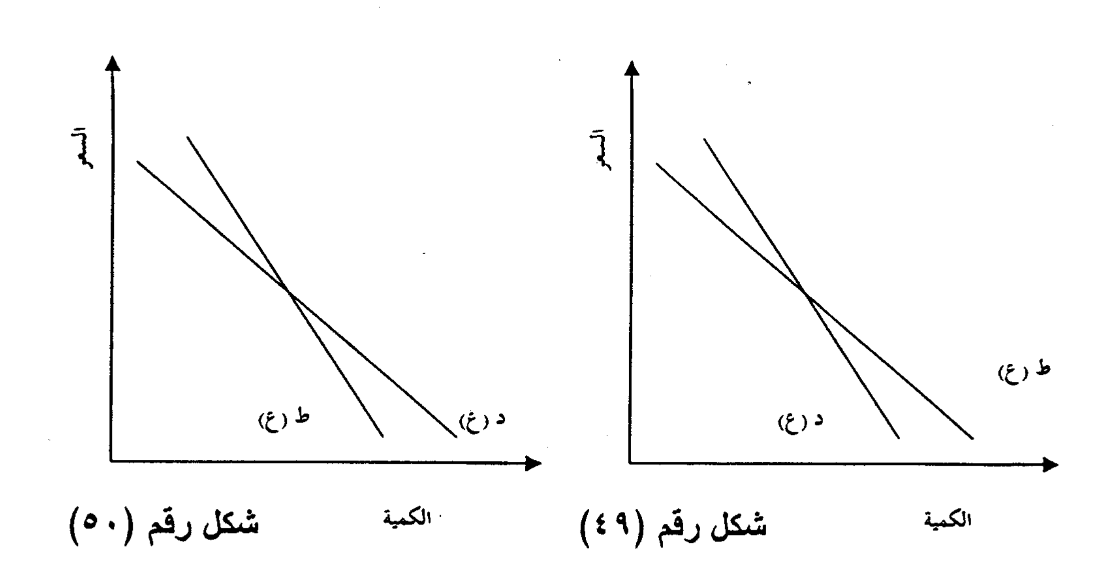
ومن المعادلة نستنتج أن السوق تكون مستقرة (في حالة السكون) عند والرز إذا كان انحدار منحنى الطلب أقل من انحدار العرض، طبيعي أن الحالة العادية حينما يكون انحدار الطلب سالباً وانحدار العرض موجباً تكون السوق مستقرة في ضوء نظرية والرز، أما إذا كان منحنى العرض أيضاً سالب الانحدار فأن السوق تكون مستقرة عند والرز إذا كان منحنى العرض أكثر انحداراً Steeper من منحنى الطلب وعلى ذلك فإنه في ضوء فرض والرز فأن الشكل (٤٧) فهو يوضح سوقاً غير مستقرة.



شكل رقم (٤٧) : استقرار السوق عند والرز

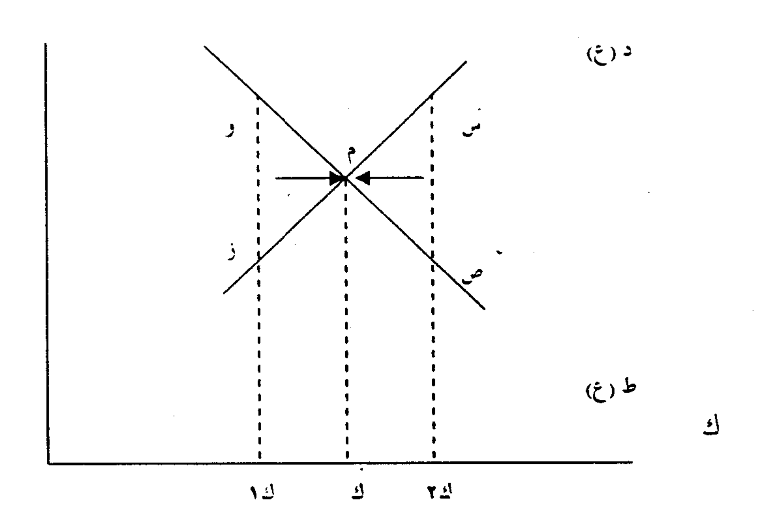
(ب) استقرار السوق عند مارشال : Marshallian Stability

أما مارشال فإنه يفترض أن سلوك البائعين والمشترين تجاه الاتزان في السوق ينعكس أساساً في تحكمهم في الكمية أي أن العمليات التعادلية Adjustment Process ترجع أساساً إلى تغيير في الكميات سعياً وراء الاتزان، ففي الشكل (٤٨) إذا كانت الكمية المنتجة (ك١) فأن المقدار (و ز) تعبر عما أسماه مارشال فائض الطلب السعري Excess Demand Price والذي قد يكون موجباً أو سالباً حسب الكمية موضوع التحليل، وفائض الطلب السعري (سَ ك") هو الفرق بين الطلب (كدالة عكسية Inverse Function في الكمية) ودالة العرض (كدالة عكسية أيضاً في الكمية) أي أن: فائض الطلب السعري = سَ (ك) = ط⁻¹ (ك) – ر⁻¹ (ك)



شكل رقم (٤٩)

شكل رقم (٥٠)



شكل رقم (٤٨) استقرار السوق عند مارشال

ويرى مارشال أن السوق تكون مستقرة إذا كانت العلاقة بين فائض الطلب السعري وبين التغير في الكمية سالباً، ويتحقق هذا الشرط في الحالة العادية، أي عندما يكون منحنى العرض موجباً ومنحنى الطلب سالباً، وهذه الحالة يتحقق فيها استقرار التوازن سواء في "تظرية والرز ونظرية مارشال" ولكن إذا كان منحنى العرض سالباً الانحدار ـ فإنه يلزم أن يكون انحدار منحنى الطلب أكبر من انحدار منحنى العرض وذلك لأن التفاضل الأول لفائض الطلب السعري يلـزم أن يكـون سالباً أي أن :

$$\frac{\text{د س (ك)}}{\text{د (ك)}} = \text{ط}^{-1}\text{(ك)} - \text{ر}^{-1}\text{(ك)} < \text{صفر}$$

$$\therefore \frac{1}{\text{ر(ع)}^{-1}} - \frac{1}{\text{ط (ع)}^{-1}} < \text{صفر}$$

أي ر (ع) < ط (ع)

وعلى ذلك فأن شكل (٤٩) يمثل سوقاً غير مستقرة عند مارشال وشكل (٥٠) يمثل سوقاً مستقرة عند مارشال، وإذا تساءلنا أي من النظريتين تتفوق على الأخرى فأنه تصعب الإجابة عن هذا التساؤل ذلك أن أحوال السوق تخضع لعوامل كثيرة وتلزم دراسات تطبيقية في كل مجال سعياً وراء الفرض السلوكية الأقرب إلى الواقع في كل حالة فردية.

(أ) التوازن في الأجل الطويل (النظرية العنكبوتية) Cobweb Theory

تعتبر هذه الحالة حالة شهيرة في تحليل العرض والطلب، حيث أن هذا التحليل لا يقتصر فقط على التحليل الساكن أو الاستاتيكي للعرض والطلب وإنما امتد ليشمل التحليل الديناميكي أو المتحرك ويختلف التحليل الاستاتيكي عن التحليل الديناميكي

في أن التحليل الأخير على عكس التحليل الأول يأخذ عنصر الزمن أو الوقت في الاعتبار .

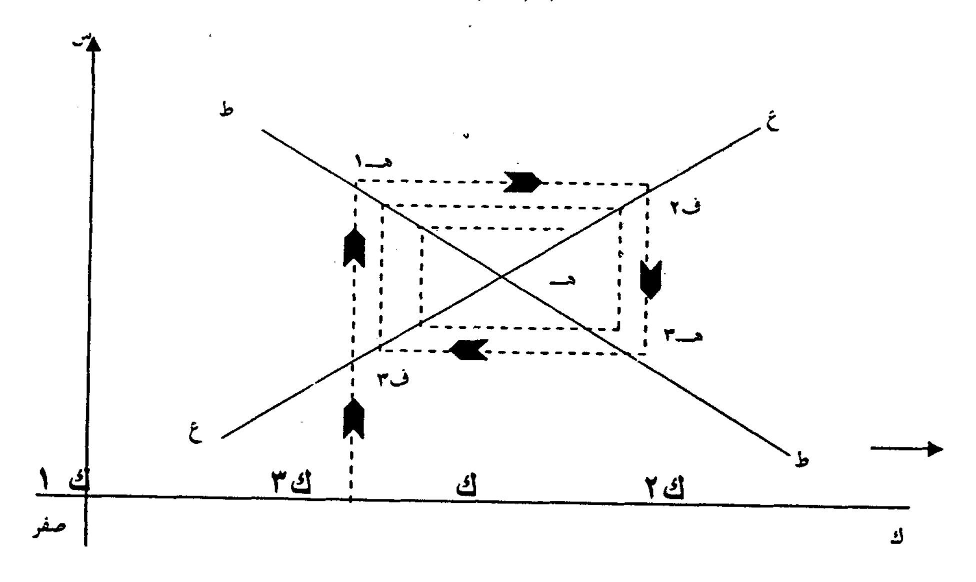
ولإيضاح النظرية العنكبوتية فإننا نفترض أن سوق إحدى السلع الزراعية ولتكن القمح متوازناً عند النقطة (هـ) كما في الشكل (٥١) وأن حدث في الموسم التالي فيضان أو ساءت الأحوال الجوية مما أدى إلى انخفاض الكمية المنتجة والمعروضة من القمح عن كمية التوازن (ك *)، وعند هذه الحالة فإن الطلب على السلعة يكون عند النقطة (هـ١) على منحنى الطلب مما يؤدي إلى ارتفاع السعر إلى (س١)، وعندئذ فإن منتجي القمح سوف يحاولون زيادة إنتاج القمح في السنة التالية للحصول على هذا السعر المرتفع فإذا كان الإنتاج عند النقطة (ف٢) على منحنى العرض فإن هذا يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة عن المطلوبة ومن ثم فإن السعر لابد وأن ينخفض إلى (س٢)، وعند هذا السعر المنخفض للقمح يقوم المنتجون بتخفيض الكميات المعروضة من القمح وذلك بإنتاج الكمية (ك٣) عند النقطة (ف٣) على منحنى العرض وعند هذه النقطة يكون الطلب أكبر من العرض مما يؤدي إلى ارتفاع السعر إلى (س٣) عند النقطة (هـ٣) على منحنى العرض وتستمر هذه الحالة والتي تكون فيها الكمية أولاً منخفضة والسعر مرتفع.

ولكن هذا السعر المرتفع في الفترة الحالية يؤدي إلى زيادة الكمية في الفترة التالية وانخفاض السعر، وهكذا فإن حركة

الأسعار في الفترات الزمنية المتتالية إلى أعلى أو إلى أسفل من سعر التوازن تشابه نسيج العنكبوت.

ويلاحظ في الشكل المذكور أن المرونة السعرية لمنحنى العرض عند النقطة (هـ) أقل من مرونة الطلب، ولهذا فإن التذبذب في الأسعار يتجه إلى الاختفاء أي يتجه العنكبوت إلى نقطة التوازن (هـ) ويستمر هذا التوازن ما لم تحدث ظروف أخرى تؤدي إلى حدوث تذبذب الكميات المطلوبة والمعروضة والأسعار.

شكل رقم (٥١) النظرية العنكبوتية



٣- الثمن في ظل حالات المنافسة غير الكاملة

(أ) الاحتكار الكامل

يقصد بالاحتكار الكامل انفراد مشروع واحد بعرض سلعة، ليس لها بديل، ومعنى ذلك أن المشروع لا يقابل أية منافسة في السوق، أي مشروع ينتج نفس السلعة أو ينتج سلعة بديلة في تلك الحالة.

وعلى ذلك فشرط الاحتكار الكامل هو اختفاء شروط المنافسة الكاملة تماماً بانفراد منتج واحد بإنتاج سلعة ليس لها بديل في السوق.

وهذه الحالة افتراضية أيضاً كحالة المنافسة الكاملة وتكون الصناعة هنا في يد مشروع واحد مع عدم وجود مشروع أخر ينتج نفس السلعة أو سلعة بديلة لها. كما تكون هناك عوائق تحد من دخول أي منتج أخر هذا النوع من الإنتـــاج، بالإضافة إلى أنه سيتأثر بالمعلومات الخاصة بهذه السلعة أو الخدمة، فلا يعـرف أحد الكميات التي تنتج أو توزع على المناطق المختلفة وإلى غيـــر ذلـــك ومـــن الأمثلة على الاحتكار الكامل النقل بالسكك الحديدية داخل الدولـــة أو مشـــروعات المياه والكهرباء.

وقد يكون الاحتكار من جانب الشراء، فإن فرض أن هناك مشتري واحـــد فإننا نكون أمام حالة احتكار شراء والمثال على ذلك هو احتكار الحكومة لشـــراء الأسلحة الحديثة، أو احتكار شركة معينة لشراء محصول الدخان او البن كله.

وإذا كان الاحتكار من جانب كل من العرض والطلب سمى احتكار مزدوج، وفى هذه الحالة يوجد بائع واحد أو منتج واحد أو مستهلك أو مشتري واحد مثال ذلك اختراع أحد الأفراد لسلاح جديد، فهو لن يستطيع بيعه إلا للحكومة كمـــا أن الحكومة لن تستطيع شراءه إلى من سواه.

كذلك يتحقق الاحتكار الكامل عندما يبلغ المنتج درجة من القوة تمكنه من أن يرفع الثمن إلى المستوى الذي يحقق له أقصى ربح حينما تكون النفقات الكلية عند أدنى حد ممكن. فالمحتكر وحده يحدد الكمية المعروضة وسلطة تحديد الثمن. غير أن سيطرة المحتكر ليست كاملة على كل عناصر السوق، فهو يسيطر على العرض ويمكنه أن يؤثر بذلك على الثمن، ولكنه لا يؤثر على الطلب وعلى ذلك فإنه لا يستطيع أن يحدد الكمية المبيعة والثمن معاً وذلك نظراً لعدم سيطرته على الطلب. فهو أما أن يحدد الكمية المبيعة، وفي هذه الحالة يترك تحديد الثمن للطلب وأما أن يحدد الثمن، وفي هذه الحالة يترك تحديد الكمية المبيعة للمشترين.

وإذا اختار المحتكر تحديد الثمن فإنه لابد أن يدخل في اعتباره،لا يحافظ منه على الإيراد الكلي وبالتالي على الربح، درجة مرونة الطلب لأن درجة مرونة الطلب تعتبر قيداً على سلطة المحتكر في تحديد الثمن، فإذا كان الطلب شديد المرونة فإن المحتكر لا يكون في صالحه رفع الثمن، لأن أي ارتفاع ولو يسير في الثمن يؤدي إلى خفض كبير في الطلب بنسبة كبيرة، بل يكون من صالح المحتكر أن ينخفض بالثمن، لأن أي انخفاض ولو يسير في الثمن يؤدي إلى ارتفاع الطلب بنسبة كبيرة.

(ب) الاحتكار المتعدد : (احتكار القلة)

عندما ينتفى شرط كثرة البائعين أو المنتجين، وكان عددهم قليل بحيث أن تصرفات المنتج الواحد يؤثر في المنتجين الآخرين كما أن تصرفات المنتجين الآخرين تؤثر في المنتج الواحد فنكون في حالة تنافس قلة أو احتكار متعدد. وإذا كان عدد المحتكرين اثنين فقط تكون أمام حالة احتكار ثنائي.

ويهدف المحتكر، شأن المنتج في المنافسة الكاملة، إلى الحصـــول علـــى أكبر ربح ممكن. ولذلك يكون عليه أن يحسب نفقة إنتاجه وإيراده، وفيما يخـص نفقة الإنتاج فإن وضع المحتكر لا يختلف عن وضع المنتج في المنافسة الكاملة. فنفقة الإنتاج تعتبر مفعولاً لكمية الإنتاج. ولذلك نجد أن نفقـــة الإنتـــاج الحديـــة (ونفقة الإنتاج المتوسطة) تأخذ في الانخفاض ثم في الارتفـــاعوعلى ذلـــك فـــإن منحنى النفقة الحدية ومنحنى النفقة المتوسطة لا يختلفان فـــي حالـــة الاحتكـــار عنهما في حالة المنافسة الكاملة.

أما فيما يخص الإيراد فإن وضعه يختلف في حالة الاحتكار عنه في حالة المنافسة الكاملة، وذلك نتيجة لاختلاف سلطة المحتكر عن سلطة المنتج الفرد في المنافسة الكاملة، ذلك أن المحتكر تكون له سلطة مجموع المنتجـــين فـــي حالـــة المنافسة الكاملة.

والاحتكار المتعدد أو تنافس القلة ينقسم إلى أنواع :

١. احتكار متعدد تام : في حالة إذا كان المنتجون ينتجون سلعاً متجانسة تمامـــاً بحيث لا يفرق المشتري بين أي من السلع المنتجة.
٢. احتكار متعدد غير تام : إذا كانت السلع التي ينتجها المنتجون متميزة بعضها عن بعض باختلاف المشروعات.

والسياسة التي تتبعها المشروعات في حالة الاحتكار المتعدد أما أن تكون اتفاقية أو مستقلة بمعنى أنه من الممكن أن تتفق الاحتكارات مع بعضـــها اتفاقـــاً كاملاً أو جزئياً على موضوعات كالأثمان أو مناطق التوزيع أو كمية التوزيع ومن الممكن أيضاً أن تتبع كل منها سياسة سعرية مستقلة عن المشروعات الأخرى.

وإذا نظرنا إلى الاحتكار من حيث الشراء فإننا نستطيع أن نتصور وجحود مشترين اثنين فقط في السوق ويقال حينئذ أننا في حالة تنافس ثنائي في الشراء كاحتكار مشروعين كبيرين لشراء القطن وتسويقه عالميا، أما إذا زاد العدد عـن اثنين كنا أمام تنافس قلة في الشراء.

(جـ) المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition

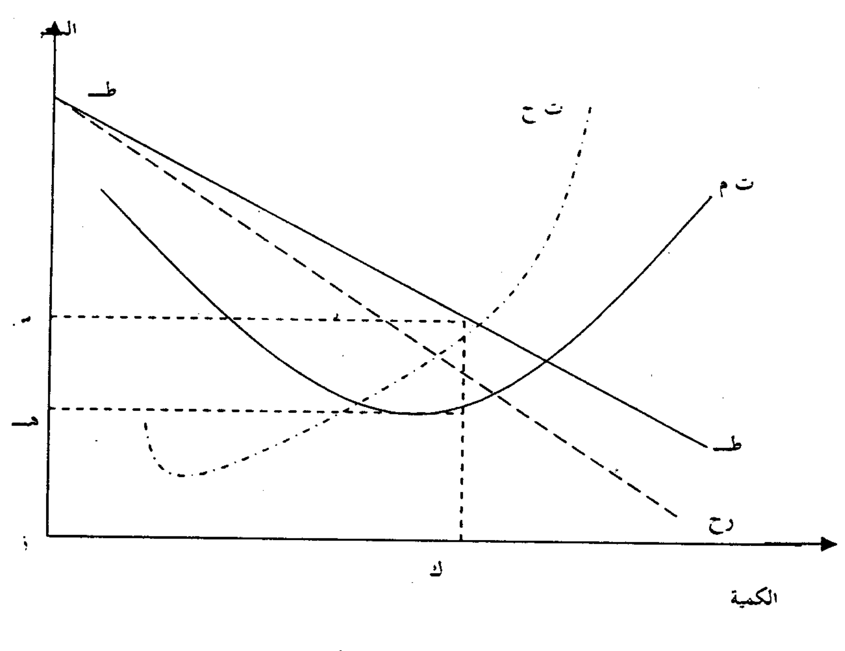
تعتبر المنافسة الاحتكارية الحالة الغالبة في الاقتصاد الرأسمالي، وهـذه الحالة عبارة عن مزيج من المنافسة الكاملة والاحتكار الكامـل. ويتميـز سـوق المنافسة الاحتكارية بوجود عدد كبير نسبياً من البـائعين أو المنتجـين، الـذي يعرضون سلعة معينة. كما يتميز بأن السلعة التي يعرضها كل بائع تكون متميزة عن سلعة بائع أخر، بمعنى أن السلع المعروضة غير متجانسة. ويمكن من خلال دراسة المنافسة الاحتكارية القول تتشابه إلى حد ما مع المنافسة الكاملة ولكنها تختلف عنها في ناحيتين، الأولى تتعلق بظروف البيع والثانية تتعلـق بظـروف التوازن.

(١) فيما يتعلق بظروف البيع : بينما لا يملك المشروع في ظل المنافسة الكاملة أي سلطة على السعر فأن المشروع في ظل المنافسة الاحتكاريـة لديـه القدرة على ممارسة بعض السلطة على سعر مبيعاته، فالمنافس المحتكر يحـاول تمييز إنتاجه عن إنتاج الآخرين بطريقة تجعله يبدو إلى بعض العملاء أكثر جاذبية من إنتاج المشروعات الأخرى في نفس الصناعة، ونتيجة لذلك فهم فـي حالـة استعداد لدفع أسعار أعلى له. وعلى هذا الأساس فأن المشروع في هـذه الحالـة يواجه بمنحنى طلب ليس تام المرونة (كما هو الحال في المنافسة الكاملة) وإنمـا

يكون هذا المنحنى منحدر إلى أسفل بعض الشيء مما يتيح للبـائع الفـردي أن يمارس درجة محدودة من التحكم في سعر منتجاته.

(٢) فيما يتعلق بظروف توازن المشروع : أن المنشآت الفردية في ظل المنافسة الاحتكارية تستطيع إجراء تعديلات في أسعارها وكميات ناتجها، فضـلاً عن أنها تستطيع إجراء تعديلات صغيرة في الطلب على سلعها الخاصة عن طريق الإعلان أو التغيير المحدود في صنف منتجاتها. ويمكن للمنشأة تحقيق أقصى ربح لها بخصوص الناتج والثمن بإتباع نفس القاعدة السابق الإشـارة لهـا شـرحها بالنسبة لكل من المنافسة الكاملة والاحتكار الكامل، والتى عندها يمكن تحقيـق تساوي بين التكلفة الحدية والإيراد الحدي.

ويوضح الشكل رقم (٥٢) حالة التوازن هذه، حيث لدينا منحنى الطلب (ط ط) ومرونته أقل من المرونة التامة. لذلك فإن الإيراد الحدي لأي مسـتوى مـن المبيعات يكون أقل من السعر ويكون وضع منحنى الإيراد الحدي أسـفل منحنـى الطلب. وتحقق المنشأة أقصى الأرباح بإنتاج الكمية (ك) التي تكون التكلفة الحدية عندها مساوية للإيراد الحدي. والربح عن الوحـدة المباعـة هـي (هــ س)، والأرباح الكلية تساوي (هــ س × ك).



شكل (٥٢)

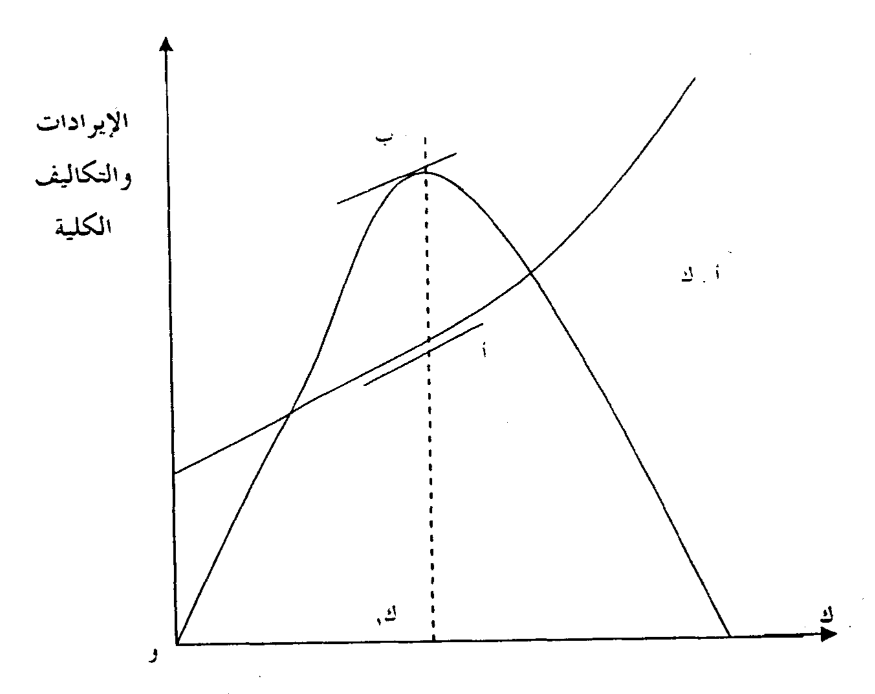
٤ - توازن المحتكر

(أ) توازن المحتكر باستخدام المنحنيات الكلية

يتفق كل من المحتكر والمنتج الذي يعمل تحت ظروف المنافسة الكاملـــة في سعيهما إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح. ولا تختلف القواعد الأساســية لتحديد كمية الإنتاج التي تعظم الربح والتي يتبعها هذان النوعين من المنتجــين. ويتمثل وجه الخلاف الأساسي في شكل منحنى الإيراد الكلي الخـــاص بـــالمحتكر حيث أن هذا المنحنى يتزايد إلى حد معين ثم يأخذ في التناقص بصفة مطلقة بعــد

هذا الحد، ويبين الشكل رقم (٥٣) كيفيـة تحديـد تـوازن المحتكـر باسـتخدام المنحنيات الكلية (الإيراد الكلي والتكاليف الكلية).

توازن المحتكر باستخدام المنحنيات الكلية



يتضح من الرسم السابق أن المحتكر يحقق أكبر ربح ممكن عندما يبلـغ الفرق بين الإيراد الكلي (أ . ك) والتكاليف الكلية (ت . ك) أقصاه، ويتحقق له ذلك عند إنتاج الحجم (و ك١) من السلعة. وعند هذه النقطة يتساوى ميـل المنحنـين ويقاس مقدار الربح بالمسافة (أ ب). ولما كان ميل منحنى الإيـراد الكلـي هـو الإيراد الحدي. وميل التكاليف الكلية الإجمالية هو التكلفة الحدية فيمكن القول أن

توازن المحتكر يحدث عندما ينتج الكمية من السلعة التي يتعادل عندها الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية.

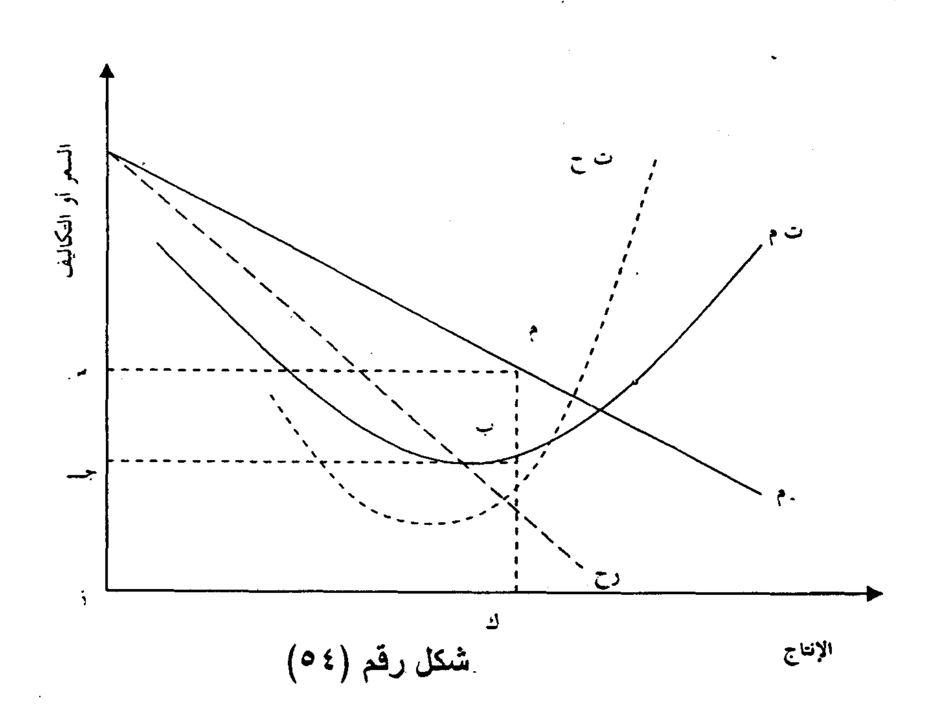
(ب) توازن المحتكر باستخدام المنحنيات المتوسطة والحدية

يمكن التركيز في هذا المجال على اختلافين أساسيين، الأول أن الحجم الإنتاجي التوازني في حالة الاحتكار يتحدد عند نقطة يكون مستوى التكاليف الحدية عندها أدنى من مستوى السعر، والثاني هو أن الإيراد المتوسط (أو السعر) عند هذا المستوى الإنتاجي يفوق التكاليف المتوسطة مما يؤدي إلى ظهور الأرباح غير العادية.

وكما ذكرنا فإن نقطة التوازن للمشروع الاحتكاري هي تلك التي يتحقق عندها تعادل التكاليف الحدية مع الإيراد الحدي حيث تتحقق معظمة الأرباح، ويمكن تصوير منحنى الطلب على إنتاج المشروع الاحتكاري (أي منحنى الإيراد المتوسط) ومنحنى الإيراد الحدي في صورة خط مستقيم، بهدف التبسيط، نحصل وفقاً للتحليل السابق على الخطين (ر م)، (ر ح)، كما في الشكل رقم (٥٤) حيث يأخذ المنحنيين (ت م)، (ت ح) في الاعتبار ليمثلان التكاليف المتوسطة والتكاليف الحدية على التوالي، وبالتالى نجد أن نقطة التوازن هي النقطة (د) وكمية التوازن هي (ك).

وعند هذه الكمية تكون التكلفة الحدية أقل من السعر بالقدر (أ و) من القروش، ويمكن تفسير الفرق بين التكلفة الحدية والسعر عند كمية التوازن بحقيقة أن التكلفة الحدية تتعادل مع الإيراد الحدي للحصول على أقصى الأرباح، ولكن الإيراد الحدي في ظل الاحتكار يكون دائماً أقل من السعر عند كافة مستويات الإنتاج.

ويلاحظ من الشكل أن الكمية (ك) ستباع بالسعر التوازني (س) للوحدة إلا أن التكلفة المتوسطة هي (جـ)، أي أن أرباح المحتكر تبلغ (س جـ)، مضروباً في الكمية (ك) أي المستطيل (أ ب جـ س) هذا بخلاف تغطيته لتكاليف الإنتاج الكلية والتي يمثلها (ب ك ز جـ). وعلى ذلك فإن إنتاج (أو بيع) كمية أكبر أو أقل من الكمية التوازنية (ك) سوف يقلل من الأرباح للمحتكر والتي هي في الواقع أرباح غير عادية.



شكل رقم (٥٤)

٥- توازن المشروع

قبل أن مناقشة توازن المشروع، يجدر أن نوضح أن هذه المناقشة تتم في ظل افتراضيين ، الأول أن المنظم أو مالك المشروع شخص رشيد يحاول أن

يصل بأرباحه إلى حدها الأقصى وهذا فرض أساسي في نظرية الإنتاج وبدونه لا يمكن أن نوضح بسهولة كيفية وأسلوب توازن المشروع، والفرض الثاني من أجل التبسيط وهو أن المشروع ينتج سلعة واحدة فقط. وبصفة عامة فإن توازن المشروع يمكن أن يحدث باستخدام إحدى طريقتين :

الأولى : طريقة الإيراد الكلي والنفقة الكلية.

الثانية : طريقة الإيراد الحدي والنفقة الحدية.

أ. توازن المشروع بطريقة الإيراد الكلي والنفقة الكلية :

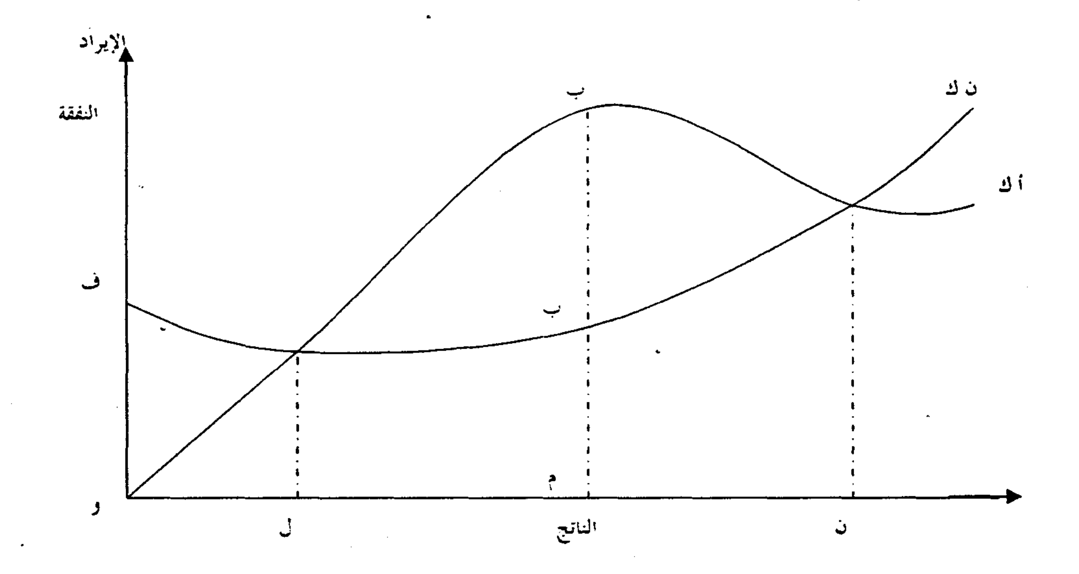
يكون المشروع في حالة توازن، عندما لا يكون لديه أي دافع، سواء لزيادة أو لخفض إنتاجه، وبديهي أن انعدام الدافع لتغيير حجم الإنتاج يحدث عند المرحلة التي يصل فيها ربح المشروع إلى حده الأقصى.

فالمنظم سوف يزيد إنتاجه إذا ما اعتقد أن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى زيادة أرباحه وسوف ينقص من إنتاجه إذا ما اعتقد أن هذا النقص سوف يؤدي إلى تجنب الخسارة أو زيادة الأرباح. ولكن المنظم سوف يتوقف عن تغيير حجم الإنتاج عند النقطة التي تحقق له أقصى ربح ممكن.

والأرباح هي الفرق بين الإيراد الكلي والنفقة الكلية والنقطة التي يصل هذا الفرق عندها إلى حده الأقصى تمثل الوضع الذي يحقق أقصى أرباح ممكنة ويكون بالتالي وضع التوازن بالنسبة للمشروع.



والرسم التالي يوضح وضع التوازن بالنسبة للمشروع : شكل رقم (٥٥)



حيث يمثل المحور الأفقي كمية الناتج ويمثل المحور الرأسي كلاً من الإيراد الكلي والنفقة الكلية ويكون منحنى النفقة الكلية (ن ك) ومنحنى الإيراد الكلي (أ ك) ونلاحظ أن منحنى النفقة الكلية (ن ك) لا يبدأ من نقطة الأصل ولكن يبدأ من النقطة (ف) وهي أعلى من نقطة الأصل، وسبب ذلك أن المشروع حتى مع عدم إنتاجه يكون عليه أن يتحمل جزءاً من النفقات الكلية للإنتاج، وهي التي ترجع لعوامل الإنتاج الثابتة.

كما نلاحظ من الرسم أنه قبل أن يصل المشروع إلى حجم الإنتاج (و ل) فإن النفقة الكلية تزيد عن الإيراد الكلي وبالتالي يحقق المشروع خسارة في المرحلة الإنتاجية قبل النقطة (ل). أما عند النقطة (ل) فإن النفقة الكلية تتساوي

مع الإيراد الكلي وبذلك لا يحقق المشروع مكسباً ولا خسارة، وفي حالة استمرار المشروع في الإنتاج فإنه في المرحلة ما بين النقطة (ل) والنقطة (ن) يكون الإيراد الكلي أعلى من النفقة الكلية وبذلك يحقق مكسباً وبوصول الإنتاج إلى النقطة (ن) تتساوى مرة أخرى النفقة الكلية مع الإيراد الكلي فلا يحقق المشروع مكسباً أو خسارة وبعد هذه النقطة تزيد النفقات الكلية عن الإيراد الكلي فيحقق المشروع خسارة.

ومعنى ذلك أن المشروع يحقق مكسباً بزيادة الإيراد الكلي عن النفقة الكلية في المرحلة الإنتاجية ما بين النقطتين (ل ، ن) وبين هاتين النقطتين تقع النقطة المثلى التي تحقق للمشروع أقصى ربح وهي نقطة التوازن، والنقطة التي تحقق للمشروع أقصى ربح هي النقطة التي عندها تكون المسافة ما بين منحنى الإيراد الكلي ومنحنى النفقة الكلية في أكبر اتساع لها، وهي في الرسم النقطة (م) حيث تكون المسافة (ب) هي أكبر مسافة رأسية بين المنحنيين، لذا يكون المشروع في وضع التوازن عند النقطة (م) التي تحقق فيها أقصى ربح بإنتاج الناتج (و م).

والتوصل إلى نقطة التوازن المشروع بطريقة الإيراد الكلي والنفقة الكلية، هو أسلوب يتبعه رجال الأعمال ولكن يشوبه نقدين أساسيين :

النقد الأول : أنه يصعب التحقق من نقطة أقصى ربح التي تكون عندها المسافة الرأسية بين منحنى الإيراد الكلي والنفقة الكلية عند أقصى اتساع لها، وذلك بمجرد النظرة الخاطفة، إذ لابد للتحقق من هذه النقطة من رسم عديد من

المماسات للمنحنين وذلك للتوصل إلى هذه النقطة بدقة وهو ما يصعب من إتباع هذه الطريقة.

والنقد الثاني : أن هذه الطريقة التي هي عبارة عن علاقة ما بين الناتج من ناحية والإيراد الكلي والنفقة الكلية من الناحية الأخرى، لا تعطينا أي معلومات عن ثمن السلعة حيث يجب للتوصل إلى ثمن أي وحدة من الناتج أن نقسم الإيراد الكلي على الناتج الكلى مما يصعب الأمور عند إتباع هذه الطريقة.

وقد كان هذين النقديين، السبب المباشر في لجوء الاقتصاديين إلى طريقة الإيراد الحدي والنفقة الحدية للتوصل إلى نقطة توازن المشروع.

ب- توازن المشروع بطريقة الإيراد الحدي والنفقة الحدية

قبل أن نوضح توازن المشروع بطريقة الإيراد الحدي والنفقة الحدية، قد يكون من الضروري توضيح معنى الإيراد الحدي والنفقة الحدية والإيراد المتوسط والنفقة المتوسطة، وهي الأدوات التي نستخدمها للتوصل إلى نقطة توازن المشروع بطريقة الإيراد الحدي والنفقة الحدية.

حيث أن الإيراد الحدي عند أي مستوى من ناتج المشروع، هو الإيراد الصافي الذي نحصل عليه ببيع وحدة إضافية من السلع المنتجة، ويمكن التوصل إليه بحساب الفرق في الإيراد الكلي قبل وبعد بيع هذه الوحدة الإضافية.

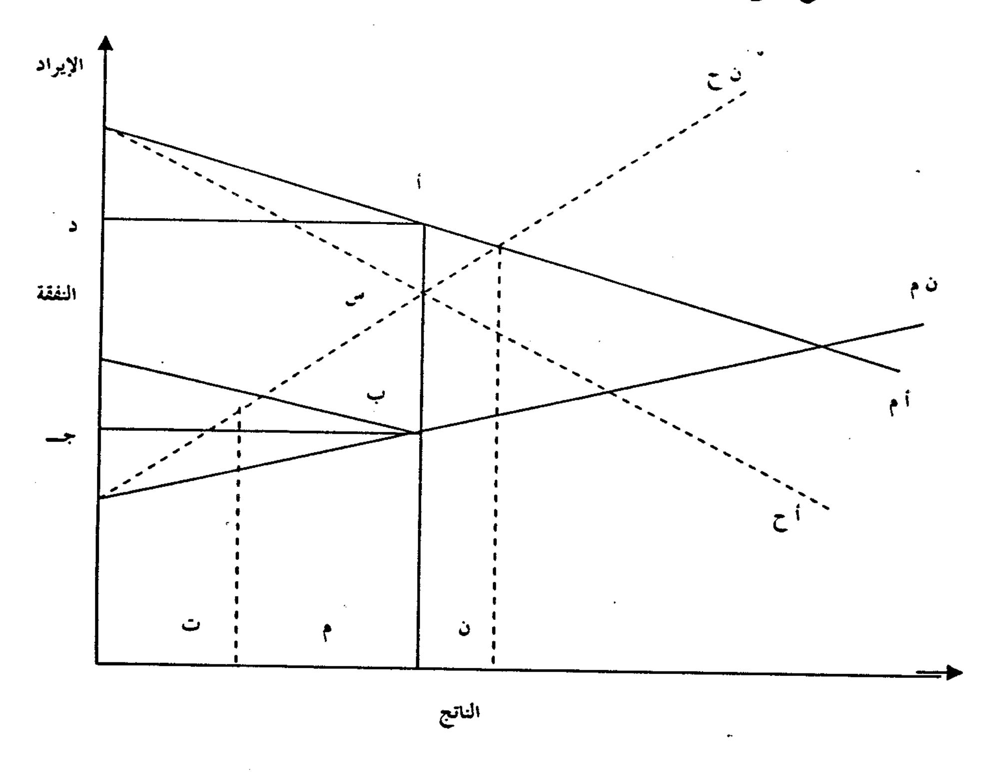
أما النفقة الحدية، فهي مقدار ما ينفقه المشروع نتيجة لإنتاجه وحدة إضافية من السلع، ونتوصل إليها بحساب الفرق في النفقة الكلية قبل وبعد إنتاج هذه الوحدة الإضافية.

والإيراد المتوسط هو إيراد الوحدة الواحدة من السلع المباعة، ونحصل عليه بقسمة الإيراد الكلي على عدد الوحدات من السلع المباعة، ونظراً لأن جميع

وحدات السلع تباع بنفس الثمن في السوق فإن الإيراد المتوسط يتساوى مع ثمن الوحدة من السلع .

ويمكن الإشارة إلى أن النفقة المتوسطة، هي نصيب كل وحدة من وحدات السلعة من النفقة الكلية، أي ما يخص كل وحدة من وحدات السلع المنتجة من النفقة الكلية، ونتوصل إليها بقسمة النفقات الكلية على عدد الوحدات المنتجة من السلعة.

وبديهي أن المشروع يستمر في الإنتاج طالما كان الإيراد الحدي أكبر من النفقة الحدية، وذلك حيث تحقق له الوحدة الإضافية الجديدة من السلع التي ينتجها إيراد أكبر مما يتكلفه إنتاجها من النفقة، ويصل المشروع إلى توازنه عند النقطة التي تتساوى فيها الإيراد الحدي مع النفقة الحدية وهي النقطة التي يصل عندها المشروع إلى تحقيق أقصى ربح له. (شكل ٥٦)



وفي الرسم يمثل المحور الأفقي الناتج بينما يمثل المحور الرأسي كلا من الإيراد والنفقة، يمثل المنحنى (ن ح) النفقة الحدية والمنحنى (أ ح) الإيراد الحدي ويمثل المنحنى (ن م) النفقة المتوسطة والمنحنى (أ م) الإيراد المتوسط.

ونلاحظ من الرسم أن المشروع إذا ما بدأ في الإنتاج فإنه يصل إلى النفقة (ل)، ولكن نظراً لكون الإيراد الحدي أكبر من النفقة الحدية عند هذه النقطة فإنه سيستمر في الإنتاج حتى يصل إلى النقطة (م) وهي التي يتساوى عندها الإيراد الحدي مع النفقة الحدية، وعلى المشروع أن يتوقف عن الاستمرار في زيادة الإنتاج بعد هذه النقطة، حيث لو استمر في زيادة الإنتاج ووصل إلى النقطة (ن) فإن النفقة الحدية ستكون أكبر من الإيراد الحدي أي أن أي وحدة إضافية من الوحدات المنتجة تكلف المشروع مبلغاً نقدياً أكبر مما يحصل عليه كإيراد.

وبالاستعانة بمنحنى الإيراد المتوسط والنفقة المتوسطة نجد أنه عند النقطة (م) نقطة التساوي بين الإيراد الحدي والنفقة الحدية يحقق المشروع أقصى ربح له وبالتالي تكون هذه النقطة هي نقطة التوازن بالنسبة له. حيث أنه مع امتداد الخط (م س) للتقاطع مع منحنى الإيراد المتوسط عند النقطة (أ) من جهة وليقطع منحنى النفقة المتوسطة عند النقطة (ب) من الجهة الأخرى.

وبتوصيل النقطتين (أ ، ب) إلى المحور الرأسي الذي يمثل الإيراد والنفقة نجد أن ربح المشروع يمثله الخط (أ، ب) وهو الفرق بين الإيراد المتوسط والنفقة المتوسطة كما نجد أن المربع (أ ب جـ د) والذي يمثل الأرباح الكلية للمشروع هو في أكبر مساحة ممكنة له على الرسم.

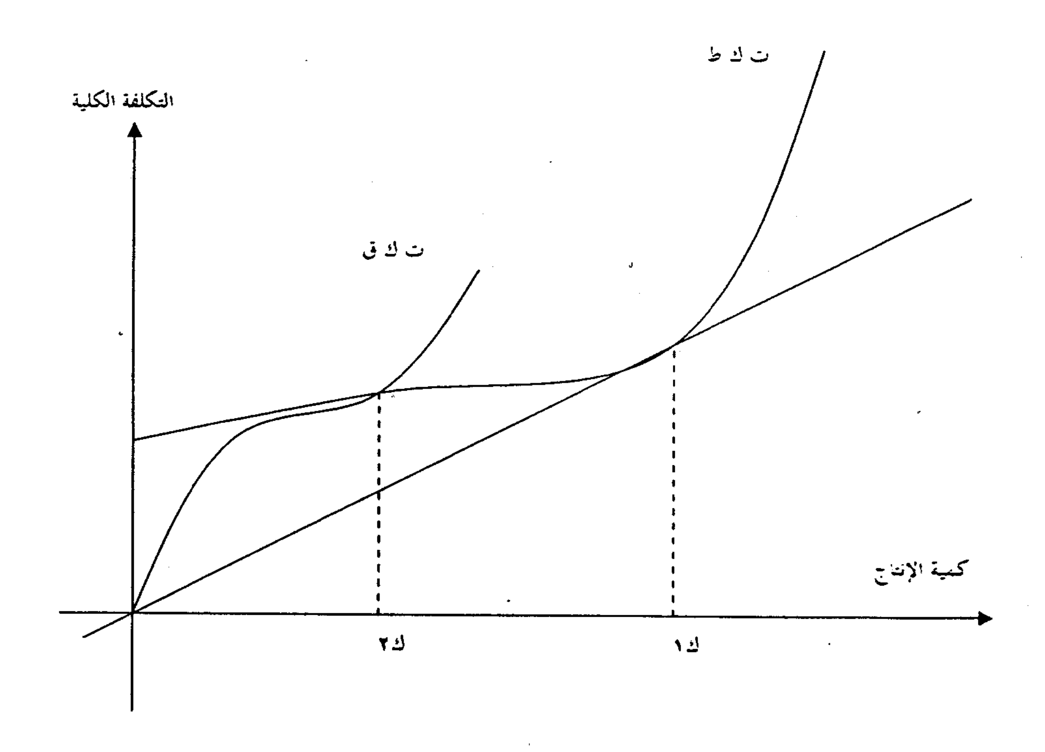
أي أن الأرباح الكلية التي يحققها المشروع عند نقطة التساوي بين الإيراد الحدي والنفقة الحدية هي أقصى أرباح يمكن له أن يحققها. ووفقاً لما تقدم تكون نقطة توازن المشروع وهي التي تحقق عندها أقصى ربح ممكن له هي النقطة التي عندها يكون الإيراد الحدي = النفقة الحدية.

ونلاحظ أن التوصل إلى نقطة توازن المشروع بهذه الطريقة يتلافى النقد الموجه إلى الطريقة الأولى وهى طريقة الإيراد الكلي والنفقة الكلية و حيث لا تحتاج طريقة النفقة الحدية والإيراد الحدي إلى رسم عديد من المماسات للتوصل إلى نقطة توازن المشروع، كما لا يحتاج التوصل إلى ثمن الوحدة من السلعة إلى قسمة الإيراد الكلي على عدد الوحدات المباعة من السلعة. حيث يتضح الثمن بمجرد النظر إلى الرسم البياني حيث يمثل الإيراد المتوسط.

٦- الحجم الأمثل للإنتاج

يطلق اصطلاح الحجم الأمثل للوحدة الإنتاجية على أكثر الأحجام الإنتاجية كفاءة، ويقصد به ذلك الحجم الذي منحنى متوسط تكاليفه للمدى القصير مماساً لمنحنى متوسط التكاليف للمدى الطويل وذلك عند النقطة التي تمثل الحد الأدنى لكل من المنحنيين.

ويمثل الشكل التالي (شكل ٥٧) منحنى التكلفة الكلية في الأجل الطويل. ويبدأ من نقطة الأصل ويتجه إلى أعلى جهة اليمين. ويعكس تقعر المنحنى إلى أسفل تناقص التكلفة المتوسطة عند مستويات الإنتاج التي تقل عن (و ك). ويظهر تحب هذا المنحنى إلى أسفل بعد النقطة (ك)، تزايد التكلفة المتوسطة للفترة الطويلة. شكل (٥٧)



القاعـــدة : هـــي أنـــه إذا أرادت الوحـــدة الإنتاجيـــة أن تحقـــق أدنـــى متوســـط تكـــاليف لأي كميـــة مـــن النـــاتج فعليهـــا أن تســـتخدم فـــي ذلـــك حجمهـــا الأمثـــل والـــذي يكـــون منحنـــاه لمتوســـط التكـــاليف فـــي المدى القصـــير مماســـاً لمنحنـــى متوســـط التكـــاليف للمـــدى الطويـــل عنـــد تلك الكمية.

١/٦- وفورات الحجم الداخلية والخارجية

(أ) الوفورات الداخلية : ويقصد به الخفض في التكلفة نتيجة عوامل نابعة من داخل المشروع ذاته مثل العوامل الفنية والإدارية والتسويقية ومزايا التخصص وتقسيم العمل.

(ب) الوفورات الخارجية : وتتعلق بما يحصل عليه المشروع من تخفيض في تكلفة الإنتاج لعوامل خارجية عن المشروع وتتمتع بها الصناعة ككل. وتتمثل في وفورات التركيز والمعرفة وتجزئة العمليات.

٢/٦- لا وفورات الحجم (مساوئ الإنتاج الكبير) (داخلية – خارجية)

أ- لا وفورات داخلية : تتمثل في ارتفاع التكلفة نتيجة عوامل عكس السابقة مثل: عوامل فنية مثل صعوبة الصيانة والإحلال و عوامل إدارية مثل صعوبة السيطرة و عوامل مالية تسويقية مثل الانحرافات والسرقات و فقد ميزة التخصص والتقسيم.

ب- لا وفورات خارجية : احتمال قيام التنظيمات الاحتكارية و قيام المنافسة الضارة بين المشروعات.

الباب السابع
نظرية التوزيع
Distribution Theory

مقدمة

تهتم نظرية التوزيع بتحديد الأنصبة المطلقة والنسبية التي يحصل عليها كل عامل من عوامل الإنتاج، حين يحصل عنصر العمل على الأجر، بينما يحصل عنصر رأس المال على الفائدة، في حين يحصل عنصر الأرض على الريع، وأخيراً فإن عنصر التنظيم يحصل على الربح.

ويعتبر ريكاردو وكارل ماركس من أكبر الاقتصاديين الذين انصبت عنايتهم بدراسة توزيع الدخل القومي، حيث جعل ريكاردو من مسألة التوزيع الركيزة الأساسية في التحليل الاقتصادي، ويرى ريكاردو أن ناتج الأرض يوزع بين أصناف المجتمع بين مالك الأرض والجهود المشتركة في هذا الناتج من عمل ورأس مال.

حيث أن الريع والأجور والربح هي التي تتقاسم الناتج، إلا أن النسب أو الحصص التي تعود على فئات المجتمع لابد وأن

تتغير كلما تتطور المجتمع. حيث اهتم ريكاردو وآدم سميث بتحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية. كما اهتم باريتو بالتوزيع الحجمي للدخل ثم جاءت المدرسة النيوكلاسيكية واهتمت بالتوزيع الوظيفي للدخل، أي تحديد أسعار خدمات عوامل الإنتاج طبقاً لإنتاجيتها الحدية.

حيث تتحدد أسعار عوامل الإنتاج بتفاعل قوى الطلب والعرض عليها فإذا افترضنا أن منشأة تقوم بإنتاج السلعة (أ) وزاد الطلب عليها فإن هذا يؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج التي تشترك في إنتاجها. حيث أن زيادة الطلب على عوامل الإنتاج في هذه الحالة يؤدي إلى رفع أسعار هذه السلعة، وهذا ما يعتمد على مرونة العرض للسلعة.

وفيما يلي توضيحاً لعوائد عوامل الإنتاج على النحو التالي :

أولاً : الأجور Wages

يعتبر الأجر هو عائد للعمل، وهنا يجب أن نميز بين الأجر الطبيعي للعمل وبين ثمن السوق للعمل. حيث أن الأجر الطبيعي هو ذلك المعدل من الأجر الذي يمكن العمال من المعيشة في مستوى الكفاف. أما الأجر السوقي فهو الذي يتحدد طبقاً للعرض والطلب حيث أن الطلب على العمل يتوقف على حجم رأس المال والذي يتوقف بدوره على معدل الربح. ويتحدد معدل الأجر التوازني بتقاطع الطلب والعرض حيث يكون مساوياً للإيراد

الحدي المتعلق بإنتاجية العامل. ويرى ريكاردو أن الأجر السوقي يتساوى في الأجل الطويل مع الأجر الطبيعي.

ويلعب الأجر دوراً مزدوجاً في الاقتصاد، فهو من ناحية يمثل تكلفة لصاحب العمل، كما أنه من ناحية أخرى فإنه يمثل دخل بالنسبة للعامل، حيث يخصص الجزء الأكبر منه للاستهلاك.

كما أن هناك نوعان من الأجور هما الأجر النقدي، والأجر الحقيقي، حيث يمثل النوع الأول عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها العامل خلال فترة زمنية معينة. في حين يمثل النوع الثاني مقدار السلع والخدمات التي يحصل عليها العامل بواسطة أجره النقدي. أي أن الأجر الحقيقي يعبر عن القوة الشرائية للأجر النقدي. فكلما انخفضت القوة الشرائية للنقود كلما انخفض حجم السلع والخدمات التى يمكن شراؤها بمقدار معين من الأجر النقدى .

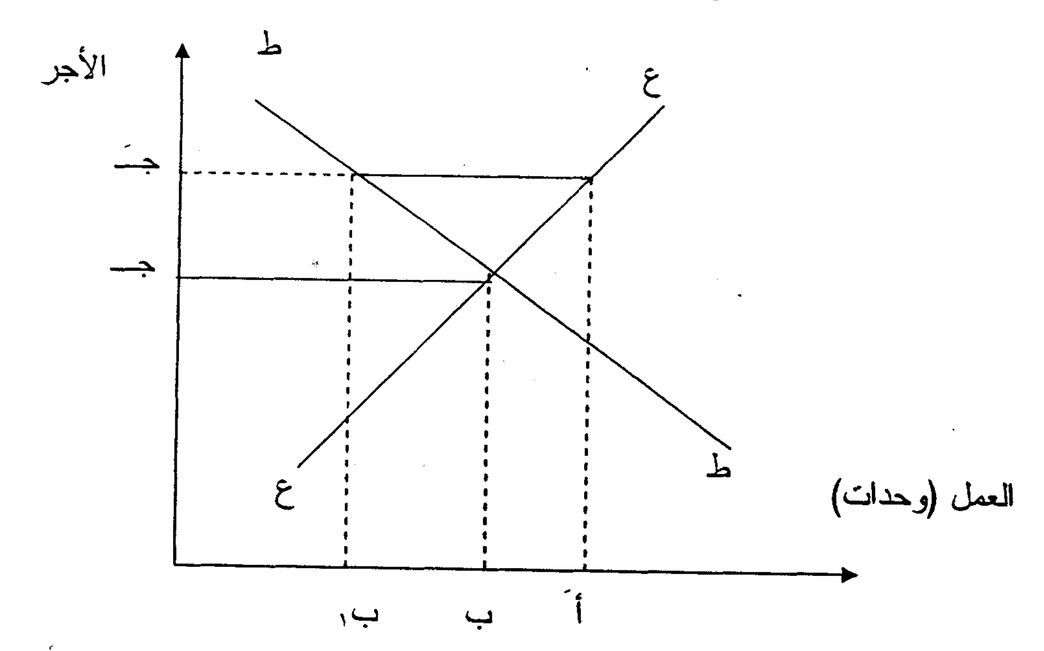
أي أن الأجر الحقيقي هو دالة عكسية للمستوى العام للأسعار. وهناك مجموعة من الخصائص للعمل حتى يمكن له تكوين نظرية مفصلة للأجور هي :

١. العمل والعامل لا ينفصلان عن بعضهما (ارتباط العمل بالعامل).
٢. للسلوك تأثير قوي على مساومات الأجور.
٣. العامل له قوة مساومة ضعيفة أمام صاحب العمل القوي.

٤. عدم قدرة العمل على تكييف نفسه لسرعة التغيرات في الطلب.

٥. الطلب على العمل لا يتوقف على منفعته ولكن على إنتاجيته.

لذلك نجد أن معدل الأجر التوازني يساوي الإيراد الحدي لإنتاجية العامل بالنسبة لكل نوعية من نوعيات العمال، وذلك في حالة المنافسة الحرة. وعندما يحدث خلل بين العرض والطلب فأن الأجور قد تتحدد أما فوق أو تحت المعدل التوازني للأجر، وذلك كما هو موضح بالشكل التالي (شكل رقم ٥٨) .



تحديد الأجر في ظروف المنافسة الحرة وهناك بعض النظريات المتعلقة بتحديد مستوى الأجور منها :

أ) نظرية أجر الكفاف

وقد أشار إلى هذه النظرية الاقتصادي الفرنسي Quesnay وأساس هذه الفكرة النظر إلى العمل على أنه سلعة حيث أن ثمنه يحدد كمية السلع والخدمات الأساسية اللازمة لحياة العامل. في حين أن الأجر السوقي هو الأجر الذي يتحدد بعرض وطلب العمل. حيث أن ارتفاع الأجور عن حد الكفاف يؤدي إلى تحسين حالة العمال، وبالتالي يزيد عرض العمل ويزداد الزواج. أما الزيادة في عرض الأيدي العاملة فقد تؤدي إلى انخفاض الأجور عن هذا الكفاف مما يؤدي إلى تدهور حالة العمال وانتشار الأمراض وزيادة الوفيات الأمر الذي يؤدي مرة أخرى إلى انخفاض في عرض العمل وارتفاع الأجور إلى مستوى الكفاف وهو ما يعرف بقانون الأجر الحدي.

ومن الانتقادات الموجه لهذه النظرية انتقادات مالتس على أساس أن الأجر لا يتحدد بمقدار الضروريات بل العكس. كما أن هذه النظرية تظل قاصرة عن تفسير اختلاف أجور العمال طبقاً لاختلاف الكفاءة.

ب) نظرية رصيد الأجور

وتعني هذه النظرية أن هناك جزء من رأس المال تم تخصيصه من جانب صاحب العمل ليعوض به العمال المكلفين بإنجاز عمل معين. ومن أنصار هذه النظرية آدم سميث، ويرى بعض الكتاب أن هذه النظرية تعبر عن إجمالي السلع والخدمات التي أنتجها العمل خلال فترة زمنية معينة.

كما ترى النظرية أن مخصص الأجر يعتبر عنصر متغير وغير ثابت. ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها غير واقعية بجانب عدم قدرتها على تفسير تفاوت معدلات الأجور عند تفاوت كفاءة العامل.

ج) نظرية الإنتاجية الحدية

وتقوم هذه النظرية على أساس فكرة الإنتاجية الحدية. ومن أهدافها شرح وتفسير الكيفية التي يتم من خلالها تكوين أسعار عناصر الإنتاج. أي أن هذه النظرية تعتبر جزء من نظرية الثمن. وخلاصة هذه النظرية أن المنتج يستمر في استخدام عناصر الإنتاج (العمال) حتى تتساوى قيمة الناتج الحدي للعمل (الثمن) مع التكلفة الحدية لهذا العامل (الأجر). أما في الأجل الطويل فإن التوازن يحدث عندما تكون التكلفة الحدية للعمل تساوى الإيراد الحدى لصافى العمل وتكون التكلفة المتوسطة مساوية للإيراد المتوسط للإنتاج.

ومن الأسباب المفسرة لاختلاف الأجور عدم تجانس العمال سواء من ناحية الإنتاجية أو المهارات أو التفضيلات وعدم قابلية العمال للانتقال بين المهن المختلفة. وتلعب اتحادات العمال دوراً بارزاً في تحديد حد أدنى للأجور، حيث يستطيع اتحاد العمال أن يرفع معدل الأجور ويزيد من توظيف العمال في حالة وجود احتكار لتوظيف العمال. وهذا المدى يقع بين الأجر الذي يحدده المحتكر دون تدخل من جانب اتحاد العمال والأجر التوازني. أما في حالة قيام اتحاد العمال بتحديد أجراً أعلى من الأجر التوازني فقد يحدث أن يكون هناك فائض من عرض العمل.

ثانياً : الريع Rent

يعتبر الاقتصادي ريكاردو من ابرز الاقتصاديين الذين عالجوا مشكلة الريع. والريع هو عبارة عن جزء من الدخل المدفوع مقابل استخدام الأرض باعتبارها أحد عناصر الإنتاج والتي يتصف عرضها بعدم المرونة. وخلاصة استنتاجات ريكاردو في فكرة الريع تتلخص فيما يلي:

- أن الريع هو عائد مقابل استخدام قوى الأرض التي لا تهلك.
- أن نظرية الريع مرتبطة بقانون تناقص الغلة.
- زيادة السكان وزيادة الطلب على المواد الغذائية وضرورة استزراع الأرض الأقل خصوبة.

- ارتفاع الريع ليس دليل على كرم الطبيعة بل العكس دليل علىَ الندرة.

هذا وقد اعتبر الكلاسيك الريع فائض يحصل عليه مالك الأرض لمجرد ملكيته للأرض وليس مقابل مجهود أو نشاط قام به صاحب الأرض.

وتختلف الأرض من حيث الخصوبة (نظرية الريع التفاضلي) حيث يقل الريع كلما قلت درجة الخصوبة للأرض. وإذا كانت فكرة الريع الاقتصادي كفائض ناتجة عن زيادة الطلب على الأرض وقلة مرونة عرضها فهذا يمكن تطبيقه على أى عامل إنتاجي يتصف بالندرة.

كما أن وصف ريكاردو القوى الإنتاجية للتربة على أنها أصلية لا تتسم بالهلاك فهذا غير منطقى فهي قابلة للتغير وتقل خصوبتها من كثرة الاستخدام. ويتحدد الريع بناء على دور الطلب والعرض حيث أنه يتحدد بتقاطع لعرض والطلب ويزداد الريع مع زيادة الطلب والعكس صحيح.

كما أن هناك نوعاً أخر من الريع وهو ريع المكان. ولا يقتصر الريع التفاضلي على الأرض فقط بل ينطبق على عنصر العمل أيضاً وذلك لاختلاف المواهب والكفاءات الإنتاجية وهو ما يسمى بريع القدرة الشخصية.

ثالثاً : الربح Profit

لقد أثار مفهوم الربح مناقشات طويلة في تاريخ الفكر الاقتصادي باعتباره أكثر أهمية من المفاهيم الأخرى. وتطلق كلمة الربح على الفرق بين النفقات التي يتكلفها إنتاج السلع والخدمات وبين العوائد التي يحصل عليها صاحب المشروع من بيع السلع والخدمات التي أنتجها. ويعتبر الربح عائد متبقي على خلاف الأجور والريع والفائدة والتي تعتبر دخول تعاقدية.

ولم يكن الربح قديماً منفصلاً عن الأجور والفائدة، حيث أن آدم سميث وريكاردو قد وحدوا بين المنظم وبين الرأسمالي، ربما يرجع السبب في ذلك أن المنظم هو الذي كان يقدم رأس المال فاختلط تعويض رأس المال (الفائدة) مع الربح. ثم جاء الاقتصادي الفرنسي ساي والاقتصادي الألماني تونن وقاما بإبراز شخصية المنظم بصورة منفصلة.

ولا يعتبر الربح الهدف النهائي لصاحب المشروع بل يسعى إلى تحقيق أهداف أخرى مثل تحسين مستوى النشاط الاقتصادي وزيادة حجم النشاط النسبي بالمقارنة بالآخرين. وقد يتعرض الربح لتقلبات حسب ظروف السوق والعرض والطلب الأمر الذي يجعله سالباً، على عكس عوامل الإنتاج الأخرى.

ونظراً لأن المنظم هو الذي يشرف على العملية الإنتاجية ويضع خطط الإنتاج وعمليات التسويق، كما أنه يتحمل المخاطر الناجمة عن إدارة المشروع، لذلك فإن الربح يمثل الأجر عن المتاعب

والمشاكل التي يتحملها المنظم، أي هو المكافأة التي يستحقها مقابل الصفات النادرة والكفاءة في إدارة المشروع.

وفي رأي شومبيتر بشأن نظرية الربح وشخصية المنظم الديناميكي يرى أن العوامل الحاسمة في ظهور الربح هي الابتكارات التي يخلقها المنظم فهي تمثل عائد المبتكرون، كما أن وجود القوى الاحتكارية سبب في ظهور الأرباح الاحتكارية. ويعتبر شومبيتر الربح حافز على التجديد والاختراع وفتح مجالات استثمارية جديدة.، أي أن الربح يظهر مع المنظم الديناميكي فهو يمثل الفرق بين الإيرادات الكلية المتوقعة والتكاليف الكلية المتوقعة.

رابعاً : الفائدة Interest

الفائدة هي العائد على رأس المال مقابل استخدامه لفترة معينة ثم إعادته بعد ذلك. فالشخص الذي يملك رأس المال النقدي مثله في ذلك مثل الذي يملك منزلاً فكلما أن مالك المنزل يستطيع أن يستفيد من المنزل مباشرة بأن يسكنه بنفسه أو بصورة غير مباشرة حين يؤجره ويحصل على إيجاره. وكذلك الحال بالنسبة لصاحب رأس المال النقدي فقد يستطيع الاستفادة من النقود وباستخدامها في شراء السلع والخدمات أو يقرضها إلى الغير فيحصل على فائدة. ويحصل صاحب رأس المال النقدي على الفائدة نظير عدة أسباب منها التأمين ضد المخاطر المتعلقة بتقلب

النشاط أو عدم الثقة في المقترض وكذلك أجور الإدارة وعائد عدم الملائمة.

ولكن هناك عدة نظريات لتحديد الفائدة من أهمها نظرية الإنتاجية ونظرية الحرمان ونظرية تفضيل السيولة. وهذه النظريات قد تم التعرض للبعض منها سابقاً هذا بالإضافة إلى كيفية تحديد أسعار الفائدة والتي تعرضت لها النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية . وتجدر الإشارة إلى أن سعر الفائدة يختلف باختلاف مدة القرض. فكلما كانت الفترة الزمنية للقرض طويلة كلما كان سعر الفائدة في اتجاهه للارتفاع والعكس صحيح في حالة الفترة القصيرة.

وقد يرجع السبب في ذلك إلى المخاطرة الناجمة عن التغير في الأسعار وبالتالي التغير في القيمة الشرائية للنقود. ويلعب البنك المركزي دوراً واضحاً في العمل على استقرار أسعار الفائدة وكيفية تحديدها. كما أن سعر الفائدة يتحدد من خلال طلب وعرض النقود والعامل الحاسم في الطلب على النقود يرتكز على مقارنة سعر الفائدة بالكفاية الحدية لرأس المال. أما من زاوية العرض فإن العامل الحاسم يتمثل في التنازل عن السيولة وعنصر عدم التأكد وكذلك التغيرات في مستوى الأسعار.

الباب الثـــــامن:الأقتصاد الكلى

الفصل الأول

الدخل القومي والناتج القومي

مقـــــــدمة

يشير اصطلاح الدخل القومى باعتباره من أهم المفاهيم الاقتصادية إلى التعبيـر عن مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى رفاهية المجتمع بصفة عامة . لذلك فمن الضرورى إستخدامه ومناقشة مضمونة عند تحليل أثار السياسـات الاقتصـادية المختلفة . ولم تحظ دراسة الدخل القومى باهتمام كبير من الاقتصاديين إلا منـذ فترة حديثة نسبياً اعتبارا من الثلاثينات من هذا القرن ، أثر الأزمـة الاقتصـادية العالمية .

وكان اللورد كينز صاحب المحاولة الرائدة فى هذا الاتجـاه فـى مؤلفـه الشهير " النظرية العامة فى العمالة والفائدة والنقود " وكان كينز يهـدف أساسـاً إلى تلافى عيوب النظام الرأسمالى دون المسـاس بأركانـه الرئيسـية ، وذلـك بإصلاحه من الداخل . ثم أخذ الاهتمام بهذه الدراسة اتجاهاً جديـداً فـى بدايـة الخمسينات ، بهدف البحث عن الأساليب المثلـى للتنميـة الاقتصـادية بالنسـبة للمناطق المتخلفة من العالم . وأصبحت العوامل التى يتوقف عليها أحوال العمالة والتشغيل فى البلاد المتخلفة محوراً للاهتمام الجاد المكثف وفقاً لهذا الاتجاه .

وأخيراً وبعد أن تأكد لدى الاقتصاديين أهميـة ضـرورة هـذه الدراسـة بالنسبة لتخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية من كافة جوانبها النقدية والمالية و

السعرية و التجارية فقد أمتد الاهتمام بها ليشمل كافة البلاد المتخلفة والمتقدمة على حد سواء وذلك على الصعيدين النظرى والعملى .

وعند التعرض لدراسة الدخل القومى يكون من المفيد معرفه الكيفية التى يتم بها توزيع هذا الدخل بين الأجور والإرباح والفائدة والريع . وعند تحليل الإنفاق القومى ، يكون من الضرورى دراسة الإنفاق الاستهلاكى ، والإنفاق الاستثمارى ، والإنفاق على الصادرات والواردات ، والإنفاق الحكومى ، وذلك لمعرفة أثر التغير فى أى متغير من هذه المتغيرات على باقى المتغيرات الأخرى ، وعلى مستوى النشاط الاقتصادى ككل .

أولاً : مفهوم الناتج والدخل القومى

هو عبارة عن القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة الاقتصاد القومى على مدى فترة محددة من الزمن عادة سنة . وأن قيمة السلع والخدمات المنتجة تكون متساوية بالضرورة للإنفاق على هذه المنتجات . ويستتبع ذلك أنه يمكن قياس إجمالى الناتج القومى (ج ن ق) بمجموع إنفاق قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة على السلع والخدمات .

وللوصول إلى الإنفاق الكلى على المنتجات النهائية فإننا نطرح من مجموع المبيعات السلع الوسيطة والمواد الأولية المستخدمة فى إنتاج الناتج النهائى ، وإلا سيكون هناك إزدواج فى الحساب . وطرح مبيعات السلع الوسيطة والمواد الأولية من إجمالى المبيعات يكون مساوياً للقيمة المضافة في إنتاج السلع والخدمات خلال جميع مراحل الإنتاج من مرحلة المواد الأولية إلى مرحلة الإنتاج التام الصنع .

أن القيمة المضافة بواسطة إحدى المنشأت عند مرحلة معينة من مراحل الإنتاج تكون مساوية للمقبوضات من مبيعات منتجاتها ناقصاً المدفوعات للمنشأت الأخرى عن المواد الأولية والمواد الأخرى .

ولتقدير " إجمالى الناتج القومى " كإنفاق على الناتج الجارى فإننا نقوم بتقسيم الاقتصاد القومى إلى أربعة قطاعات رئيسية : قطاع العائلات ، قطاع الأعمال ، قطاع الحكومة ، قطاع العالم الخارجى وأخذ مجموع إنفاق هذه القطاعات على السلع والخدمات النهائية

وهكذا فإجمالى الناتج القومى هو مجموع الإنفاق الاستهلاكى الشخصى ، إجمالى الاستثمار الخاص المحلى ، الإنفاق الحكومى على السلع والخدمات ، وصافى الصادرات من السلع والخدمات أو ما يسمى " بصافى الاستثمار الأجنبى " .

١- الإنفاق الاستهلاكي الشخصى

هذا يمثل إنفاق العائلات على السلع الاستهلاكية معمرة وغير معمرة والخدمات ومن أمثلة السلع المعمرة : السيارات ، الثلاجات ، التليفزيونات ، والأثاث وما شابه ذلك . أما السلع غير المعمرة فتشمل المأكولات ، المشروبات ، الملابس ، السجائر، وغيرها من السلع التى تفنى بالاستعمال فى مدة أقل من سنة . ومن أمثلة الخدمات الإنفاق على المسكن ، التعليم ، الصحة ، والتسلية وما إلى ذلك . ويجب قياس جميع هذه النفقات بأسعار السوق .

٢- إجمالى الاستثمار الخاص المحلى

حيث يمثل أصول رأسمالية منتجة حديثاً يتم شراؤها بواسطة مؤسسات الأعمال والأفراد . وهذه تشتمل على الألات والمعدات المتحصل عليها بواسطة

المنشأت ، فكما أن المستهلكين هم المستعملين النهائيين للسلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة ، فإن مؤسسات الأعمال هى المستعملة النهائية للسلع الرأسمالية .

كما أن التغير فى مخزون مؤسسات الأعمال يعتبر مكون أخر من مكونات إجمالي الاستثمار الخاص المحلى . حيث أن التغيرات فى المخزون قد تكون مقصودة أو غير مقصودة . و قد تتراكم ببساطة لأن الطلب الاستهلاكى يكون غير كاف لاستيعاب كافة السلع المنتجة بواسطة مؤسسات الأعمال .

بالإضافة إلى أن الزيادة فى مخزون مؤسسات الأعمال ، سواء كانت مخططة أم لا ، تعامل كإنفاق على سلع رأسمالية بينما الاستنزاف فى المخزون يعتبر استثمار سلبى .

٣- الإنفاق الحكومى

حيث يشمل المشتريات من السلع والخدمات بواسطة الهيئات الحكومية بجميع مستوياتها مركزية ، محلية . والسلع المنتجة حديثاً المباعة بواسطة مؤسسات الأعمال للحكومة تتفاوت من التوريدات المكتبية إلى الطائرات والسفن الحربية . وتدفع أجور ومرتبات لموظفى الحكومة مقابل خدماتهم فى مجالات الأمن والتعليم وما إلى ذلك .

٤- صافى الاستثمار الأجنبى

إن قيمة السلع والخدمات التى تشتريها الدولة من الخارج هى واردات ، وقيمة السلع والخدمات التى تبيعها الدولة إلى الخارج هى صادرات . والإنفاق على المنتجات المستوردة هو احد مكونات الإنفاق الكلى ، وأيضاً فإن المنتجات المصدرة للخارج تولد دخولاً إلى أولئك المشتغلين فى إنتاجها وبالتالى يجب طرح

الإنفاق على الواردات من مجموع الإنفاق على السلع والخدمات وإضافة قيمة الصادرات للحصول على الدخل القومى . والفرق بين الصادرات والواردات يسمى أحياناً صافى الاستثمار الأجنبى . وبطبيعة الحال قد يكون صافى الاستثمار الأجنبى موجباً أو سالباً على حسب قيمة الصادرات والواردات فى ميزان المدفوعات .

وإذا رمزنا للإنفاق الإستهلاكى الشخصى بالرمز(س)، وللإجمالى الاستثمار الخاص بالرمز(ث ج) ، والإنفاق الحكومى على السلع والخدمات بالرمز (ق)، وللصادرات من السلع والخدمات بالرمز (ص)، وللواردات من السلع والخدمات بالرمز(ت)، فإنه يمكننا أن تعبر عن إجمالى الناتج القومى بمعادلة بسيطة كالأتى : ج ن ق = س +ث ج + ق +ص ت

إن إجمالى الناتج القومى يعكس مجموع السلع والخدمات الجديدة المنتجة فى السنة الجارية ، معبراً عنه بدلالة الأسعار التى تم من خلالها تقييم مثل هذه المنتجات . ومع ذلك فإن أى اقتصاد يستخدم سلع رأسمالية فى الإنتاج سوف يستهلك جزءا من رصيد رأسماله فى خلال فترة الإنتاج . وهكذا ، فليس كل السلع المنتجة حديثاً تضيف إلى رصيد رأس المال أو تفنى فى الاستهلاك الجارى ، فبعضها يكون قد استخدم فى الإحلال محل ذلك الجزء من رصيد رأس المال الذى استهلك . ولا توجد طريقة وحيدة لتقرير هذا الفقد أو الاستعمال لرأس المال.

ولكن المحاسبه عن الإهلاك أو مخصصات استهلاك رأس المال تعتبر تقدير مرضى للجزء من الرصيد القائم لرأس المال المستهلك كمدخلات فى الإنتاج الجارى . وهكذا للحصول على صافى الناتج القومى (ص ن ق) ، فإنه يكون

علينا أن نطرح مجموع مخصصات الإهلاك ، فإنه يكون لدينا : ص ن ق = س + ث + ق + ص – ت

خلاصة القول أن الدخل القومى يعتبر أداة التحليل الأساسية فى الاقتصاد الكلى حيث ينصب على القياس المتعدد لهذا الدخل ومكوناته وتدفق تياره عبر الزمن . والدخل القومى هو مقياس لمقدار السلع والخدمات النهائية التى يمكن الحصول عليها من جانب دخول كل عناصر الإنتاج فى المجتمع خلال فترة زمنية محددة . ويؤدى التقلب فى مستوى الدخل القومى إلى تقلب مماثل فى مستوى المعيشة والرفاهية والاجتماعية . ويحاول الاقتصاد الكلى أن يفسر الاختلافات (المستمرة) فى معدل نمو هذا الدخل القومى بالنسبة للمجتمع بين فترة زمنية وأخرى ، وفيما بين مجموعات دول العالم ، ولماذا هناك تقلبات فى هذا الدخل حول اتجاهات معدل النمو الاقتصادى .

ثانياً : مقومات الدخل القومى

تتفاوت الدول من حيث قدرتها الإنتاجية وثروتها وتقدمها الاقتصادى وبالتالى تتفاوت من حيث متوسط دخل الفرد . ويمكنا حصر عوامل التفاوت فى القدرات الإنتاجية للدول أو يسمى مقومات الدخل القومى فيما يلى :-

١-كمية عناصر الإنتاج وأنواعها :

فالموارد الطبيعية ومقدار توافرها تحدد قدرة الدولة على الإنتاج ونصيبها من الثراء ، ودليل ذلك ما يلاحظ فى بعض الدول العربية بفضل اكتشاف البترول واستغلاله ، والأرض الزراعية الخصبة وسهولة الرى واعتدال المناخ كلها عوامل تساعده على وفرة الإنتاج الزراعى .

كذلك وفرة عنصر العمل المدرب ، ووفرة الأصـــول الرأســـمالية مـــن مشاريع رى وصرف وطرق مواصلات وسكك حديد ومصانع ومعدات إنتاجية ضخمة فإنها كلها تعتبر لازمة لاضطراد لنمو الاقتصاد القومى .

كما أن توافر عنصر التنظيم أو القدرة التنظيمية سيكون له الفضل فى رفـــع المستوى الإنتاجى وذلك عن طريق حسن استخدام عناصر الإنتاج وأســـتغلال الموارد الطبيعية وتوجيه العناصر الإنتاجيـــة وتضـــافرها لتحقيـــق إنتاجيـــة مرتفعة.

٢-مستوى التقدم الفنى

وهذا يعتبر من المقومات وثيقة الصلة بمستوى التعليم والتقدم الرأســـمالى حيث نرى أن وسائل الإنتاج ظلت فى الدول الغربية على ما هى عليه تقريباً حتى منتصف القرن الثامن عشر ، ومنذ ذلك الوقت سار التقدم ســـريعا فـــى معظم الدول التى تحققت فيها الثورة الصناعية .

وقد كانت بعض الدول سريعة إلى اقتباس وتعمـــيم وســـائل التقـــدم الفنـــى كالاتحاد السوفيتى ، بينما ظلت دول أخرى بطيئة فى تطبيق الأسلوب الحديث، وأستمرت مستويات إنتاجها متعثرة بسبب التخلف الفنى .

٣-الاستقرار السياسى والاجتماعى :

حيث لا يتحقق نمو اقتصادي ولا بناء سليم ولا رقى ما لم تســـود المجتمـــع حالة من الاطمئنان والاستقرار السياسى . فيشعر الفرد بمســـئوليته القوميـــة ويشعر الحكام بواجبهم نحو تحقيق التقدم والرفاهيـــة . وتســـود المصـــلحة الجماعية فوق المصالح الفردية .

٤ –التخطيط الاقتصادي السليم

فلا بد من تضافر الجهود بين الأفراد والحكومة لرسم خطط اقتصادية تحقق النمو المتوازن فى القطاعات المختلفة أى فى الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها . وبجانب تجنب الأزمات الدورية أى التقلبات بين الرواج والكساد ، وتعمل على استغلال الموارد . الطبيعية وإقامة المشاريع الاستثمارية والضخمة طويلة الأمد والتى بدونها يضعف أمل التنمية المضطردة السريعة .

ثالثاً : أهمية دراسة الدخل القومى

لدراسة الدخل القومى أهمية كبيرة بالنسبة لكافة المجالات الاقتصادية ، وذلك على النحو التالى :

١ – بيان الأداء الاقتصادى ونجاح التخطيط التنموى

لا تقتصر دراسة وحساب الدخل القومى على دراسة رقم فردى للدخل القومى بصورة كلية ، ولكن تمتد هذه الدراسة لتشمل أرقاماً تفصيلية لمكونات الدخل القومى ، ويمكن بتحديد الرقم الكلى للدخل القومى والأرقام التفصيلية لمكوناته التوصل إلى صورة واضحة لأسلوب عمل وإنجازات الاقتصاد القومى ومدى النجاح أو الفشل فى تحقيق الأهداف المخططة له .

كما يمكن بمقارنة الدخل القومى لبلد معينة فى عدة سنوات ، أن نتعرف على مدى نجاح خطط التنمية لهذا البلد ، فزيادة الدخل القومى فى سنة معينة عن السنوات السابقة ، تعنى أن الاقتصاد القومى في مرحلة نمو وبقاء الدخل القومى على حالة مثل السنوات السابقة يعنى أن الاقتصاد في حالة ركود أو ثبات ، وإنخفاض الدخل القومى يعنى أن الاقتصاد القومى فى مرحلة انحدار أو نمو سلبى .

وبالطبع فإنه فى حالة نمو الاقتصاد القومى ، نستطيع بقياس معدل الزيادة فى الدخل القومى ، أن نتعرف على نسبة هذا النمو ومدى النجاح فى التوصل إلى المستوى المخطط له .

٢- تحديد مستوى الرفاهية .

وتفيد معرفة وتحديد الدخل القومى ، فى التعرف علـــى مســـتوى الرفاهيـــة الاقتصادية لأفراد المجتمع ، فزيادة الدخل الفردى تشير إلى ارتفاع مســـتوى المعيشة بوجهة عام ، كما يشير انخفاض الدخل الفردى إلى انخفاض مستوى المعيشة ، وذلك سواء كان هذا الانخفاض فى الدخل الفردى نتيجة لانخفاض الدخل القومى أو نتيجة لزيادة عدد السكان مع ثبات الدخل القومى .

كما تفيد دراسة وتحديد الدخل القومى للبلاد المختلفة من العالم فى المقارنـــة بين مستويات المعيشة والرفاهية لمواطنى هذه البلاد ، فالدخل القومى وعدد السكان والمستويات العامة للأثمان هى مؤشرات للدلالـــة علـــى مســـتويات المعيشة فى البلاد المختلفة .

والمعروف أن مستوى الدخل الفردى فى البلاد المختلفة يدخل فـــى الاعتبـــار عند التمييز بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة .

٣- مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج

تفيد دراسة وحساب الدخل فى التعرف على مدى مساهمة القطاعات المختلفة للإقتصاد القومى فى الإنتاج ، ونقصد بها بصفة أساســية قطـــاع الزراعـــة والصناعة والتجارة والتعدين . ولا يخفى دلالـــة ذلـــك بالنســـبة للدراســـات الاقتصادية ، فزيادة مساهمة القطاع الزراعى ، فى بلد معينة ، فـــى الـــدخل القومى ، مع ضعف مساهمة القطاع الصناعى أو عدم مساهمته كلية ، تعنـــى

دخول هذا البلد فى إطار البلاد المتخلفة ، وبعكس الحال مع وجود قطاع صناعى قوى يساهم بأعلى نسبة فى الإنتاج القومى .

٤- تحديد أساليب توزيع الدخل القومى

تلقى دراسة الدخل القومى الضوء على أسلوب وكيفية توزيعه بين عوامل الإنتاج المختلفة ، وهى العمل ورأس المال والطبيعة والتنظيم ، فى صورة أجور وفائدة وريع وربح .

ويشكل توزيع الدخل القومى بين العمل من ناحية ، وباقى عوامل الإنتاج من الناحية الأخرى ، أمراً بالغ الأهمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية . حيث يشير انخفاض نصيب عنصر العمل فى الدخل القومى فى بلد ما مع زيادة باقى عوامل الإنتاج ، إلى ابتعاد هذا البلد عن الأسلوب الأمثل لتوزيع الدخل القومى سواء اقتصاديا أو اجتماعيا ، وذلك بغض النظر عن طبيعة هذا العمل .

٥- المساهمة في إعداد الدراسات الاقتصادية .

تتضمن دراسة الدخل القومى ، التعرف على أرقام الاستهلاك والادخار والاستثمار فى الاقتصاد القومى ، وهى أرقام لا غنى عنها بالنسبة لأى دراسة اقتصادية خاصة فى مجال التنمية الاقتصادية والتخطيط ، حيث يتحدد معدل التنمية الاقتصادية عن طريق معدل الادخار والاستثمار ، كما يكون الاستهلاك الكلى الطلب الفعلى الذى يحدد مستوى الدخل والعمالة فى الاقتصاد القومى .

٦- المساهمة في رسم السياسات الاقتصادية

تساهم دراسة الدخل القومى مساهمة فعالة فى إعداد السياسات الاقتصـــادية للدول المختلفة ، بل يمكن القول أنه يستحيل إعداد هذه السياسات الاقتصادية بدون توافر معلومات كافية عن الاستهلاك الكلى والادخار الكلى والاســتثمار الكلى وهى كلها معلومات تشملها دراسة وحساب الدخل القومى .

وتبدو أهمية هذا الدور بوضوح فى عصرنا الحديث حيث يسود تخطيط التنمية وتدخل الحكومات فى الأنشطة الاقتصادية لتحقيق التـوازن فــى المعـاملات الاقتصادية .

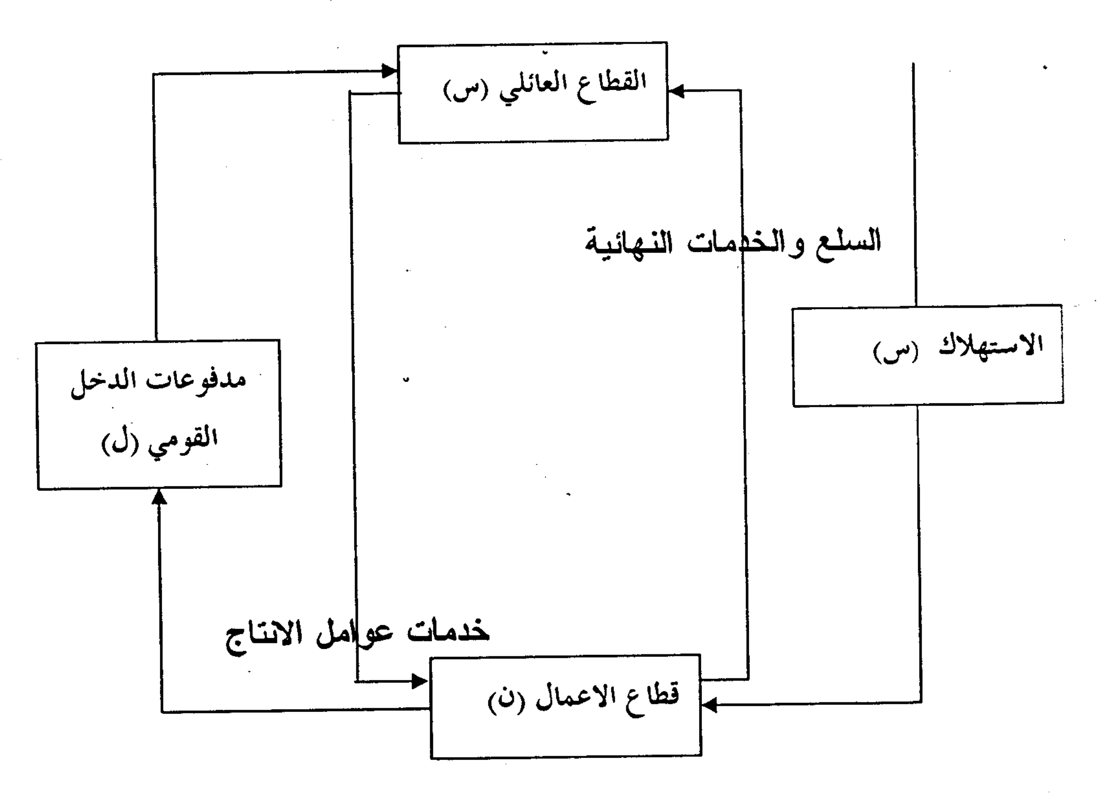
وعن طريق دراسة الدخل القومى ، يمكن للحكومات التعرف على مدى إحتياج الاقتصاد القومى ككل أو قطاعات معينة منه إلى أساليب تنشيط أو تنظيم .

رابعاً : التدفق الدائرى للدخل والإنفاق

لغرض التحليل يمكن الانطلاق من نظام اقتصادي مبسط يضم قطــاعين همــا القطاع العائلى (س) وقطاع الأعمال (ن) . حيــث يقــوم (ن) بالإنتــاج بهدف الحصول على الربح ، فى حيث أن (س) أو المستهلكين هــم الــذين يقومون بشراء هذا الإنتاج و بفرض أن قطاع (س) يمتلك كافــة عناصــر الإنتاج المتاحة من أرض وعمل وتنظيم ورأس مال ، كما أن الــدخل الــذى تحصل عليه العائلات يتولد أساساً بسبب بيع خدمات هــذه العناصــر لقطــاع الأعمال (ن) والشكل رقم (١) التالى يظهر هذا التدفق العينى والنقــدى لتيار الدخل القومى بين القطاعان (س) و (ن) .

من الواضح أن هناك جانبين يمكن النظر منهما للناتج القومى ، هما الـــدخل القومى الذى نرمز له بالرمز (ل) ، والإنفاق القومى الذى يضم الإنفاق على الاستهلاك بالرمز (س) والاستثمار (ث) والإنفاق الحكومى بالرمز (ك ثـــم صافى الصادرات اى الصادرات بالرمز(ص) ناقصاً الواردات بالرمز(د).

شكل رقم (١) : التدفق الدائري لتيار الدخل والانفاق القومي



ولذلك يمكن القول أن الدخل القومى يساوى ما تعكسه المعادلة التالية :

ل = س + ث + ك + (ص ـ د) .

ويوضح الشكل اختبارا مبسطا لتدفق هذا الدخل بين القطاعــات الاقتصــادية الأساسية فى المجتمع ، والتى اقتصرنا لغرض التبسيط الأن علـى قطـاعين منهما (س) و (ن) .فعندما تطرح المشـروعات منتجاتهـا مـن سـلع وخدمات ، ويقوم قطاع الاستهلاك بشرائها .ففى هذا المعنى يكـون التركيـز فى الإقتصاد الكلى على الإنتاج والإستهلاك . ولأننا إفترضنا فـى اقتصـادنا المبسط أن قطاع الاستهلاك هو الذى يمتلك عناصر الإنتاج ، ويحقق دخله من عرض وبيع خدماتها لقطاع الأعمال ، لذلك.حتى تـتمكن المشـروعات مـن الإنتاج لا بد وأن تستأجر خدمات هذه العناصر الإنتاجية .

وعلى الجانب الأخر نجد أن قطاع المستهلكين يقوم بشراء السلع والخـدمات من المشروعات ، وفى المقابل يدفعون ثمنها من واقع الدخل الـذى حصـلوا عليه من تأجير خدمات عناصرهم الإنتاجية . وبذلك تمثل النقود التى حصـل عليها قطاع العائلات تيار الدخل القومى .

وتكون النقود المنفقة من جانب قطاع العائلات ممثلة للإنفاق على الاستهلاك الذى افترضناه النشاط الوحيد بجانب الإنتاج حتى الأن . وعلى ذلـك يظهـر الشكل تيارين الأول عينى حيث مقايضة خـدمات عناصـر الإنتـاج بالسـلع والخدمات ، والثانى نقدى حيث مقايضة الدخل القومى بالإنفاق القومى .

ومن الطبيعى أن يتطلب قياس تيار الناتج أو الدخل القومى استخدام الأسـعار والتى تشير إلى قيمة السلع والخدمات المختلفة معبرا عنهـا بوحـدات مـن النقود ، والتى تمكننا بالتالى من جمع قيمة السلع والخدمات غير المتجانسة ، وتمكننا من الوصول إلى مقياس تجميعى للنشاط الاقتصادى .

هكذا يمكن أن نقرر أن القيام بالإنتاج يؤدى إلى توليد الدخل ، وهذا الأخير يؤدى إلى خلق الإنفاق . ولا يمكننا مع الشكل السابق أن نحدد نقطة بداية ونقطة نهاية هذا التيار الدائرى لأنه ببساطة فى شكل دائرة . والشرط الأساسى لاستمرار هذا التيار دون تعطيل هو قيام القطاع (س) بإنفاق كل دخله على شراء المنتجات التى يوفرها القطاع (ن) .

وإذا ما توافر هذا الشرط سنجد أن الناتج القومى أو العرض الكلى يتعادل مع الطلب الكلى أو الدخل القومى ببساطة ، وسيستمر تدفق التيار الدائرى للإنتاج والدخل والإنفاق . وهذه هى الحالة التى يتحقق فيها التوازن الكلى .

خامساً : مفاهيم حسابات الدخل القومى

أ- الناتج المحلي الاجمالى والناتج القومى الاجمالى

يعبر الناتج المحلى الاجمالى عن اجمالى السلع والخدمات المنتجة فى المجتمع سواء من خلال مساهمة عوامل الإنتاج الوطنية أو الأجنبية خلال فترة زمنية مدتها سنه أما الناتج القومى الاجمالى فهو عبارة عن الناتج المحلى الاجمالى بعد أستبعاد ناتج خدمات عوامل الإنتاج الأجنبية بالداخل وإضافة ناتج خدمات عوامل الإنتاج الوطنية بالخارج خلال فترة زمنية معينة تقدر فى العادة بسنة واحدة .

ب- الناتج القومى الأجمالى والناتج القومى الصافى

سبق وأن ذكرنا ما يشير إليه مفهوم الناتج القومى الاجمالى ، أما الناتج القومى الصافى فهو عبارة عن الناتج القومى الاجمالى مطروحاً منه استهلاكات الأصول . الناتج القومى الصافى = الدخل القومى بسعر السوق = الناتج القومى الاجمالى - أهلاك راس المال .

ج- الدخل المحلى الاجمالى والدخل القومى الاجمالى

قياساً على مفهوم الناتج المحلى الاجمالى والناتج القومى الأجمالى نجد أن الدخل القومى الأجمالى يعبر عن مجموع عوائد خدمات عوامل الإنتاج التى يمتلكها المواطنون سواء ساهمت فى الإنتاج داخل أو خارج المجتمع . أما الدخل المحلى الاجمالى فهو يعبر عن مجموع عوائد خدمات الإنتاج التى ساهمت فى العملية الإنتاجية سواء الوطنية أو الأجنبية ولكن داخل حدود الدولة أو المجتمع .

د- الناتج القومى الصافى بتكلفة عناصر الأنتاج .

حيث يعبر عن الناتج القومى الصافى مطروحاً منه الضرائب غير المباشرة .

هـ- الإنفاق على الناتج القومى الأجمالى

هو مجموع بنود الأنفاق المختلفة التى تشـترى النـاتج القـومى الأجمـالى ويشتمل على الإنفاق الاستهلاكى الخـاص والإنفـاق الاسـتثمارى الخـاص والإنفاق الحكومى وكذلك الفرق بين الصادرات والواردات .

و- الدخل الحقيقى والدخل النقدى

نظراً لعدم تجانس الوحدات المختلفة المنتجة من السلع والخدمات حيث تقاس بعضها بالوزن والأخر بالطول مما أدى إلى صعوبات عنـد حسـاب الـدخل القومى . لذلك كان المخرج الوحيد من ذلك هو استخدام النقود كوحدة حساب مشتركة لقياس قيمة ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات.

فالدخل الحقيقى هو كمية السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها بالـدخل النقدى وبالتالى فإن هذا الدخل الحقيقى يتحدد بمقدار الدخل النقدى من ناحية، ومستوى أسعار السلع والخدمات التى ينفق عليها الشخص دخله النقدى مـن ناحية أخرى . ومن الممكن تصور أن الدخل الحقيقى لشخص ما قد يـنخفض على الرغم من ارتفاع دخله النقدى وبخاصة إذا كانت نسبة الإرتفـاع فـي مستوى الأسعار أكبر من نسبة الزيادة في الدخل النقدى والعكس صحيح .

ى - الدخل الشخصي والدخل المتاح

إذا كان الدخل القومى يعتبر مؤشراً هاماً لقياس النشاط الاقتصادي ، فإن هناك مقياساً أخر لا يقل عنه أهمية وهو الدخل الشخصى والدخل المتاح . وينشـأ

هذين المفهومين إما نتيجة لوجود بعض الأنواع المختلفة من الضرائب والمدفوعات التحويلية التى تتم بين القطاعات المختلفة والتى تؤدى إلى إعادة توزيع الدخل بين هذه القطاعات دون أن تؤدى إلى تولد جديد للدخل أو نتيجة لعدم حصول قطاع العائلات على جزء من عوائد عناصر الإنتاج (الأرباح غير الموزعة) .

والدخل الشخصى هو عبارة عن الدخل القومى مطروحاً منه الأرباح غير الموزعة والضرائب على الأرباح وضرائب الضمان الاجتماعي ومضافاً إليه المدفوعات التحويلية . ويستخدم الدخل الشخصى كمؤشر لمستوى المعيشة فى المجتمع من ناحية ، وللتعرف على ما ينفقه الأفراد على الاستهلاك وما يدخرونه من ناحية أخرى .

أما الدخل المتاح (أو القابل للتصرف فيه) فهو عبارة عن مقياس للقوة الشرائية الاجمالية المتاحة للأفراد والعائلات . ويمكن الحصول عليه عن طريق خصم الضرائب المباشرة على الدخل من الدخل الشخصى .

وهناك اختلاف ضئيل بين الدخل القومى والدخل الشخصى . حيث يعبر الدخل القومى عن الدخل المكتسب من تقديم خدمات عوامل الإنتاج ، أما الدخل الشخصى فهو يمثل ما يحصل عليه الأفراد فعلاً مقابل ملكية عوامل الإنتاج .

الدخل الشخصى = الدخل القومى – (الأرباح غير الموزعة + الضرائب على الأرباح + ضرائب الضمان الأجتماعى) + المدفوعات التحويلية .

الدخل المتاح = الدخل الشخصى – الضرائب المباشرة على الدخل

سادساً : فجوة الناتج القومى الإجمالى

تتحدد فجوة الناتج القومى بالفرق بين الناتج الإجمالى الممكن Potential Output والناتج الإجمالى الفعلى . والناتج الممكن هو ذلك المستوى من الناتج القومى الإجمالى الذى يتم تقديره على أساس أن كل عوامل الإنتاج فى الاقتصاد تعمل عند مستوى التوظف الكامل وحتى نصل إلى هذا التقدير تحتاج بيانات وافية عن المتغيرات الاقتصادية التالية :-

١- الناتج الممكن من السلع والخدمات لكل ساعة عمل فى المتوسط .

٢- كمية ساعات عمل فترة القياس أو التقدير وهى عادة سنة .

٣- حجم العمالة الجارية ، وبالتالى متوسط ساعات عمل كل عامل فى الاقتصاد .

٤- نسبة العمالة فى المجتمع إلى حجم السكان .

٥- حجم السكان فى منتصف عام التقدير .

وعادة ما تتوجه جهود التنمية إلى تضيق هذه الفجوة ، أى رفع معدل الناتج الفعلى كلما أمكن إلى مستوى الناتج الممكن . وعادة ما يزيد الناتج الممكن عن الناتج الفعلى فى فترات الركود والكساد . ويكمن سبب هذه الفجوة فى عجز الاقتصاد عن توفير ما يجب أن يتحقق من ناتج بالموارد والطاقات والتقنيات

الإنتاجية الموجودة بالفعل . وغالباً ما يشار إلى مستوى ناتج التوظف الكامل بالإنتاج الممكن .والهدف من قياس وتحليل فجوة الناتج القومى الإجمالي فى أى أقتصاد هو قياس الانحرافات الدورية للناتج الممكن .

سابعاً : طرق قياس الدخل القومى

أوضحنا فيما سبق ان تعريف الدخل القومى ، يختلف باختلاف زاوية النظر إليه ، ومن الطبيعى أن تختلف أساليب حساب الدخل القومى تبعاً لذلك . فيمكن حساب الدخل القومى إما من ناحية الإنتاج أو من ناحية توزيع عوائد عوامل الإنتاج ، أو من ناحية الإنفاق .

وفيما يلى التعرض للطرق الثلاثة لقياس الدخل القومى :-

أولاً : طريقة جمع الدخول المكتسبة أو " تكاليف عوامل الإنتاج

ووفقاً لهذه الطريقة تجمع العوائد التى تحصل عليها العوامل التى أسهمت بالعملية الإنتاجية من أجور وكذلك ، العوائد الصافية لأصحاب المشروعات الفردية ، وفائدة السندات الخاصة ، وصافى الريع ، بالإضافة للعوائد الصافية لشركات مساهمة (موزعة أو غير موزعة أو على شكل ضرائب).

ويتوقف مدى استخدام هذه الطريقة ، على صحة البيانات والإحصاءات التى تجمع لغرض تقدير ضرائب الدخل ويضاف إلى ذلك الدخول المستلمة من قبل الهيئات الرسمية مهما كان نوعها . ومع ذلك فهناك بعض التحفظات التى لابد من ذكرها.

رأينا سابقا أن الدخل القومى يمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة ، ومن ثم فلا بد أن يتم التعادل بين الدخول المشتقة من قيمة هذا الناتج وبين قيمة هذا الناتج نفسه . ومع ذلك فقد يختل هذا التعادل

ظاهريا فى حالة تدخل الدولة . إذ تتدخل هذه الأخيرة وتقوم بإعادة توزيع الدخول بين الأفراد (على شكل ضرائب) وتسمى المبالغ المنقولة من جماعة إلى أخرى بالمدفوعات التحويلية.

فلو حصل شخص ما على دخل سنوى قدرة ٥٠٠٠ جنيه وأخذت الحكومة منه ١٠٠٠ جنيه وسلمتها إلى جماعات أخرى فى شكل (إعانات الشيخوخة ، إعانات البطالة ... الخ) ، فهذا لا يعنى أن دخل المجتمع قد أرتفع إلى ٦٠٠٠ جنيه بل بقى على حاله . وفى هذا الإطار ، يتعين علينا ، عند إتباع هذه الطريقة فى احتساب الدخل القومى مراعاة مايلى.

أ- استبعاد المدفوعات التحويلية من حساب الدخل القومى .

ب-استبعاد فائدة القروض العامة من هذا الحساب .

ج -احتساب قيمة الإنتاج الزراعى الذى يستهلكه المزارع ، والريع العقارى الذى يتمتع به

د- استبعاد " الأرباح الرأسمالية " الناتجة من إعادة تثمين المخزون من السلع Stock Appereciation فهذه الزيادة فى الأرباح ناتجة من التبدل فى قيمة المخزون وليس من زيادة المخزون نفسه .

ثانياً : طريقة جمع قيم السلع والخدمات التى تكون الناتج القومى

تستند هذه الطريقة فى قياس الدخل القومى على إحصاءات الإنتاج ، حيث تقوم جميع المؤسسات الصناعية والتجارية بعمل كشوف أو بيانات عن مقدار إنتاجها . أما بالنسبة للصناعات التى لا يشملها مكتب الإحصاءات ، فيقوم

التقدير على أساس ما دفع من مبالغ كأجور ... الخ . ويتكون هـذا النـاتج القومى من البنود التالية :-

أ- سلع استهلاكية معدى لإشباع الحاجات الاستهلاكية .

ب- خدمات (أموال غير مادية) موجهة أيضاً لغرض الاستهلاك .

ج-الزيادة الصافية فى المعدات الرأسمالية التى أنتجت جميعها خـلال فتـرة العام.

وتثير هذه الطريقة فى تقدير الدخل القومى بعض الصعوبات التى يلزم التنويـه عنها ، وهى تحديد السلع التى يجب أن تدخل (أو لا تدخل) فى حساب الـدخل القومى . فمثلاً لو أحتسبنا قيمة الخبز فى صافى النـاتج القـومى ، وأحتسـبنا الدقيق فى هذا الناتج أيضاً لحدث عندنا تكرار فى أحتساب قيمة السلع ، وكـذلك الحال فيما لو احتسبنا قيمة القطن ، وقيمة الملابس المصنعة من القطن ضـمن الناتج القومى .

ومن ثم وجب علينا عند استخدام هذه الطريقة فى تقدير الناتج القومى الصافى تحاشى تكرار احتساب السلع .

ولتجنب هذا الأزدواج لا بد من إتباع أحد طريقتين :

أ- احتساب قيمة السلع النهائية **Final Goods** وأستبعاد السلع الوسيطة

ب- استخدام طريقة القيمة المضافة **Added Value** .

كما وتثير هذه الطريقة فى التقدير مشكلة أخرى قريبة من المشـكلة السـابقة ، سبق وأن أشار إليها البروفسور بيجو حين عرف الدخل الحقيقى بأنه يتكون من الإنتاج الأجمالى ناقصا ذلك الجزء اللازم للمحافظة علـى صـلاحية رأس المـال وتماسكه .

أن هناك مشكلة أخرى يلزم الوقوف عندها وهى التمييز بين النـاتج الاجمـالى Gross Product وبين الناتج الصافى Netproduct

أ- السلع النهائية والسلع الوسيطة.

ويقصد بالسلع النهائية تلك التى لا تدخل فى إنتاج سلعة أخرى . أما السـلعة الوسيطة فإنها تلك التى تدخل فى إنتاج سلعة أخرى . ومن الخطأ الكبير عند تقدير قيمة الناتج القومى الصافى أن ندخل قيمة رغيف الخبز ، وقيمة الدقيق وقيمة الملح فى قيمة هذا الناتج .

فإذا بيع رغيف الخبز بحوالى ٢٠ قرش وكانـت قيمـة الملـح ٥ قـروش والطحين ١٠ قروش فلا يمكن القول بأن هذه البنود قد ساهمت جميعها فـى الناتج القومى الصافى بمبلغ ٢٠ + ٥ + ١٠ = ٣٥ قرش ، بـل يجـب أن نستبعد الأموال الوسيطة (الملح والطحين) ونحتسب فقط رغيف الخبـز (الناتج النهائى) ضمن قيمة الدخل القومى الصـافى . وتـدخل كـذلك قيمـة الأحذية فى صافى قيمة الناتج القومى ولا تدخل الجلود فى هذه القيمة الأخيرة .

وكذلك الحال بالنسبة للفحم أو النفط المستخدم فى مخبز الخباز ، فلا تحتسـب قيمتها ضمن الناتج القومى ، لأنهما سبق وأن أحتسـبا ضـمن قيمـة الخبـز لمستهلك . ولا تدخل المواد الأولية المستخدمة فى صنع السـيارة إلـى جانـب لسيارة ، فى حساب الناتج القومى .

وتأسيساً على ما تقدم كان تلافى مخاطر ازدواج أو تعدد الحساب على أساس فكرة التمييز بين السلع الوسيطة والسلع النهائية ، يكون الناتج القومى لبلد مـا فى سنة معينة ، هو عبارة عن مجموع قيم منتجاته النهائية وحدها خلال تلـك

السنة ، مطروحاً من ذلك قيمة ما استخدم فى الإنتاج من منتجات سـنة سـابقة وهو ما يمثل قيمة النقص فى المخزون بين بداية السنة ونهايتها .
ولكن قد يكون بعض ما يحصل عليه المجتمع من منتجات نهائية خـلال السـنة مستورداً من الخارج وبالتالى يكون من الواجب استبعاد هذا الجزء باعتبـاره لا ينتسب إلى النشاط الانتاجى للبلد ذاته . وعلى ذلك يمكن تصوير الناتج القـومى على النحو التالى : الناتج القومى = مجموع ما أنتجه المجتمع بصفة نهائيـة – النقص فى المخزون – الواردات .

ب- القيمة المضافة Added Value

ذكرنا سابقا أن إتباع طريقة جمع القيم الصافية للسلع والخدمات فـى تقـدير الدخل القومى يثير بعض المشاكل منها خطر تكرار احتساب السلع وذكرنا أنه تجنبا لخطر ازدواج احتساب السلع يلزم أن نأخذ فى الاعتبار قيمـة النـاتج النهائى فقط ونهمل السلع الوسيطة ، أو نطبق " القيمة المضافة " فمـا هـو مدلولها ؟

وطبقاً لهذا الأسلوب يمكن تجنب مخاطر تعدد الحساب اذا ما حسبنا قيمة النـاتج القومى عن طريق جمع القيمة المضافة لكل المشروعات المشتركة فى الإنتـاج القومى . ونقصد بالقيمة المضافة تلك القيمة التى يضيفها أو يساهم بها النشاط الانتاجى . وبحيث يمكن أن يقال أن هذه القيمة المضافة هى التى تمثل إنتاجـه هو دون غيره من المشروعات فى الفترة الزمنية المحـددة دون غيرهـا مـن الفترات .

وحتى لا يحدث تداخل . بين الإنتاج السابق على تصـدى المشـروع للعمليـات الإنتاجية وإسهامه بنصيب معين فيها ، يتم حساب إنتاج المشروع مطروحاً منه

ما قام بشرائه من مشروعات أخرى ، وما قام باستخدامه من منتجات الفتـرة السابقة.

وحين نتحدث عن قيمة السلعة (قيمة بدلة قطنية ، أو قيمة رغيـف الخبـز أو قيمة السيارة) فإننا نقصد بذلك القيمة الكليـة Total Value للسـلعة فـى السوق التى تعرضها الوحدة الإنتاجية فى فترة معينة . ومع ذلك فلا تعتبر هـذه القيمة الكلية مقياسا صحيحا (من وجهة الاقتصاد ككل) لما ساهمت بـه هـذه المؤسسة .

فهى لا تخلق لوحدها جميع هذه القيمة السوقية فالسلعة (ولتكن بدلة القطـن) تمر منذ أن كانت مادة أولية ، بين أيدى منتجين فى مراحل إنتاجية مختلفة خلال عملية صنعها حتى تصل إلى شكلها النهائى .

ومن ثم فلا يعقل أن تضاف قيم السلعة فى كل مرحلة تمر بها إلى قيمة السـلعة النهائية ، إذ لا يجوز إضافة قيمة القطن ، وقيمة غزل القطن ونسجه على قيمة البدلة ، بل يلزم أن نحسب " القيم المضافة " فى كل مرحلة إنتاجية تمـر بهـا . وإن قيمة ما تضفيه المؤسسة التى تنتج السلعة الأخيرة (البدلة القطنية) هـى عبارة عن الفرق بين قيمة السلعة النهائية فى السوق وبين تكلفة المواد والسلع المشتراة من المؤسسات الأخرى .

وقد أشار Samuelson بحق إلى أن أتباع طريقة " القيمة المضافة " هى عودة إلى الطريقة الأولى من حيث النظر إلى الناتج القومى الصافى أى وجهـة نظـر تكاليف (أو عوائد) عوامل الإنتاج المدفوعة فى كل مرحلة إنتاجية (أجـور و فوائد ....الخ).

وبذلك تكون قيمة الناتج النهائى مساوية لمجموع القيم المضافة فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج .

كما وتحدد طريقة " القيمة المضافة " القيمة الصافية التى تضيفها كل مرحلة إنتاجية إلى السلعة .

ولتوضيح طريقة " القيمة المضافة " نضرب المثال التالى : فلو أشترى مصنع الغزل كمية من القطن اللازمة لصنع البدلة ، من المزارع بمبلغ ٥٠ جنيه ثم قام بغزل القطن وباعه إلى مصنع النسيج بمبلغ ٨٠ جنيه ، فستكون القيمة التى أضافها مصنع الغزل إلى المادة الأولية هى :

القيمة المضافة بالجنيهات ٨٠-٥٠ = ٣٠ .

وعندما يقوم مصنع النسيج بنسج خيوط القطن ، وبيع النسيج إلى مصنع إنتاج البدل بمبلغ ١٣٠ جنيه فستكون القيمة المضافة من قبل مصنع النسيج هى :

١٣٠-٨٠= ٥٠ .

وحين يقوم مصنع البدل بصنع بدلة القطن من القماش المنسوج وبيعها بمبلغ ٢٥٠ جنيه فإنه يضيف إلى القماش المنسوج قيمة تقدر بالفرق بين قيمة السلعة النهائية وبين القماش المنسوج إلى ٢٥٠ – ١٣٠ = ١٢٠ .

وعند جمع القيم المضافة منذ المرحلة الإنتاجية الأولى (إنتاج القطن) حتى تأخذ المادة شكلها النهائى (بدلة القطن) سنحصل على مجموع يساوى قيمة البدلة القطنية فى السوق كما هو مبين فى المعادلة الآتية :

القيم المضافة		قيمة بدلة القطن
مج (٥٠+٣٠+٥٠+١٢٠)	=	٢٥٠ جنيه

وخلاصة القول أنه بالرغم من الصعاب التى تثيرها هذه الطريقة فى تقدير الدخل القومى الصافى (ازدواج احتساب السلع) فإنه من الممكن التغلب على هذه المشكلة بالتأكيد على قيمة الناتج النهائى أو باستخدام طريقة " القيمة المضافة ". ومع ذلك فقد تثير هذه الطريقة مشاكل أخرى فنية منها ، هل ندخل مثلا نفقات سفر الممثل التجارى (ونعتبرها دخلا) فى تقدير الدخل القومى ؟ يجيب Samuelson على ذلك بالنفى ويشبهها بالفحم الذى يستخدم فى فرن الخباز ، ويعتبرها نفقات ضرورية لإنتاج الناتج النهائى وعلى العكس من ذلك فيما لو قامت شركة ما بتسكين أحدا من عمالها فى منازل تعود لها ، فى هذه الحالة يزداد أجر العامل بمقدار قيمة الريع الذى يقدمه المنزل ويحتسب ضمن الدخل القومى وهناك صعوبة أخرى تتعلق بتحديد كمية المواد التى يستهلكها المزارع فى مزرعته .

ثالثاً : طريقة حساب الدخل القومى بواسطة جمع النفقات

طبقاً لهذه الطريقة يمكن قياس الدخل القومى من خلال تجميع كل النفقات التى أنفقت على السلع والخدمات المنتجة خلال عام سواء تم هذا الإنفاق بمعرفة الأفراد أو الحكومة أو حتى الدول الأجنبية وسواء كان إنفاقاً استهلاكيا أو استثماريا . وهذه الطريقة وإن كانت أقل دقة ووثوقا من الطريقتين السابقتين إلا أنه من الممكن أستخدامها للتحقق من مدى صحة الطريقتين سالفتى الذكر ، طالما انه من المفروض أن تتطابق نتائجها مع نتائج الطرق الأخرى .

فإذا توصلنا إلى معرفة ما ينفق على السلع الاستهلاكية ، وإلى تحديد مقدار ما ينفق على الاستثمار استطعنا تحديد مقدار الدخل القومى ، والناتج القومى .

وتقوم هذه الطريقة ، على جمع النفقات المخصصة لشراء السلع الاستهلاكية والخدمات والسلع الاستثمارية . أما بخصوص تحديد مقدار النفقات على السلع الاستهلاكية ، فيرجع إلى الإحصائيات المتعلقة بمقدار مبيعات تجار الجملة والتجزئة .

ويضاف إلى هذه التقديرات ، مقدار النفقات على الخدمات . أما فيما يتعلق بتحديد مقدار نفقات على السلع الاستثمارية ، فيرجع إلى الكشوف والبيانات التى تقدمها الشركات بأنواعها المختلفة على أن هناك ملاحظة هامة نود أن نلفت النظر إليها ، وهى أننا أفترضنا فى تحليلنا السابق اقتصادا منعزلا عن العالم الخارجى من جهة ، ولا أثر فيه للنشاط الحكومى من جهة أخرى . وعليه فلو أدخلنا هذين العنصرين فى الأعتبار لأصبحت بنود الانفاقات كما يلى :-

١-القطاع الخاص ويشمل إنفاق على السلع والخدمات المعدة للاستهلاك الخاص و الإنفاق على الاستثمار الخاص .

٢- القطاع الخارجى ويشمل الاتفاق المخصص للاستثمار فى الخارج

٣- القطاع الحكومى ويشمل الإنفاق العام ،أى علىالسلع والخدمات المخصصة للاستهلاك الجماعى والاستثمار .

أما بخصوص مقدار الإنفاق على القطاع الخارجى فيرجع إلى إحصائيات ميزان المدفوعات ، وفيما يتعلق بتحديد مقدار الإنفاق على القطاع الحكومى فيرجع إلى بيانات عوائد الضرائب . ولنستبعد مؤقتا قطاعى العالم الخارجى والحكومى ، ولنستمر فى فرضيتنا السابقة (اقتصاد منعزل) . فعند احتساب الإنفاق على الاستهلاك الخاص يجب أن نأخذ فى الاعتبار :

١- حساب قيمة السلع المنتجة والمستهلكة من قبل المنتج نفسه

٢- ريع المسكن التى يقطنها صاحبها .

٣- قيمة الطعام والمسكن والملبس التى يقدمها صاحب المنزل إلى خدم المنزل ، بالإضافة إلى الأجر النقدى الذى يحصلون عليه .

وعند احتساب الإنفاق على الاستثمار الخاص يجب مراعاة المبالغ المخصصة للإهلاك ، أى صافى الاستثمار . وبعد ذكر هذه الملاحظات يتضح أن الناتج القومى والدخل القومى ما هما فى الواقع الا مظهرين مختلفين لحقيقة واحدة ، فقيمة الإنتاج هى مصدر الدخول التى تدفع لعوامل الإنتاج مكافأة للخدمات التى تقدمها . حيث أعتاد أصحاب هذه الدخول إنفاقها فى شراء هذا الناتج القومى ، أى أن الدخل القومى يشترى الناتج القومى ويتعادل معه .

أذن الدخل القومى = الناتج القومى ولو حللنا أوجه إنفاق الدخل القومى لوجدنا أن جزءا منه ينفق فى شراء سلع استهلاكية وخدمات والباقى من الدخل يشكل ادخار. وإذا حللنا الناتج القومى إلى عناصره لوجدناه يتكون من سلع استهلاكية وسلع استثمارية . ومن ثم نستطيع التعبير عن نفس الفكرة بالمعادلات الكينزية الأتية :-

١- الدخل القومى = استهلاك + ادخار

٢- الناتج القومى = استهلاك + استثمار

أذن الأدخار يساوى الاستثمار . فالمبالغ التى لم تنفق فى شراء سلع استهلاكية تستخدم لشراء أصول رأسمالية .وعموماً ، فإن الأسلوب الأمثل لحساب الدخل القومى ، هو الذى يتم بإستخدام الطرق الثلاث السابقة معاً ، وذلك لضمان

التوصل إلى نتائج دقيقة وللإنتفاع بمزايا الطرق الثلاث فضلاً عن إلقاء الضـــوء على كافة التفضيلات المتعلقة بالدخل القومى .

ثامناً : التمييز بين الناتج الأجمالى والناتج الصافى

سبق أن ذكرنا أن الطريقة الثانية فى تقدير الدخل القومى قائمة على أساس جمع قيم السلع والخدمات التى يتكون منها الناتج القومى ، وأن هذا الأخير كما عرفه مارشال هو عبارة عن مجموع الإنتاج السنوى الصافى من السلع الماديـــة بمـــا فيها الخدمات .

كما واشرنا سابقا إلى أن كلمة " صافى " التى وردت فى هذا التعريف تلمح كمـــا أوضح ذلك البروفسور بيجو إلى التمييز بين الناتج الاجمالى وبين الناتج الصافى . وقد سبق لنا تحديد الناتج القومى بكونه يتمثل فى مجموع المنتجات النهائيـــة للمجتمع مطروحاً من قيمتها الواردات والنقص فى المخزون .

ومن المعروف أن أنتاج السلع النهائية يتطلب أستخدام نوع من السلع المعمرة، التى لا تهلك لمجرد استخدامها ، وإنما هى تستهلك خلال فتـــرة مـــن الـــزمن ، كالألات والمبانى فالألة تعمر فترة من الزمن وتستهلك بعد انتهاء هذه الفترة .

لذلك كانت قيمة أو نسبة ما تستهلك به سنويا تعتبر داخلة فى حساب قيمة مـــا أنتج بواسطتها ، ولولا خصم نسبة الاستهلاك السنوى ما كان فى وسع المشروع أن يستمر فى الإنتاج ، بعد هلاك الآلة عند نهاية مدة استهلاكها فإذا كان عمـــر الآلة عشرين عاماً فأنه تفقد سنويا من قيمتها واحد على عشرين من قيمتها .

وعلى ذلك تكون قيمة الناتج النهائى خلال الســـنة متضـــمنة قيمـــة أو نســـبة الاستهلاك السنوى ومعنى ذلك أن جزء من قيمة الناتج النهائى خـــلال الســـنة يمثل نشاطاً إنتاجيا لم يقم به هذا المشروع وإنما قام به المشروع المنتج للألات.

وقد تم حسابه فعلا عند تقدير إنتاج هذا المشروع فى نفس الفترة أو خلال فترة سابقة ، فلو أن مشروعاً قام بإنتاج عدة آلات لصناعة الدراجات ، فى سنة ١٩٩٠ ، وكانت هذه الآلات تعمر عشر سنوات . لا شك أن قيمة هذه الألات قد دخلت عند حساب الناتج القومى لسنة ١٩٩٠ ولو أن مصنع الدراجات أشترى هذه الألات سنة ١٩٩١ واستخدامها فى صناعة دراجاته وأنتج كمية معينة منها، فإن قيمة هذه الدراجات تدخل فى حساب الناتج القومى لسنة ١٩٩١ بصفتها سلعاً نهائية تم إنتاجها خلال هذه السنة .

ولكن جزء من قيمة الدراجات يمثل نسبة واحد على عشرين من قيمة الآلات وإذ لم يخصم من قيمة الدراجات نسبة واحدة على عشرين من قيمة الآلات التى تمثل نسبة استهلاكها خلال هذه السنة " فإننا نكون بذلك قد حسبنا هذه القيمة مرتين . مرة عند حساب الناتج القومى سنة ١٩٩٠ ومرة عند حساب الناتج القومى لسنة ١٩٩١ . يجب إذن أن نجرى خصم " استهلاك الأصول " من قيمة الناتج القومى لسنه معينة حتى يمكن أن نحدد صافى هذا الناتج أى ما أنتجه بالفعل خلال المدة .

وفى ضوء ما سبق فإن الناتج القومى الصافى يتكون من مجموع :-

الأموال الاستهلاكية التى أنتجت خلال العام ، والخدمات ، والزيادة الصافية فى الاستثمارات .ومع ذلك فهناك نقطة هامة نلفت النظر إليها وهى كما يبدو أن فيصل التفرقة بين الناتج الاجمالى والناتج الصافى هو رؤوس الأموال التى " تستهلك " بسبب مساهمتها بالعملية الإنتاجية .

وقد تترتب على ذلك نتيجة منطقية على جانب كبير من الأهمية وهى أن الخسائر التى تصيب " رأس المال " وتجعله غير صالح للإنتاج والناجمة عن

أسباب لا تمت إلى " مساهمته بالعملية الإنتاجية " بصلة لا تعتبر من قبيل الخسائر الرأسمالية ، كالتلف الناجم عن القضاء والقدر ، أو بسبب الحريق .

وهناك مشكلة قريبة من المشكلة السابقة ، وهى أنه كثيرا ما يرد فى مؤلفات كتاب الدخل القومى عبارة " استهلاك رأس المال " واصطلاح التلف والإهلاك Depreciation واستعماله فى معنى واحد بخصوص التمييز بين الناتج الاجمالى والناتج الصافى .

ومع ذلك فقد يثير استخدام هذا الاصطلاح بالنسبة لجميع المنتجين ، كمقياس لتقدير حجم " استهلاك رأس المال " بعض المشاكل فى حساب الناتج الصافى .

وهناك مسألة أخيرة يجب الإشارة إليها وتخص العلاقة بين صافى الاستثمارات الخاصة وبين الاستهلاك .حيث ذكرنا أن الناتج القومى الصافى يتكون من سلع استهلاكية وخدمات + الزيادة الصافية من السلع الرأسمالية ، أى الزيادة إلى المخزون من الأبنية والعدد .... ألخ .

ففى ظل أقتصاد راكد Stationary غير متنامى ، تبقى العلاقة بين الاستهلاك والناتج الصافى على حالها ، وأن الاستبدال (إحلال آلة محل أخرى Replacement) واستهلاك رأس المال متكافئان . ولكن فى غالب الأحوال نشاهد أن الاقتصاد القومى لكثير من الأقطار فى حالة نمو متزايد ، ومن ثم يتجاوز الناتج الصافى مقدار الاستهلاك بمقدار صافى تكوين رأس المال أى بمقدار صافى الاستثمارات الخاصة .

أما فى أحوال الكساد فقد يتجاوز الاستهلاك مقدار الناتج الصافى . ولكن كيف يمكن تصور ذلك ؟ لتوضيح الفكرة نأخذ مثلاً المزارع الذى يبدأ حملته الزراعية

وفى حوزته عشرة أطنان من القمح ، وفى نهاية الحصاد يجد فى حوزته ١١٠ أطنان . فى هذه الحالة لا يقال أن ناتجة الصافى ١١٠ أطنان بل ١٠٠ طن .

ومن ثم فإذا فرض وأن استهلك هذا المزارع ١١٠ أطنان فيقال عندئذ أنه استهلك أكثر من ناتجه الصافى . وفى هذه الحالة أيضاً يصبح تكوين رأس المال سالباً وكثيراً ما تحدث هذه الظاهرة فى الحالة التى نرى فيها العمال وغيرهم من عناصر الإنتاج يتحولون من القطاع الاستثمارى (إستبدال وصيانة رؤوس الأموال الإنتاجية) إلى قطاع أنتاج السلع الاستهلاكية .

تاسعاً : صعوبات قياس الدخل القومى

تواجه عملية قياس الدخل القومى بعض المشاكل أو الصعوبات ، حيث يعتبر حجم الدخل القومى مؤشراً لمستوى النشاط الاقتصادي فى المجمتع ، ولكن يؤخذ على هذا القياس أنه يتسم بالعمومية وذلك للأسباب التالية :

١- صعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة فيما يتعلق بحجم الإنتاج الفعلى أو رقم الدخل الفعلى أو حجم الإنفاق الكلى موزعا على السلع والخدمات المختلفة .

٢- يمثل النشاط غير السوقى أى الإنتاج للاستهلاك المباشر مشكلة عند تقدير الدخل القومى فكثيرا ما نجد فى الدول النامية خاصة فى القطاع الريفى أن الأفراد ينتجون للاستهلاك المباشر أو قد يقايضون جزءا من أنتاجهم مع الغير للحصول على سلع أخرى الأمر الذى لا يمكن إحصائه بالدقة المطلوبة وعلى ذلك فلا مفر من حسابه تقديريا فى حسابات الدخل القومى

٣-نظرا لانتشار ظاهرة الأمية وانخفاض المستوى الثقافى لدى الأفـراد فـى الدول النامية فإنه يصعب على المنتجين البدائيين أتباع الدقة الدفترية فـى حصر إنتاجهم وحصر قيمته السوقية ولهذا فإن الحصول على معلومـات يوثق بها عن نشاط هؤلاء يصبح مهمة شاقة ونتائجها غير دقيقة .

٤-نظرا لعدم وضوح ظاهرة التخصص الوظيفى أو أستقرار النشاط فى الدول النامية بالدرجة التى هى عليها فى الدول المتقدمة فإن وجود الملايين ممن لا يعملون فى أعمال محددة يمكن حصرها بل يعملون فـى أنشـطة غيـر واضحة ومتغيرة موسميا ، كما يظهر فى القطاع الريفى ، أو يعملون فـى نشاط تجارى بدائى مثل الباعة المتجولين والعاملين فى الخدمات المؤقتة. الأمر الذى يصعب معه حصر حقيقة القيمة الفعلية لنشاطهم خـلال فتـرة القياس .

٥-لا يعتبر الدخل القومى مقياساً لمستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع حيث أنه لا يدخل فى اعتباره بعض العوامل التى تؤثر مباشرة علـى الرفاهـة الاقتصادية ومنها :

أ- تقاس الرفاهية الاقتصادية للمجتمع بالحجم الحقيقى للسلع والخـدمات التـى يتمتع بها الفرد فى المجتمع . هذا بينما يعطينا الدخل القومى مقياساً لحجـم السلع والخدمات المتاح للمجتمع بأكمله وهذا يمكننا فقط من حسـاب حجـم السلع والخدمات التى يتمتع بها الفرد فى المتوسط .

ب-حجم الدخل القومى لا يعطى أية دلالة على طريقة توزيع الدخل ، أما عدالـة التوزيع فتؤثر بطريقة مباشرة على الرفاهة الفردية .

ج- لا تقيم حسابات الدخل القومى ولا تقيس وقت الفــراغ والــذى يعتبــر مــن العوامل الهامة فى تحديد الرفاهية الفردية . فكلما قصرت ساعات العمل كلما كان ذلك دلالة على زيادة مستوى الرفاهية التى يتمتع بها أفراد المجتمع .

وقد يعترض البعض بأن الإنتاج القومى قد ينخفض بنفس نسبة تخفيض ساعات العمل وهذا صحيح إذا ما تركت الأشياء الأخرى علــى حالهــا ، وهنــا يتطلــع الإقتصادى إلى هدف مزدوج مؤداه زيادة حجم الإنتاج رغم تخفــيض ســاعات العمل وذلك عن طريق تحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل وفى نفس الوقت زيــادة رفاهته الاقتصادية يجعله يعمل عدداً أقل من الساعات .

د- حجم الدخل القومى لا يعتبر مقياساً جيداً للرفاهة الاقتصادية حيــث أنــه لا يعطى تقييماً سليماً يعكس مستويات الإشباع المتباينة التى يحصــل عليهــا أفراد المجتمع من أوجه الإنفاق أو الاستثمارات المختلفة .

فإنفاق مبالغ طائلة لإنتاج وتطوير الأسلحة النووية سيسبب نفس الزيادة فــى الدخل القومى إذا ما أنفقت نفس المبالغ على التوسع الصناعى ، وبالطبع فــإن درجات الإشباع التى يحصل عليها المجتمع من كل منها (وهى مقياس للرفاهة الاقتصادية) مختلفة تماماً .

٦- لا يعكس مقياس الدخل القومى الأضرار التى تلحق بالإنسان نتيجة تلــوث البيئة المحيطة به والتى تصاحب الزيادة فى ممارسة كل مــن النشــاطين الإنتاجي والإستهلاكى وما ينتج عنهما من مخلفات يلزم التخلص منها فى البيئة .

ومن ثم فإن المنافع المتولدة عن زيادة النشاط الإنتاجي والتى تقــاس بــالحجم الحقيقى للدخل القومى لا تمثل المنفعة الصافية حيث يقابلها تكــاليف اجتماعيــة

تلغى من أثر تلك المنافع . وهذا التدمير الذى يجعل تلك البيئة أقل صلاحية وأكثر ضرراً بالنسبة للحياة الإنسانية لا يقيم فى حسابات الدخل القومى .

٧- لا تشمل حسابات الدخل القومى على جميع السلع والخدمات التى تم إنتاجها خلال الفترة الزمنية التى يقاس الدخل القومى عنها .

٨- قد تواجهه حسابات الدخل القومى تكراراً فى تقدير قيمة المنتجات ، حيث قد يكون إنتاج مشروع معين هو مادة أولية لمشروع أخر. وعلى ذلك فمن الضرورى مراعاة عدم التكرار فى حسابات الدخل القومى من خلال حساب قيمة المنتجات النهائية وليست الوسيطة . وحتى يتم تجنب ذلك الخطأ تم استخدام طريقة القيمة المضافة .

٩- فى بعض الأوقات لا يتم استبعاد الإهلاك فى الأصول الرأسمالية خلال مراحل الإنتاج ، الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة التفرقة بين حساب الناتج القومى الاجمالى وحساب الناتج القومى الصافى .

١٠- عدم مراعاة الفصل بين التغير فى قيم الأصول عند حسابات الناتج القومى ، فقد تحقق بعض المشروعات أرباحاً استثنائية بسبب ارتفاع أسعار السوق للبضاعة المخزونة ، فقد تظهر هذه الأرباح فى الميزانية للمشروعات ولكنها لا تمثل إضافة لثروة جديدة فى المجتمع .

١١- اختلاف وجهات النظر بشأن نشاط المنشأت الأجنبية داخل الدولة ، وهل يعتبر إنتاج هذه الأنشطة إضافة ضمن حسابات الناتج القومى للدولة أم يحسب ضمن الناتج القومى للدولة الأجنبية التى ينتمى لها النشاط .

١٢- تتأثر حسابات الدخل القومى أو قيمة الناتج القومى بأسعار السوقية أو الأسعار لجارية وبطبيعة الحال فإن هذه الأسعار تتذبذب صعوداً

أو هبوطاً فى الحياة الاقتصادية نتيجة التأثر بالمناخ الاقتصادى السائد فى الدولة . وهو الأمر الذى يؤدى إلى تأثر القيمة الحقيقية للدخل القومى بسبب عدم الاستقرار فى الأسعار .

١٣- هذا بالإضافة إلى صعوبات تتعلق بحسابات الإنفاق الحكومى وكذلك المعاملات الخارجية وبخاصة قيمة الواردات المنظورة وغير المنظورة .

الفصل الثانى
الأرقام القياسية للأسعار Price Index

أولاً :مفهوم الأرقام القياسية للأسعار واستخدامها

تستخدم هذه الطريقة على النحو التالى : إذ نختار سنة أساسية ونشير لكل بند من البنود المختلفة التى تكون الدخل القومى لهذه السنة بالرقم ١٠٠ ، ثم نقارن هذا الرقم بأرقام السنين المختلفة التى يراد مقارنتها مع سنة الأساس بعد أن نضغط أو نرجح الأرقام النقدية التاليه بتقسيمها على الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة أى مستوى الأسعار .

وعادة ما تستخدم الأرقام القياسية لتحويل القيمة النقدية إلى قيمة حقيقية ، ويوجد فى الاقتصاد الكلى ثلاثة أرقام قياسية هى :

- الرقم القياسى لأسعار السلع الاستهلاكية
- الرقم القياسى لأسعار السلع الإنتاجية
- مكمش الناتج القومى الإجمالى

ويشير الرقم القياسى لأسعار الاستهلاك إلى قياس متوسط أسعار السلع والخدمات التى يقدم عليها المواطن والأسرة فى الريف أو الحضر وذلك فى

ضوء بيانات التقارير التى تصدرها المؤسسات المالية والاقتصادية عن قيم ونتائج (CPI) كل فترة دورية .

فى حين يشير مكمش الناتج القومى الاجمالى إلى قياس المستوى المتوسط لأسعار كل السلع والخدمات التى يتضمنها الناتج المحلى ويمكن حسابه من خلال الصيغة التالية :

مكمش الناتج المحلى الاجمالى = القيمة الأسمية للناتج المحلى الاجمالى ÷ الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى X ١٠٠

أو الناتج المحلى بالأسعار الجارية ÷ الناتج المحلى بأسعار سنة الأساس X١٠٠

وتحسب الأرقام القياسية للأسعار من خلال تحديد سلعة من السلع الاستهلاكية والإنتاجية ثم من جميع السلع والخدمات المشتراة فى الاقتصاد بالنسبة لمكمش الناتج القومى .

ثانياً : حساب الأرقام القياسية

ليس من الصعب أن يحدد المرء التغير الذى يطرأ على سعر سلعة واحدة من السلع أو الخدمات ، إذ أن ذلك لا يدعو لشيء أكثر من مقارنة سعر السلعة فى وقت معين بسعرها فى الوقت الأخر . فلو أن سلعة اللحوم تغير سعرها من ٢٠ جنيه للكيلو سنة ١٩٩٠ إلى ثلاثين جنيه للكيلو سنة ٢٠٠٠ ، فإننا نستطيع الإشارة إلى التغير المطلق فى السعر ، فنلاحظ أنه أرتفع بمقدار عشرة جنيهات للكيلو . وإذا أردنا أن نعرف نسبة التغير الذى حدث ، فإننا نقوم بقسمة قيمة الزيادة فى مثالنا على الثمن الأصلى (١٠ = نسبة الزيادة أو التغيير) .

ولو فرضنا أن السعر فى سنة ١٩٩٠ كان ١٠٠ ، إذن فإن السعر فى سنة ٢٠٠٠ بناءً على نسبة التغير بالزيادة فى ثمن السلع ، يكون ١٥٠ . صحيح أن هذا السعر لا يعبر عن الواقع ولكنه يشير إلى ما يعرف (سنة ١٩٩٠) هو ١٠٠ ومنسوب السعر يمثل فى الواقع رقم نسبى يمكن أن نحصل عليه إذا ما أجرينا عملية قسمة السعر الجديد على السعر الذى اتخذناه " أساسا للمقارنة والضرب X١٠٠

ومنسوب السعر فى سنة ٢٠٠٠ (بافتراض أن السعر لسنة ١٩٩٠ =١٠٠)

= ٣٠ X ١٠٠ =١٥٠
٢٠

ويمكن أن نعرف مقدار التغير على أسعار سلعة واحدة فى بلدين مختلفين ، طبقا لنفس الأسلوب. فلو أن سعر جهاز تسجيل فى فرنسا ٥٠ جنيها . بينما سعره فى ألمانيا ٤٠ جنيها ، أمكننا معرفة منسوب السعر فى ألمانيا (بافتراض أن السعر فى فرنسا = ١٠٠) بالأتى .

٤٠%٥٠ X ١٠٠ = ٨٠ جنيها . ومعنى ذلك أن السعر فى ألمانيا أقل منه فى فرنسا بنسبة ٢٠%

والسؤال الآن ، كيف يمكننا احتساب التغير فى المستوى العام للأسعار . لنأخذ مثلا أسعار سلع ثلاثة فى بلد من البلاد ولنستعرض التغيرات على أسعارها فى الفترة من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ٢٠٠٠ مثلا جدول رقم (١) :

السلعة	ثمن السلعة / ١٩٩٠ بالجنيه	ثمن السلعة / ٢٠٠٠ بالجنيه	منسوب السلعة /٢٠٠٠ بفرض أن سنة ١٩٩٥=١٠٠
أ	٢٠	٢٥	١٢٥
ب	١٠	١٢	١٢٠
ج	٣٠	٦	٢٠

معنى ذلك أن سعر السلعة أ قد أرتفع فى سنة ٢٠٠٠ عنه فى سنة ١٩٩٠ بنسبة ٣٥% وأن سعر السلعة ب قد أرتفع فى سنة ٢٠٠٠ عنه فى سنة ١٩٩٠ بنسبة ٢٠% وأن سعر السلعة ج قد أنخفض فى سنة ٢٠٠٠ عنه فى سنة ١٩٩٠ بنسبة ٨٠%.

واضح من المثال المتقدم أننا بصدد حساب مقدار التغير الذى يطرأ على سعر كل سلعة من السلع الثلاثة .

ولكن من المعروف أن المجتمع لا يقتصر على محدود من السلع وإنما نراه يهتم بأعداد لا نهائية من السلع والخدمات . فكيف يمكن قياس التغيرات التى تطرأ عليها جميعا ، وكيف يمكن أن تحدد نسبة التغير الذى طرأ بالارتفاع أو بالانخفاض على أثمان السلع فى سنة ٢٠٠٠ عنها فى سنة ١٩٩٠ مثلا .

نحن إذن نبحث فى هذا المجال على متوسط للتغيرات التى طرأت على أثمان كافة أنواع السلع ، ويمكننا أن نطلق على هذا المتوسط " الرقم القياسى للأسعار" ويشير هذا الرقم كما هو واضح إلى التغيرات التى طرأت على مجموعة الأثمان

محل البحث . ولكن ما هو السبيل إلى حساب الأرقام القياسية للأسعار . هنـــاك عدة أساليب نتعرض لدراستها الأن .

الطريقة الأولى : الرقم القياسى البسيط :-

ويقوم هذا الأسلوب على تجميع أسعار السلع على النحو الذى تكون عليه هـــذه الأسعار فى سنة الأساس ، ثم تجميع أسعارها فى سنة المقارنـــة ، واســـتخراج الرقم النسبى بنفس الأسلوب الذى يستخرج به منسوب السعر .

وفى مثالنا المتقدم نجمع أسعار سنة المقارنة (سنة ١٩٩٠) : ٢٠+١٠+٣٠= ٦٠ ثم نجمع السنة المقارنة (سنة ٢٠٠٠) : ٢٥+١٢=٦= ٤٣ ثم نســـتخرج الرقم النسبى_٤٣%٦٠ x١٠٠ = ٥ر٧١

أى أن المستوى العام للأسعار سنة ٢٠٠٠ أقل من مســـتواه فـــى ســـنة ١٩٩٠ بنسبة ٢٨% مثل الرقم الذى تحصل عليه من إتباع الأسلوب المتقـــدم ، يتسم بالبساطة وهو يقوم على أساس تجميعى ، إذ هو يعطى مدى التغير علـــى مجموع أسعار السلع محل البحث ، (فهو لا يقتصر على ســـعر ســـلعة واحـــدة إذن)، كما نراه يعتمد على جمع أسعار السلع فى سنة الأساس والسنة المقارنة . وغير أن هذا الأسلوب يعيبه أن قيمه الرقم القياسى الذى يأتى نتيجة تطبيقـــه ، تتأثر بالمستوى المطلق للأسعار دون بيان أى أثـــر للأهميـــة النســـبية للســـلع موضوع البحث على هذا المستوى المطلق

الطريقة الثانية :-

يمكن أن نصل إلى استخراج الرقم القياسى للأسعار ، طبقا لهذا الأسلوب إذا مـــا أخذنا متوسط مناسيب الأسعار للسلع محل المقارنة . وفى مثالنا المتقـــدم فـــى الأسلوب الأول نجد أن مناسيب الأسعار للسلع هى (١٢٥+١٢٠+٢٠)

وبقسمتها على عدد السلع موضوع المقارنة ١٢٥-١٢٠+٢٠ ٣% = ٣ر٨١
أى أن الرقم القياسى الذى نحصل عليه لأسعار سنة ٢٠٠٠ (بفرض أن السعر سنة ١٩٩٠ = ١٠٠) هو ٣ر٨١ . ومعنى ذلك أن مستوى الأسعار قد انخفض فى سنة ٢٠٠٠ عنه فى سنة ١٩٩٠ بنسبة ٣ر١١% .

نلاحظ على هذا الأسلوب ، أنه يؤدى إلى تلافى النقد الذى وجهناه إلى الأسلوب الأول فهو لا يتأثر بالمستوى المطلق للأثمان حيث يعتمد على مناسيب الأسعار دون مجموعها .

ثالثاً : أخطاء الأرقام القياسية وتحيزاتها

قد تحد الأخطاء فى البيانات المستخدمة ، وعدم القدرة على إجراء المقارنة بين فترة وأخرى من فائدة الرقم القياسى . وهناك أخطاء صريحة ، وهناك بعض التحيزات التى يمكن أن تلحق بالرقم وتؤثر عليه إما فى الإتجاه الصعودى أو النزولى ، بحيث يظهر الإرتفاع فى الأسعار كبيراً فى الحالة الأولى والعكس فى الحالة الثانية . وترجع هذه التحيزات للأسباب التالية :

١- التحيز النوعى : فمعظم الآرقام القياسية تستند إلى أستخدام المتوسط الحسابى ، وهذا معناه الحصول على الرقم عن طريق جمع المكونات المختلفة مع بعضها والقسمة على عدد المكونات . لكن المتوسط الحسابى يعانى دائماً من التحيز فى الاتجاه الصعودى .

٢-التحيز المتصل بالأوزان : فى حسابنا للرقم القياسى لنفقة المعيشة على سبيل المثال ، فإن اهتمامنا ينصب على التغيرات المحتملة خلال الزمن فى التكلفة التى يتضمنها الحصول على قدر معين من الإشباع.

فإذا افترضنا لغرض التبسيط أن أوزان المستهلكين لا تتغير خلال الفترة موضع الدراسة ، فيمكننا أن نتبين أن كل من الرقم القياسى التجميعى المرجح الذى يستخدم كميات سنة الأساس للترجيح ، وذلك الرقم الذى يستخدم كميات سنة المقارنة للترجيح (صيغ لابير وباش على التوالى) يضعان الحد الأعلى والأدنى على الترتيب للتغير الحقيقى فى مستوى الأسعار .

ويرجع ذلك فى أن الأول يضخم من أثر الزيادة فى الأسعار أو يقلل من أثر النقص فى الأسعار ، أى أنه يتضمن تحيزا فى الاتجاه الصعودى . ويرجع ذلك إلى الفشل فى مراعاة قدرة المستهلك على حماية نفسه من التغيرات فى الأسعار عن طريق الإحلال مثل إتجاه المستهلك لتخفيض الكميات التى يستهلكها من السلع التى إتجهت أسعارها للارتفاع وزيادة استهلاكه من السلع التى لم تتغير أسعارها أو لم ترتفع بنفس الدرجة .

ويلجأ الاحصائيون عادة للتغلب على مثل هذه الصعوبات إلى أستخدام الأرقام القياسية المعروفة بأرقام " لاسبير" **Laspeyres** والأرقام المعروفة بأسم " باشه **Passshe** " . وها نحن نعبر عن هذه الأرقام بالصيغ التالية :-

١- إذا ثبتنا الكميات فى سنة الأساس فالرقم القياسى هو :

(كمية الأساس x ثمن الأساس)

كمية الأساس x ثمن المقارنة

= الرقم القياسى للأسعار مرجحا بكميات الأساس (رقم لاسبير للاثمان) .

٢-إذ ثبتنا الكميات فى سنة المقارنة فالرقم القياسى عندئذ

(كمية المقارنة x ثمن المقارنة)

كمية المقارنة x ثمن الأساس

= الرقم القياسى للأسعار مرجحاً بكميات المقارنة (رقم باش للاثمان)

٣-إذا ثبتنا الأثمان فى سنة الأساس فالرقم القياسى يكون :

(كمية المقارنة x ثمن الأساس)

كمية الأساس x ثمن الأساس

= الرقم القياسى للكميات مرجحا بأثمان الأساس (رقم لاسبير للكميات)

٤-وإذا ثبتنا الأثمان فى سنة المقارنة فالرقم القياسى هو :

(كمية المقارنة x ثمن المقارنة)

كمية الأساس x ثمن المقارنة

= الرقم القياسى للكميات مرجحا بأثمان المقارنة (رقم باش للكميات) .

الباب التاسع : التقلبات في مستوي النشاط الاقتصادي

الفصل الاول :التضخم ومستوى الأسعار Inflation

أولاً : ماهية ومفهوم التضخم

يعتبر التضخم أحد الظواهر الاقتصادية الهامة التى تواجهها الدول المتقدمة والدول النامية على السواء وإن اختلفت أسبابه وأثاره وطرق علاجه فى كل منهما . وقد تعددت المفاهيم المختلفة للتضخم ولكن غالبيتها أجمع على انه يعنى حدوث ارتفاع مستمر فى المستوى العام للأسعار والخدمات فى المجتمع . لذلك فإن التضخم يعتبر مشكلة خطيرة لأنه يعبر عن احد حالات عدم التوازن فى البنيان الاقتصادي.

ومن المعروف أنه يمكن التحكم فى سعر أى سلعة عن طريق كل من الطلب (الكمية من السلعة التى يعتبر المستهلكون على أستعداد للإنفاق عليها)، الغرض (الكمية من السلعة التى يتم إنتاجها حاليا) .و ينطبق على سلعة معينة ينطبق أيضاً على جميع السلع باعتبارها وحدة واحدة . أى أن المستوى العام للأسعار سوف يتحدد عن طريق العلاقة بين الطلب الكلى (الأنفاق على جميع المشتريات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية) . والعرض الكلى (حجم السلع والخدمات المتدفقة خلال فترة معينة إلى السوق) .

فإذا زاد الطلب الكلى على النقود بالنسبة لعرض السلع والخدمات المتاحة فإنه سوف ينفق دخلا (نقديا) أكبر على الكميات الحقيقية المعينة من السلع

والخدمات، وبطبيعة الحال فإن النتيجة التى يمكن الوصول إليها فى هذه الحالة هى ارتفاع أسعار عموما ، وتسمى مثل هذه الزيادة فى مستوى الدخل النقدى بالنسبة للعرض الجارى من السلع بالتضخم Inflation ، وتسمى العملية العكسية للانكماش Deflation وهى عبارة عن انخفاض مستوى الدخول النقدية بالنسبة لعرض السلع والخدمات .

وعموما يستخدم اصطلاح التضخم للدلالة على الوضع الذى يؤدى إليه زيادة الطلب النقدى إلى ارتفاع الأسعار بمعدل سريع ، بينما يستخدم اصطلاح الانكماش للدلالة على الوضع الذى ينخفض فيه المستوى العام للأسعار بسبب انخفاض الطلب النقدى عن العرض الجارى للسلع والخدمات .

وأى بنيان اقتصادي يستهدف عمالة كاملة لا بد وأن يواجه الأحتيار بين أمرين هما :

١- تقرير مستوى معين من البطالة يصل فى بعض الأحيان إلى ٤ أو ٥% .

٢- أو قبول ازدياد مضطرد فى الأسعار أى الدخول فى حالة التضخم .

وينشأ التضخم نتيجة أن هناك طلب غير مشبع حيث أن هناك قصور من ناحية الإنتاج أى من ناحية العرض بمعنى أن هناك طلب مدعم بالنقود وقوة شرائية متوفرة ولا توجد سلع مما ينعكس فى صورة الارتفاع بالأسعار .

ثانياً : أنواع التضخم

توجد العديد من المعايير التى تصنف على أساسها الأنواع المختلفة للتضخم .

١- فحسب القدرة على الظهور يمكن تقسيم التضخم إلى : تضخم مكشوف Open Inflation وهو ذلك الارتفاع فى الأسعار الذى لا توجد أى محاولات لمنعه أو تحديد سرعته من جانب الحكومة أو المؤسسات الاقتصادية .

وتضخم مكبوت Suppressed Inflation حيث تقوم الحكومة بمنع الأسعار من الارتفاع حيث تحدد الحكومة أسعار السلع جبرياً . وتنعكس حالة التضخم المكبوت فى مظاهر عديدة منها طوابير المستهلكين أمام المحلات التجارية لشراء السلع بأسعار ثابتة رغم نقص المعروض منها الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض جودة السلع انخفاضا واضحاً .

٢- وقد يصنف التضخم طبقاً للسرعة التى ترتفع بها الأسعار إلى تضخم جامح وتضخم زاحف .

التضخم السريع أو الجامح Hyper Inflation

وفى ظل هذا النوع من التضخم يتعرض الاقتصاد القومى إلى موجات سريعة ومستمرة من الارتفاع الجاد فى المستوى العام للأسعار . ويمثل الاقتصاد الألماني فى أعقاب الحرب العالمية الأولى نموذجاً صارخاً لهذا النوع. ففى ذلك الوقت شهد المجتمع الألماني ارتفاعاً سريعاً وهائلاً فى المستوى العام للأسعار فقد كانت أسعار السلع والخدمات تتصاعد بشكل جنونى بين ساعة وأخرى ، مما دفع أفراد هذا المجتمع إلى التكالب على إنفاق دخولهم فى أسرع وقت حتى يتجنبوا انخفاض قوتها الشرائية .

وقد أدى التضخم خلال هذه الفترة إلى انخفاض القوة الشرائية للمارك الألماني بشكل خيالى ، فيكفى ما يذكره البعض بأن ما كان يشترى قبل الحرب (عام ١٩١٤) بمارك واحد ، صار يشترى بتريليون مارم عام ١٩٢٣ . لذا فليس من الغريب أن نجد الشعب والحكومة الألمانية أكثر حساسية واهتماماً بظاهرة التضخم من شعوب وحكومات الدول الأخرى .

(ب) التضخم البطيء أو الزاحف Creeping Inflation

فى ظل هذا النوع من التضخم يتزايد معدل التغير فى الأسعار ببطء شديد غير ملموس . فترتفع أسعار السلع والخدمات تدريجياً وبمعدلات منخفضة . وعادة ما ينشأ التضخم البطيء فى أعقاب خروج النشاط الاقتصادي من مرحلة الكساد . وتتزايد معدلات الأسعار كلما اتجه النشاط الاقتصادي إلى الانتقال إلى مرحلة الرواج أو التوسع .

ورغم أن التضخم البطيء أقل ضرراً من التضخم السريع ، إلا أننا لا نستطيع التغاضى عن أثاره الاجتماعية ، التى سنتناولها عند التعرض لأثار التضخم .

٣- التضخم الحلزونى Spiral Inflation :

أن ارتفاع تكاليف الإنتاج تنشأ عن ارتفاع الأجور ، وارتفاع تكاليف الإنتاج تؤدى إلى ارتفاع الأسعار مما يؤدى إلى مطالبة عنصر العمل بارتفاع الأجور وهكذا .

ارتفاع الأسعار ← ارتفاع الأجور ← ارتفاع تكاليف الإنتاج

٤- وقد يصنف التضخم طبقاً لأسبابه إلى تضخم الطلب وتضخم النفقة أو التكاليف.

أ- تضخم الطلب Demand Inflation ويحدث هذا النوع عندما يكون هناك كمية كبيرة من النقود وتطارد كمية محدده من السلع . أى يحدث التضخم نتيجة زيادة الطلب الكلى دون أن يصاحب هذه زيادة الطلب الكلى زيادة مماثلة فى عرض السلع والخدمات .

وتحدث زيادة الطلب الكلى نتيجة زيادة الدخول النقدية للأفراد ، وتوقع الأفراد بحدوث تغيرات فى أسعار السلع والخدمات فى الفترة القادمة ، زيادة الإنفاق الأستثمارى العام والخاص ، زيادة الإنفاق العسكرى . أى أنه إذا كانت جميع

عوامل الإنتاج فى حالة تشغيل كامل أى لا توجد عناصر أنتاج عاطلة ، وحـــدثت زيادة فى الإنفاق القومى فإن الناتج القومى من السلع والخـــدمات لـــن يســـتطيع مواجهة هذه الزيادة فى الإنفاق القومى مما يؤدى إلى حدوث تضخم الطلب .

وينشأ التضخم فى الطلب نتيجة ارتفاع الطلب عن مستوى معين فمثلاً المســـتوى العام للأسعار يساوى الدخل النقدى / الكمية الكلية للسلع أى س ك / ك

فإذا كان معدل زيادة س ك أكبر من معدل زيادة ك فإن ذلك يســـمى تضـــخم وإذا حدث العكس يحدث أنكماش Dilation . وإذا أردنـــا ثبـــات Stability فـــى معدلات النمو لابد أن نموها يكون متماثل أو بدرجة واحدة أى لا يحدث تضخم أو أنكماش .

أى التضخم عبارة عن زيادة فى الإنفاق لا تقابلـــه زيـــادة فـــى إنتـــاج الســـلع والخدمات ولذلك يلائم الحروب فى الدول النامية حيث لا توجد عرض Supply يغطى الطلب Demand وبذلك ينتج ما يسمى بالتضخم .

ب- تضخم التكاليف : Cost Inflation

ينشأ تضخم التكاليف نتيجة لضغط النقابات العمالية لرفع الأجـــور . وحيـــث أن الأجور فى الأقتصاد الحديث لا تتحدد فقط بقوى العرض والطلب للعمال بل تخضع للقوى التساومية للنقابات العمالية والمنشأت .

وعليه فإن الأجور لا تزيد فقط عندما يزيد الطلب على العمال عن عرض العمـــال ،مما يؤدى لمساومة العمال إلى رفع الأجور حتى إذا لم توجد زيادة فى الطلـــب على العمال بل وربما قد تكون هناك زيادة فى العرض .

ويختلف تضخم الطلب عن تضخم التكاليف فى أن ارتفاع الأجور قد لا يكون لجميع أنواع العمل ، كذلك ليس فى جميع قطاعات البنيان الاقتصادى . أى أن تضخم التكاليف ليس له صفة الشمول مثل تضخم الطلب .

ويحدث تضخم التكاليف عندما يتنافس رجال الأعمال على العمال ، وبالتالى ترتفع الأجور كما أن الأجور قد ترتفع نتيجة للضغوط العمالية حتى لو لم يكن هناك ندرة فى العمالة ، إذا ما ارتفعت الأجور بمعدل يفوق التحسين فى الإنتاجية فإن ذلك يرفع تكاليف الإنتاج مما يدفع رجال الأعمال إلى رفع الأسعار ومن ثم يحدث التضخم .

٥- وهناك نوع أخر من التضخم يسمى التضخم الهيكلى **Structural Inflation** الذى يحدث فى الدول النامية بشكل خاص كنتيجة لعدم قدرة الجهاز الإنتاجى على الاستجابة للتغيرات فى هيكل الاقتصاد القومى فتتخصص الدول النامية فى إنتاج المواد الأولي مما يجعلها تعتمد على الدول المتقدمة لتصريف هذه المنتجات.

فإذا تغير الطلب على المواد الأولية من جانب الدول المتقدمة لأى سبب من الأسباب أدى هذا إلى نقص حصيلة الدول النامية من العملات الأجنبية ، وبالتالى عدم قدرتها على الحصول على ما تحتاجه من ألات ومعدات ، مما يؤدى إلى وجود طاقات عاطلة ونقص فى عرض السلع والخدمات .

وكذلك انخفاض معدلات الزيادة فى الإنتاج الزراعى فى الدول النامية رغم زيادة سكانها مما يزيد من أتساع الفجوة الغذائية التى تتمثل فى الفرق بين الطلب المحلى والإنتاج المحلى مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار هذه المواد الغذائية .

٦- التضخم الخليط (الطلب والتكاليف) : Mixed Demand ,Cost Inflation قد لا تكون الزيادة فى الطلب عامة فى البنيان الاقتصادى فقد تحدث زيادة فى الطلب مع منتجات قطاع معين دون القطاعات الأخرى . وإذا أرتفع الطلب على منتجات أحد القطاعات فإن أسعار هذه المنتجات ترتفع وبالتالى يرتفع الربح وهذا الوضع يؤدى بأصحاب الأعمال فى هذا القطاع إلى التوسع فى الإنتاج.

ويستلزم هذا الوضع زيادة العمالة والتى يمكن تحقيقها برفع الأجور إلا أن العمال فى الصناعات الأخرى عندما يجدون ارتفاع معدلات الأجور فى هذه الصناعة يرغبون فى تعديل أجورهم فى صناعتهم بفرض عدم وجود زيادة فى الطلب على العمال . لذلك يمكن القول أن التضخم العام أو الخليط قد يحدث دون زيادة عامة فى الطلب ولكن نتيجة طلب زائد فى أحد قطاعات البنيان الاقتصادي .

ثالثاً : كيفية التحكم فى تضخم الطلب The Control Of Demand Inflation

لقد ذكرنا أن زيادة العرض النقدى تؤدى إلى التضخم فى حالة ما إذا كان البنيان الاقتصادى فى حالة عمالة كاملة . ومن الطبيعى فإن تضييق هذا العرض قد يتسبب فى الحد من الفجوة التضخمية وبالتالى الحد من أثارها .

ولكن فى بعض الأحيان لا يمكن للمجتمع تطبيق العرض النقدى بالدرجة الكافية . ولذلك فإن هناك بعض المعايير الأخرى التى قد تساعد فى تضييق الفجوة التضخمية ، وهذه المعايير تشمل رفع سعر الفائدة لتثبيط الأنفاق الأستهلاكى .

وقد تستخدم السياسة الضريبية الحد من الأنفاق الأستهلاكى ولكن لهذا الأسلوب محددات سياسية فالحكومة لا يمكنها رفع الضرائب بدرجة كافية وقد تستخدم

وسائل مباشرة مثل التحكم فى توزيع السلع ومنع تصنيع المواد الخام أو استخدام المواد الخام فى الصناعات غير الأساسية وكذلك وضع حد أدنى للأجور .

رابعاً : الفجوة التضخمية

يقصد بالفجوة التضخمية " فائض الإنفاق الكلى المتوقع على القيمة النقدية للناتج الكلى بالأسعار الأساسية (الثابتة) وبمعنى أخر مقدار الزيادة فى الطلب النقدى الكلى عن مقدار قيمة ناتج التوظف الكامل من السلع والخدمات مقوماً بالأسعار الأساسية (الثابتة).

ونظراً لأن الإنفاق الكلى يتمثل فى الإنفاق الإستهلاكى ، الإنفاق الإستثمارى ، الإنفاق الحكومى لذا فإن :

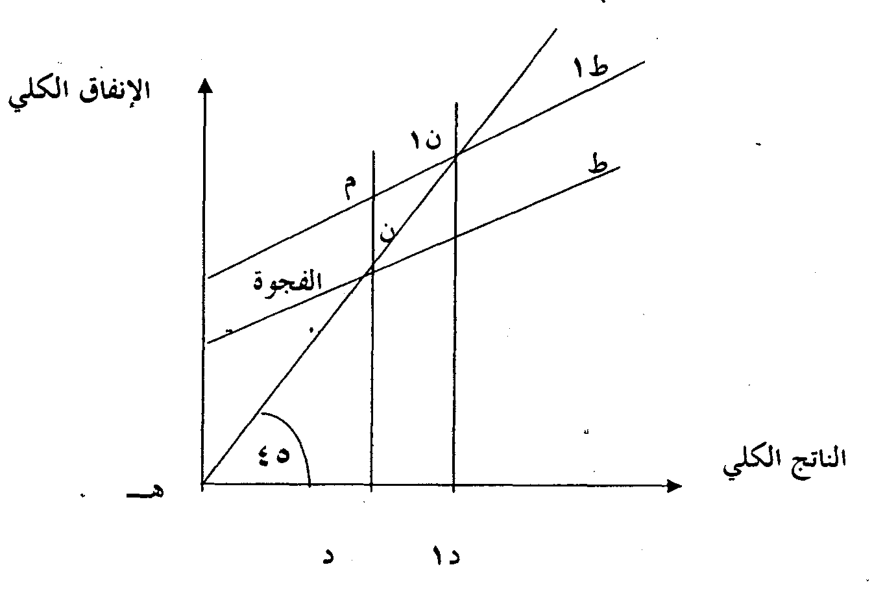
الإنفاق الكلى المتوقع = س + ث + ح

حيث : س : الإنفاق الإستهلاكى

ث : الإنفاق الإستثمارى

ح : الإنفاق الحكومى

ونظراً لكونه أيضاً ، يتوقف على الدخل المتاح الذى يمثل المتبقى من الدخل بعد دفع الضرائب وخصم المدخرات ، فإنه بحدوث زيادة فى الإنفاق الإستثمارى أو الحكومى فإن الدخل النقدى سيزداد ، ولكن للقيود المفروضة على الطاقة الإنتاجية والتى يستهدف منها تحقيق دخل حقيقى ، فإذا عرض السلع والخدمات لن يزيد بنفس النسبة وبالتالى تحدث فجوة تضخمية تكون نتيجتها ارتفاع فى المستوى العام للأسعار ، وفى هذا ما يشير إلى أن الفجوة التضخمية تحدث عندما يكون مقدار الدخل المتاح فى المجتمع أكبر من مقدار السلع والخدمات المعروضة، وفى الشكل التالى توضيحاً لذلك (شكل رقم٤٣) .



فى الشكل السابق ، خط ٤٥ درجة يمثل دالة العرض الكلى ، بينما الطلب الكلـى (ط ك) تمثله دالة (س +ث+ح) ، وبتقاطع منحنى الطلب الكلـى (ط ك) مـع منحنى العرض الكلى (ع ك) فى النقطة (ن) يتحقق مسـتوى تـوازن النـاتج القومى عند التوظف الكامل عند النقطة (د) والتى يفترض أنها مسـتوى النـاتج القومى بالأسعار الجارية ، أى قيمة السلع والخدمات عند مسـتوى معـين مـن الأسعار .

وعلى هذا فإنه عند الطلب الكلى النقدى والذى يمثل بالمسافة (د ن) لا يوجـد فائض طلب حيث الطلب الكلى يساوى العرض الكلى عند مستوى التوظف الكامل وبالتالى لا توجد فجوة تضخمية (هـ د = د ن) .

وبافتراض زيادة الإنفاق الحكومى (ح) بمقدار (ن م) ليصـبح (ح١) فـإن الطلب الكلى يصبح س + ث + ح١ ولما كانت النقطة (د) تمثل الدخل الحقيقـى

عند مستوى التوظف الكامل ، فى هذه الحالة ، فإن المسافة د م تمثل الطلب الكلى الجديد وهى أكبر من هـ د للعرض الكلى الأصلى من السلع والخدمات .

وعلى ذلك فإن هناك فائض طلب قدرة الفرق بين (م د ، ن د) أى ن م والتى يمكن القول بأنها تمثل فجوة تضخمية من شأنها إجبار الأسعار على الارتفاع ذلك أن الفجوة التضخمية تحدث عندما يزداد تيار الدخل النقدى عند مستوى التوظف الكامل وبسرعة أكبر من الناتج من السلع والخدمات وعليه ، يمكن القول بأنه عندما يزداد الإنفاق بسرعة عن الناتج من السلع والخدمات فإن الأسعار لابد وأن ترتفع وذلك حتى يتحقق التعادل بين مقدار الإنفاق مع القيمة النقدية للناتج عند سعر مرتفع.

وحيث أننا إفترضنا أن الأسعار ثابتة عند تقدير قيمة الناتج من السلع والخدمات عند مستوى التوظف الكامل ، وعند زيادة الإنفاق الحكومى ، فإنه وللإبقاء على الأسعار ثابتة ، فإن الناتج ينبغى أن يزيد بمقدار كافى لامتصاص فائض الطلب المتولد من زيادة الإنفاق ، وتفسيراً لذلك ، فإنه للإبقاء على الأسعار ثابتة فإن الدخل الحقيقى زاد من (هـ د إلى هـ د ،) حتى يمتص فائض الطلب المتمثل فى زيادة الإنفاق الحكومى بمقدار (ن م) .

هذا ويجب التنويه إلى أن الفجوة التضخمية هى السبب المباشر فى انخفاض قيمة النقود ، ذلك أنه فى حالة وجود فجوة تضخمية ، فإن القيمة النقدية للدخل لابد وأن ترتفع ، حيث أنه بزيادة الإنفاق فإن قدراً كبيراً من النقود سيدخل فى تيار الدخل .

ونظراً لأن حجم التوظف الكلى كما هو ، حيث لا يمكن زيادته وذلك بسبب وصول الاقتصاد إلى حالة التوظف الكامل لجميع موارده ، لهذا فإن ما يحدث هو أن الأسعار سوف ترتفع رغم أن نفس الكمية من السلع والخدمات ستنتج إلا أنها ستباع بقدر أكبر من وحدات النقد ، أى أن قيمة النقود تنخفض ، والسبب فى ذلك هو الفجوة التضخمية واضح من العرض السابق أن الفجوة التضخمية تنشأ من جانب الطلب (طلب الدخل النقدى للسلع والخدمات) ، حيث :

أ- المزيد من عرض النقود والذى يحدث عند التجاء الحكومة إلى سياسة التمويل بالعجز عن طريق خلق نقود جديدة أو مزيد من إصدارات البنكنوت وكذلك عندما تتوسع البنوك التجارية فى عملية خلق الائتمان .

ب- زيادة الدخل المتاح وذلك عن طريق خفض معدلات الضرائب على الدخل أو عندما تنخفض نسبة المدخرات عن مستوى دخل معين .

ج- زيادة الإنفاق الإستهلاكى والذى يعد الدخل مصدره الأساسي حيث يزيد بزيادة الدخل وإن كان نسبة أقل منه ، كذلك عند إنخفاض الادخار الجارى واستخدام المدخرات المجمعة وزيادة ما يمتلكه الأفراد من الأصول السائلة كالسندات وغيرها.

أيضاً تنشأ الفجوة التضخمية من جانب العرض ، ذلك أنها تزداد في حالة عدم مصاحبة الزيادة فى الطلب النقدى زيادة فى كمية السلع والخدمات المعروضة والتى يحد من زيادتها وصول الاقتصاد القومى إلى حالة التوظف الكامل ، حيث يتم توظيف جميع موارد المجتمع ، أى لا توجد موارد عاطلة ، كذلك أيضاً فإن النقص فى عوامل الإنتاج وسيادة القانون الغلة المتناقصة خاصة عند ثبات الفنون الإنتاجية يعدا من أسباب التضخم من جانب العرض .

خامساً : الآثار المترتبة على الفجوة التضخمية

يمكن التعرف على بعض أثار الفجوة التضخمية من خلال ما يلى .

١- إذا كانت كمية النقود ثابتة أو أنها تزيد بنسبة أقل من الزيادة فى الأسعار فإن معدل الفائدة(ر) سيرتفع .

٢- تتسبب زيادة الأسعار فى توزيع الدخل الحقيقى فى غير صالح ذوى الدخل الثابت (الموظفين) وإذا كان الميل الحدى للاستهلاك لهذه الفئة أكبر من المتوسط فإن ذلك يؤدى إلى انتقال الدالة الاستهلاكية إلى أسفل والعكس صحيح .

٣- يشجع على ارتفاع أسعار الواردات بينما يحد من الصادرات كما يؤدى إلى تخفيض الاستهلاك .

٤- إذا زادت الضرائب بمعدل أعلى عن الأسعار فإن الدالة الاستهلاكية تنتقل إلى أسفل .

٥-إذا توقع المستهلكون استمرار ارتفاع الأسعار فى المستقبل فإن ذلك يدفعهم لشراء السلع المعمرة هذا بالإضافة إلى إقبال المشترين على المزيد من الاستثمار. كما أن هذا التوقع يدفع المضاربين إلى تخزين السلع وبناء على هذا التوقع فإن الفجوة التضخمية ستزداد ، أما إذا كانت التوقعات بأن زيادة الأسعار وقتية ولن تدوم فإن ذلك قد يتسبب فى تأجيل شراء السلع المعمرة والاستثمار وتخفيض المخزون الأمر الذى قد يخفض الفجوة التضخمية .

٦- زيادة الأسعار مع ثبات الأجور يتسبب فى توزيع الدخل لصالح رجال الأعمال على حساب العاملين أى يرفع من الربح على حساب الأجور ، وفى حالة عدم زيادة مجموع الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للاستثمار للحاصلين على

الربح عن الميل الحدى للاستهلاك للحاصلين على الأجور فإن ذلك مؤداه انتقال الدالة الاستهلاكية إلى أسفل الأمر الذى يحد من الفجوة التضخمية .

سادساً : قياس التضخم

تستخدم الأرقام القياسية لقياس التضخم ، والأرقام القياسية هى أداة إحصائية تستخدم لقياس تغير ظاهرة بالنسبة إلى أساس معين ، فالرقم القياسى لسعر القطن فى عام ١٩٩٧ بالنسبة إلى سعره فى عام ١٩٩٠ . هو أساس لأنه يساوى خارج قسمة السعر فى عام ١٩٩٧ (سنة مقارنة) على السعر فى عام ١٩٩٠ (سنة الأساس) مضروباً فى ١٠٠ لكى نحصل على الناتج فى صورة نسبة مئوية .

وفى العادة تكون فترة الأساس سابقة لفترة المقارنة لكن هذا لا يمنع من أن يطلب أحياناً حساب رقم قياسى لأسعار سنة ١٩٩٠ بالنسبة لأسعار سنة ١٩٩٨ مثلاً .

وعند أختيار فترة الأساس ، يجب أن تكون فترة متميزة بالاستقرار وخالية من العوامل الغير طبيعية مثل الحروب والأزمات الاقتصادية . ويوجد العديد من الأرقام القياسية التى تستخدم لقياس التضخم ، ومن أهمها :

١- الرقم القياسى لأسعار المستهلكين **Consumer Price Index** وهو يقيس معدل التغير فى تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات التى تستهلكها أسرة متوسطة الدخل .

٢- الرقم القياسى لأسعار الجملة **Whole Sale Price Index** وهو يقيس معدل التغير فى متوسط أسعار عدد من السلع التى تستخدم كسلع وسيطة فى إنتاج السلع الأخرى .

٣- مخفض السعر لإجمالي الناتج القـومى G.N.P price deflator وهـو يقيس معدل التغير فى المتوسط العام لأسعار مجموعة من السـلع الاسـتهلاكية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية ولحساب الرقم القياسى ، يلزم معرفة سـنة الأساس ، سنة المقارنة ، أسعار سنة الأساس ، أسعار سنة المقارنـة ، كميـات سنة المقارنة .

فعلى سبيل المثال إذا أردنا حساب الرقم القياسى لأسعار المستهلك فعلينـا إتبـاع الخطوات الآتية :

أ- تحديد كميات السلع التى تستهلكها الأسرة ذات الدخل المتوسط .

ب- تحديد تكلفة الحصول على هذه الكميات بأسعار سنة المقارنة .

ج- تحديد تكلفة الحصول على هذه الكميات بأسعار سنة الأساس .

ويمكن الحصول على معدل التضخم باستخدام المعادلة الآتية :

تكلفة الحصول على السلع بأسعار سنة المقارنة - تكلفة الحصول علـى السـلع بأسعار سنة الأساس   ١٠٠X

تكلفة الحصول على السلع بأسعار الأساس

مثال :-

نفترض أن السلع والخدمات التى يستهلكها الأفراد ذات الدخل المتوسط فى مجتمع ما تتكون من أربع مجموعات من السلع هى أ ، ب ، ج ،د والجدول التالى يبـين الكميات المستهلكة من هذه المجموعات سنة ١٩٩٧ وهى سنة المقارنة و أسعار هذه المجموعات سنة ١٩٩٧ و أسعار هذه المجموعات سنة ١٩٩٦ .

المجموعات السلعية	أ	ب	ج	د
الكميات المستهلكة سنة ١٩٩٧	١٥٠	٢٥٠	٤٠٠	٣٠٠
الأسعار سنة ١٩٩٧ (بالجنيهات)	٤٠٠	٩٠٠	٧٠	٢٥٠
السعار سنة ١٩٩٦ (بالجنيهات)	٣٠٠	٨٠٠	٤٠	٢٠٠

تكلفة الحصول على سلع المستهلك بأسعار سنة المقارنة ١٩٩٧ .

= (١٥٠ + ٤٠٠) + (٢٥٠ x٩٠٠) + (٤٠٠x٧٠) + (٣٠٠x٢٥٠)

= ٦٠٠٠٠ + ٢٢٥٠٠٠ + ٢٨٠٠٠ + ٧٥٠٠٠ = ٣٨٨٠٠٠

تكلفة الحصول على سلع المستهلك بأسعار سنة الأساس ١٩٩٦

= (١٥٠ x٣٠٠) + (٢٥٠x٨٠٠) + (٤٠٠x ٤٠) + (٣٠٠x ٢٠٠)

= ٤٥٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠ + ١٦٠٠٠ + ٦٠٠٠٠ = ٣٢١٠٠٠

معدل التضخم = $\frac{٣٨٨٠٠٠ - ٣٢١٠٠٠}{٣٢١٠٠٠}$ x١٠٠= ٩ر٢٠ %

أى أن أسعار سلع المستهلك زادت سنة ١٩٩٧ عن سنة ١٩٩٦ بمعدل ٩ر٢٠%

سابعاً : أثار التضخم

١- يؤدى التضخم إلى إعادة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع ويظهر هذا فيما يلى :

أ- أفراد المجتمع ينقسمون إلى فئتين ، الفئة الأولى هم أصحاب الدخول الثابتة و أصحاب الدخول المتغيرة وأصحاب الدخول الثابتة من العمال والموظفين وأصحاب المعاشات ترتفع الأسعار بمعدل أكبر بكثير من معدل زيادة دخولهم النقدية مما يؤدى إلى تتناقص دخولهم الحقيقية ، وكذلك الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي والعقارات والسندات حيث تتحدد عوائدهم بموجب عقود طويلة الآجل .
أما بالنسبة للحرفيين وأصحاب المهن الحرة كالأطباء والمحاسبين فقد ترتفع أجورهم حسب أحوال السوق ولذلك تتحسن أحوالهم لأن إيراداتهم تزداد بمعدل يساوى أو قد يزيد عن معدل التضخم بينما تزداد تكاليفهم ولذلك نجد أن أجورهم لا تنخفض بل قد تزيد . أى أن التضخم يؤدى إلى إعادة توزيع الدخول والثروات فى صالح الطبقات الغنية وفى غير صالح الطبقات الفقيرة .

ب- يؤدى التضخم إلى إعادة توزيع الدخول والثروات لصالح المدينين ولغير صالح الدائنين فالقيمة الحقيقية للقرض تقل عند السداد كنتيجة لارتفاع الأسعار .
ج- يتأثر أصحاب الودائع النقدية بالبنوك ، فإذا كان سعر الفائدة على الودائع ١٠% سنوياً بينما تزداد الأسعار بمعدل ١٥% فمعنى هذا أن القوة الشرائية للنقود ستنخفض وهذا لا بد أن نفرق بين سعر الفائدة الأسمى وسعر الفائدة الحقيقى (سعر الفائدة الحقيقى = سعر الفائدة الأسمى - معدل التضخم) .
ولذلك قد يكون سعر الفائدة الحقيقى سالباً إذا كان معدل التضخم اكبر من سعر الفائدة الأسمى .

د- إذا كانت ثروة الفرد تتكون من أصول عينية كالمبانى والأراضى والسيارات فإن القيمة النقدية لهذه الأصول تزداد بمعدل يساوى معدل التضخم على الأقل وبالتالى تتحسن مراكز أصحابها المالية.

٢- يؤدى التضخم إلى زيادة قلق رجال الأعمال مما يدفعهم إلى مزيد من الاحتياط نتيجة عنصر عدم التأكد السائد في المتغيرات الاقتصادية مثل صعوبة التنبؤ بالأسعار في المستقبل مما يؤثر تأثيرا سلبياً على هيكل الاستثمار فى المجتمع حيث تتناقص القيمة الحقيقية للأموال المستردة بسبب التضخم .

٣- يؤدى التضخم إلى تشجيع الاكتناز والمضاربة واستخدام المدخرات فى شراء الأراضى والمبانى والأحجار الكريمة حيث ترتفع قيمتها النقدية وبالتالى تتحسن المراكز المالية لأصحابها .

ونظراً للآثار السلبية التى تعوق عمليات التنمية فإن نقطة البداية لعلاج التضخم تكمن فى التعرف على أسبابه التى تختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى لنفس الدولة ، ثم اختيار السياسات المناسبة للعلاج سواء كانت سياسات مالية (زيادة الضرائب – تقليل الإنفاق) ، سياسات نقدية (تقليل العرض النقدى ، بالإضافة إلى الأدوات التى يملكها البنك المركزى) ، سياسات عمل (حيث يكون معدل نمو الأجور أقل من أو بحد أقصى مساوياً لمعدل نمو الإنتاجية).

كذلك يدمر ويشوه التضخم حصيلة الضرائب لأنه يجعل الدخول النقدية تزيد بمعدل أسرع بكثير من معدل نمو الدخول الحقيقية . والمعروف أن الضرائب تقع على الدخول النقدية وليس الحقيقية . وهذا التشوه لا يؤثر على الأجور لأن فئات

الضريبة Tax Brackets تتغير تلقائياً مع التضخم . لكنها مشكلة حقيقية وخطيرة بالنسبة للدخل المتحصل من رأس المال .

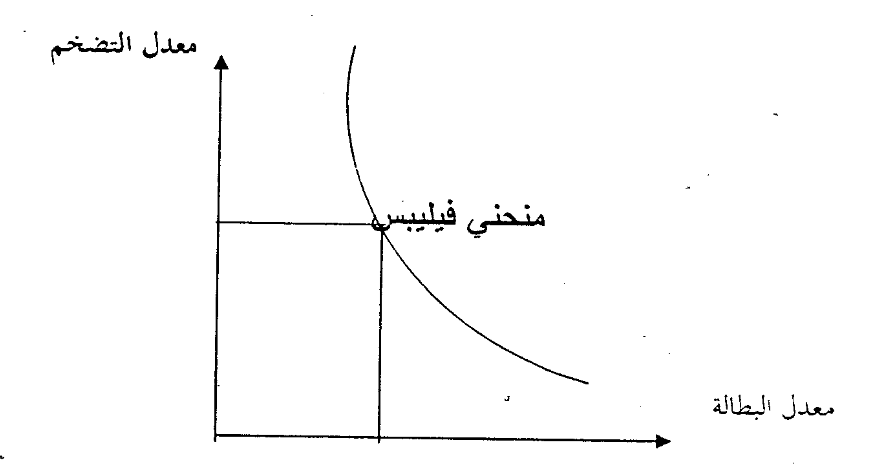
فالتضخم يزيد القيمة النقدية للأصول والأرصدة التى تحصل عنها الضرائب كإيراد لرأس المال . والتضخم يزيد من معدل سعر الفائدة الأسمى والذى يعنى أن المقرضين الذين تسلموا دخولهم فى شكل فائدة على رأس المال ينتهون بدفع كمية أكبر من ضريبة الدخل حتى وإن كان معدل الفائدة الأسمى الأعلى هو الوحيد الذى يعوضهم عن انخفاض قيمة النقود .

ثامناً : مشكلة الركود التضخمى Stagflation

فى عام ١٩٥٨ قام الإقتصادى فيليبس بدراسة العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير فى الأجور النقدية ، وأتضح من هذه الدراسة أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير فى الأجور النقدية علاقة عكسية .

ففى الفترات التى تتزايد فيها البطالة يكون العمال على استعداد لقبول أجور منخفضة فى سبيل الحصول على وظيفة بدلاً من البقاء فى حالة بطالة. وبالتالى تتناقص معدلات الزيادة فى الأجور وعلى العكس في الفترات التى تنخفض فيها البطالة تتزايد فيها قدرة العمال على المطالبة بزيادة الأجور بدرجة كبيرة .

وأستخلص فيليبس بناء على ما سبق أن العلاقة بين معدل التضخم النقدى ومعدل البطالة علاقة عكسية وتم تمثيل هذه العلاقة بيانياً فى شكل منحنى عرف باسم منحنى فيليبس Philips Curve (شكل رقم ٤٤) .



وفى بداية السبعينات ، وجد أن معدلات البطالة والتضخم تتزايدان معــاً ، أى أن الافتراض بأن العلاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة لم يعد موجــوداً وأصبحت العلاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم وأطلــق علـــى هـــذه الظاهرة ظاهرة الركود التضخمى. وتم اشتقاق هذا الاسم مـــن مصـــطلحين همـــا الركود Stagnation ، التضخم Inflation .

وظهرت العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة ومن أهم هذه الأســباب أن ارتفــاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول بعد حرب ١٩٧٣ مما أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات وبالتالى زيادة البطالة هذا من ناحية ومن ناحيـــة أخرى أرتفاع المستوى العام للاسعار مما يعنى زيادة التضخم في الدول المتقدمة وهذا ما أدى إلى نقص العرض الكلى من السلع والخدمات . كما ظهر تفسير أخر مؤداه أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة علاقة مؤقتة وليســت ثابتة ففى الأجل الطويل لا يمكن التأكيد على أن التضخم سوف يــؤدى لحـــدوث انخفاض دائم فى معدل البطالة ولا شك أن علاج هذه المشكلة يتطلب تحديد أفضل

الأدوات والسياسات التى تعالج ارتفاع الأسعار ، حيث أن أدوات علاج ارتفاع الأسعار تتعارض مع أدوات وسياسات علاج البطالة .

تاسعاً : دور السياسات الاقتصادية فى مجابهة التضخم

يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة البرامج والأساليب التى تضعها وتنفذها السلطات التنفيذية المختصة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة .

وتستهدف السياسة الاقتصادية مثلا تلافى تقلبات الدخول الفردية وما ينشأ عن ذلك من تقلبات في العمالة والأجور والأسعار الناشئة بدورها عن مختلف العوامل التى تدفع بحجم النشاط الاقتصادي إلى عدم الاستقرار. وتعد التقلبات الناشئة عن الدورات الاقتصادية أهم أنواع التقلبات التى يتعرض لها حجم النشاط الاقتصادي وتنقسم هذه السياسات إلى سياسات نقدية وسياسات مالية .

أما السياسة النقدية فيقصد بها مجموعة البرامج والأساليب التى يمكن عن طريقها للسلطة التنفيذية أن تؤثر فى الكمية المعروضة من النقود وبالتالى تؤثر على مستويات سعر الفائدة التى تسود السوق وبالتالى تؤثر على منحنى (ل ن) مما يؤدى إلى التأثير على مستوى الدخل القومى النقدى وبالتالى الحد من التقلبات التى تنتاب الأسعار والعمالة .

في حين أن السياسة المالية : تعنى محاولة الحكومة التأثير على الاقتصاد الكلى من خلال فرض الضرائب وتغيير معدلاتها ، ومن خلال سلوك الإنفاق العام وعجز الموازنة والدين الحكومى .

وهذا الإطار من السياسات الفرعية يقع تحت مراقبة البرلمان وكذلك المؤسسات الحكومية والوزارات المعنية وعلى ذلك يمكن أن تستخدم السياسة المالية فى محاولة لتغيير حجم الإنفاق الكلى فى المجتمع أو لتغيير الحوافز الدافعة إلى

زيادة الاستثمار والإنتاجية . وحينما يعانى الاقتصاد من حالة الركود يكون على الحكومة العمل على تخفيض الضرائب أو تزيد من مستوى إنفاقها العام فى محاولة لخفض معدل البطالة .

وبالعكس حينما يكون الاقتصاد فى مرحلة التوسع يكون على الحكومة أن تزيد من الضرائب أو تخفض من حجم إنفاقها العام فى محاولة لمنع الاقتصاد من الوصول إلى التضخم المفرط والمعروف أنه حينما يزيد إنفاق الحكومة عن إيراداتها من الضرائب ، فهى تعانى من عجز فى الموازنة العامة .

أولاً : السياسة النقدية

وتشير إلى التغيرات التى يباشرها البنك المركزى والسلطات النقدية فى المجتمع فى معدلات الفائدة وكمية النقود (عرض النقود) فى الاقتصاد . وهذا الإطار من السياسات الفرعية يقع تحت مراقبة السلطات النقدية التى يأتى البنك المركزى على قمتها .

فحينما يكون الاقتصاد فى مرحلة الركود أو الكساد ، يكون على هذه السلطات أن تخفض من معدلات الفائدة . وتحقن الاقتصاد بعرض نقدى إضافى فى محاولة لتخفيض معدل البطالة . وحينما يمر الاقتصاد بمرحلة التوسع السريع ، يكون على السلطات النقدية أن ترفع من معدلات الفائدة فى محاولة لمنع الاقتصاد من الوقوع فى تضخم مفرط .

لكن سواء كانت السلطات النقدية تشجع حالة التوسع (فى مرحلة الكساد) أو تقاوم التضخم (فى مرحلة التوسع) يجب أن تكون حذرة . فإذا تحركت هذه السلطات النقدية بشكل غير واعى ، فإن سلوكها لتعزيز الاقتصاد ودعمه قد يكون

هو السبب فى الوصول إلى مرحلة الإفراط ، ومن ثم قد تكون وسائل هذه السلطات لاحتواء التضخم هى السبب فى إدخال الاقتصاد مرحلة الكساد .

ومن المعروف أن البنك المركزى هو بنك البنوك الذى لا يتعامل مع الأفراد كما أنه يقوم بإصدار أوراق البنكنوت والسيطرة على النشاط المالى والمصرفى لبنوك الودائع أى البنوك التجارية ، والبنك المركزى لا يستهدف فى المقام الأول تحقيق الربح ،ولكن على العكس يستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق تحقيق الاستقرار والعمالة الكاملة واضطراد نمو النشاط الاقتصادي دون الدخول فى التضخم أو دون الوقوع فى فجوات انكماشية .

ومن الجدير بالذكر أن البنوك التجارية تقوم بخلق الائتمان وذلك بالسماح بالسحب على المكشوف لتحويل أوجه نشاطها . وعلى ذلك فإن وسائل الدفع في المجتمع تكون فى العادة أكبر بكثير من حجم البنكنوت المتداول . وتقوم تلك البنوك بالمحافظة على مبدأ السيولة النقدية وذلك بتحويل أوجه نشاطه فيسهل تسييل هذه الأنشطة أى يسهل التحول منها على نقد سائل .

كما يساعد ذلك تلك البنوك من مقابلة الظروف الطارئة غير المتوقعة . ويقوم البنك المركزى بالإشراف عن نشاط البنوك التجارية لتفادى تعرضها إلى أزمات قد تؤدى بها إلى الإفلاس . أما عمليات السوق المفتوحة : فيقصد بها كما سبق دخول البنك المركزى إلى سوق الأوراق المالية أما ببيعها أو شرائها .

أما سعر الخصم : يقصد به السعر الذى يقبل البنك المركزى خصم الكمبيالات به وذلك لان احد نشاط البنوك التجارية يتناول خصم الكمبيالات للجمهور الذى يتعامل معه نظرا لرغبة تلك البنوك فى إسالة تلك الكمبيالات لمضاعفة عملياتها التمويلية فإنها تقوم بدورها بخصمها لدى البنك المركزى بسعر فائدة أقل محققة

بذلك ربحا وسيولة نقدية تكمنها من تمويل عمليات تجارية أخرى . أما السيولة النقدية فيقصد بها كما سبق الإشارة إليه النسبة بين أصول البنك النقدية السائلة والقروض التى يقدمها البنك .

ومن ناحية أخرى فإن القانون غالبا ما يلزم البنوك التجارية بتكوين احتياطيات تتناسب مع رؤوس أموالها. وفى كثير من الأحيان تقوم البنوك التجارية بالإضافة إلى الاحتياطيات القانونية بخلق احتياطيات غير قانونية وذلك حتى تضمن توافر أصول نقدية تكمنها من مجابهة الظروف الطارئة غير المتوقعة، إذا ما أزداد سحب النقود منها . وقد يقوم البنك المركزى بتقديم النصح والإرشاد إلى البنوك التجارية فيما يتعلق باحتياطياتها وأحجام تلك الاحتياجات مما يؤثر على حجم الائتمان .

وقد تلجأ بعض الدول إلى التشريع لضمان سلطة البنك المركزى مع بنوك الودائع وفى مثل هذه الأحوال تضمن تشريعات الدولة للبنك المركزى إشرافا كاملاً على بنوك الودائع من حيث معدلات السيولة النقدية والاحتياطيات . وفى مثل هذه الأحوال تلزم بنوك الودائع بأن تلتزم بالمستويات التى يحددها البنك المركزى ومثل هذه التشريعات تضمن للبنك المركزى سلطة أكثر اتساعا وأكثر فاعلية وقوة فى تحديد حجم الائتمان مما يؤدى إلى فاعلية أكثر قوة وأعمق للسياسة النقدية .

ثانياً : السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية علاجا ناجحا للازدياد فى الطلب الفعال عن السياسة النقدية . كما أنها تتميز بأنها أقل خطورة وفى الحقيقة فإن استخدام السياسة النقدية للتحكم فى ازدياد الطلب الفعال يتميز بخصائص معينة حيث أنها نادرا ما تكون ذات فاعلية إلا أستخدمت بقسوة شديدة قد ينجم عنها أثار خطيرة . ويستدل

من الشواهد التاريخية على أن أساليب السياسة النقدية غالبا ما كانت غير فعالة فى الحد من الضغوط التضخمية ففى خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى عجزت أسعار الفائدة المرتفعة عن الحد من التضخم فى الأسعار.

وعليه فإن اللجوء إلى أساليب السياسة المالية مصحوبة بأساليب السياسة النقدية قد يؤدى إلى التحكم في التضخم وتحقيق الاستقرار والرخاء للاقتصاد القومى ، ويتطلب هذا الأمر اتخاذ الإجراءات التالية :

١- لابد وأن تستهدف السياسة المالية فى المقام الأول العمل على خلق فائض تضخم فى الميزانية ويتطلب ذلك بدورة تخفيض الأنفاق الحكومى إلى أقل مستوى ممكن . كما يجب عدم تخفيض المعدلات الضريبية ، كما يلزم استخدام فائض الميزانية فى تسديد قروض الحكومة المختلفة من البنوك والأفراد مما يؤدى إلى خفض احتياطيات البنوك وبالتالى يحد من قدرتها على خلق الائتمان.

٢- يجب أن تستهدف السياسة المالية مقاومة أى ضغط يستهدف زيادة الأجور ازدياد تضخميا وبعبارة أخرى فإن الاستثناء الوحيد لتلك السياسة أن تكون زيادة الأجور مصحوبة بزيادة الإنتاج ففى هذه الحالة فقط يمكن السماح بازدياد الأجور ويجب أن تكون زيادة الأجور متناسبة مع زيادة الإنتاج .

٣- يجب تقييد حرية الأفراد على أستعمال الائتمان وبعبارة أخرى يلزم أن تستهدف السياسة المالية الحد من قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات بالتقسيط وعلى أقتراضهم من الهيئات التى يعملون بها أو من البنوك التجارية .

٤- يجب التوسع فى بيع السندات الادخارية (مثل شهادات الاستثمار) وفى هذا السبيل يلزم إتباع سياسة إعلامية واسعة النطاق تحقق الهدف المنشود .

٥- يجب الحد من الاستثمار فى الخدمات إلا فى أضيق الحدود بل وفى القنوات الاستثمارية الضرورية .

٦- وقد يتطلب مكافحة التضخم اللجوء إلى نظام توزيع السلع بالبطاقات وتحديد الأسعار لعدد معين من السلع .

الفصل الثاني

البطالة Unemployment

أولا: مفهوم البطالة وقياسها

تعتمد قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الكمية الموظفة من العمل وراس المال وكذلك كمية القدرات التنظيمية وحالة التكنولوجيا. وهذه العوامل الكلية تؤثر بدورها في إنتاجية عناصر الإنتاج . بجانب ذلك فان ترشيد استخدام عنصر العمل واستخدمه الاستخدام الامثل يعتبر احد الأهداف الأساسية التي يسعى إلى تحقيقها صانعى السياسة الاقتصادية.

ويتحقق التوظيف الكامل عندما يكون كل شخص لديه القدرة على العمل والرغبة في العمل والبحث عن العمل ، وفي حالة عدم توافر هذه الشروط يعتبر التوظيف غير كامل .

ويمكن تقسيم السكان في سن العمل إلى مجموعتين . تشمل المجموعة الأولى هؤلاء المنضمون بالفعل إلى قوة العمل ، أما المجموعة الثانية فتضم الأفراد خارج قوة العمل . وتشمل المجموعة الأولى العمال الموظفين بالفعل بالإضافة إلى قوة العمل غير الموظفة (البطالة) . وفي هذا الإطار يمكن تعريف العمالة بأنها مجموعة العمالة الموظفة وغير الموظفة .

ويشير معدل البطالة إلى كمية أو أعداد العمل المتعطلة أي نسبة الراغبين والقادرين والباحثين عن عمل ولكنهم لا يعملون في الفترة الحالية .

البطالة = قوة العمل – عدد الأفراد الذين يبحثون عن عمل ولا يجدون .

عدد العمال المتعطلين

معدل البطالة = ---------------- × ١٠٠

حجم قوة العمل

حجم قوة العمل = عدد العمال المتعطلين + عدد العمال في حالة توظيف

هذا ويقصد بالتوظيف اشتراك عوامل الإنتاج في العمليات الإنتاجية حيث الأصل في التوظيف يرجع في المقام الأول إلى وجود طلب على السلع النهائية المنتجة ، ذلك إن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية من شأنها زيادة الإنتاج ، وبالتالي زيادة الطلب على عوامل الإنتاج وزيادة حجم العمالة .

وفي ضوء ذلك فان معدل المشاركة في قوة العمل يقيس نسبة حجم قوة العمل من جملة سكان المجتمع . كما يعكس رغبة الأفراد بشكل عام واستعدادهم للحصول على وظيفة (من هم في سن العمل) .

حجم قوة العمل

معدل المشاركة في قوة العمل = ------------------- × ١٠٠

حجم السكان في سن العمل

أما معدل التوظيف إلى جملة السكان فهو يقيس التوظيف إلى جملة السكان في سن العمل . كما يعبر عن نسبة الأفراد في سن العمل الذين يعملون فعلا .

عدد الأفراد الذين يعملون بالفعل

معامل التوظيف إلى السكان = ---------------------- × ١٠٠

حجم السكان في سن العمل

كما يشير معدل الأجر إلى مقدار ما يدفعه المجتمع لساعة العمل أو لجهد محدد داخل وظيفة أو تخصص معين . لذلك فان الأجر الحقيقي يمكن تعريفه بأنه تلك

الكمية من السلع والخدمات التي يمكن أن يحصل عليها حجم الأجر الاسمي ، وهو يعادل معدل الأجر النقدي مقسوما على المستوى العام للأسعار . وتبدو أهمية معدل الأجر الحقيقي واضحة لأنه يقيس حقيقة مكافأة عنصر العمل . وخلاصة ما سبق فان الأفراد يصبحون في حالة بطالة إذا تحقق احد الاحتمالات التالية :

- في حالة فقدان وظائفهم .
- إذا ترك الفرد الوظيفة التي يشغلها .
- إذا دخل الفرد لأول مرة سوق العمل .

وعلى العكس ينهي الأفراد حالة البطالة أو يخرجون من وعاء البطالة في حالة :

- إلحاق الفرد بوظيفة .
- إعادة الفرد إلى وظيفة كان يشغلها .
- انسحاب الفرد تماما من سوق العمل .

وجدير بالذكر أن معدل البطالة لا يمكن أن يصل إلى صفر في أكثر المجتمعات تقدما بل لابد أن يكون موّجبا وهذا ما يعرف بمعدل البطالة الطبيعي **Natural Rate of Unemployment**

وهذا المعدل يختلف من دولة إلى أخرى حسب إمكانياتها ودرجة تقدمها بل يختلف بالنسبة لنفس الدولة من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى ومن منطقة إلى أخرى داخل الدولة ومصطلح العمالة الكاملة **Full Employment** يعنى الاستخدام الكامل لجميع عناصر الإنتاج مع الأخذ في الحسبان معدل البطالة الطبيعي . وعلى الرغم من بساطة تحديد معدل البطالة ، إلا أن هذا المعدل يواجه مشكلات عند التطبيق العملي ومن أهمها :

- لا يتضمن معدل البطالة ما يسمى بالبطالة الجزئية نظرا لأنه لا يظهر عدد الأفراد المتعطلين بعض الوقت .
- عدم اعتماد هذا المعدل على أساس موضوعى لتحديد ما إذا كان سعى الفرد للبحث عن عمل سعيا واقعيا أو غير واقعيا .
- لا يتضمن معدل البطالة الاختلافات المتعلقة بالتقسيمات المختلفة لأنواع البطالة مثل البطالة داخل الأعمار المختلفة و البطالة بين المهن المختلفة و البطالة بين الأقاليم المختلفة .

خلاصة القول إن هذا المعدل يخفى بعض الحقائق بدلا من توضيحها. ولكن على الرغم من هذه الانتقادات الموجهة لمعدل البطالة ، إلا انه يظل احد المقاييس والمعايير الرئيسية لمستوى أداء الاقتصاد القومى .

ثانيا: أنواع البطالة وأسبابها

يمكن التميز بين ستة أنواع من البطالة ويرد هذا التقسيم في ضوء الأسباب الدافعة إلى هذه البطالة وهذه الأنواع هي :

أ- البطالة البنيانية: هي البطالة التي تتولد عن اختلال التوازن بين العلاقات السائدة بين مختلف عناصر العملية الإنتاجية خصوصا عنصر العمل.

ويرجع شيوع البطالة البنيانية في الدول المتخلفة إلى وجود ظاهرة توافر الايدى العاملة غير المدربة بالقياس إلى عوامل الإنتاج الأخرى وهي الموارد الطبيعية وراس المال والتنظيم.

ولقد أدى انخفاض مستوى الدخل القومي وانخفاض نصيب الفرد منه إلى عدم التناسب بين عناصر الإنتاج المختلفة وعنصر العمل من جانب أخر .

كذلك تتعاظم أهمية القطاع الزراعي في تلك البلدان ويستأثر هذا القطاع بالجزء الأكبر من القوى العاملة ، وتبدو في الزراعة ظاهرة البطالة الموسمية بالإضافة إلى ظاهرة البطالة المقنعة وهي تتمثل في تبديد جزء من مجهود الايدى العاملة في أعمال منخفضة القيمة الإنتاجية .

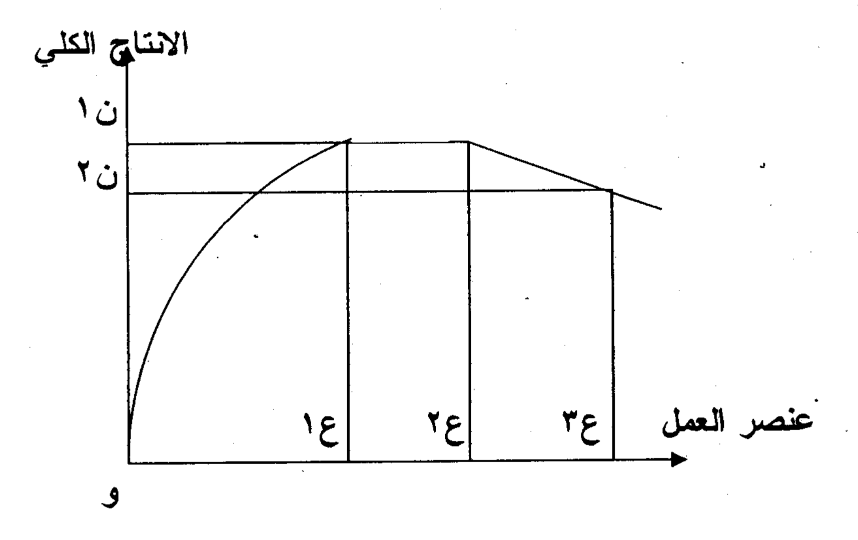
ويلاحظ أن البطالة البنيانية تختلف عن البطالة الدورية وهي التي تشكو منها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة والتي ترجع إلى قصور الطلب الفعلي مما يؤدي إلى تعطيل جانب من المقدرة الإنتاجية وبالتالي تعطيل جزء من القوى العاملة .

ب- البطالة المقنعة :

لا يقصد بالبطالة المقنعة وجود عمال لا يجدون عملا بالأجر السائد، بل يقصد بها حالة العمالة التى تشكل عدد كبير بالمقارنة بالأعمال التي يستغلونها بحيث إذا سحبوا من القطاع الذي يعملون فيه ، دون أي تغير في الفن الإنتاجي أو دون زيادة في راس المال لم ينخفض الإنتاج الكلي لهذا القطاع .مثل ذلك كثرة العمال في القطاع الزراعي فإذا انتقل العديد منهم إلى القطاع الصناعي ما نقص الإنتاج الزراعي شيئا في الدول النامية . كذلك تطلق البطالة المقنعة على العمال الذين يعملون في أعمال معدومة القيمة اقتصاديا .

وتنتشر البطالة المقنعة في البلدان النامية خاصة وان اغلب هذه البلدان بلدان زراعية يندمج فيها العمل وراس المال وتزداد البطالة المقنعة مع الزمن في البلدان المختلفة نظرا لازدياد السكان بمعدل مرتفع ، إلا إذا تمكنت هذه البلدان من زيادة التشغيل بمعدل اكبر من معدل تزايد السكان .

ويمكن توضيح البطالة المقنعة باستخدام منحنى الإنتاج الكلي الذي يوضح دالة الإنتاج في الاجل القصير (شكل رقم ٤٥) .



ومن الشكل السابق نجد أن رغم زيادة عدد المستخدم من عنصر العمل من (وع$_1$) إلى (وع $_2$) فلم تحدث أي زيادة في الإنتاج الكلي حيث ظل عند (ون$_1$) وبزيادة استخدام عنصر العمل من (وع$_2$)إلى (وع$_3$)نقص الإنتاج الكلي وأصبح(ون$_2$) حيث (ون$_2$ < ون$_1$)، أي أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل عن المستوى ع$_1$ ع$_2$ كانت مساوية للصفر وبزيادة عنصر العمل بمقدار ع$_2$ ، ع$_3$ أصبحت إنتاجيتهم سالبة .

جـ - البطالة الموسمية :-

يقصد بالبطالة الموسمية أن العمال لا يعملون طوال العام ، أى يظلون بلا عمل في بعض المواسم ، ويعود هذا النوع من البطالة إلى التقلبات الموسمية في الطلب على العمال مما يعود الى ظروف طبيعية.

وينتشرها النوع من البطالة على وجه الخصوص في البلاد الزراعية ، وقد قدر ان العامل الزراعي في مصر لا يعمل إلا ١٦٠ يوما في السنة ويظل بلا عمل باقي المدة الباقية من السنة .

وحتى يمكننا القضاء على ها النوع من البطالة أي من خلال تشغيل العمال الزراعيين طوال السنة يجب القيام بتحسنات فنية تسمح باستخدام الأرض بطريقة منتجة خلال اكبر مدة ممكنة . كذلك بقيام الصناعات الزراعية في نفس المكان يقيم فّيه العمال الزراعيون حتى يمكن تفادي مشكلة نقلهم إلى المناطق الصناعية وتوفير المساكن اللازمة لهم في المدن .

د- البطالة التكنولوجية :

وهي البطالة الناشئة من إحلال الماكينات محل العمل ، وكذلك إتباع طرق جديدة في الإنتاج تستخدم عمال بنسبة اقل . هذا بالإضافة إلى ظهور سلع بديلة أخرى كان يحتاج إنتاجها عمالا كثيرين (مثل الحرير الصناعي بدل القطن بجانب إدماج المؤسسات الصغيرة مع بعضها .

هـ- البطالة العرضية :

وهي التى تحدث من فترة لأخرى نتيجة لتقلبات غير منتظمة لكمية العمل المراد القيام به في بعض المهن . مثال ذلك مهمة عمال شحن وتفريغ البضائع للمراكب الليلية بعيدة المدى إذ أن عدم انتظام مواعيد وصول تلك المراكب ينتج عنه الحاجة إلى عدد كبير من الايدى العاملة في بعض الأيام وعدم الحاجة إليها في البعض الأخر .

و- البطالة الاختيارية :

ولها عدة أنواع . فبعض الأفراد لهم دخل خاص كافي بحيث لا يهتمون هؤلاء الأفراد بالعمل لعدم احتياجهم لتقديم عنصر العمل نظير الحصول على دخل منهم . ولا تهمنا تلك الفئة في قليل او كثير بالنسبة لتحليل موضوع البطالة من الناحية الاقتصادية. ولو أنه بالنسبة للمجتمع ينظر لهؤلاء الناس نظرة خاصة إذ إنهم يتحصلون على دخل من المجتمع دون أن يقدمون خدمات إنتاجية نظير ذلك .

وهناك فئة أخرى من الأفراد متعطلة لأنها في انتظار اجر أعلى من الآجر المعروض حاليا فإذا لم يضطر العامل للانتظار وقتا طويلا قبل حصوله على عمل بالأجر الأعلى لا تنتج عن ذلك مشكلة خطيرة ولو أن طول فترة انتظاره ربما تجعله يبالغ في ارتفاع الأجر الذي يقبل العمل به كي يعوض الخسارة الناتجة عن بقاءه مدة طويلة دون عمل .

ثالثا : مرونة الأسعار والأجور والتوظيف الكامل

سبق وان أوضحنا أن تقاطع منحنى LM , IS يحدد مستوى التوازن الكلي ، حيث عند هذا المستوى التوازن قد يكون هناك توظيف كامل . والسؤال المطروح ما هو مستوى الإنتاج الذي يمكن في إطاره تحقيق التوظيف الكامل ؟

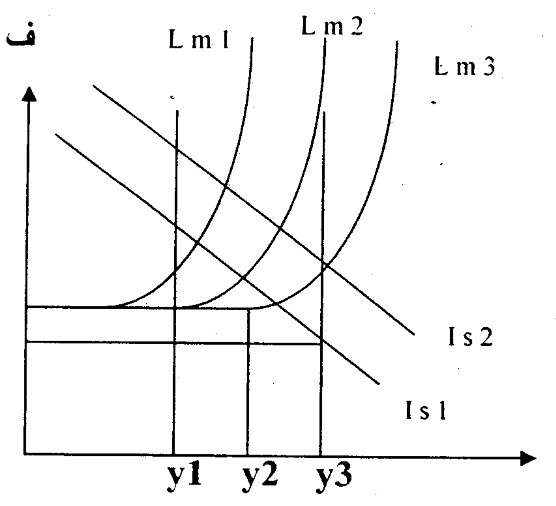
لقد سبق وأن اشرنا انه عند الكلاسيك يتحقق التوظيف الامثل عندما يتساوى المعروض من العمل مع المطلوب للعمل (عند معدل الأجر الحقيقي) .

وطبقا للنظرية الكنزية فانه حينما ينخفض مستوى الطلب الكلي فان الأسعار والأجور لم تتكيف مع التوظيف الكامل. الأمر الذي يؤدي إلى ظهور معدل جديد من البطالة نتيجة وجود مستوى من الإنفاق الكلي اقل من المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل .

ولكي يتم تعديل الأجور والأسعار مع مستوى التوازن في الاجل الطويل في ضوء المستوى المنخفض للطلب الكلي فان هذا الانخفاض في الطلب الكلي يؤدي إلى تخفيض مستويات الإنتاج والتوظف .

وقد تتراجع الأسعار والأجور بشكل معقول في الاجل الطويل مما يؤدي إلى ارتفاع عرض النقود الفعلي ومستويات الفائدة المنخفضة لترتفع بدرجة أفضل من قبل .

ومن خلال استعراض نموذج الطلب والعرض على سوق العمل يمكن فهم طبيعة التوظف ومعدل الأجور حيث نفرض أن مستوى التوازن الأصلي كان عند مستوى الدخل Y_1 والذي تحدد من خلال تقاطع IS_1 مع LM_1 كما هو موضح بالشكل رقم (٤٥) حيث إن عند المستوى المذكور لا يعبر عن مستوى التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل .



كما إن الانخفاض في الأجور والأسعار وما ينتج عنهما يبين حالة الانكماش قد يؤدي إلى تخفيض معدل الفائدة . وذلك لنتيجة لانخفاض الطلب على النقود بغرض المعاملات عند مستوى منخفض من الأسعار . ويتحول الفائض في الأرصدة النقدية إلى إغراض المضاربة مما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار السندات .

وعندما تكون الأسعار والأجور مرنة فان حالة الانكماش من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي وزيادة التوظف عن طريق خفض معدل الفائدة .

وقد يؤدي هذا الانخفاض إلى زيادة الإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي .

وكلما انخفض سعر الفائدة كلما زاد الدخل الحقيقي ولكن هناك حدود معينة لانخفاض سعر الفائدة وهو ما يسمى بفخ السيولة (لا يمكن لمعدل الفائدة أن يهبط إلى اقل من ٢%) وعندما تحدث حالات المضاربة المصحوبة بعدم انخفاض في معدل الفائدة فان الانكماش لا يعمل في هذه الحالة على رفع مستوى الدخل إلى YF وهو المستوى الذي تم تحديده على انه يتوافق مع حالة التوظيف الكامل .

ويرى كينز ضرورة زيادة الكميات المعروضة من النقود دون الحاجة لخفض الأجور والأسعار. وهذه السياسة يختص بها البنك المركزي مع الأخذ في الاعتبار بعض المؤسسات التي تقف في طريق خفض الأجور ومنها النقابات العمالية .

وخلاصة القول انه إذا كانت الآثار المترتبة على انخفاض معدل الفائدة على حجم التوظيف والدخل ايجابية ، فان الآثار التي تحدث من خلال انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري قد تكون سلبية . لذا يفضل إتباع سياسة نقدية توسعية.

وبافتراض أن مستوى التوازن للدخل هو الذي يحقق الاستخدام الكامل حيث يتبين من الشكل السابق أن هذا المستوى هو YF . حيث ينتج عن ذلك ان مستوى الدخل الفعلي y_1 ينخفض عن مستوى الدخل الذي يتحقق عنده التوظيف الكامل فتظهر البطالة مما يؤدي إلى انخفاض الأجور وبالتالي إلى انخفاض الأسعار .

وبفرض أن LM_1 / IS_1 هما المنحنيان الذي عندها يتوازن الطلب والعرض على السلع وكذلك الطلب والعرض على النقود عند المستوى Y_1 فان ذلك قد يؤدي

إلى ظهور البطالة وبالتالي انخفاض الأجور والأسعار ، أي أن هناك مرونة فيهما. فإذا انخفضت الأجور بنسبة أسرع من الأسعار ففي هذه الحالة ينخفض معدل الأجر الحقيقي وهذا يعتبر شرطا للتوسع في التوظيف والإنتاج .

ولكي نعمل على زيادة التوظف والإنتاج الذي يتحقق بفعل انخفاض معدل الأجر الحقيقي فهنا لابد من التوسع في الطلب لامتصاص الزيادة في الناتج من السلع المعروضة في السوق بمعدل ملائم للأسعار . إذا يتطلب الأمر للإبقاء على زيادة التوظف والناتج زيادة في الطلب مساوية للزيادة في الدخل . وهذا الشرط لا يمكن تحقيقه دائما لأن هناك احتمال ان جزء من الدخل الحقيقي قد يتسرب في شكل ادخارات . وفي حالة عدم حدوث زيادة في الاستثمار لامتصاص الزيادة في الادخارات ففي هذه الحالة يظهر نقص في الطلب .

رابعا: أثر بيجو

لقد حاول الاقتصادى **A.G. Pigou** في مقالاته التي صدرت عام ١٩٤٣ ، ١٩٤٧ ان يرد بعض الاعتبارات للنظرية الكلاسيكية فما يتعلق بمرونة الأسعار والأجور وتحقيق حالة التوظيف الكامل . حيث يفترض أن الاستثمار عندما ينخفض فان ذلك يؤدي إلى انخفاض التوظف وبالتالي الدخل مما يؤدى إلى ظهور البطالة . وعندما يحدث ذلك فان الأجور النقدية سوف تنخفض مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف والأسعار .

وفي هذه الحالة فان القيمة الحقيقية للادخار المكتنز سوف ترتفع ، لان كل وحدة نقدية مكتنزة تمثل كمية كبيرة من السلع . وعلى الرغم من ان أهداف

الادخار تسعى لتكوين احتياطي (ذو قيمة حقيقية) وذلك لتأمين المستقبل ، فان هذا الهدف يمكن تحقيقه في حالة ارتفاع قيمة الادخار المكتنز .

حيث يتوقف الأفراد بعد فترة معينة عن الادخار ويقومون بتوجيه نسبة كبيرة من دخولهم للاستهلاك . ويتحدث بيجو عن الأرصدة الحقيقية التي تشمل المباني ، الأراضي ، الأسهم ، حيث يرى أن الانخفاض في الأسعار يعني ارتفاعا في قيمتها الحقيقية . وهذا الارتفاع في القيمة الحقيقية للأصول تجعل أصحابها اقل رغبة في تكوين أصول جديدة .

وبالتالي فإنهم سيقومون بتوجيه نسبة كبيرة من دخولهم للاستهلاك . الأمر الذي يؤدي إلى انتقال دالة IS إلى الوضع الذي يمكن معه تحقيق التوظف الكامل. أي إن الاستهلاك يتوقف على القيمة الحقيقية للأصول ذات القيمة الثابتة وليس على الدخل .

وتعتبر الفرضيات التي بنيت عليها هذه الفكرة ليست واقعية . حيث أن بيجو يتحدث عن ارتفاع القيمة الحقيقية للأصول لدى الدائنين ، ولكن ما الذي يحدث بالنسبة للقيمة الحقيقية للمدنيين . قد يكون من المتوقع أن يبقى متوسط الميل الحدى للاستهلاك في المجتمع على حاله . كما قد يؤدي زيادة الاستهلاك وما تحدثه من زيادة في الاستثمار إلى تحقيق حالة التوظف الكامل .

خامسا : الأثار الناجمة عن البطالة

بعد التعرف عن مفهوم البطالة وأنواعها ، يجب التعرف على تكاليف البطالة وأثارها الاقتصادية وغير الاقتصادية على المجتمع ككل والتي سنتناول ذلك فيما يلي :

١- ان التكاليف الاقتصادية للبطالة تتمثل في الفاقد من السلع والخدمات التي ضاعت على المجتمع ولم يتم الاستفادة منها نتيجة لعدم وجود فرص عمل كافية لجميع الأفراد في سن العمل الراغبين فيه والباحثين عنه ، أي وجود عناصر إنتاج عاطلة .

ويمكن قياس هذا الفاقد بما يسمى فجوة الناتج القومي الاجمالي **Gross National Product Gap** ، وهي عبارة عن الفرق بين الناتج القومي الفعلي **Actual G.N.P** والناتج القومي المحتمل **Potential G.N.P** ويعرف الناتج القومي الفعلي بأنه القيمة النقدية للسلع والخدمات التي تم إنتاجها فعلا في مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة . ويعرف الناتج القومي المحتمل بأنه أقصى قدر من السلع والخدمات التي يمكن للمجتمع ان ينتجها خلال فترة زمنية معينة لو تم تشغيل جميع عوامل الإنتاج المتاحة تشغيلا كاملا وامثلا .

وكلما انخفض الناتج القومي الفعلي عن الناتج القومي المحتمل زاد الفاقد من السلع والخدمات التى تعتبر ضياع لموارد المجتمع ، وبالتالي زادت حدة المشكلة الاقتصادية ، فالعلاقة بين معدلات البطالة وفجوة الناتج القومي الإجمالي علاقة طردية.

ولقد وضح الاقتصادي ارثر اوكن **Arther Okun** العلاقة العددية بينهما بما يسمى بقانون اوكن **Okun's Law** ويرى أن كل زيادة في معدلات البطالة بمقدار ١ % تؤدي إلى زيادة فجوة الناتج القومي بمقدار ٢,٥ % .

وإذا أضفنا إن العنصر البشري هو عنصر الإنتاج الوحيد الغير قابل للتخزين أي إن الطاقات المتاحة من العنصر البشري لو لم يتم استخدامها فورا ستفقد للأبد

ولا يمكن تخزينها واستخدامها عند الحاجة إليها، مثل الموارد الأولية وراس المال ولهذا يمكن القول ان البطالة تمثل خسارة حقيقية لا يمكن تعويضها مستقبلا .

٢- إن تزايد البطالة يفرض على الدولة ان تقوم بدورها في العناية بهؤلاء العاطلين وأسرهم ويتمثل هذا في إعانات البطالة والخدمات المختلفة التي تقدمها الدولة لمن فقدوا عملهم أو يبحثون عنه ولا يجدونه هذه الإعلانات تتطلب إمكانيات مالية قد تعجز الدولة ولا سيما الدول النامية عن توفيرها ، وحتى ان توفرت هذه الإمكانيات المالية ستكون على حساب القصور في تنمية مجالات أخرى .

٣- وإذا أضفنا إلى ما سبق ما يتحمله المجتمع من أثار اجتماعية وسياسية نتيجة وجود البطالة ، حيث تؤدي البطالة إلى انهيار القيم والأخلاق زيادة التفكك الأسري زيادة حالات الانتحار نتيجة اليأس ، والعديد من الظواهر الاجتماعية والسياسية التي تهدد المجتمع بأسره هذا بالإضافة إلى أن هذه الآثار الاجتماعية يصعب حسابها وقياسها رقميا في معظم الحالات .

سادسا : طرق مجابهة البطالة

بعد التعرف على الآثار السلبية المترتبة على البطالة ينبغي على الحكومات ضرورة تحديد أبعاد هذه المشكلة بدقة من اجل تحرى الأسباب الكامنة لها واختيار أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة لمواجهتها .

وفي هذه الحالة فان اختيار مثل هذه الأدوات سوف يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد سواء كان هذا النظام رأسماليا أو أشتراكيا أو مختلطا . وبغض النظر عن طبيعة النظام السائد فان جهود معالجة هذه المشاكل

لا تختلف كثيرا من نظام إلى أخر ، حيث تسعى كافة الجهود إلى الحد من هذه المشكلة كهدف نهائي وذلك من خلال تحقيق ما يلي :

- بذل الجهود من اجل خلق وظائف جديدة .
- ضرورة المحافظة على التوازن في سوق العمل بين الطلب والعرض .
- العمل على تخفيض قوة العمل الراغبة والباحثة عن العمل .

وهناك مجموعة من السياسات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق هذا الهدف وهو تخفيض معدلات البطالة الإجمالية وذلك من خلال التأثير على عوامل عرض العمل والطلب علية .

حيث تعتبر سياسة تخفيض الضرائب من أهم سياسات جانب العرض وذلك للفوائد التي تتحقق من تخفيض معدل الضريبة الحدي لضريبة الدخل .

والمعدل الحدي لضريبة الدخل هو تلك النسبة التي تحصل عليها الدولة من كل جنيه إضافي يحقق دخلا . ويترتب على التخفيض في هذا المعدل زيادة في الدخل القابل للتصرف . وهو في البداية يزيد من قيمة الدخل مما يجعل الأفراد يفاضلون بين العمل والفراغ لصالح المزيد من العمل طالما يحصلون منه على دخل بضرائب اقل .

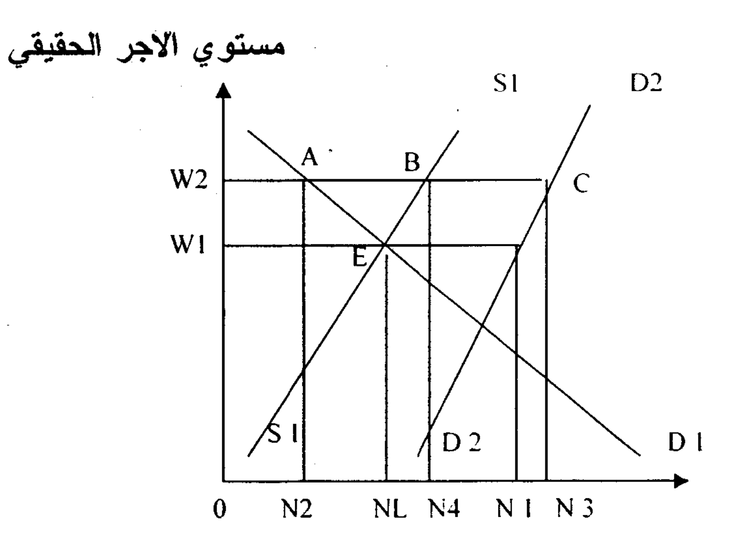
لكن مقابل هذا الإحلال للعمل لمزيد من الوقت لصالح العمل والقليل لصالح الفراغ (تخفيض البطالة) وهناك اثر دخلي ، بمعنى انه سوف يكون على العمال أن يؤدوا عملا اقل للحصول على أي مستوى مستهدف من مستويات المعيشة .

ولذلك فإننا نظريا لا يمكننا البرهنة على أن تخفيض المعدل الحدي لضريبة الدخل سوف يزيد من الرغبة في العمل أو يزيد من عرض العمل المرغوب فيه . واغلب

الدراسات الميدانية تؤكد على أن أفضل نتائج يحققها تخفيض الضرائب هو توفير زيادة ضئيلة في عرض العمل، لكنه لا يوفر ذلك الحجم اللازم منه .

وبجانب السياسة الضريبية ودور التخفيض في ضرائب الدخل ، هناك أيضا اثر محسوس للتغير في قيمة أو حجم أقساط التامين على العمال التي تدفعها المشروعات ، أو الأفراد العاملين بأنفسهم وهي مساهمات إجبارية تدفع للدولة من اجل توفير مظلة حماية تأمينية لصحة العمال وضد بطالتهم . فتخفيض معدل هذه المدفوعات يمكن أن يزيد من المستوى التوازني للتوظيف ، ومن ثم يزيد من الدخل القابل للتصرف ، ويعمل على تخفيض معدل الإحلال بين الفراغ والعمل لصالح المزيد من العمل ، وأخيرا تخفيض المعدل الطبيعي للبطالة .

وماذا عن دور اتحادات العمال في زيادة عرض العمل (تخفيض البطالة) ؟ يوضح الشكل التالي رقم (٤٦) اثر تدخل اتحادات العمال في سوق العمل لتحديد حد أدنى للأجر وتخفيض معدل البطالة .



يتضح لنا من الشكل انه مع تحديد نقابات العمال لعرض العمل ، قد تستطيع اجبار المشروعات والزامها بعدد معين من العمال ، لكن لن يكون ذلك اكثر مما تطلبه هذه المنشات . وفي ظل وجود معدل اجر حقيقي مرتفع (W_2) تفرضه نقابات العمال ، يكون هناك معدل توظف فعلى منخفض (n_2) .

وطالما أن الأجر المرتفع يخفض من حجم التوظف ، لكنه بشكل تدريجي يزيد من أعداد الأفراد الراغبين في الانضمام إلى عرض العمل ، فان نقابات العمال برفعها مستوى الأجور قد دفعت إلى زيادة معدل البطالة الطبيعي . وبشكل جماعي نجد أن في تفضيل العمال للأجور العالية، قد فضلوا بذلك أيضا معدلا مرتفعا للبطالة ، أي إنهم اختاروا الأجور المرتفعة والبطالة المرتفعة أيضا .

ولن يتمكن المجتمع بذلك من تخفيض معدلات البطالة إلا إذا اضعف من قوة نقابات العمال إلى حد ما ، لتكون اقل نجاحا في تقييد عرض العمل ، ودفع الأجور إلى أعلى . ومن ثم فان أي برنامج حكومي يرمي إلى أضعاف هذه القوة الاحتكارية الاتحادات العمال يمكن أن يصنف على انه سياسة تعمل في جانب العرض ، تستهدف تخفيض المعدل الطبيعي للبطالة وتزيد من مستوى التوظف والناتج الممكن.

ومثل هذه السياسات الأخيرة قد تشمل الأتي :

- القوانين المنظمة لأنشطة اتحادات العمال .
- التنظيم المباشر للأجور وخاصة تخفيض المستوى الحقيقي له في فترات الكساد.

وتحاول سياسات العرض من خلال تشجيع المشروعات على تركيب المعدات الحديثة (الموفرة للطاقة) ، فان الطلب على العمال قد يزيد ويرتفع بالتالي

مستوى الأجر التوازنى ، وينخفض المعدل الطبيعي للبطالة . وتدور هذه الإمكانية لتشجيع المشروعات حول عدد من السياسات التي تؤثر اساسا على مستوى استثمار المشروع ودعم إنفاقه .

ويمكن للحكومة أن تؤثر على أسعار السلع الرأسمالية الجديدة من خلال برامج الدعم الحكومي للاستثمارات ، أو من خلال التخفيض الكبير في معدلات الضرائب. فعلى سبيل المثال قد يسمح للمشروعات أن تحدد تكلفة شراء السلع الرأسمالية الجديدة في ضوء أرباحها قبل الضرائب مما يخفف من التزاماتها ، والضرائب المستحقة عليها .

ويمكن للحكومة أيضا أن تخفض من مستوى أسعار الفائدة الممنوحة على قروض تلك المشروعات ، ولو أن هذه السياسة تندرج في أول قائمة سياسات إدارة الطلب وتوجيهه في الاقتصاد . وعلى أي الأحوال فان تخفيض أسعار الفائدة سوف يزيد من مستوى الطلب النهائي على الاستثمار ، ومن ثم يرتفع مستوى الإنفاق الكلي ويؤتى التأثير في اتجاه تخفيض المعدل الطبيعي للبطالة . كذلك يمكن للحكومة أن ترفع من مستوى إنفاقها العام ، فيرتفع بالتالي مستوى التوظف في المجتمع .

والآن هل تخفيض معدل الإعانات ضد البطالة له اثر ناجح على تخفيض معدل البطالة ؟

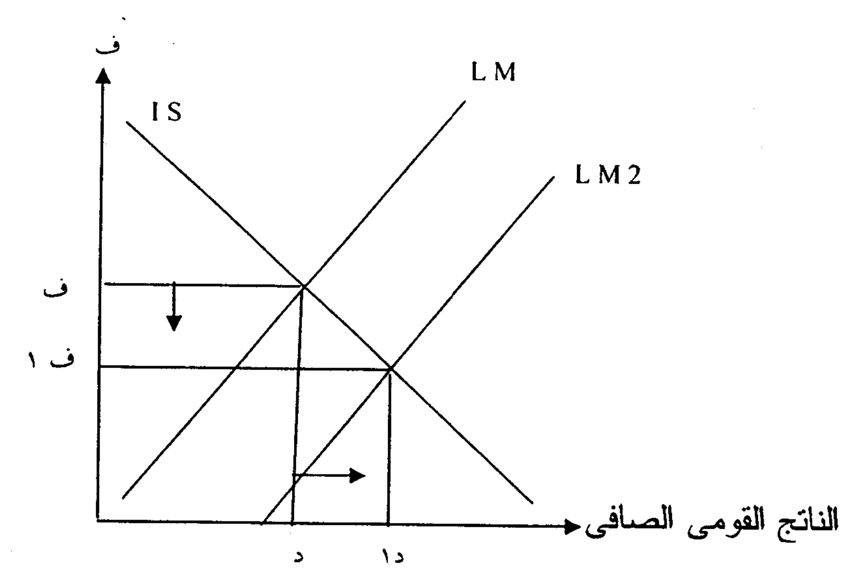
بدون شك إن معدل الإعانات ضد البطالة يعتبر من سياسات جانب العرض وله اثر فوري على البطالة حيث انه يدفع إلى تخفيض المعدل الطبيعي للبطالة ، لكن من المتوقع إلا تؤتى هذه السياسة ثمارها إذا طبقت وحدها ، ففاعليتها سوف تتوقف على مساندتها من عدد أخر من السياسات الحكومية التى تتدخل في سوق العمل.

هذا بالإضافة لذلك فقد اقترح الاقتصادي الشهير كينز في النظرية العامة له حلولا مناسبة تتمثل في السياسات المالية والنقدية للحد من البطالة أو علاجها على النحو التالي :

أ- السياسات النقدية

ويقصد بها الإجراءات التي تتخذها الحكومة بهدف التحكم في عرض كمية النقود في المجتمع ، ذلك انه في حالة الركود الاقتصادي وما يستتبعه من زيادة معدل البطالة ، فان السلطة النقدية في الدولة بتفويض من الحكومة تلجأ إلى زيادة كمية النقود المعروضة في المجتمع ، وبافتراض ثابت العوامل الأخرى كما هي ، فان زيادة عرض كمية النقود سوف يؤثر على المستوى العام للأسعار بالانخفاض، أيضا انخفاض سعر الفائدة .

ونظرا لان سعر الفائدة له أثره على الاستثمار كما سبق إيضاحه ، الأمر الذي من شأنه زيادة حجم الاستثمار ، وزيادة الاستثمار تعنى زيادة الإنتاج ، وزيادة الإنتاج تعني مزيد من العمالة ، أي انخفاض معدل البطالة ،كما يوضحه الشكل التالي (شكل رقم ٤٧) .



حيث يتضح من الشكل السابق انه بانتقال منحنى LM إلى اليمين LM_1 ، وبتقاطعه مع منحنى IS ، فان سعر الفائدة ينخفض من ف إلى(ف١) ويزداد من د إلى(د١) وهذه الحالة تكون ملائمة في فترة زيادة البطالة . حيث في مثل هذا الوضع فان الهدف هو انتقال منحنى LM حتى يصل إلى مستوى توازن الناتج الصافي الذي يحقق التوظف الكامل .

كما إن انخفاض سعر الفائدة هنا يرجع إلى زيادة كمية النقود المعروضة . وبزيادة كمية النقود المتوافرة في سوق القروض فان المنافسة تكون اقل ، وبالتالي فان المقترضين يستطيعون الحصول على قروضهم بتكلفة منخفضة ، وبالتالي تزداد الاستثمارات ويزداد الإنفاق الكلى والناتج القومي والعمالة .

ب- السياسات المالية

حيث تلجأ الحكومات إلى انتهاج سياسات مالية تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي ، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري والذي من شانه زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات ، والذي بدوره يؤدي إلى مزيد من الإنتاج مقابل الطلب المتزايد ، وهذا يتطلب المزيد من العمالة وبالتالي انخفاض معدل البطالة .

أيضا السياسات الضريبة ، حيث تلجأ الحكومة إلى التلاعب في معدلات الضرائب بالانخفاض على كل من الدخل المتاح وكذا الإنتاج ، ففي حالة الركود تلجأ الحكومة إلى خفض الضرائب على الدخل ، والذي من شأنه زيادة الدخل الشخصي المتاح وبالتالي يتزايد الإنفاق على السلع والخدمات ، أما بالنسبة للإنتاج ، فان خفض الضرائب يؤثر مباشرة على تكلفته بالانخفاض وبالتالي زيادته ، وفي هذه الحالة سيزداد الإنتاج والعمالة أيضا وينخفض معدل البطالة

المصطلحات الأقتصادية
Terminology

Imports	الواردات
Exports	الصادرات
Marginal Propensity to Import	الميل الحدى للواردات
Balance of Payment	ميزان المدفوعات
Balance of Trade	الميزان التجارى
Disposable Income .	الدخل المتاح
Expenditure Multiplier	مضاعف الإنفاق
Fixed Tax Multiplier	مضاعف الضريبة الثابتة
Proportional Tax Multiplier	مضاعف الضريبة النسبية
Balanced Budget Multiplier	مضاعف الميزانية المتوازنة
Planned and Realized Expenditure	الإنفاق المخطط والناتج المحقق
Marginal Propensity to Consume	الميل الحدى للاستهلاك

Marginal Propensity to Save	الميل الحدى للإدخار
Average Propensity to Consume	الميل المتوسط للاستهلاك
Average Propensity to Save	الميل المتوسط للادخار
Autonomous Consumption	الاستهلاك التلقائى
Induced Consumption	الاستهلاك التبعى
Multiplier	المضاعف
Saving Paradox	لغز الادخار
Autonomous Investment	الاستثمار التلقائى
Induced Investment	الاستثمار التبعى
Gross Domestic Product (GDP)	إجمالى الناتج المحلى والدخل المحلى
Gross Domestic Income (GDI)	إجمالى الدخل المحلى
Investment	الاستثمار
Capital Depreciation	اهتلاك رأس المال
Gross National Product	إجمالى الناتج القومى
Price Index	الأرقام القياسية للأسعار
Money Domestic Income	الدخل المحلى النقدى
Real Domestic Income	الدخل المحلى الحقيقى

Meaning of Economics	مفهوم علم الاقتصاد
Economic Problem	المشكلة الاقتصادية
Opportunity Cost	الفرصة البديلة
Macroeconomics	الاقتصاد التحليلى الكلى
Microeconomics	الاقتصاد التحليلى الجزئى
Hypothesis and Assumptions	الفرضية والافتراض
Aggregate Demand	الطلب الكلى
Aggregate Supply	العرض الكلى
Flow	التدفق
Stocks	الرصيد
Income and Wealth	الدخل والثروة
Marginal Propensity to Consume	الميل الحدى للاستهلاك
Price Elasticity	المرونة السعرية
Income Elasticity	المرونة الدخلية
Actua	المحقق

Aggregate consumption	إستهلاك كلى
Aggregate demand	طلب كلى
Aggregate demand function	دالة الطلب الكلى
Aggregate Saving	المدخلات الكلية
Aggregate supply function	دالة العرض الكلى
Aggregate supply	عرض كلى
Agricultural Economics	إقتصاد زراعى
Allocation of Foreign Exchange	تخصيص النقد الأجنبى
Allocation of shares	تخصيص الأسهم
Balance of invisible	ميزان التجارة غير المنظورة
Balance of payments deficit	عجز ميزان المدفوعات
Balanced Economic growth	نمو إقتصادى متوازن
Balance Economy	إقتصاد متوازن
Balance growth	نمو متوازن
Basic development sectors	قطاعات تدعيم النشاط الإقتصادى
Capital loss	خسارة رأسمالية
Capital movement	حركة رؤوس الأموال

Capitalist Economy	اقتصاد رأسمالى
Central market	سوق مركزى
Commodity development	تنمية المجتمع
Comprehensive plan	خطة شاملة
Continuous demand	الطلب المستمر
Gross national product (G.N.P)	الناتج القومى الإجمالى
Highest rate	أعلى معدل
Hoarding of cash balances	اكتناز الأرصدة النقدي
Human Capital	رأس المال البشرى
Hyper-inflation	التضخم الشديد /الجامح
Inflation	تضخم
Inflation Gab	فجوة تضخمية
Cost push Inflation	التضخم من جانب النفقات
Course of exchange	سعر الصرف
Creeping inflation	التضخم الزاحف
Crouding out	أثر المزاحمة

Cyclical Deficit	العجز الدورى
Cyclical unemployment	بطالة دورية
Deflation	انكماش
Demand-Pull Inflation	التضخم من جانب الطلب
Depreciation	إهلاك
Derived demand	طلب مشتق
Descriptive Economy	أسلوب وصفي
Direct economy	إقتصاد موجه
Disposable income	الدخل المتاح
Distributive shares method	طريقة الأنصبة
Econometrics	الإقتصاد القياسى
Economic analysis	تحليل إقتصادى
Economic crisis	أزمة إقتصادية
Economic depression	كساد إقتصادى
Economic development	تنمية إقتصادية
Economic growth	نمو إقتصادي
Economic indicators	مؤشرات إقتصادية
Economic situation	الوضع الاقتصادى
Economic system as a whole	النظام الاقتصادى
Economic welfare	الرفاهية الاقتصادية

Economics Depression	كساد إقتصادى
Economy	إقتصاد
Economy wide inflation	تضخم الشامل
Effective demand	الطلب الفعال
Employment	التوظف
Exportation	التصدير
Farm products	منتجات زراعية
Final sales method	طريقة المبيعات النهائي
Flat market	سوق راكدة
Frictional unemployment	البطالة العرضية
Full Employment	التوظف الكامل
Functions of money	وظائف النقود
General theory of employment ,Interest and Money	النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود
Investment demand curve	منحنى طلب الاستثمار
Investment multiplier	مضاعف الاستثمار
Isocosts curves	منحنيات التكاليف المتكافئة
Isoquants curves	منحنيات الناتج المتكافئة
Labor demand	الطلب على العمالة
Labor economics	اقتصاديات العمل
Labor market	سوق العمل

Labor supply	عرض العمل
Liquidity Trap	مصيدة السيولة
Macro economics	إقتصاد كلى
Marginal efficiency of capital	الكفاية الحدية لرأس المال
National expenditure	إنفاق قومى
National income	الدخل القومى
Natural Employment	التوظيف الطبيعى
Net Imports	صافى الواردات
Net output method	طريقة الناتج النهائى
Normative Economy	الاقتصاد الإقليمى
Planned	المخطط
Political economy	اقتصادى سياسى
Positive Economy	الاقتصاد الواقعى
Precautionary	دافع الإحتياط
Present value	القيمة الحالية
Permanent income	الدخل الدائم
Real of economic growth	معدل النمو الإقتصادى
Rate of exchange	سعر الصرف
Rate of growth	معدل النمو
Rate of return over cost	معدل العائد على التكاليف
Real Balance	الأرصدة الحقيقية

Real Exchange Rate	سعر الصرف الحقيقى
Real Money Supply	زيادة عرض النقود الحقيقية
Realized Investment	الاستثمار المحقق
Realized saving	الادخار المحقق
Replacement cost	تكلفة الإحلال
Sporadic inflation	التضخم الجزئى
Speculative motive	دافع المضاربة
The money illusion	الخداع النقدى
Theory of demand for money	نظرية الطلب على النقود
Transactions motive	دافع المعاملات
International Trade	تجارة دولية
Manufactures	سلع صناعية
Proportion	نسبة
Standard of Living	مستوى المعيشة
Specialization	تخصص في إنتاج سلعة معينة
Comparative Advantage	ميزة نسبية
Opportunity Cost	تكلفة الفرص البديلة
Criticisms	نقـد
Political Differences	خلافات سياسية
Arguments	مبررات
Economies of Scale	وفورات السعة – مزايا الإنتاج

Competition	منافسة
Efficiency	كفاءة
Protection	حماية
Customs Duties	جمارك
Specific Tariff	ضريبة محددة
Dumping	إغراق
Imposed	فرْض
Inelastic Demand	طلب غير مرن
Inefficient Industries	صناعات عديمة الكفاءة
Terms of Trade	شروط التبادل
Qualifications	تحفظات
Transactions	معاملات
Record	ســجل
Current Account	الحساب الجاري
Visible Trade	الميزان التجاري
Invisble Trade	تجارة الخدمات غير المنظورة
Private Transfers	التحويلات الخاصة
Capital Flows	التدفقات الرأسمالية
Hot Money	استثمارات قصيرة الأجــل
International Monetary	صندوق النقد الدولي
Gold Standard	قاعدة الذهب

Reserve Currency	عملة الاحتياطي
Spacial Drawing Rights	حقوق السحب الخاصة
Deflationary Inflation	سياسة انكماشية
Oversupply	عرض زايد
Liquidity Problem	مشكلة السيولة
Fixed Exchange Rates	أسعار الصرف الثابتة
Managed Flexibility	مرونة في إدارة سعر الصرف
Speculation	مضاربة
Unpopular Policies	سياسات غير تقليدية
Floatiing. Fluctuating or Free Exchange Rates	سعر الصرف المعوم أو المتغير
Expansionary	توسعي
Balance of Payments Surpluses or Deficits	الفائض / العجز في ميزان المدفوعات
Strike	إضراب عن العمل
Currency Devaluation	تحفيض سعر صرف العملة المحلية
Wealth	ثروة
Profit	ربح
Supply and Demand	العرض والطلب
Means	وسيلة
Firm	منشأة
Land	أرض

Labor	عمالة
Capital	رأس مال
Resource	مورد
Energy	طاقة
Good	سلعة
Service	خدمة
Product	منتج
Quality	نوعية
Decision	قرار
Outcome	نتيجة
Effective	فعال
Circular Flow	تدفق دائري
Choice	اختيار
Goals	أهداف
Preferences	تفضيلات
Household	أسرة
Inputs	مدخلات
Outputs	مخرجات
Market Mechanism	ميكانيكية السوق
Cartels	احتكارات
Workers Unions	نقابات العمال

Material Commodities	سلع مادية
Composite Good	سلعة مركبة
Market Structure	هيكل السوق
Transactors	أطراف التعامل
Common Stocks	أسهم عادية
Rate of Interest	سعر الفائدة
Tendency	ميل
Utility	منفعة
Marginal	حدي
Criterion	معيار
Maximum	أقصـــــى
Minimum	أدنى
Alternatives	بدائل
Equilibrium	توازن
Optimum	أمثل
Land	الأرض
Factors of Production	عناصر الإنتاج
Consumers	مستهلكين
Wants	احتياجات
Production Possibility Curves	منحنى الإنتاج الممكن
Cost	النفقات

Benefit	المنافع
Social Costs	التكاليف الاجتماعية
Money Costs	التكاليف النقدية
Marginal Costs	التكاليف الحدية
Average Costs	التكاليف المتوسطة
Total Costs	التكاليف الكلية
Fixed Costs	التكاليف الثابتة
Variable Costs	التكاليف المتغيرة
Risk	مخاطرة
Working Conditions	ظروف العمل
Rent	إيجـــــار
Wages	أجـــــور
Population	سكان
Law of Diminishing Returns	قانون تناقص الغلة
Merit Goods	سلعة اجتماعية نافعة
De-Merit Goods	سلعة اجتماعية ضارة
Producer Goods	سلع رأسمالية
Consumer Goods	سلعة استهلاكية
Enterprise	مشروع (تنظيمي)
Scarcity	ندره
Free Good	سلع حرة

المـــــــــــراجع

أولاً : المراجع العربية

١-جاب الله عبد الفضيل ، التحليل الاقتصادي الجزئى ١٩٩٥ .

٢-كامل بكرى ، مبادئ الاقتصاد الجزئى ، الإسكندرية ١٩٩٦ .

٣-رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى ، دار النهضة العربية ١٩٨٠ .

٤-حسين نجم الدين ، مبادئ الاقتصاد الجزئى ١٩٩٦ .

٥-باهر عتلم ، سامى السيد ، مبادئ علم الاقتصاد ١٩٨٥ .

٦-باهر عتلم ، مبادئ الاقتصاد الجزئى ١٩٨٧.

٧-أنور إسماعيل الهوارى ، مبادئ علم الاقتصاد السياسى ، مكتبة النصر بالزقازيق ١٩٩٤ .

٨-مصطفى كامل السعيد ، أحمد رشاد موسى ، محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية ١٩٩١ .

٩-أحمد الصفتى ، عبد المحسن مصطفى ، مبادئ الاقتصاد ، ١٩٩٦ .

١٠- أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الأول : التحليل الاقتصادي الجزئى ، دار النهضة العربية ١٩٨٤ .

١١- أبو بكر متولى ، مبادئ النظرية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ١٩٨٧ .

١٢- عبد المنعم راضى ، مبادئ الاقتصاد : تحليل كلى وجزئى – الجزء الأول ، عين شمس ١٩٨٦ .

١٣- عبد الفتاح قنديل ، سلوى سليمان ، مقدمه في علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية ١٩٩٥

١٤- إسماعيل محمد هاشم ، مبادئ الاقتصاد ، الجزء الأول ، الاقتصاد الوحدوى ، ١٩٨٠

١٤- كامل بكرى ، مبادئ الاقتصاد ، الدار الجامعية ، بيروت ١٩٨٧ .

١٥- محمد دويدار ، الاقتصاد السياسى ، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٤ .

١٦- مصطفى رشدى شيحه ، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئى ، الدار الجامعية ، بيروت ١٩٨٧ .

١٧- محمود يونس ، أحمد رمضان نعمة الله ، مقدمه في علم الاقتصاد ١٩٩٢ .

١٨- محمد إبراهيم غزلان ، مقدمه في مبادئ الاقتصاد ، نظرية القيمة والتوزيع ١٩٨١ .

١٩- صبحى تادرس قريصه ، مدحت أحمد العقاد ، مقدمه في علم الاقتصاد ١٩٨٢ .

٢٠- سلوى سليمان ، عبد الفتاح قنديل ، مقدمه في علم الاقتصاد ١٩٨٨ .

٢١- حمديه زهران ، محمد رضا العدل ، محمد سمير طوبار ،مبادئ الاقتصاد ١٩٩٣ .

٢٢- محمد يحيى عويس ، أصول الاقتصاد الجزء الأول ١٩٧٦ .

٢٣- حمدى العنانى ، الاقتصاد الجزئى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ١٩٩٢ .

٢٤- حمدية زهران ، النظرية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ١٩٨٦ .

٢٥- سمير مكارى ، أصول النظرية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ١٩٨٤ .

٢٦- هناء خير الدين ، الاقتصاد الرياضى ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٨١ .

٢٧- هنرى أنيس ميخائيل ، التحليل الاقتصادي الجزئى ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٣ .

٢٨- نعمة الله نجيب إبراهيم ، عبد النعيم مبارك ، النظرية الاقتصادية ، مؤسسة شباب الإسكندرية ، الإسكندرية ١٩٨٣ .

٢٩- محمد سلطان أبو على ، هناء خير الدين ، أصول علم الاقتصاد بين النظرية والتطبيق ، مكتبة نهضة الشروق ١٩٩٠ .

٣٠- صقر أحمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ١٩٨٣.

٣١- عبد النبى حسن يوسف ، حمدى احمد العنانى ، مقدمه في الاقتصاد الكلى ، ١٩٩٦ .

٣٢- محمد رضا العدل ، الاقتصاد الكلى ، مكتبة التعاون ، القاهرة ١٩٨٣ .

٣٣-- محمد محمد النجار ، محاضرات في التحليل الاقتصادى الكلى ، الجزء الأول ١٩٩٨ .

٣٤- خزعل البيرمانى ، مبادئ الاقتصاد الكلى ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ١٩٨٧ .

٣٥- سعيد عبد العليم عماره ، التحليل الاقتصادى الكلى ، المعهد العالى للدراسات النوعية ٢٠٠١ .

٣٦- محمد يحيى عويس ، التحليل الاقتصادى الكلى ، الطبعة الثانية ١٩٧٢

٣٧- فرج عزت وأخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلى " إقتصاد ٢ " ١٩٩٤ .

٣٨- سهير محمود معتوق ، التحليل الاقتصادى الكلى ، مكتبة عين شمس ٢٠٠١ .

٣٩- على لطفى وأخرون ، التحليل الاقتصادى الكلى ، عين شمس ١٩٩٨ .

٤٠- سامى خليل ، نظرية الاقتصاد الكلى ، الكتاب الأول ، الكويت ١٩٩٤ .

٤١ - مصطفى كامل السعيد ، أحمد رشاد موسى ، مبادئ على الاقتصاد ، دار النهضة العربية ١٩٨٥.

ثانياً : المراجع الأجنبية

1- Daniel Suits , Principles of Economics , New York 1970

2- Ahuja , H.L, : Modern . Micro –Economics, 2nd Ed. Chand & Co. Ltd, New delhi, 1987 .

3- Arthur A. Thompson , Jr,., Economics of the firm, prentice –Hall, Inc, 1981 .

4- Joan Robinson, The Economics of Imperfect competition Macmillan and co, Limited , 1963.

5- Paul A. Samuelson , William Samuelson, Economics, McGraw – Hill Int. Book company ,1980 .

6- Richard H. Leftwich , the price system & Resource Allocation , 1980 .

7- Staniley fischer. Rudiger Dornbusch, Economics . McGraw – Hill Int. Book company ,1983 .

8- Stigler , George J , th theory of price, the McMillan company , New York , 1982 .

9- Thomas F . Dernburg, Duncan M. McDougall : Micro economics , McGraw – Hill Book company New York , 1980 .

10- Kenneth E . Boulding , " Economic Analysis " (Hamisl Hamilton, London, 1951) .

11- J . Henderson & R. Quandt, " Microeconomic Theory" (McGraw –Hill , International Student Edition , 1958).

12- R. Lipsey, " An Introduction to Positive Economics " , (Weidenfeld and Nicolson, 1975).

13- J. Robinson & J. Eatwell, " An Introduction to Modern Economics " (McGraw – Hill, London , 1973).

14- A . Stonier & D. Hague, " A Textbook of Economic Theory " (Longmans, London, 1967).

15- Gardener Ackley ," Macroceonomic Theory " (Macmillan ,NewYork , 1961).

16- Gordon Brunhild & Robert H. Barton " Macroeconomics" (Prentice-Hall, U.S.A, 1974) .

17- John. M. Culberson " Macroeconomic Theory and Stabilization Policy " . (Mc Graw-Hill,) .London, 1971 .

18- Paul Davidson & Eugene Somolensky , " Aggregate Supply and Demand , Analysis " (Harper International , New York,1964).

19- Dernburg & D.Mc Dougall , " Macroeconomics" (Mc Graw Hill,New York 1969) .

20- Dudley Dillard , " The Economics of John Mynard Keynes. " (Prentice- Hall, N.J.U.J.S.A.1961) .

21- Milton Friedman, " A theory of the Consumption Funcion "(Princeton Univ . press. 1957) .

22- A Q . Ford, " Income, Spending and the Price Level " (Fonata / Collius , London, 1975) .

23- Alvin Hansen , " Business Cycles and National Incom " (W.W. Norton, New York ,1964) .

24- John Lindauer " Macroeconomics" (John willey, New York ,Second Edition , 1975) .

25- Joseph Mckenna "Aggregate Economic Analysis " (Holt Rinehart and Winston. New York 1969) .

26- D.C. Rowan " Output, Inflation and Growth " (Mc millan, London, 1968) .

27- Bailey , M.J." Saving and the rate of interest " , J.P.E., Vol,LXV,1957 .

28- Brooman , F.S. " Macroeconomics" , G. Allen and Unwin, London,1977 .

29- Curiven, P.j. " Inflation " . The Macmillan Press. LTD, The United Kingdom, 1976 .

30- Dernburg , Th.F. and D.M. McDougall, " Macroeconomics ,International student edition , fourth edition , 1972.

31- Blanchard , O. (1997) : Macroeconomics , Prentice-Hall, International , Inc.

32- Dolan, E.G. (1983): Macro Economics , The Dryden Press.

33- Fleisher B. & kniener (1985) : Economics, WM.C., Brown Publishers, Dubuque, Lowa .

34- Heath field , D. Russell (1992) : Modern Economics, Harvester Weaqtsheaf, New York .

35- Miller ,R.& Pulsinelli , R. (1985) : Modern Money and Banking,McGraw-Hill .

36- Shapiro E . (1977) : Macroeconomic Analysis , Harcourt Brace Jovanovich , Inc., New York .

37- Lipscy, Steiues and Puruis, Cournt, Macroeconomic, Graw-Hill, New York 1990.

38- Gergory Kenwi, Macroeconomic, Fifth Edition, New York 2003.